Democratic Arab Center
for Strategic Political and Economic Studies

FraudWiki

حقائق التمويلات الدولية لليمن

تاريخ مأساوي من الأمل الى الخداع - (2015 - 2024)

إعداد: د. عبدالقادر الخـراز

أكتوبر 2025

المركز الديمقراطي العربي

حقائق التمويلات الدولية لليمن - تاريخ مأساوي من الأمل الى الخداع (2015 - 2024)

على مدى عقد من الزمن، ظل اليمن أحد أكثر البلدان اعتمادًا على التدخلات الإنسانية الدولية، حيث تدفقت إليه تمويلات وبلغت أكثر من 33 مليار دولار أمريكي للفترة (2015 – 2024)، التي يفترض أن تكون شريان حياة لملايين المدنيين، تحولت بفعل غياب الحوكمة الرشيدة إلى رافعة لاقتصاد موازٍ، يغذي النزاع، ويعزز من مراكز النفوذ على حساب الاحتياج الإنساني الحقيقي.

تكشف مراجعة أنماط الصرف ومصادر التمويل وطبيعة الشراكات المنفذة، عن نمط معقّد من الانحرافات المالية والإدارية، بدءًا من تمرير التمويلات خارج النظام المصرفي الوطني، وانتهاءً بغياب أي رقابة مستقلة، أو مساءلة حقيقية للجهات المنفذة. لقد أتاح هذا الواقع بيئة خصبة لإعادة توزيع الموارد على نحو يخالف معايير النزاهة والشفافية، بل ويشكل خرقًا مباشرًا لأطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الجماعات المسلحة.

كما أن الاستخدام الممنهج لأدوات التلاعب، مثل اعتماد أسعار صرف مجحفة، وتضخيم الكلفة التشغيلية للمنظمات، أدى إلى إهدار الجزء الأكبر من التمويلات، دون أن ينعكس ذلك على الواقع المعيشي للمدنيين. في المقابل، عزز هذا النهج من سلطة كيانات محلية مصنفة، ومنحها وسائل مالية واقتصادية خارج السيطرة القانونية للدولة.

إن هذا الكتاب لا يرصد أرقامًا فقط، بل يعرض وقائع موثقة لما يمكن وصفه بأنه أحد أكبر أنماط سوء استخدام الموارد الإنسانية في بيئة نزاع مسلح. وهو بذلك دعوة مفتوحة إلى المجتمع الدولي، والمؤسسات الأممية، والجهات الرقابية، لإعادة تقييم جدوى آليات التمويل الحالية، وفتح تحقيقات مستقلة، وضمان ألا تتحول الموارد الإنسانية إلى أدوات لشرعنة الفساد، أو تمويل الحرب تحت ستار العمل الإنساني.

لقد أثبت هذا الكتاب، من خلال الأرقام والوقائع والوثائق، أن التمويلات الدولية الموجهة لليمن منذ عام 2015 لم تُدار وفق مبادئ الشفافية أو العدالة، بل تحولت إلى منظومة مغلقة يُعاد من خلالها إنتاج الفساد، وتمكين الأطراف المسيطرة على الأرض، بعيدًا عن رقابة الدولة، وخارج نطاق المحاسبة المؤسسية.

ما تم توثيقه لا يُعبّر عن أخطاء فردية أو إدارية معزولة، بل عن نمط متكامل من الانحرافات المنظمة، يبدأ من تجاوز النظام المصرفي الرسمي، ويمر عبر تضخيم الكلفة التشغيلية والتلاعب بأسعار الصرف، وينتهي بتمويل أطراف مسلحة تخضع لعقوبات دولية. وهذا الواقع لا يشكل فقط إخفاقًا في أداء المنظومة الإنسانية، بل يمثل خرقًا صريحًا للقانون الدولي، ولمعايير النزاهة المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبناءً على ذلك، فإن الوضع القائم لا يمكن التعامل معه كقضية إدارية أو تقنية، بل كملف يتطلب تحقيقًا دوليًا مستقلًا، ومساءلة قانونية واسعة النطاق، تشمل جميع الجهات التي أدارت التمويلات أو استفادت منها أو امتنعت عن كشف أوجه الخلل.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

ISBN
9 783689 291556

المركز الديمقراطي العربي

DEMOCRATICAC.DE

الـنـــــــــاشـــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين/ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

بالشراكة والتعاون مع منصة فردويكي FraudWiki

https://www.fraudwiki.net/

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

برلين/للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

كتاب

"حقائق التمويلات الدولية لليمن – تاريخ مأساوي من الأمل الى الخداع - (2015 - 2024)"

المؤلف: د. عبدالقادر محمد احمد الخراز

abdulqaderalkharraz@gmail.com

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د/ أحمد بوهكو- المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا

تنسيق: عبدالواحد العوبلي – منصة فردويكي FraudWiki

الرقم الدولي المعياري ISBN 978-3-68929-155-6

الطبعة الأولى 2025 م

"الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن وجهة نظر مؤلفها فقط، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي أو موقف المركز الديمقراطي العربي. ويتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى هذا العمل."

"حقائق التمويلات الدولية لليمن

تاريخ مأساوي من الأمل الى الخداع - (2015 - 2024)"

د. عبدالقادر محمد الخراز

اكتوبر 2025

شكروامتنان

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا الكتاب، الذي يسعى لتسليط الضوء على حقائق التمويلات الدولية للمساعدات الإنسانية لليمن خلال فترة الحرب، وأخص بالذكر:

أولئك الذين عانوا في صمت، وقدموا ما لديهم، لتكون دليلاً على الحقائق المخفية واسنادا لأهمية الشفافية والنزاهة في العمل الإنساني.

المصادروالفرق الميدانية، الذين كانوا صوتًا للحق، وساهموا في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لفهم تعقيدات الأزمة والوعي بها.

كل من يعمل بجد لتصحيح المسار، ويؤمن بأن العمل الإنساني يجب أن يكون خاليًا من الفساد والتلاعب، ويستحق أن يُداروفق قواعد النزاهة والشفافية والرقابة والمحاسبة.

كما نأمل أن تكون هذه الصفحات دافعًا للمؤسسات والهيئات الدولية لإعادة النظرفي آليات التمويل الحالية، وتحقيق العدالة للمدنيين الذين يحتاجون إلى الدعم.

"نسأل الله أن يكون هذا الكتاب خطوة نحو تحقيق العدالة والمساءلة، وأن يُعيد الأمل للمدنيين الذين عانوا من هذه الحرب واستغلالها واستثمارها"

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة العامة	2
الباب الأول: التمويلات الدولية لليمن من 2015 الى 2024	6
الفصل الأول: حجم التمويلات وتوزيعها على المنظمات الدولية العشر الكبرى ومصادر التمويل	7
مقدمة	8
1 – 1 - حجم التمويل لليمن خلال الفترة (2015 – 2024)	9
1 – 2 – تفاصيل التمويلات التي استلمتها العشر المنظمات او الوكالات الأممية باليمن	13
1– 2 – 1 – برنامج الغذاء العالمي WFP	13
1 – 2 – 2 – منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف UNICEF	15
1 – 2 – 3 – منظمة الصحة العالمية WHO	17
1 – 2 – 4 – مفوضية الأمم المتحدة اللاجئين UNHCR	18
1 – 2 – 5 – منظمة الهجرة الدولية IOM	19
1 – 2 – 6 – منظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO	20
1 – 2 – 7 – منظمة الأمم المتحدة للسكان UNPF	21
1 – 2 – 8 – مجلس تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA	22
1 – 2 – 9 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	23
1 – 2 – 10 – الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPs	26
1 – 3 – مصادر التمويل للمساعدات الإنسانية باليمن خلال الفترة (2015 – 2024)	28
1 – 3 – 1 - مصادر التمويل وفق موقع التتبع العالمي للاوتشا	28
1 – 3 – 2 – حجم التمويل الأمريكي وفق الموقع الرسمي لحكومة الولايات المتحدة الامريكية	30
1 – 3 – 3 - مصادر التمويل وفق موقع الاتحاد الأوروبي	32
خاتمة	34
الفصل الثاني: تمويلات لمنظمات أخرى وتوزيع التمويلات على القطاعات وفق ادعاءات الأمم المتحدة باليمن	35

مقدمة 36

2 – 1 – ما استلمته المنظمات الأخرى من التمويلات الدولية لليمن وفق موقع التتبع العالمي وفق عدد من السنوات كنموذج (2018 – 2020) 36

2 – 1 – 1 – المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات التي استلمت تمويلات باسم اليمن للعام 2018 37

2 – 1 – 2 – المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات التي استلمت تمويلات باسم اليمن للعام 2019 40

2 – 2 – توزيع التمويلات على القطاعات - كيف صرفت هذه التمويلات الدولية وفق ادعاء الأمم المتحدة؟ 43

2 – 3 – نماذج تحليل لبعض الاختلالات من خلال توزيع التمويلات على القطاعات 47

2 – 3 – 1 – قطاع المياه والصرف الصحي والاصحاح البيئي 47

2 – 3 – 2 – ما يسمى بند مصروفات غير محددة ومصاريف أخرى 49

2 – 3 – 3 – قطاع الاتصالات والانترنت 49

2 – 3 – 4 – قطاع التعليم: 49

2 – 3 – 5 – القطاعات الأخرى من صحة وتغذية وحماية ونزع الغام: 50

خاتمة 50

الفصل الثالث: نماذج موثقة لأوجه الفساد في استخدام التمويلات الدولية 51

مقدمة 52

3 – 1 – **نموذج رقم 1**: مشروع الحوالات النقدية الطارئة لليمن - منظمة اليونيسف UNICEF والتلاعب بحقوق 1.5 مليون من الاسر الضعيفة 56

3 – 1 – 1 – خلفية عن مشروع الحوالات النقدية الطارئة 56

3 – 1 – 2 – كيف تم اعتماد سعر الريال اليمني مقابل الدولار بمشروع الحوالات النقدية 58

3 – 1 – 3 – كشف التلاعب بالمشروع وحجم المبلغ المنهوب منه عبر لعبة المصارفة فقط 60

3 – 1 – 4 – هل تم محاسبة اليونيسف؟ 64

3 – 1 – 5 – الخلاصة للاتهامات واوجه الفساد 66

3 – 2 – **نموذج رقم 2**: فساد برنامج الغذاء العالمي WFP باليمن – متاجرة بمعاناة اليمن "مشروع المساعدات الغذائية والنقدية في محافظات (عدن، حجة، ريمة وامانة العاصمة) لبرنامج الغذاء العالمي 67

3 – 2 – 1 – تفاصيل الاتفاقية 68

3 – 2 – 2 – موازنة المشروع 69

3 – 2 – 3 – تحليل قيمة المساعدات النقدية في عدن والمساعدات العينية للمحافظات الثلاث الأخرى 70

3 – 2 – 4 – تحليل بيانات التوظيف بالاتفاقية (مبالغة وتحايل) 71

3 – 2 – 5 – التضليل والتحايل في تكاليف التخزين 72

3 – 2 – 6 – تحليل بيانات ادارة الغذاء وخدمات التحويل وانشطة أخرى (تحايل حتى في قيمة الرسائل النصية) 74

3 – 2 – 7 – التحايل في ايجارات المكاتب	76
3 – 3 – **نموذج رقم 3**: فساد برنامج الغذاء العالمي WFP باليمن – متاجرة بمعاناة اليمن "ضياع الهدية البولندية من القمح بين انعدام مهنية الشرعية واطماع برنامج الغذاء العالمي"	77
3 – 3 – 1 – ما الذي حدث وكيف تصرفت الحكومة الشرعية؟	77
3 – 3 – 2 – أزمة أخلاقية وقانونية في إدارة المساعدات الإنسانية كشفته هدية القمح البولندية	82
3 – 3 – 3 – الاختلالات والاتهامات والإجراءات	83
3 – 4 – **نموذج رقم 4**: تكرار توريد الغذاء التالف والتخزين الغير مناسب لبرنامج الغذاء العالمي	84
3 – 5 – **نموذج رقم 5**: إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة (خيام) من قبل برنامج الغذاء العالمي باليمن، وعدم توريد المبالغ المحصلة، وقيمة مالية لها عالية حسبت على تمويل مساعدة اليمنيين	86
3 – 6 – **نموذج رقم 6**: الأمم المتحدة والحوثي: شراكة تتجاوز الحدود - تمويل الباخرة البديلة لصافر والمسماة "نوتيكا"	90
3 – 6 – 1 – خلفية تاريخية	91
3 – 6 – 2 – القيود المالية	91
3 – 6 – 3 – القيود الفنية	92
3 – 6 – 4 – اعتبارات إضافية	93
3 – 6 – 5 – بعض الاختلالات التي ظهرت بخطة الأمم المتحدة:	94
3 – 6 – 6 – خيارات معقدة في سياق النزاع	95
3 – 7 – **نموذج رقم 7**: دعم مالي لمليشيا الحوثي لتشغيل الباخرة نوتيكا البديلة لصافر عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليمن #UNDP واستخدام الباخرتين صافر ونوتيكا لتهريب الوقود	97
3 – 7 – 1 – ما الذي حدث؟	97
3 – 7 – 2 – دلالات ومخاطر حقيقية في استمرار دعم الأمم المتحدة لمليشيا الحوثي	99
3 – 8 – **نموذج رقم 8**: تمويلات نزع الألغام عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وتوجيهها لمن يزرع الألغام	100
3 – 9 – **نموذج رقم 9**: مشروع تعزيز المرونة الاقتصادية لليمن عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، بمبلغ 200 مليون دولار على مرحلتين	102
3 – 10 – **نموذج رقم 10**: استخدام واستغلال طيران الأمم المتحدة - دعم لا يتوقف لمليشيا الحوثي	103
3 – 10 – 1 – فضائح الأمم المتحدة لا تنتهي باليمن	103
3 – 10 – 2 – مطار صنعاء تحت المجهر	104
3 – 10 – 3 – الانحرافات والمخاطر الأمنية	104
3 – 10 – 4 – الآثار الجيوسياسية المحتملة	104
3 – 11 – **نموذج رقم 11**: التلاعب بأسعار الدولار في زمن الحرب باليمن وتوريد ضرائب التمويلات لمليشيا الحوثي	105
3 – 11 – 1 – مبادرة رصد السوق: بين الأمل والتلاعب بالبيانات	105

3 – 11 – 2 – من تلاعب بسعر العملة الى توريد ضرائب مشاريع المنظمات لجماعة الحوثي 107
3 – 11 – 3 – دلالات فقدان الثقة 109
3 – 12 – **نموذج رقم 12:** الكارثة البيئية لمحطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب ومؤسسة بناء للتنمية (خلل فني، فساد، غرق للمحطة، جريان للمياه الملوثة وتأثيراتها على السكان والأراضي والمياه الجوفية) 110
3 – 12 – 1 – مؤسسة بناء للتنمية (الانشاء والتمويلات): 110
3 – 12 – 2 – مشروع محطة الصرف الصحي الطارئة (خلل اجرائي وفني وتضليل): 112
3 – 12 – 2 – 1 – التقرير الأول اثناء عمليات الانشاء: 113
3 – 12 – 2 – 2 – التقرير الثاني أثناء بدء عمليات التشغيل: 114
3 – 12 – 3 – تتبع الاعمال للتنفيذ والتعثر والتوقف والغرق وجريان الملوثات من محطة الصرف الطارئة (صور الأقمار الصناعية، التوثيق الميداني) 115
3 – 12 – 4 –الاختلالات الأساسية 118
3 – 12 – 5 – تقييم الأثر البيئي والاضرار البيئية والصحية للمحطة 119
3 – 12 – 5 – 1 – التأثيرات البيئية والصحية لمحطات الصرف الصحي غير المعالجة 121
3 – 12 – 5 – 2 – الاختلالات البيئية في المشروع 124
3 – 12 – 6 – الإجراءات المطلوبة 125
خاتمة 126

الباب الثاني: التمويلات المخصصة لما يسمى السلام والعدالة وانفاذ القانون وتعزيز الاقتصاد والادوار المشبوهة 127

الفصل الرابع: الجهات الرئيسية المستلمة للتمويلات وحجم التمويلات التي تم التمكن من رصدها 128
مقدمة 129
4 – 1 – مؤسسة ديب روت DeepRoot 130
4 – 1 – 1 – توثيق بعض التمويلات التي استلمتها مؤسسة ديب روت DeepRoot باسم اليمن 132
4 – 1 – 2 – التقارير المالية لمؤسسة ديب روت DeepRoot المسلمة للحكومة البريطانية (تناقض مع التمويلات المستلمة وشبهة التحايل والتهرب الضريبي) 141
4 – 2 – مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen 143
4 – 2 – 1 – توثيق بعض التمويلات التي استلمتها مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen باسم اليمن 147
4 – 2 – 2 – التقارير المالية لمؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen 152
4 – 3 – برنامج زمالة حكمة 152
4 – 4 – مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان 156
4 – 5 – مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 162

4 – 5 – 1 – توثيق بعض التمويلات التي استلمتها مركز صنعاء للدراسات باسم اليمن 163
4 – 5 – 2 – التقارير المالية لمركز صنعاء للدراسات (شخصان يستحوذان على النصيب الاكبر) 172
خاتمة 174

الفصل الخامس: شبكات النفوذ والتمويلات - أدوار مشبوهة في دعم وتجميل مليشيا الحوثي 176
مقدمة 177
5 – 1 – ادوار مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان التابعة لرضية المتوكل 177
5 – 2 – ادوار مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 179
5 – 2 – 1 – حشد الجهود ضد تصنيف الحوثي جماعة إرهابية 179
5 – 2 – 2 – تسهيل الاختراق الدبلوماسي: مؤتمرات السلام كمنصات تلميع 180
5 – 3 – تمويلات مشبوهه – العلاقة بين "مواطنة" و "مركز صنعاء" عبر تمويلات مؤسسة المجتمع المفتوح لرجل الاعمال اليهودي جورج سوروس 180
5 – 4 – ادوار مؤسسات DeepRoot و برنامج حكمة ورنين اليمن Resonate Yemen 181
5 – 4 – 1 – هندسة الرواية وتسهيل دخول القيادات الحوثية 181
5 – 4 – 1 – 1 – احمد عبدالعلي احمد الشامي 182
5 – 4 – 1 – 2 – امير الدين جحاف 184
5 – 4 – 1 – 3 – التواطؤ في تبييض القيادات الحوثية في المحافل الدولية (أدوار مشتركة للشامي وجحاف) 186
5 – 4 – 2 عرقلة الإجراءات الاقتصادية للشرعية 187
5 – 5 – التواطؤ المشترك لشبكات النفوذ وتخفيف الضغط عن جماعة الحوثي: توظيف "الذريعة الإنسانية" 189
5 – 5 – 1 - الاعتراض على التصنيف الإرهابي كمثال محوري 189
5 – 5 – 2 - تصريحات وانتقادات مثيرة للجدل لمواقف دولية 189
5 – 6 – أدوار مؤسسات وافراد اخرين مرتبطين بشبكات النفوذ 192
5 – 6 – 1 – مستشار مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (خلدون باكحيل) 192
5 – 6 – 2 – شبهات التواطؤ في قضايا القرصنة – "مؤسسة حماية القانون" (عبدالله سلطان شداد) 194
خاتمة 198

الفصل السادس: الاختلالات والتحقيق والمساءلة والمحاسبة ومقترح خطة العمل 199
مقدمة 200
6 – 1 – التمويلات وتحديد الاختلالات 200
6 – 1 – 1 - الوكالات الأممية العشر الكبرى 200
6 – 1 – 2 - اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للوكالات الأممية العشر الكبرى 202

6 – 1 – 3 – الخمس المؤسسات والمراكز البحثية الأخرى 206

6 – 1 – 3 – 1 – المجموعة الأولى (مؤسسة ديب روت DeepRoot ، مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen ، برنامج زمالة حكمة) 206

6 – 1 – 3 – 2 – المجموعة الثانية - مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان 207

6 – 1 – 3 – 3 – المجموعة الثالثة - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 208

6 – 2 – الاختلالات والتجاوزات العامة في إدارة التمويلات 210

6 – 2 – 1 - التحويلات المالية والتلاعب بسعر الصرف 210

6 – 2 – 2 - المبالغة في النفقات التشغيلية وفساد الإغاثة 210

6 – 2 – 3 - دعم وتمكين مليشيا الحوثي 210

6 – 3 – متطلبات وإجراءات التحقيق والمساءلة 211

6 – 3 – 1 - المساءلة القضائية والمالية للوكالات الأممية والمنظمات الدولية وشركائهم من مؤسسات ومراكز 211

6 – 3 – 2- تتبع مسارات الأموال وتصحيح التحويلات 212

6 – 3 – 3 - مساءلة المؤسسات المحلية والمراكز الممولة 212

6 – 4 – خطة عمل مقترحة للمعالجات المستقبلية 213

6 – 4 – 1 – الفكرة: 213

6 – 4 – 2 – الفلسفة: 213

6 – 4 – 3 – الأهداف 213

6 – 4 – 4 – النتائج المتوقعة 214

6 – 4 – 5 – الخطوات التنفيذية القانونية والميدانية. 214

6 – 4 – 6 – استمرار العمل الإنساني ومنع تكرار التجاوزات والتحول للعمل التنموي 215

6 – 4 – 6 – 1 - الانتقال الاستراتيجي نحو التنمية المستدامة: تجاوز مرحلة الإغاثة 215

6 – 4 – 6 – 2 - المعالجات الإجرائية والمالية 216

6 – 4 – 6 – 3 - المعالجات الرقابية والإنسانية 216

6 – 4 – 6 – 4 - المعالجات السياسية والدبلوماسية 216

خاتمة 217

الخاتمة العامة 218

المراجع 220

الملاحق 232

الملحق رقم 1: وثيقة مسودة تقرير من جهاز الرقابة والمحاسبة حول تحقيق لتمويلات للتعليم 233

الملحق رقم 2: وثيقة نتائج تحقيق للنيابة العامة بمحافظة مارب في 2023 حول تمويلات نزع الألغام 269

الملحق رقم 3: وثيقة مشروع الحوالات النقدية الطارئة لليمن 280

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
جدول رقم 1: يوضح حجم التمويلات الدولية وفق موقع التتبع العالمي التي أعطيت لليمن للفترة (2015 – 2024)	9
جدول رقم 2: كشف تفصيلي بالتمويلات التي استلمتها العشر المنظمات او الوكالات الأممية (الكبرى) فقط من أصل أكثر من 120 منظمة وجهة ومؤسسة	11
جدول رقم 3: حجم التمويلات الدولية التي استلمها برنامج الغذاء العالمي باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	13
جدول رقم 4: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة اليونيسف باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	15
جدول رقم 5: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة الصحة العالمية باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	17
جدول رقم 6: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها مفوضية اللاجئين باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	18
جدول رقم 7: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة الهجرة الدولية باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	19
جدول رقم 8: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة الأغذية والزراعة باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	20
جدول رقم 9: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة الأمم المتحدة للسكان باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	22
جدول رقم 10: حجم التمويلات الدولية التي استلمها مجلس تنسيق الشؤون الانسانية باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	23
جدول رقم 11: حجم التمويلات الدولية التي استلمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	24
جدول رقم 12: نماذج تمويلات دولية إضافية استلمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي باسم اليمن تختص بالتنمية للفترة (2015 – 2024)	24
جدول رقم 13: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	26
جدول رقم 14: نماذج تمويلات دولية إضافية استلمتها الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باسم اليمن تختص بالتنمية للفترة (2015 – 2024)	27
جدول رقم 15: النسب المئوية للمساهمة في التمويل للمساعدات الإنسانية باليمن وفق الدول الرئيسية والسنوات	29
جدول رقم 16: مقارنة حجم التمويلات المقدمة لليمن من الولايات المتحدة الامريكية فقط	30
جدول رقم 17: القطاعات مع حجم التمويل الموزع بالدولار الأمريكي في العام 2024	31
الجدول رقم 18: كشف بالمبالغ المالية وبأسماء المنظمات الأخرى غير العشر الكبرى التي وصلتها ايضا التمويلات للعام 2018	37

الجدول رقم 19: كشف بالمبالغ المالية وبأسماء المنظمات الأخرى غير العشر الكبرى التي وصلتها ايضا التمويلات للعام 2019	40
الجدول رقم 20: توزيع التمويلات الدولية لليمن وفق القطاعات للأعوام 2015 و 2016 و 2017	44
الجدول رقم 21: توزيع التمويلات الدولية لليمن وفق القطاعات للأعوام 2018 و 2019 و 2020	45
الجدول رقم 22: توزيع التمويلات الدولية لليمن وفق القطاعات للأعوام 2021 و 2022 و 2023	46
الجدول رقم 23: توزيع التمويلات الدولية لليمن وفق القطاعات للعام 2024	47
الجدول رقم 24: التمويلات التي أعطيت وفق السنوات لقطاع المياه والصرف صحي والاصحاح البيئي Water Sanitation Hygiene (WASH)	48
الجدول رقم 25: منظمة اليونيسف وسرقة حقوق المحتاجين وممارسة لعبة المصارفة والتلاعب بالعملة عبر مشروع واحد فقط كمثال وهو مشروع الحوالات النقدية الطارئة لليمنين"	62
الجدول رقم 26: تمويلات أعطيت لليمن تحت بند " نزع الألغام والحماية" وسلمت لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي	101
الجدول رقم 27: التمويلات التي استلمتها مؤسسة بناء للتنمية (2017 – 2023)	111
الجدول رقم 28: التقييم السريع للمعايير البيئية بمحطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب	121
الجدول رقم 29: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم ديب روت DeepRoot او شريكة فيها	133
الجدول رقم 30: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen	148
الجدول رقم 31: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم برنامج زمالة حكمة	154
الجدول رقم 32: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان	157
الجدول رقم 33: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية	164
الجدول رقم 34 : يترجم خلاصة الوثائق الثلاث السابقة للدعم من دولة السويد في الصور ارقام 85 و 86 و 87	171

فهرس الصور

العنوان	الصفحة
صورة رقم 1: توضح بيانات اعداد المشاريع لليمن من موقع الاتحاد الأوروبي للفترة (2015 – 2024)	32
صورة رقم 2: توضح بيانات تصنيف القطاعات وتوزيع التمويل لليمن من موقع الاتحاد الأوروبي للفترة (2015 – 2024)	32
صورة رقم 3: اعداد المشاريع وتصنيف التمويلات لليمن وفق قطاع "الامن والسلام والصراع" من موقع الاتحاد الأوروبي للفترة (2015 – 2024)	33
صورة رقم 4: وثيقة مذكرة وزير المياه والبيئة السابق الى الاوتشا تتضمن رفض الخطة الخاصة بقطاع المياه بالعام 2018	53
صورة رقم 5: وثيقة مذكرة من الاوتشا ردا على الوزير شريم توضح ان وكيل الوزارة في حينه اجتمع معهم بالأردن ولم يعترض على الخطة	53
صورة رقم 6: وثيقة صرف المرتبات من قبل الحوثيين لمشروع بعدن يدار من صنعاء وضمن الكشف يوجد اسم منير الاغبري السكرتير الخاص للوزير الشرجبي	54
صورة رقم 7: وثيقة توضح بيانات المشروع ورقمه وتاريخ التوقيع والسريان من البنك الدولي	57
صورة رقم 8: وثيقة توضح مخصصات وكالات الصرف للمشروع وكذا المخصص الإجمالي السنوي بملايين الدولارات	58
صورة رقم 9: وثيقة توضح المعتمد من عدد الحالات وكذا المخصص وما يعادله بالدولار ويثبت سعر الصرف المعتمد ب 250 ريال للدولار	59
صورة رقم 10: وثيقة بعض الاسناد الخاصة بالأسر المحتاجة والتي صرف لها وتم التلاعب بمخصصاتها عبر لعبة فارق العملة	59
صورة رقم 11: وثيقة إحالة النائب العام للبلاغ ضد اليونيسف الى جهاز الرقابة والمحاسبة	61
صورة رقم 12: وثائق من داخل نظام الصرف التابع لمنظمة اليونيسف تظهر احتساب مستحقات الاسر في المشروع بالدولار	63
صورة رقم 13: وثيقة صورة من الاميل الموجه الى اليونيسف لطلب إيضاحات حول مشروع الحوالات النقدية .. ولم ترد	64
صورة رقم 14: وثائق للمراسلات مع البنك الدولي بواشنطن حول فساد اليونيسف في مشروع الحوالات النقدية	65
صورة رقم 15: منشور لعبدالغني جميل محافظ امانة العاصمة صنعاء بالشرعية في 04 أكتوبر 2023	68
صورة رقم 16: وثيقة من المشروع توضح المحافظات والمديريات وعدد المستهدفين بالمشروع	69
صورة رقم 17: وثيقة توضح تفاصيل تخصيص المبالغ ضمن المشروع	70
صورة رقم 18: وثيقة توضح تفاصيل عدد ونوعية الموظفين الموزعين بالمشروع	72
صورة رقم 19: وثيقة توضح تكاليف التخزين للمواد الغذائية بالمشروع	73

صورة رقم 20: وثيقة توضح تكاليف الأنشطة الاخرى بالمشروع ومنها ارسال الرسائل القصيرة	74
صورة رقم 21: عروض شركة يمن موبايل للاشتراك بالرسائل النصية	75
صورة رقم 22: وثيقة توضح تكاليف ايجارات مكاتب البرنامج والمنظمة الوسيطة في المشروع بالمحافظات المختلفة	76
صورة رقم 23: وثيقة مذكرة سفارة اليمن ببولندا توضح تفاصيل الهدية البولندية من القمح	78
صورة رقم 24: وثيقة اتفاقية بين وزارة الصناعة والتجارة وشركة الغذاء الماسي لحسن جيد تتعلق بتوزيع الشحنة	79
صورة رقم 25: وثيقة مذكرة وزارة التخطيط الى برنامج الغذاء العالمي تتعلق بالهدية البولندية من القمح	80
صورة رقم 26: وثيقة مذكرة رد برنامج الغذاء العالمي المتعلقة بالهدية البولندية من القمح	81
صورة رقم 27: منشور وزير التخطيط واعد باذيب بعد رفض برنامج الغذاء توزيع الهدية البولندية من القمح	83
صورة رقم 28: صور من مخازن موجودة بمدينة عدن وتخزين غير مناسب واغذية تالفة للأعوام 2020 و 2021 و 2022 و 2023 ورشها بمبيد سام بروميد الميثيل	84
صورة رقم 29: وثائق لمذكرات بين وزارة الصناعة وبرنامج الغذاء تتعلق بالتخزين غير المناسب والاغذية التالفة ورشها والتبخير ببروميد الميثيل	85
صورة رقم 30: وثيقة مذكرة برنامج الغذاء العالمي باليمن في فبراير 2025 موجهة الى وزارة التخطيط لنائب الوزير نزار باصهيب وتطلب الموافقة لإعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة	87
صورة رقم 31: وثيقة رد من وزير المالية في مارس 2025 ، موجهه الى وزير التخطيط حول طلب إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة	87
صورة رقم 32: وثيقة مذكرة من وزارة التخطيط الى برنامج الغذاء العالمي باليمن في ابريل 2025	88
صورة رقم 33: وثيقة مذكرة من برنامج الغذاء العالمي باليمن الى نائب وزير التخطيط بتاريخ سبتمبر 2021، تطلب الموافقة على إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة	89
صورة رقم 34: وثيقة مذكرة رد نائب وزير التخطيط بالموافقة في أكتوبر 2021 لتصدير وحدات التخزين، وطلب ان يتم تخصيص المبلغ لمشروع الصرف الصحي بعدن – خور مكسر	90
صورة رقم 35: وثيقة تفاصيل التوزيع للمخصصات المالية لاستبدال الباخرة صافر بالباخرة نوتيكا	96
صورة رقم 36: وثيقة مذكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول طلب التأشيرة لطاقم السفينة نوتيكا (يمن) والتعاقد مع شركة بلجيكية لإدارة السفينة	98
صورة رقم 37: توضح تسليم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيارات الدفع الرباعي لمليشيا الحوثي تحت تمويلات نزع الألغام	100
صورة رقم 38: توضح وجود مواد غذائية تحمل ختم برنامج الغذاء العالمي في مواقع القتال لمليشيا الحوثي	100
الصورة رقم 39: وثيقة لجزء من تقرير مبادرة رصد السوق 2020، والدائرة الحمراء توضح أسعار العملة والسوق الموازية التي ابتكروها في ذلك الحين	105
الصورة رقم 40: وثيقة لإشعار توريد ضرائب لاحد مشاريع المنظمات الى حساب تابع لجماعة الحوثي	108
الصورة رقم 41: وثيقة لطلب توريد ضرائب من مشروع الاشغال العامة الى حساب تابع لجماعة الحوثي	108
الصورة رقم 42: وثيقة من التقرير الفني لمحطة الصرف الصحي الطارئة بمارب وتوضح نقاط للاختلالات الفنية في عمليات الانشاء	113

الصورة رقم 43: وثيقة من التقرير الفني لمحطة الصرف الصحي الطارئة بمارب وتوضح نقاط للاختلالات الفنية اثناء عملية تشغيل المحطة 114

الصورة رقم 44: صور أقمار صناعية جمعت على فترات زمنية تشرح غرق محطة الصرف الصحي الطارئة بمارب وتوقفها عن العمل 116

الصورة رقم 45: صور ميدانية التقطت لتجمع وتسرب وجريان المياه الملوثة الناتجة عن محطة الصرف الطارئة بمأرب للأعوام 2020 و 2021 و2022 و2023 117

الصورة رقم 46: صور وأسماء المدراء الذين يتداولون إدارة مؤسسة ديب روت DeepRoot 130

الصورة رقم 47: صورة ملتقطة من الموقع الحكومة البريطانية للتسجيل مؤسسة ديب روت DeepRoot 131

الصورة رقم 48: صورة ملتقطة من الموقع الحكومة البريطانية بتفاصيل لبيانات من يتداولون إدارة مؤسسة ديب روت DeepRoot 131

الصورة رقم 49: صورة ملتقطة لقرار تشكيل المجلس الرئاسي والفريق الاقتصادي التابع له ومن ضمنهم رأفت الاكحلي في الرقم 4 132

الصورة رقم 50: صورة ملتقطة من موقع الاتحاد الأوروبي لتفاصيل مشروع دعم جهود صنع السلام الشامل والتحول السياسي في اليمن 137

الصورة رقم 51: صورة ملتقطة من موقع الاتحاد الأوروبي لتفاصيل مشروع إعادة التفكير في اقتصاد اليمن 138

الصورة رقم 52: صورة ملتقطة من وثيقة تقرير مشروع للأمن الغذائي باليمن في الحرب 138

الصورة رقم 53: صورة ملتقطة من موقع الاتحاد الأوروبي لتفاصيل مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية باليمن 139

الصورة رقم 54: صورة ملتقطة لتفاصيل وثيقة مشروع برنامج جسور مع الترجمة للوثيقة 139

الصورة رقم 55: صورة ملتقطة لتفاصيل عرض عبر اجتماع بالأنترنت قدمه رأفت الاكحلي عن برنامج جسور مع الترجمة 140

الصورة رقم 56: صورة ملتقطة من الصفحة 159 لوثيقة تقرير للاتحاد الأوروبي حول التمويلات مؤرخ 2017، توضح المؤسسات التي يدعمها وبمبلغ 5.6 مليون يورو 140

الصورة رقم 57: صورة ملتقطة من موقع الاتحاد الأوروبي حول التمويلات لمشروع "وثبه" وتبين حجم مساهمة الاتحاد الأوروبي بمبلغ 4.6 مليون يورو 141

الصورة رقم 58: صور ملتقطة للتقارير المالية لمؤسسة ديب روت DeepRoot والمقدمة للحكومة البريطانية، ويظهر فيها تغير الرقم لمبلغ الأصول الثابتة منذ العام 2023 وذلك نتيجة ما نشر عن حجم التمويلات التي استلمتها وكانت تتناقض مع التقارير المالية السابقة للمؤسسة منذ 2018 وحتى 2022 142

الصورة رقم 59: صور وأسماء المدراء الذين يتداولون إدارة مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen 144

الصورة رقم 60: صورة ملتقطة لقرار تشكيل المجلس الرئاسي والفريق الاقتصادي التابع له ومن ضمنهم علاء قاسم في الرقم 7 144

الصورة رقم 61: صورة ملتقطة لعناوين مؤسسة رنين اليمن في صنعاء وعدن 145

الصورة رقم 62: صورة ملتقطة لمنشور من صفحة مؤسسة رنين اليمن تفيد بان رأفت الاكحلي رئيس المؤسسة 145

الصورة رقم 63: صورة ملتقطة لمنشور من صفحة مؤسسة سد مارب تفيد باجتماع مع رئيس مؤسسة رنين اليمن رأفت الاكحلي 146

الصورة رقم 64: صورة ملتقطة لمنشور من صفحة مؤسسة رنين اليمن تفيد بان علاء قاسم مدير تنفيذي لها 146

الصورة رقم 65: صورة ملتقطة من موقع برنامج زمالة حكمة تفيد بان علاء قاسم مدير تنفيذي لمؤسسة ديب روت ومدير أيضا لجهاز تسريع استيعاب تعهدات المانحين 147

الصورة رقم 66: صورة ملتقطة من وثيقة مشروع إعادة بناء الحوكمة باليمن المعطى لمؤسسة رنين اليمن وتظهر فيه تفاصيل التمويل 150

الصورة رقم 67: صورة ملتقطة من موقع الصندوق العالمي لإشراك وتمكين الشباب 150

الصورة رقم 68: صور ملتقطة من وثيقة مشروع الصندوق العالمي لإشراك وتمكين الشباب المعطى لمؤسسة رنين اليمن تظهر فيها تفاصيل المشروع والتمويل والشركاء 151

الصورة رقم 69: صورة ملتقطة من موقع برنامج زمالة حكمة ويوضح الارتباط مع مؤسسة ديب روت DeepRoot 153

الصورة رقم 70: صورة مديرة برنامج زمالة حكمة (عبير المتوكل) 153

الصورة رقم 71: صورة ملتقطة لبيانات مشروع زمالة حكمة في موقع الاتحاد الأوروبي 155

الصورة رقم 72: صورة ملتقطة لبيانات مشروع زمالة حكمة في موقع وزارة الخارجية الهولندية 155

الصورة رقم 73: صور وبيانات لرئيس مؤسسة مواطنة (رضية المتوكل) ونائب رئيس المؤسسة (عبدالرشيد الفقية) 156

الصورة رقم 74: صور ة ملتقطة لبيانات وتمويل مشروع مناصرة حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في اليمن (2019 – 2021) 159

الصورة رقم 75: صورة ملتقطة لبيانات وتمويل مشروع توثيق ودعم ومناصرة حقوق الإنسان في اليمن (2021 – 2023) 160

الصورة رقم 76: صور ملتقطة لبيانات وتمويل مشروع حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في اليمن (2023 – 2025) 160

الصورة رقم 77: صورة ملتقطة لبيانات وتمويل مشروع بناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان في اليمن (2018 – 2019) 161

الصورة رقم 78: صورة ملتقطة من موقع مؤسسة المجتمع المفتوح لبيانات تمويل ودعم مباشر لمؤسسة مواطنة (2016 – 2023) 161

الصورة رقم 79: صور ملتقطة من موقع مركز صنعاء للدراسات على موقعها الرسمي وعلى الفيسبوك وتظهر اختلاف عناوينها 162

الصورة رقم 80: صور لمدراء م مركز صنعاء للدراسات (ماجد المذحجي وفارع المسلمي) 163

الصورة رقم 81: صورة ملتقطة لبيانات مشروع منتدى السلام 1 من موفع الخارجية الهولندية والمعطى لمركز صنعاء (2022 – 2026) 167

الصورة رقم 82: صور ملتقطة لبيانات مشروع منتدى السلام 2 من موفع الخارجية الهولندية وموقع الاتحاد الأوروبي والمعطى لمركز صنعاء (2023 – 2025) 168

الصورة رقم 83: صور ملتقطة لوثيقة بيانات مشروع انشاء منتدى السلام من موقع الاتحاد الأوروبي والمعطى لمركز صنعاء في 2019 168

الصورة رقم 84: صورة ملتقطة لبيانات دعم من الحكومة النرويجية ومعطى لمركز صنعاء (2023 – 2025) 169

الصورة رقم 85: صورة ملتقطة لوثيقة (1) بيانات دعم من الحكومة السويدية ومعطى لمركز صنعاء 169

الصورة رقم 86: صورة ملتقطة لوثيقة (2) بيانات دعم من الحكومة السويدية ومعطى لمركز صنعاء 170

الصورة رقم 87: صورة ملتقطة لوثيقة (3) بيانات دعم من الحكومة السويدية ومعطى لمركز صنعاء 170

الصورة رقم 88: صورة ملتقطة من موقع مؤسسة المجتمع المفتوح لبيانات تمويل ودعم مباشر لمركز صنعاء (2016 – 2023) 171

الصورة رقم 89: صورة ملتقطة من تقرير مالي لمركز صنعاء خاص بمشروع انشاء منتدى السلام في 2019 يوضح تفاصيل المرتبات لمن يعملون بالمشروع ومنهم (مدير المركز ومدير المشروع والمدير المالي) 173

الصورة رقم 90: صورة ملتقطة من خبر تقديم دعوى قضائية مشاركة فيها مؤسسة مواطنة مع منظمات في فرنسا ضد الشركات الفرنسية التي تبيع أسلحة للتحالف العربي 178

الصورة رقم 91: صورة ملتقطة لتغريدة لرافت الاكحلي ضمن حملة تحشيد كانت لمؤسسة مواطنة بشراكة مركز صنعاء لدعم مواطنة لأخذ جائزة التوليب كمنظمة حيادية وانها ذات تقارير ذات مصداقية 179

الصورة رقم 92: صورة ملتقطة لتمويلات سنوية ثابتة تعطى لمؤسسة مواطنة وكذا مركز صنعاء من مؤسسة تتبع رجل الاعمال اليهودي جورج سوروس 181

الصورة رقم 93: صورة لوثيقة قرار تعيين احمد عبدالعلي احمد الشامي في اللجنة الاقتصادية لمليشيا الحوثي 2016 183

الصورة رقم 94: صور من مواقع برنامج زمالة حكمة يظهر ويروج لأحمد عبدالعلي احمد الشامي كناشط حقوقي 183

الصورة رقم 95: صور ة ملتقطة من صفحة احمد الشامي على موقع Linkedin يوضح انه يعمل بالقرب من المبعوث الامي لليمن 184

الصورة رقم 96: صور ة ملتقطة من خبر الاجتماع مع المبعوث الأمريكي لليمن في 2021 وبحضور احمد الشامي وتنسيق من مؤسسة DeepRoot و برنامج زمالة حكمة 184

الصورة رقم 97: صور ملتقطة من موقع برنامج زمالة حكمة يظهر ويروج لأمير الدين جحاف كناشط حقوقي 185

الصورة رقم 98: صور ملتقطة من موقع " المسيرة" التابع لمليشيا الحوثي ويظهر حوار مع امير الدين جحاف 186

الصورة رقم 99: صور ملتقطة من خبر حول مشاركة عبدالقادر المرتضى في اجتماع جنيف 2019 والقاء خطاب عبر النت بتنسيق من الشامي وجحاف 187

الصورة رقم 100: صور ملتقطة من خبر عقد الورشة الخاصة بتخفيف التصعيد الاقتصادي 188

الصورة رقم 101: صور ملتقطة من موقع برنامج رواد التنمية توضح الشركاء للبرنامج 188

الصورة رقم 102: صور ملتقطة من تغريدة لفارع المسلمي والتي ينتقد تصنيف الحوثي جماعة إرهابية من قبل كندا 190

الصورة رقم 103: صور ملتقطة من تصريح لعبد الغني الارياني باحث بمركز صنعاء والتي ينتقد فيها تصنيف الحوثي جماعة إرهابية 190

الصورة رقم 104: صور ملتقطة مجمعة لعدة تصريحات في الحملة التي قادها مركز صنعاء المعارضة للتصنيف الأمريكي لجماعة الحوثي في 2020 191

الصورة رقم 105: صور ملتقطة مجمعة لعدة تصريحات لرافت الاكحلي في الحملة المعارضة للتصنيف الأمريكي لجماعة الحوثي في 2020 192

الصورة رقم 106: صور ملتقطة مجمعة لمنشور خلدون باكحيل جاءت بعد قرار التصنيف الأمريكي الأخير لجماعة الحوثي في 2025 193

الصورة رقم 107: صور ملتقطة لتقرير خلدون باكحيل للمعهد الإيطالي في ديسمبر 2024 193
صورة رقم 108: مذكرة السفارة اليمنية بأثيوبيا الى وزارة الخارجية 196
صورة رقم 109: مذكرة وزارة الخارجية الى وزارة النقل 196
صورة رقم 110: مذكرة وزارة النقل توافق على التأشيرة 196
صورة رقم 111: مذكرة من مكتب شداد للمحاماة تفيد بطلب التأشيرة لممثلي شركة الباخرة المختطفة من الحوثي 197
صورة رقم 112: مذكرة من مؤسسة حماية التابعة لشداد تفيد بطلب التأشيرة لنفس الافراد على انهم مستثمرين اجانب 197

"حقائق التمويلات الدولية لليمن

تاريخ مأساوي من الأمل الى الخداع - (2015 - 2024)"

المقدمة العامة:

على مدى عقد من الزمن، ظل اليمن أحد أكثر البلدان اعتمادًا على التدخلات الإنسانية الدولية، حيث تدفقت إليه تمويلات المساعدات الإنسانية وبلغت أكثر من 33 مليار دولار أمريكي منذ عام 2015.. إلا أن هذه الموارد، التي يفترض أن تكون شريان حياة لملايين المدنيين، تحولت بفعل غياب الحوكمة الرشيدة إلى رافعة لاقتصاد موازٍ، يغذّي النزاع، ويعزز من مراكز النفوذ على حساب الاحتياج الإنساني الحقيقي.

تكشف مراجعة أنماط الصرف ومصادر التمويل وطبيعة الشراكات المنفذة، عن نمط معقّد من الانحرافات المالية والإدارية، بدءًا من تمرير التمويلات خارج النظام المصرفي الوطني، وانتهاءً بغياب أي رقابة مستقلة، أو مساءلة حقيقية للجهات المنفذة. لقد أتاح هذا الواقع بيئة خصبة لإعادة توزيع الموارد على نحو يخالف معايير النزاهة والشفافية، بل ويشكل خرقًا مباشرًا لأطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الجماعات المسلحة.

كما أن الاستخدام الممنهج لأدوات التلاعب، مثل اعتماد أسعار صرف مجحفة، وتضخيم الكلفة التشغيلية للمنظمات، أدى إلى إهدار الجزء الأكبر من التمويلات، دون أن ينعكس ذلك على الواقع المعيشي للمدنيين. في المقابل، عزز هذا النهج من سلطة كيانات محلية مصنفة، ومنحها وسائل مالية واقتصادية خارج السيطرة القانونية للدولة.

إن هذا الكتاب لا يرصد أرقامًا فقط، بل يعرض وقائع موثقة لما يمكن وصفه بأنه أحد أكبر أنماط سوء استخدام الموارد الإنسانية في بيئة نزاع مسلح. وهو بذلك دعوة مفتوحة إلى المجتمع الدولي، والمؤسسات الأممية، والجهات الرقابية، لإعادة تقييم جدوى آليات التمويل الحالية، وفتح تحقيقات مستقلة، وضمان ألا تتحول الموارد الإنسانية إلى أدوات لشرعنة الفساد، أو تمويل الحرب تحت ستار العمل الإنساني.

من خلال الأرقام والوقائع والوثائق، يثبت أن التمويلات الدولية الموجهة لليمن منذ عام 2015 لم تُدار وفق مبادئ الشفافية أو العدالة، بل تحولت إلى منظومة مغلقة يُعاد من خلالها إنتاج الفساد، وتمكين أطراف معينة، بعيدًا عن رقابة الدولة، وخارج نطاق المحاسبة المؤسسية.

يوضح الكتاب، تعاون وشراكة وكذا وجود تضارب في الأدوار بين مسؤولي بعض المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في اليمن، وتتلقى بعضها تمويلات كبيرة دون الإقرار عنها بشكل صحيح، ويتم توجيهه هذه التمويلات الى مشاريع وبرامج لم ترى نتائجها على ارض الواقع سواء في تعزيز الاقتصاد او الحوكمة او تعزيز العدالة والقانون والسلام، في حين ان ما يظهر ويلمس هو تدهور الاقتصاد وغياب الحوكمة وتجاهل القانون ومؤتمرات سلام زائف مكنت مليشيات الحوثي من إيصال سردياتها وتجميل صورتها.

كما تشير بعض الوثائق إلى صلات محتملة بين بعض تلك المؤسسات مع جماعة الحوثي الإرهابية وتقديم الخدمات المختلفة لهذه المليشيا سواء عبر تجميلها بالغرب او عبر استقطاب قيادات منها وتمكينها من حضور اجتماعات دولية ونسج علاقات مع

المسؤولين الاميين والغربين واظهارهم بأنهم افراد حياديين او لدرجة حشد الجهود او بث دعايات تضليلية لإيقاف أي قرارات قد تتخذ ضد المليشيا سواء كقرارات التصنيف لها كجماعة إرهابية او قرارات تتعلق بالاقتصاد اليمني او حتى التواطؤ لتغطية عمليات القرصنة في البحر الأحمر. ونؤكد هنا على ضرورة إجراء تحقيقات معمقة لمراجعة أداء هذه المؤسسات ومحاسبة أصحاب الأيدي الطويلة، واسترداد الأموال المهدورة.

ما تم توثيقه لا يُعبّر عن أخطاء فردية أو إدارية معزولة، بل عن نمط متكامل من الانحرافات المنظمة، يبدأ من تجاوز النظام المصرفي الرسمي، ويمر عبر تضخيم الكلفة التشغيلية والتلاعب بأسعار الصرف، وينتهي بتمويل أطراف مسلحة تخضع لعقوبات دولية. وهذا الواقع لا يشكل فقط إخفاقًا في أداء المنظومة الإنسانية، بل يمثل خرقًا صريحًا للقانون الدولي، ولمعايير النزاهة المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبناءً على ذلك، فإن الوضع القائم لا يمكن التعامل معه كقضية إدارية أو تقنية، بل كملف يتطلب تحقيقًا على مستويين مستوى وطني ومستوى دولي مستقل، ومساءلة قانونية واسعة النطاق، تشمل جميع الجهات التي أدارت التمويلات أو استفادت منها أو امتنعت عن كشف أوجه الخلل.

المنهجية:

اعتمد الكتاب منهجية **تحليلية استقصائية دقيقة** تستند إلى التوثيق والبيانات المقارنة، وشملت:

1. **جمع البيانات وتصنيفها** :فرز وتصنيف ومقارنة البيانات الخاصة بالتمويلات الدولية لليمن، من خلال تجميع المعلومات عبر **مو اقع المانحين الدوليين ومو اقع الأمم المتحدة**.
2. **التوثيق بالوثائق الرسمية** :الحصول على **وثائق ومستندات** تتعلق بتمويلات ومنها كمثال ما سُحب من حقوق السحب الخاصة لليمن في صندوق النقد الدولي، وتم التصرف بها عبر البنك الدولي ومنظمة اليونيسف. وكذا العديد من وثائق عقود المشاريع وكذا البلاغات المقدمة ضد فساد التمويلات والتحقيقات الرسمية.
3. **التحليل المقارن** :إعطاء مقارنات وتوضيح لنوعية هذه التمويلات سواء المسجلة على موقع الاتحاد الأوروبي أو موقع الخارجية الأمريكية أو موقع التتبع العالمي.
4. **عرض النماذج التفصيلية** :تقديم جداول إحصائية تفصيلية ونماذج موثقة لأوجه الفساد والتلاعب التي ارتكبتها المنظمات والوكالات في القطاعات المختلفة.
5. **تحليل شامل ومتعدد الأبعاد** يعتمد على التوثيق والمتابعة التي تمت على مدار عدة سنوات عبر منشوراتنا وتقاريرنا رصدت فيها الاختلالات اول بأول، ويضع بالأخير مقترح لخطة عمل وإطار وطني للمعالجة.

الأهداف:

ان هذا الكتاب هو محاولة لكشف الستار عن **تاريخ مأساوي من الأمل إلى الخداع** يجسده ملف التمويلات الدولية الضخمة التي مُنحت لليمن في خضم الأزمة الإنسانية، والتي كان يُفترض بها أن تُستخدم لتخفيف معاناة الشعب اليمني، إلا أن الأثر على أرض الواقع كان ضئيلاً، مما يضعنا أمام معضلة كبيرة وتساؤلات عديدة حول مصير هذه الأموال ومن استفاد منها.

يهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على **أزمة الفساد المركبة (المالي والأخلاقي والإنساني والقانوني)** التي شابت إدارة هذه المساعدات، ويكشف عن تحويل مسارها بعيداً عن المستفيدين الحقيقيين، واستغلالها لدعم أطراف غير شرعية، وعلى رأسها مليشيا الحوثي

1. كشف تفصيل حجم التمويلات الدولية (2015-2024) التي أعطيت لليمن وإظهار التلاعب والممارسات غير القانونية في إدارتها.
2. تحليل التوزيع والمساءلة :بيان توزيع هذه التمويلات على المنظمات الأممية العشر الكبرى التي استحوذت على ما يقارب 60% من الإجمالي، مع توضيح أهم الاتهامات وأوجه الاختلاس والفساد لكل منظمة على حدة.
3. تحديد مصادر التمويل :تصنيف وتجميع مصادر التمويل الدولية وتحديد نسب المساهمات المالية للدول المانحة الرئيسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.
4. فضح التلاعبات المالية :كشف التلاعبات في فارق صرف العملة، وتضخيم الموازنات التشغيلية التي وصلت إلى أكثر من 50% من حجم التمويل، وتحويل الأموال عبر قنوات خاصة خارج البنك المركزي بعدن.
5. توثيق فساد المجتمع المدني :متابعة التمويلات التي تلقتها مؤسسات مجتمع مدني ومراكز أبحاث وبرامج محددة، وبخاصة تلك الممولة مباشرة من الاتحاد الأوروبي والجهات الأخرى، وتقييم الأدوار المشبوهة في ظل الصراع.

هيكل الكتاب:

ينقسم الكتاب إلى أبواب وفصول تعالج الموضوع بشكل متدرج وتفصيلي، حيث يتألف هذا الكتاب من بابين رئيسيين، مقسمة على ستة فصول متكاملة:

- **الباب الأول** :يركز على فرز وتصنيف حجم التمويلات الدولية لليمن من 2015 إلى 2024. ويتكون من ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول** :يتناول رصد وفرز لحجم التمويلات الاجمالية لليمن ومبالغ التمويلات وتوزيعها على المنظمات الدولية العشر الكبرى واوجه الاختلالات ومصادر التمويل.
- **الفصل الثاني**: يتضمن فرز ورصد لتمويلات اعطيت لمنظمات أخرى وتحليل توزيع التمويلات على القطاعات وفق ادعاءات الأمم المتحدة باليمن
- **الفصل الثالث:** نوثق فيه 12 نموذج لحالات فساد في مشاريع التمويلات الدولية المخصصة لليمن خلال الفترة من 2015 إلى 2024. نعتمد على وثائق رسمية، مخاطبات، ومصادر إلكترونية، مع تتبع مستمر منذ عام 2019. كما تعرض الإجراءات القانونية التي بذلت بما في ذلك تقديم بلاغات رسمية للنائب العام والجهات الدولية المانحة

- **الباب الثاني:** وهو مكون من أجزاء متقدمة بثلاثة فصول تتناول بشكل مفصل التحقق في تمويلات مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث تحت عناوين مشاريع السلام والعدالة وتعزيز الاقتصاد، وتقدم نماذج مفصّلة للفساد في هذه التمويلات والادوار المتبادلة والمشبوهة.

- **الفصل الرابع:** يحدد فيه الجهات الخمس الرئيسية المستلمة للتمويلات ("ديب روت DeepRoot"، و"رنين اليمن Resonate Yemen"، و برنامج "زمالة حكمة" و"مؤسسة مواطنة لحقوق الإنسان"، و "مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية") وحجم التمويل لكل منها، ويسلط الضوء على قضايا متعددة تتعلق بالشفافية والمساءلة، حيث تشير إلى تداخل الأدوار بين هذه المؤسسات وكون بعض مدراءها يشغلوا مناصب حكومية.
- **الفصل الخامس:** يتناول شبكات النفوذ والتمويلات المشبوهة - والأدوار في دعم وتجميل مليشيا الحوثي ، حيث يسلط الضوء على قضية خطيرة تتمثل في الأدوار والتهديدات لأدوار بعض المؤسسات والمراكز باليمن في تغطية جرائم مليشيا الحوثي وتجميل المليشيا بطرق ملتويه وايصالهم الى مراكز القرار بالمنظمات الأممية. الى جانب ما يتعلق بالتمويلات المشبوهة التي تعطى لهذه المؤسسات وبملايين الدولارات دون غيرها.
- **الفصل السادس:** يتضمن تحديد وفرز وتحليل أوجه الفساد الرئيسية للوكالات الأممية العشر الكبرى وكذا المؤسسات والمراكز الأخرى ويؤكد النظر لها كنموذج لوضعية إدارة التمويلات الدولية لليمن فهناك عدد كبير بالمئات من المنظمات والمؤسسات الأخرى التي يجب البحث والدقيق والمساءلة والمحاسبة لها، كما يتناول الفصل تحديد متطلبات وإجراءات التحقيق والمساءلة والرقابة، ويقدم اطارا لخطة عمل لضمان استخدام هذه الموارد بفعالية وشفافية في المستقبل.

الباب الأول:

التمويلات الدولية لليمن

من 2015 الى 2024

الفصل الأول:

حجم التمويلات وتوزيعها على المنظمات الدولية العشر الكبرى ومصادر التمويل

1 - حجم التمويلات وتوزيعها على المنظمات الدولية العشر الكبرى ومصادر التمويل

مقدمة:

يتناول هذا الفصل حجم التمويلات الدولية التي أعطيت لليمن كمساعدات إنسانية للفترة (2015 – 2024)، ويركز على تفاصيل هذه التمويلات وتصنيفها وتبيان توزيع احجامها وفقا للعشر المنظمات او الوكالات الأممية الكبرى التي استحوذت على ما يقارب من نسبة 60 % من اجمالي التمويل البالغ للفترة 33 مليار دولار. وموضحا اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد لكل منظمة من المنظمات العشر الكبرى على حدا.

إضافة الى ذلك تم التصنيف والتجميع والفرز لمصادر التمويل الدولية وتحديد نسب المساهمات المالية للدول المانحة الرئيسية، حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية والسعودية يمثلان أكبر المساهمين والداعمين الرئيسين في هذه التمويلات المعطاة لليمن، كما تناول الفصل بالأخير تفاصيل حجم التمويل عبر مختلف مواقع التتبع العالمي وإعطاء مقارنات وتوضيح نوعية هذه التمويلات سواء المسجلة على موقع الاتحاد الأوربي او موقع الخارجية الامريكية او تلك المسجلة على موقع التتبع العالمي للاوتشا.

تبين ان الإجمالي لما تم رصده هو **33,409,999,475** (ثلاثة وثلاثون مليار واربعمائة وتسعة مليون وتسعمائة وتسعة وتسعون ألف واربعمائة وخمسة وسبعون دولار امريكي) من 2015 وحتى 2024. وكان المبلغ الذي يتم إعلانه عبر الموقع الرسمي للتتبع التمويلات الدولية للعالم ومنها اليمن، بلغ مبلغ **$28,159,999,475** دولار.

أعطيت ثمانية وعشرون مليار دولار امريكي لليمن كمساعدات إنسانية. وهذا المبلغ لم يدخل عبر البنك المركزي بعدن وانما عبر بنوك خاصة ومحلات صرافة خاصة وإجراءات غير معلنة تتعارض مع القانون، ومؤخرا تم اصدار عقوبات أمريكية على كثير من هذه البنوك التي سهلت وصول التمويلات الى مليشيا الحوثي ومنها بنك اليمن والكويت وغيره ، مع العلم ان هناك نسبة تقتطع مباشرة من المبلغ الإجمالي للتمويل كل سنة بمقدار 2 % تذهب مباشرة الى مليشيا الحوثي باتفاق خفي مع المنظمات، غير ما يتعلق بالفساد والتلاعب في فارق صرف العملة الذي ظهر في 2020 وكذا الفساد في الموازنات التشغيلية التي تأخذ اكثر من 50 % من حجم التمويل.

ظهر ضمن البيانات مبلغ 5.2 مليار دولار موزع على قسمين الأول بـ 3.5 مليار دولار بمعدل 500 مليون دولار سنويا، اخذت من حقوق السحب الخاصة باليمن في صندوق النقد الدولي للفترة من 2017 وحتى 2023 بواسطة البنك الدولي بواشنطن واعطيت لمنظمة اليونيسف باسم مشروع الحوالات النقدية الطارئة إضافة الى مشروع اخر يسمى الاشغال كثيفة الايدي والخدمات الاجتماعية، وجزء ثاني بمبلغ 1.75 مليار دولار يمثل دعم إضافي لصالح هذه المشاريع (الحوالات النقدية والاشغال الكثيفة) وكان يعطى عبر دول مثل اليابان وألمانيا وغيرها وهذا الرقم كمتوسط للسنوات السبع وربما يزيد عن ذلك.

بالنسبة لتمويلات الاتحاد الأوربي بمئات الملايين من الدولارات لا تدخل ضمن موقع التتبع العالمي للاوتشا ويتم إعطائها لجهات ومؤسسات بدون حتى اعلان مناقصة وباسم اليمن وتتعلق بمشاريع تنمية وسلام وعدالة وتعزيز القانون ودورات وورش

وسفريات. والتي سنفصل فيها عبر ما تم تجميعه ورصده من مشاريع بشكل منفصل في الجزء الثاني من الكتاب عن عدد من المؤسسات والمراكز (مؤسسة مواطنة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، DeepRoot، رنين اليمن وزمالة حكمة)

1 – 1 - حجم التمويل لليمن خلال الفترة (2015 – 2024):

تم العمل على فرز البيانات الخاصة بالتمويلات الدولية لليمن خلال الفترة المدروسة وتصنيفها ومقارنتها وتجميعها عبر عدد من المواقع الخاصة بالمانحين الدوليين ومواقع الأمم المتحدة [1، 2، 3] إضافة الى الحصول على وثائق تتعلق بمشاريق سحبت من وحدات السحب الخاصة لليمن في صندوق النقد الدولي وتم التصرف بها عبر البنك الدولي بواشنطن ومنظمة اليونيسف، وتم تقديمها هنا بشكل جداول توضح حجم التمويل المعطى لليمن وفق السنوات ومن ثم حجم التمويل الذي استلمته العشر المنظمات او الوكالات الأممية الكبرى باليمن.

من خلال الجدول رقم 1 يظهر حجم التمويلات الدولية الخاصة بالإغاثة الإنسانية خلال الفترة من 2015 الى 2024 بمبلغ اجمالي يزيد عن **28 مليار دولار** ومفصلا وفق كل سنة، وموضح متوسط سعر صرف الدولار لكل سنة وكذا سعر الصرف الذي قامت المنظمات وشركائهم باحتسابه وهو سعر منخفض وقديم (250 ريال للدولار الواحد)، ومتعلق بما تفرضه مليشيا الحوثي في البنك المركزي الذي تسيطر عليه بصنعاء، من الجدول يتضح ان اعلى فترة تمويل كانت بالأعوام 2018 و2019 وبمبالغ 5 الى 4 مليار دولار بكل سنة على التوالي. هذه الأرقام تقترب من موازنة سنوية كاملة للدولة من المفترض انها تغطي كامل مرتبات الموظفين وكذا خطط تنمية وبناء بنى تحتية وتغطية صحية وغيرها ولكنها للأسف ذهبت فيما يسمى خطط طارئة ومشاريع لا يلمس لها أي أثر على الأرض او انعكاس إيجابي على المتضررين او من يدعى انهم استفادوا من هذه التمويلات.

جدول رقم 1: يوضح حجم التمويلات الدولية وفق موقع التتبع العالمي التي أعطيت لليمن للفترة (2015 – 2024)

الاعوام	التمويل (US$)	متوسط سعر الصرف للدولار بالسوق	سعر الصرف الذي حسبت به التمويلات
2015	1,751,364,978	بدأت لعبة المصارفة في التمويلات من 2017	
2016	1,804,123,108		
2017	2,364,711,837	353	250
2018	5,239,873,354	486	250
2019	4,076,344,597	532	250
2020	2,249,786,879	695	250
2021	3,272,740,890	889	250
2022	2,815,527,843	912	250
2023	2,210,429,042	1216	250
2024	2,375,096,947	1653	250
الإجمالي للتمويل	**28,159,999,475**		

كما ان الجدول رقم 2 يظهر تصنيف التمويلات وفق المنظمات العشر الكبرى التي استلمت الجزء الأهم من التمويل وبنسبة 60.35 % من الحجم الإجمالي له، حيث بلغ المبلغ الإجمالي للتمويلات لجميع المنظمات من 2015 وحتى 2024 هو 28,159,999,475دولار + 5,250,000,000 دولار استلمته منظمة اليونسف بشكل خاص عبر البنك الدولي لمشروع الحوالات النقدية الطارئة وبالتالي فان المبلغ الإجمالي للتمويلات المرصودة خلال الفترة المدروسة هو مبلغ **33,409,999,475** دولار امريكي (هذا الرقم غير ما تقدمه دول الخليج بشكل مباشر لليمن، وكذا غير تمويلات الاتحاد الأوربي المباشرة لبعض المؤسسات المتماهية مع مليشيا الحوثي)

ثمانية وعشرون مليار دولار ومائة وتسعة وخمسون مليون وتسعمائة وتسعة وتسعون ألف واربعمائة وخمسة وسبعون دولار امريكي) أعطيت لليمن. وهذا المبلغ لم يدخل عبر البنك المركزي بعدن وانما عبر بنوك خاصة ومحلات صرافة خاصة وإجراءات غير معلنة تتعارض مع القانون ، ومؤخرا تم اصدار عقوبات أمريكية على كثير من هذه البنوك التي سهلت وصول التمويلات الى مليشيا الحوثي ومنها بنك اليمن والكويت وغيره ، مع العلم ان هناك نسبة تقتطع مباشرة من المبلغ الإجمالي للتمويل كل سنة بمقدار 2 % تذهب مباشرة الى مليشيا الحوثي باتفاق خفي مع المنظمات، غير ما يتعلق بالفساد والتلاعب في فارق صرف العملة الذي ظهر في 2020 وكذا الفساد في الموازنات التشغيلية التي تأخذ اكثر من 50 % من حجم التمويل (سنشرح كل ذلك بالتفصيل عبر اعطاء نماذج لذلك).

مبلغ 5.2 مليار دولار موزع على قسمين:

- 3,500,000,000 (مبلغ ثلاثة مليار وخمسمائة مليون دولار امريكي) بمعدل 500 مليون دولار سنويا، اخذت من حقوق السحب الخاصة باليمن في صندوق النقد الدولي للفترة من 2017 وحتى 2023 بواسطة البنك الدولي بواشنطن واعطيت لمنظمة اليونيسف باسم مشروع الحوالات النقدية الطارئة إضافة الى مشروع اخر يسمى الاشغال كثيفة الايدي والخدمات الاجتماعية (وتم التلاعب فيها مع مليشيا الحوثي بفارق سعر الصرف وكذا الموازنات التشغيلية التنفيذ).
- 1,750,000,000 (مبلغ مليار وسبعمائة وخمسون مليون دولار امريكي) كان يطالب به كدعم إضافي لصالح مشروع الحوالات النقدية الطارئة ومشروع يسمى الاشغال كثيفة الايدي والخدمات الاجتماعية عبر البنك الدولي ومنظمة اليونيسف وكان يعطى عبر دول مثل اليابان وألمانيا وغيرها وهذا الرقم كمتوسط للسنوات السبع وربما يزيد عن ذلك.

ان هذه الأرقام تضعنا امام معضلة كبيرة وتساؤلات عديدة عن مصير هذه الأموال ومن استفاد منها وهل تبخرت هذ التمويلات وبقي الشعب اليمني يعاني من النهب والسرقة والجوع والمرض حتى من مدعين الإغاثة وحقوق الانسان والسلام الزائف والمتاجرين بالمعاناة والمأساة الإنسانية باليمن. وبالتالي نحن امام قضايا ليست فقط فساد مالي وانما يصل الى الفساد الأخلاقي والإنساني والقيمي والقانوني.

جدول رقم 2: كشف تفصيلي بالتمويلات التي استلمتها العشر المنظمات او الوكالات الأممية (الكبرى) فقط من أصل أكثر من 120 منظمة وجهة ومؤسسة

	المنظمات الكبرى المستفيدة	المبالغ المسلمة بالدولار $										الإجمالي بالدولار
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	
1	WFP الغذاء العالمي	359,748,135	468,070,276	829,957,276	1,307,253,916	1,717,900,085	923,564,851	949,997,306	1,136,945,812	737,633,446	621,588,930	**9,052,660,033**
2	UNICEF اليونسف	135,086,661	97,237,855	210,245,085	441,463,508	468,539,290	211,374,734	145,708,609	108,114,286	122,577,272	143,669,072	**2,084,016,372**
3	WHO الصحة العالمية	38,352,475	41,901,399	184,814,295	196,810,706	146,652,489	157,096,315	12,370,275	118,018,082	34,514,917	28,904,556	**959,435,509**
4	UNHCR مفوضية اللاجئين	81,421,247	74,727,958	68,903,923	173,753,688	160,344,710	169,499,547	80,569,072	154,283,252	116,720,273	94,395,948	**1,174,619,618**
5	IOM منظمة الهجرة	34,274,181	43,885,157	63,104,089	77,998,249	151,453,419	70,681,005	17,037,691	133,990,179	58,771,672	56,345,709	**707,541,351**
6	FAO الفاو	10,577,242	5,629,703	20,898,587	58,121,552	8,917,857	12,809,090	2,190,909	49,014,011	74,567,274	16,835,636	**259,561,861**
7	UNPF الأمم المتحدة للسكان	15,603,620	9,097,851	6,990,601	28,063,626	77,760,154	40,752,319	10,909,213	27,034,960	40,809,127	60,340,472	**317,361,943**
8	OCHA تنسيق الشؤن الإنسانية	10,616,188	15,779,045	14,448,865	25,645,236	27,126,035	6,104,305	2,512,207	20,492,365	26,131,279	13,124,323	**161,979,848**
9	UNDP برنامج الأمم	10,916,368	8,304,000	18,876,874	19,558,674	8,793,162	11,185,573	682,267	25,761,113	22,512,531	2,755,103	**129,345,665**

	المتحدة الإنمائي											
10	UNOPS الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	1,890,056	-	1,681,759	13,694,442	2,239,641	36,773,810	9,234,903	5,896,226	5,405,020	4,988,246	81,804,103
الإجمالي دولار		698,486,173	764,633,244	1,419,921,354	2,342,363,597	2,769,726,842	1,639,841,549	1,231,212,452	1,779,550,286	1,239,642,811	954,717,364	14,928,326,303
		سلمت بشكل خاص الى منظمة اليونيسف عبر البنك الدولي من وحدات السحب الخاصة باليمن بصندوق النقد الدولي من 2017 وحتى 2023										5,250,000,000
اجمالي التمويل لجميع المنظمات كبيرة وصغيرة 2015 - 2024					$33,409,999,475	النسبة المئوية للمنظمات العشر الكبرى من حجم التمويل الإجمالي 2015 - 2024						60.35%

1 – 2 – تفاصيل التمويلات التي استلمتها العشر المنظمات او الوكالات الأممية باليمن

يشرح هذا المحور تفاصيل مبالغ التمويلات الدولية التي استلمتها الوكالات الأممية العشر الكبرى وفقا لكل سنة للفترة (2015 – 2024)، وموزعة عبر جداول لكل منظمة او وكالة على حدة، ويظهر النصيب الأكبر من التمويلات الدولية لبرنامج الغذاء العالمي **WFP** بمبلغ **9 مليار** دولار تليها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف **UNICEF**) بمبلغ يزيد عن **7 مليار** دولار. كما ستتم الإشارة في هذا المحور الى اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد لهذه الوكالات والمنظمات الى جانب توضيحات موثقة لتمويلات أخرى خارج ما هو معلن او تم رصده لهذه الوكالات الاممية، ومن ثم في الفصل الثالث سيتم ادراج نماذج مفصلة كأمثلة عن أوجه الفساد والتلاعب لهذه المنظمات في التمويلات التي استلمتها.

1 – 2 – 1 – برنامج الغذاء العالمي WFP

برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة ويعرف اختصاراً WFP هو أكبر منظمة إنسانية في العالم لما يسمى لمكافحة الجوع لكنها لم تقضي على أي ازمة جوع بالعالم وقد تكون فاقمت من هذه الازمات وبذات في اليمن، هذا البرنامج استلم للفترة المذكورة مبلغ وصل الى **9 مليار دولار** وفق المعلن والمثبت بموقع التتبع، وهذا المبلغ ما يتم إعلانه عبر موقع الاوتشا OCHA (الجدول رقم 3)، وطبعا لا يدخل في هذا الرقم التمويلات الأخرى والتي تسمى تمويلات إضافية وتمويلات غير معلنة.

البرنامج مسؤول عن تصريف هذا المبلغ لتوفير احتياجات السكان المتضررين بالحرب في اليمن من غذاء وغيره ويتضمن الحبوب والرز والزيت والبقوليات وأيضا تخزين ونقل هذه المواد، وأيضا عمل في فترة من الفترات على صرف مبالغ نقدية للمتضررين وتدخل أيضا فيما يتعلق بالأغذية المدرسية. كما ان ما يسمى بطيران الأمم المتحدة يدخل ضمن مسؤوليات هذا البرنامج وكذلك ما يتعلق بما يسمى الاتصالات والانترنت والتي خصصت لها مبالغ خيالية وغير واقعية.

جدول رقم 3: حجم التمويلات الدولية التي استلمها برنامج الغذاء العالمي باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ لبرنامج الغذاء العالمي WFP – اليمن
2015	359,748,135
2016	468,070,276
2017	829,957,276
2018	1,307,253,916
2019	1,717,900,085
2020	923,564,851
2021	949,997,306
2022	1,136,945,812
2023	737,633,446
2024	621,588,930
الإجمالي بالدولار	**9,052,660,033**
تسعة مليار واثنان وخمسون مليون وستة مائة وستون ألف وثلاثة وثلاثون دولار امريكي	

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للمنظمة

- **تلاعب وتخادم مع شركات تتبع مليشيا الحوثي**: حيث ان الشريك الرئيسي مع برنامج الغذاء هي شركة المحسن اخوان التابعة لـ **علي الهادي** القيادي الحوثي والمصنف في قوائم الإرهاب الامريكية، فهو يتولى أي علي الهادي شراء المواد الغذائية والتي اغلبها غير مطابقة للمواصفات وبعضها تالف الى جانب تخزينها ونقلها. **علي الهادي** وعبر البرنامج استطاع ان يحصل على مقاولات فاسدة بشكل حصري بدون أي مناقصات وهذا كله كان يصب في دعم مليشيا الحوثي [4]. علاوة على المقاولات مع منظمات أخرى.
- **تلاعب واختلاس للتمويلات عبر تضخيم الموازنات التشغيلية** والتي تصل الى 50 %
- **الفساد في جودة الأغذية الموزعة وتخزينها:** هذا البرنامج لديه فساد اخر يتعلق بجودة الأغذية سواء من حبوب وطحين وزيت وغذاء أطفال والتي يوزعها على الاسر اليمنية ، وهذه الأغذية فيها كثير من الفساد من ناحية صلاحية هذه المواد او سوء التخزين والتي ضبطت في كثير من الحالات سواء في مخازن مدينة عدن او مدينة مارب وغيرها من المحافظات، وهذه الحالات تكرر حدوثها على طول فترة المدروسة ووثقت بمحاضر وصور وفيديوهات [5و6و7]، وهذا يدل على التعمد في ضياع المساعدات والتعمد في ارتكاب الجريمة بالإضرار بصحة وسلامة الاسر.
- **استخدام مواد سامة مثل بروميد الميثيل:** حيث يتم رش المواد الغذائية التالفة بهذا المبيد لتغطية الجريمة في كثير من الحالات [8]، ومن ثم بعد طرد الحشرات والسوس منها يتم توزيعها او رميها وفي كلا الحالتين نحن امام جريمة مركبة بين فساد مالي واخلاقي وتعمد الاضرار بصحة الاسر المحتاجة، المبيد المستخدم هو بروميد الميثيل يتم توريده عبر **شركة دغسان** والتي أيضا تتبع أحد الموالين لمليشيا الحوثي والذي أيضا صنفت شركاته على قائمة العقوبات الامريكية.،
- **فساد في توريد وإعادة تصدير وحدات التخزين المتنقلة (الخيام):** حيث يتم جلب هذه الوحدات على حساب التمويلات لليمن ثم بعد ذلك يقدم طلب بإعادة تصديرها الى دول أخرى وتحدد قيمتها بمبلغ غير معقول بأضعاف القيمة الحقيقية، ومع ذلك لا يتم إعادة هذه الأموال، ورغم مطالبات وزارة المالية بعدن والتي رفضت طلب إعادة تصدير احدى هذه الوحدات مؤخرا وطالبت فيها الوزارة بتوريد المبالغ لوحدات سابقة منذ 2020 لم تورد منذ ذلك الحين، وللأسف عملية إعادة التصدير تتكرر منذ 2020 الى 2025 ولم تورد الأموال او يعاد توجيهها لليمن.
- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن:** لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمها البرنامج عبر البنك المركزي بعدن وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية وعبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للبرنامج والموظفين وغيرها.
- **فساد في مشاريع توزيع المساعدات الغذائية:** وكمثال مشروع المساعدة الغذائية العامة – المساعدات النقدية في محافظات عدن وحجة وريمة وامانة العاصمة" وهي بالشراكة بين منظمة الغذاء العالمي **WFP** ومنظمة الإغاثة (هناك محور ضمن الفصل الثالث الخاص بنماذج عن فساد التمويلات سيكون مفصلا فيه).

1- 2 – 2 – منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف UNICEF

اليونيسف هي مسؤولة عن مشاريع المياه والصرف الصحي والاصحاح البيئي وهذه المشاريع شابها الفساد بشكل كبير مع وزارة المياه والبيئة سواء تلك التي تحت الشرعية او تلك التي تحت سلطة مليشيا الحوثي، علاوة على عدم وجود استمرارية للمشاريع، الى جانب ما يتعلق بمكافحة وباء الكوليرا والذي مازال موجود رغم كل التمويلات التي استلموها باسمه إضافة الى التلاعب بفارق صرف العملة، لقد استلمت اليونيسف باسم اليمن مبلغ يفوق **سبعة مليار دولار** خلال الفترة المحددة (2015 – 2024) الجدول رقم 4، منها **2 مليار** دولار تتعلق بمشاريع المساعدات الإنسانية والمياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي وحتى مشروع استعادة التعليم ، ومبلغ **5 مليار** دولار باسم مشروع الحوالات النقدية الطارئة ومشروع الاشغال كثيفة الايدي والخدمات الاجتماعية والممول عبر وحدات السحب الخاصة لليمن من صندوق النقد الدولي.

جدول رقم 4: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة اليونيسف باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ لمنظمة اليونيسف UNICEF – اليمن
2015	135,086,661
2016	97,237,855
2017	210,245,085
2018	441,463,508
2019	468,539,290
2020	211,374,734
2021	145,708,609
2022	108,114,286
2023	122,577,272
2024	143,669,072
إجمالى بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمى	**2,084,016,372**
ما استلم باسم مشروع الحوالات النقدية الطارئة مع تمويل الدعم الإضافي للمشروع (2023 – 2017)	**5,250,000,000**
الاجمالي	**7,334,016,372**
سبعة مليار وثلاثمائة وأربعة وثلاثون مليون وستة عشر ألف وثلاثمائة واثنان وسبعون دولار امريكي	

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للمنظمة:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن:** لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المنظمة عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.
- **فساد مشروع الحوالات النقدية الطارئة:** اختلاس المخصصات للأسر المحتاجة والتلاعب بها عبر لعبة المصارفة وفارق سعر الصرف وتمكين مليشيا الحوثي عبر هذه المنظمة من المشروع، حيث تم فضح وكشف حقائق هذا المشروع ومن ثم تقديم شكاوى في **2021** الى البنك الدولي بأمريكا ومن ثم الزامهم في **2023** بدفع المستحقات وفق سعر الدولار للمنطقة بيومه، ولكن للأسف لم يتم التعويض عما خسرته الاسر في الفترة السابقة منذ 2017 ولم تتم محاسبة المنظمة والشركاء في هذا الفساد.
- **فشل وفساد في مشاريع المياه والصرف الصحي** التي استلمت باسمها المنظمة مئات الملايين من الدولارات وتصل كمتوسط سنوي الى 200 مليون دولار وتلاعبت بها المنظمة ومولت أيضا مليشيا الحوثي منها، الى الان رغم هذه المبالغ - التي لو استغلت بشكل صحيح لأوجدت بنى تحتية نموذجية في الصرف الصحي - الا ان اغلب المدن اليمنية تعاني من طفح المجاري وشبه انعدام لوصول مياه الشرب وانتشار الامراض للحميات وغيرها وحتى عودة لمرض الكوليرا الذي كانت هذه المنظمة مسؤولة عن تمويلاتها.
- **مشروع محطة الصرف الصحي الطارئة بمارب** مثال على ضياع وفساد التمويلات الخاصة بالمياه والصرف الصحي، فهذه الأموال المخصصة للمياه والصرف الصحي لم تأتي فقط عبر اليونيسف ولكن عبر منظمات أخرى وتم إعطاء أيضا مقاولات بشكل مباشر لجهات ليس لديها الخبرة، وهذا ما حدث في هذا المشروع بمارب والذي كان مسؤول عنه مؤسسة اسمها **بناء للتنمية** ، هذه المحطة غرقت بعد اول شهرين من افتتاحها وكان هناك خلل في المواصفات وخلل في الدراسات واختيار الموقع وغيره وللأسف اليوم هذه المحطة كارثة بيئية على المدينة والأراضي الزراعية التي حولها.
- **فساد مشاريع استعادة التعليم:** أيضا تدخلت اليونيسف واستلمت مشاريع تتعلق بالتعليم ومنها مشروع استعادة التعليم والذي بلغ تمويله 153 مليون دولار، وتم التلاعب بالكثير من اجزائه الى جانب تسهيل سيطرة مليشيا الحوثي على المشروع واختلاس التمويل لصالحها ولم يستفد التعليم ولا المعلم (**وثيقة مرفقة بالملحق رقم 1 مسودة تقرير** من جهاز الرقابة والمحاسبة حول تحقيق لتمويلات للتعليم ومنها هذا المشروع وما تخلله من فساد).

هذه المنظمة تناست مهمتها الرئيسية بحماية الأطفال وحقوقهم وتركتهم يمسحون وينظفون سيارات الأمم المتحدة وذهبت لمقاولات المياه والصرف الصحي ومكافحة الكوليرا ويا ريتها نجحت فيها وانما سببت كوارث بيئية واخلاقية مستمرة.

1 – 2 – 3 – منظمة الصحة العالمية WHO

منظمة الصحة العالمية هي مسؤولة عن المشاريع الصحية وما يتعلق بالمواد الصحية التي يتم استيرادها باسم الازمة الإنسانية والمفترض توزيعها للنازحين والاسر الضعيفة. وبلغ ما استلمته من تمويلات باسم اليمن ما يقارب **مليار دولار** خلال الفترة (2015 – 2024)، الجدول رقم 5.

هذه المشاريع شابها الفساد بشكل كبير، سواء من خلال التنفيذ او حتى الاشتراك مع مليشيا الحوثي في اصدار تصاريح لدخول مواد طبية باسم المنظمة وهي أساسا خاصة بتجار مليشيا الحوثي. وهناك الكثير من حالات الضبط التي تمت بمنافذ الشرعية لمثل هذه الحالات.

جدول رقم 5: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة الصحة العالمية باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ الصحة العالمية WHO– اليمن
2015	38,352,475
2016	41,901,399
2017	184,814,295
2018	196,810,706
2019	146,652,489
2020	157,096,315
2021	12,370,275
2022	118,018,082
2023	34,514,917
2024	28,904,556
إجمالي بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمي	959,435,509
تسعمائة وتسعة وخمسون مليون واربعمائة وخمسة وثلاثون ألف وخمسمائة وتسعة دولار امريكي	

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للمنظمة:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن**: لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المنظمة عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.

- **تمويلات لتنفيذ مشاريع وحدات صحية** وإعادة تأهيل لوحدات صحية ولم تنفذ بالشكل المطلوب وبعض الأحيان لم تنفذ نهائيا ، وهناك وثائق لبعض المشاريع التي تدل على ذلك وبذات في المناطق الريفية باليمن.
- تصرف هذه المنظمة مرتبات لبعض الأطباء والاداريين وفق زعمها لدعم لقطاع الطبي باليمن فهل صرفت هذه الأموال وفق ما هو مقرر وهل تم التلاعب بفارق سعر الصرف وكيف حسبت؟

1 – 2 – 4 – مفوضية الأمم المتحدة اللاجئين UNHCR

تعمل هذه المنظمة على حماية حقوق وسلامة اللاجئين، وتتمثل مهمتها في ضمان تمتع كل فرد بحق اللجوء والبحث عن ملاذ آمن من الحرب والاضطهاد، ومن ضمن عملها أيضا إنقاذ الأرواح، وحماية حقوق اللاجئين والمجتمعات النازحة قسراً والأشخاص عديمي الجنسية حول العالم. استلمت هذه المنظمة باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يقارب مليار ومائة وسبعون مليون دولار. الجدول رقم 6.

جدول رقم 6: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها مفوضية اللاجئين باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ مفوضية اللاجئين UNHCR– اليمن
2015	81,421,247
2016	74,727,958
2017	68,903,923
2018	173,753,688
2019	160,344,710
2020	169,499,547
2021	80,569,072
2022	154,283,252
2023	116,720,273
2024	94,395,948
إجمالي بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمي	1,174,619,618
مليار ومائة وأربعة وسبعون مليون وستمائة وتسعة عشر ألف وستمائة وثمانية عشر دولار امريكي	

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للمفوضية:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن**: لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المفوضية عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم

لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.

- تدعي العمل على العديد من المشاريع ومساعدة النازحين ولكن تجد اغلب النازحين ليس لهم أسماء مسجلة او استفادوا مما تدعي المنظمة عمله، وحتى من استفاد كانت هذه المساعدات متلاعب بها، وبالتالي يجب ان تقدم تفصيل متكامل عن المشاريع التي نفذتها وأين؟ والتكاليف والاثر على النازحين وتقديم التقارير المالية المفصلة للتدقيق فيها والتأكد من الأثر واستفادة الناس والدولة.

1 – 2 – 5 – منظمة الهجرة الدولية IOM

تعمل في مجال الهجرة، وتلتزم بمبدأ أن الهجرة المنظمة والإنسانية تفيد المهاجرين والمجتمعات . تهدف إلى ضمان الإدارة المنظمة والإنسانية للهجرة، وتعزيز التعاون الدولي في قضايا الهجرة، وتقديم المساعدة للمحتاجين من المهاجرين. استلمت هذه المنظمة باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يقارب **سبعمائة مليون دولار**. الجدول رقم 7

جدول رقم 7: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة الهجرة الدولية باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ منظمة الهجرة الدولية IOM– اليمن
2015	34,274,181
2016	43,885,157
2017	63,104,089
2018	77,998,249
2019	151,453,419
2020	70,681,005
2021	17,037,691
2022	133,990,179
2023	58,771,672
2024	56,345,709
إجمالي بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمي	707,541,351
سبعمائة وسبعة مليون وخمسمائة وواحد واربعون ألف وثلاثمائة وواحد وخمسون دولار امريكي	

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للمنظمة:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن:** لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المنظمة عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم

لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.

- تدعي العمل على العديد من المشاريع وكان منها ما يتعلق بوباء كورونا وكذا مساعدة النازحين ولكن تجد اغلب النازحين ليس لهم أسماء مسجلة او استفادوا مما تدعي المنظمة عمله، وحتى من استفاد كانت هذه المساعدات متلاعب بها، وبالتالي يجب ان تقدم تفصيل متكامل عن المشاريع التي نفذتها وأين والتكاليف والاثر على النازحين وتقديم التقارير المالية المفصلة للتدقيق فيها والتأكد من الأثر واستفادة الناس والدولة.

1 – 2 – 6 – منظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO

وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي للجميع .تعمل الفاو مع الدول الأعضاء والشركاء لتحسين إنتاج الغذاء والزراعة ومصايد الأسماك والغابات، وتعزيز التنمية الريفية المستدامة.

استلمت هذه المنظمة باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يقارب **مئتان وستون مليون دولار**، الجدول رقم 8، مع العلم ان هذه الوكالة تستلم تمويلات أخرى بعشرات ملايين الدولارات عبر جهات دولية أخرى مثل مرفق البيئة العالمي **GEF** ومن صندوق المناخ الأخضر **GCF** باسم اليمن وتحت مشاريع تسمى التغير المناخي والبيئة، وهذه التمويلات غير مرصودة ضمن الجدول رقم 8.

جدول رقم 8: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة الأغذية والزراعة باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ منظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO– اليمن
2015	10,577,242
2016	5,629,703
2017	20,898,587
2018	58,121,552
2019	8,917,857
2020	12,809,090
2021	2,190,909
2022	49,014,011
2023	74,567,274
2024	16,835,636
إجمالي بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمي	259,561,861
مائتان وتسعة وخمسون مليون وخمسمائة وواحد وستون ألف وثمانمائة وواحد وستون دولار امريكي	

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للمنظمة:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن:** لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المنظمة عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.
- تدعي العمل على العديد من المشاريع الزراعية للمزارعين والمجتمعات المضيفة للنازحين، لكن لا يظهر أثر لهذه المشاريع ولا يعلم بشكل واضح اين ذهب الدعم للمزارعين او كيف خصص وكيف تمت عملية اختيار المستفيدين مما تدعي المنظمة عمله، وبالتالي يجب ان تقدم تفصيل متكامل عن المشاريع التي نفذتها وأين والتكاليف والاثر على القطاع الزراعي وتقديم التقارير المالية المفصلة للتدقيق فيها والتأكد من الأثر واستفادة المزارعين والقطاع الزراعي والدولة.
- **مشاريع التغير المناخي والبيئة:** استلمت المنظمة عشرات الملايين من الدولارات باسم هذه المشاريع، ومنها ما سمي مشروع الاستعداد للتغير المناخي وكذا مشروع يتعلق بدعم الزراعة وحماية البيئة في عدد من المناطق باليمن، وهذه التمويلات غير مرصودة ضمن هذه الدراسة، والى الان لا يعرف كيف تدير المنظمة هذه الأموال، وما اثارها على مقاومة التغيرات المناخية والتكيف معها والاستعداد لها سواء على مستوى المزارعين او حتى المناطق المتأثرة.

1 – 2 – 7 – منظمة الأمم المتحدة للسكان UNPF

هو أكبر مصدر متعدد الأطراف في العالم لتمويل برامج السكان والصحة الإنجابية، يعمل الصندوق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أكثر من 150 دولة بدعم من المجتمع الدولي، ودعم البرامج التي تساعد النساء والرجال والشباب: كالخضوع للحمل الآمن والولادة. تجنب انتشار العدوى المنقولة جنسيًا. استلمت هذه المنظمة باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يزيد عن **300 مليون دولار**، الجدول رقم 9

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للمنظمة:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن:** لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المنظمة عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.
- هذه المنظمة تقوم بإعطاء مشاريع بشكل مباشر بدون مناقصة لعدد من المؤسسات ويبدو كأن هناك علاقة خاصة مع هذه المؤسسات مما يدل على وجود فساد وعدم شفافية.

جدول رقم 9: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمة الأمم المتحدة للسكان باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)	
العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ الأمم المتحدة للسكان UNPF– اليمن
2015	15,603,620
2016	9,097,851
2017	6,990,601
2018	28,063,626
2019	77,760,154
2020	40,752,319
2021	10,909,213
2022	27,034,960
2023	40,809,127
2024	60,340,472
إجمالي بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمي	317,361,943
ثلاثمائة وسبعة عشر مليون وثلاثمائة وواحد وستون ألف وتسعمائة وثلاثة واربعون دولار امريكي	

1 – 2 – 8 – مجلس تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA

تتمثل مهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تعبئة وتنسيق العمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ بالشراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ؛ الدفاع عن حقوق المحتاجين؛ تعزيز التأهب والوقاية؛ وتسهيل الحلول المستدامة. استلم هذا المجلس باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يزيد عن **160 مليون دولار**، الجدول رقم 10.

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للمجلس:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن**: لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المنظمة عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.
- **تلاعب بتقارير الحوادث الأمنية**: هذا المجلس له كثير من أوجه التلاعب وبذات فيما يتعلق بالتقارير الحوادث الأمنية التي تتعرض لها مكاتب المنظمات وموظفيها والتماهي مع مليشيا الحوثي وتغطية

جرائمها، إضافة الى التوظيف لكثير من العناصر المنتمية لمليشيا الحوثي او أقاربهم والمثال نجيب المنصور مدير العلاقات العامة والاتصال بالمكتب الرئيسي للمجلس بصنعاء.

- **دور مشبوه في اتفاقية الباخرة صافر والبديلة نوتيكا:** كان للمجلس دور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تسليم الباخرة نوتيكا البديلة للباخرة صافر لمليشيا الحوثي وتمكين المليشيا من الحصول على باخرة أخرى وتهديد الوضع البيئي بالبحر الأحمر الى جانب ما ظهر مؤخرا حول استخدام المليشيا الحوثية لهذه البواخر لتهريب الوقود والنفط، وتغطية عمليات التشغيل ورواتب الطواقم للباخرة من موارد الأمم المتحدة التي هي أساسا معطاة لمساعدة الشعب اليمني وليس الدعم لمليشيا الحوثي.

جدول رقم 10: حجم التمويلات الدولية التي استلمها مجلس تنسيق الشؤون الانسانية باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ مجلس تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA– اليمن
2015	10,616,188
2016	15,779,045
2017	14,448,865
2018	25,645,236
2019	27,126,035
2020	6,104,305
2021	2,512,207
2022	20,492,365
2023	26,131,279
2024	13,124,323
إجمالى بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمى	161,979,848
مائة وواحد وستون مليون وتسعمائة وتسعة وسبعون ألف وثمانمائة وأربعة وثمانون دولار امريكي	

1 – 2 – 9 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

هو شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة، ويعمل لمساعدة البلدان على تحقيق القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات .يهدف البرنامج إلى تمكين الناس وبناء أمم صامدة .

استلم هذا البرنامج باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يزيد عن **129 مليون دولار** وهذا ما أعلن عبر موقع التتبع العالمي، الجدول رقم 11، الا ان هذا البرنامج أيضا استلم **مئات ملايين الدولارات** أيضا عبر تمويلات مباشرة من الاتحاد الأوروبي لم تكن مسجلة بموقع التتبع العالمي وتتعلق بمشروع المرونة الاقتصادية بمرحلتين الأولى والثانية ووصلت الى 195

مليون دولار الى جانب مشاريع تتعلق بتأهيل الموانئ باليمن من البنك الدولي وصل الى **50 مليون دولار** علاوة على مشاريع أخرى تتعلق بالتنمية تصل الى **200 مليون دولار** (مرفق قائمة ببعضها في الجدول رقم 12)

جدول رقم 11: حجم التمويلات الدولية التي استلمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP– اليمن
2015	10,916,368
2016	8,304,000
2017	18,876,874
2018	19,558,674
2019	8,793,162
2020	11,185,573
2021	682,267
2022	25,761,113
2023	22,512,531
2024	2,755,103
إجمالي بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمي	129,345,665
مائة وتسعة وعشرون مليون وثلاثمائة وخمسة واربعون الف وستمائة وخمسة وستون دولار امريكي	

جدول رقم 12: نماذج تمويلات دولية إضافية استلمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي باسم اليمن تختص بالتنمية للفترة (2015 – 2024)

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP)			
اسم المشروع	مبلغ المشروع	موقع المشروع	الجهة المانحة
المرونة الاقتصادية	83,000,0000 $	صنعاء/ عدن/ تعز اب /حضرموت/ الحديده لحج/ مأرب	الاتحاد الاوروبي
مشروع الطارئ لمكافحة الالغام	15.700.0,00 $	شبوه / الضالع / الحديدة / لحج/ البيضاء / وعدد من المحافظات	الحكومات(الالمانية و الهولندية و البريطانية و الامريكية)
الوصول الى العدالة و سيادة القانون	8.910.891 $ 4.284.000 $	عدد من المحافظات	الحكومة الهولندية و حكومة كوريا الجنوبية
الصمود الريفي(المرحلة الثالثة)	49.000.000 $	عدد من المحافظات	الحكومة السويدية
تعزيز القدره على الصمود	1.800,000 $	عدد من المحافظات	الحكومة الالمانية (عبر بنك الاعمار الالماني)
دعم سبل العيش المرنه و الامن الغذائي و التكيف مع المناخ	23,300,000 $	عدد من المحافظاتالحديده / المحويت / حجه / صعده / تعز / لحج/ ابين	الاتحاد الاوروبي
برنامج التمكين من اجل التنمية المحلية	3.300.000 $	ابين / لحج / تعز / الحديده / حجة / المحويت	الاتحاد الاوروبي و الوكالة السويدية للتنمية
الطاقة المتجدده للخدمات الصحية	2.500.000 $	عدن / صنعاء/ لحج/ ابين / حجة	الصندوق الكويتي للتنمية
تحسين كفاءات ميناء عدن و المكلاء	3.600.000 $	عدن / المكلاء	الحكومة اليابانية
التنمية المستدامة لمصايد الاسماك في البحر الاحمر و خليج عدن	41,150,000 $	عدن / حضرموت / تعز / المهره	البنك الدولي
تحسين خدمات و اجهزة ميناء عدن الدولي و ميناء المكلاء	50,000,000 $	عدن / المكلاء	البنك الدولي
تأهيل ميناء الاصطياد السمكي (حجيف/عدن)	يورو 35,000,000	عدن	الحكومة الالمانية (عبر بنك الاعمار الالماني)

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للبرنامج:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن:** لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المنظمة عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.
- **فساد التمويلات الإضافية:** يستلم تمويلات أخرى من الاتحاد الأوربي لا تدخل ضمن الرقم المعلن بموقع التتبع ونجد بعضها معلن بموقع الاتحاد الاوروبي، فمثلا رصدنا تمويل لمشروع يسمى تعزيز المرونة الاقتصادية لليمن ويهدف الى رفاهية الفئات الأشد فقرا وذلك على مرحلتين بإجمالي تقريبا 195 مليون دولار من 2018 الى الان (المرحلة الأولى 80 مليون دولار، والمرحلة الثانية 115 مليون دولار)
- **دعم مؤسسات مجتمع محددة دون غيرها:** من هذا المشروع لتعزيز المرونة الاقتصادية تم إعطاء مبلغ **5.6** مليون دولار مباشر بدون اعلان مناقصات في المرحلة الأولى للمشروع الى مؤسسات مثل مواطنة لرضية المتوكل، ومؤسسة DeepRoot لرافت الاكحلي، ومركز صنعاء لماجد المذحجي وفارع المسلمي، والمركز اليمني لقياس الراي لحافظ البكاري.
- **تمويلات توجه لدعم مليشيا الحوثي:** يستلم البرنامج تمويلات يتم تجميعها والحشد لها بشكل مباشر مثل ما حدث في التمويل الخاص بالباخرة صافر والذي وصل الى **145 مليون دولار** وتم شراء سفينة بديلة لصافر وتسليمها لمليشيا الحوثي ولم يتم انهاء التهديد البيئي البحري بل مكنوا مليشيا الحوثي أكثر وأصبحت تستخدم هذه السفن في تهريب النفط والوقود، وتغطية عمليات التشغيل ورواتب الطواقم للباخرة من موارد الأمم المتحدة التي هي أساسا معطاة لمساعدة الشعب اليمني وليس الدعم لمليشيا الحوثي.
- اخر تمويل أيضا بملايين الدولار حصل عليه هذا البرنامج ولم يحدد القيمة الفعلية له واعطي من قبل مركز الملك سلمان ويتعلق بالباخرة التي غرقت العام الماضي (**الباخرة روبيمار**) بالبحر بسبب قصف مليشيا الحوثي لها، والتي تحمل اسمدة كيميائية خطرة.
- **تمويلات نزع الألغام وتسليمها لمن يزرع الألغام:** هذا البرنامج هو من استلم ما يتعلق بتمويلات نزع الألغام والتي سلم جلها لمليشيا الحوثي التي تزرع الألغام (هناك تحقيق مكتمل من نيابة مارب في قضية تمويلات نزع الألغام التي سلمت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم ادانة البرنامج في مجريات التحقيق (**مرفق وثيقة في الملحق رقم 2 نتائج تحقيق** للنيابة العامة بمحافظة مارب في 2023).
- **تمويلات إضافية للتنمية والتغير المناخي والبيئة:** يستلم أيضا البرنامج تمويلات أخرى لا تدخل ضمن هذه الارقام من صناديق دولية مثل مرفق البيئة العالمي GEF والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومن بعض الدول بشكل مباشر وباسم اليمن، وهذه التمويلات يشوبها كثير من الفساد ولا يوجد لها أثر على الأرض بشكل ملموس يتوافق مع حجم التمويل او مشاريع خصصت وفق الحاجة الحقيقية.

1 – 2 – 10 – الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPs

هو ذراع تنفيذية للأمم المتحدة، يركز على دعم شركاء الأمم المتحدة والجهات الحكومية والمنظمات الأخرى في تنفيذ المشاريع الإنمائية والإنسانية ومشاريع السلام .يقع مقره الرئيسي في كوبنهاغن، الدنمارك، ويعمل في أكثر من 80 دولة حول العالم.

استلم هذا البرنامج باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يزيد عن **80 مليون دولار**وهذا ما أعلن عبر موقع التتبع العالمي، الجدول رقم 13، الا ان هذا البرنامج أيضا استلم ملايين الدولارات أيضا عبر تمويلات مباشرة من الاتحاد الأوروبي لم تكن مسجلة بموقع التتبع العالمي.

هناك تمويلات أخرى استلمتها هذه الجهة ولم ترصد ضمن مواقع التتبع العالمي وتتعلق بمشاريع تنموية لليمن وصلت الى مبلغ **450 مليون دولار** ، الجدول رقم 14 يوضح تفاصيل هذه المشاريع سواء بالمبلغ او نوعية المشروع وحتى الجهة المانحة والتي تتوزع بين البنك الدولي بواشنطن والحكومة الألمانية، وهذه المشاريع تتعلق بالخدمات الصحية والكهرباء والطرق وحتى الصرف الصحي للمناطق الحضرية، ولكن للأسف على الأرض لا يعرف اين ذهبت هذه الأموال وأين هذه المشاريع ولا يرى الا تدهور للخدمات في المدن اليمنية واثراء لبعض المسؤولين الحكوميين الفاسدين مع موظفي هذه البرامج الأممية.

جدول رقم 13: حجم التمويلات الدولية التي استلمتها الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باسم اليمن للفترة (2015 – 2024)

العام	المبالغ المسلمة وفق السنوات من التمويلات بالدولار $ الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPs– اليمن
2015	1,890,056
2016	-
2017	1,681,759
2018	13,694,442
2019	2,239,641
2020	36,773,810
2021	9,234,903
2022	5,896,226
2023	5,405,020
2024	4,988,246
إجمالي بالدولار لما هو معلن بموقع التتبع العالمي	81,804,103
واحد وثمانون مليون وثمانمائة وأربعة ألف ومائة وثلاثة دولار امريكي	

جدول رقم 14: نماذج تمويلات دولية إضافية استلمتها الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باسم اليمن تختص بالتنمية للفترة (2015 – 2024)

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)			
اسم المشروع	مبلغ المشروع	موقع المشروع	الجهة المانحة
المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة	170,000,000 $	عدد من المحافظات	البنك الدولي
مشروع رأس المال البشري	60,000,000 $	عدد من المحافظات	البنك الدولي
المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء	100,000,000 $	عدد من المحافظات	البنك الدولي
المشروع الطارئ للربط الحيوي للطرق	50,000,000 $	عدد من المحافظات	البنك الدولي
تعزيز المرونة من خلال تحسين مرافق الخدمات الصحية (المرحلة الاولى)	20,000,000 $	عدد من المحافظات	الحكومة الألمانية
تعزيز المرونة من خلال تحسين مرافق الخدمات الصحية (المرحلةالثانية)	20,000,000 $	عدد من المحافظات	الحكومة الألمانية
تعزيز المرونة من خلال تحسين مرافق الخدمات الصحية (المرحلةالثالثة)	25,000,000 $	عدد من المحافظات	الحكومة الألمانية
تعزيز المرونة من خلال تحسين مرافق الخدمات الصحية (المرحلة الرابعه)	15,000,000 $	عدد من المحافظات	الحكومة الألمانية

UNOPS

تمويلات تحت المجهر- اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن**: لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمتها المنظمة عبر البنك المركزي بعدن، وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للمنظمة والموظفين.
- **فساد تمويلات مخصصة للتنمية**: هذا البرنامج يستلم أيضا تمويلات أخرى خارج هذا الرقم عبر الاتحاد الأوربي والحكومة الألمانية وصلت الى مبلغ 450 مليون دولار مخصصة للخدمات الصحية والطرق والكهرباء والتنمية الحضرية.
- **المساهمة والدعم في فساد مع مليشيا الحوثي**: كمثال أحد المشاريع قام بشراء معدات بقيمة **4 مليون** دولار لوزارة البيئة التابعة لمليشيا الحوثي في صفقة مكررة وبنفس المواد اشتريت عبر منظمة أخرى، وتم النشر عن ذلك في العام 2020 بالوثائق [(9)]

- **ضياع تمويلات أولية لإنقاذ الباخرة صافر:** استلمت هذه الجهة تمويلات وصلت الى **12 مليون دولار** تتعلق بعمليات انقاذ وسحب للباخرة صافر منذ البداية لكنها لم تقم باي دور في ذلك [10 و 11]، وضاعت الأموال وتم الاضطرار الى عمليات حشد للتمويل جديدة.

1 – 3 – مصادر التمويل للمساعدات الإنسانية باليمن خلال الفترة (2015 – 2024)

تم العمل على فرز بيانات مصادر التمويل في عدد من المواقع المختصة والتي بينت بشكل رئيسي ان اكبر الداعمين او المانحين الدوليين يتمثل في أمريكا والسعودية ودول الخليج ودول الاتحاد الأوروبي، مع العلم ان السعودية وكذا الامارات تعطي تمويلات مباشرة تحت الإغاثة الإنسانية لا تظهر بمواقع التتبع العالمي وتتم عبر اذرع تابعة لها مثل مركز الملك سلمان وبرنامج إعادة الاعمار السعودي وبرنامج مسام لنزع الألغام والهلال الأحمر الاماراتي وهذه التمويلات وصلت الى اكثر من **27 مليار دولار** منذ بداية الحرب في 2015 وحتى الان وفق اعلان وزير الخارجية السعودي في خطابة بالأمم المتحدة مؤخرا [12].

هذه المبالغ التي ذكرها وزير الخارجية السعودي جزء منها معلن ومرصود عبر مواقع التتبع العالمي للتمويلات وجزء للأسف لا يوجد له تفاصيل مدققة، وانما قد يكون دعم معلن ومباشر للبنك المركزي اليمني او توزيع أغذية ومساعدات وتنفيذ مشاريع طرق او مدارس ومستشفيات ويعطى بشكل مباشر عبر الاذرع التابعة للسعودية مثل مركز الملك سلمان.

1 – 3 – 1 - مصادر التمويل وفق موقع التتبع العالمي للاوتشا:

وفق ما ذكرنا ووضحنا في الفقرة الأولى من هذا الفصل فان المبلغ الذي تم إعلانه عبر الموقع الرسمي للتبع التمويلات الدولية للعالم ومنها اليمن [م.س 1]، بلغ مبلغ **$28,159,999,475** ، هذا المبلغ تفاوت نسب الدول المانحة فيه من عام الى اخر، وقمنا بعملية فرز أيضا لتحديد هذه النسب وتغيرها والدول المانحة الأكثر دعما لما سمي خطة الإغاثة الإنسانية الطائرة لليمن خلال الفترة المدروسة (2015 – 2024).

فمن خلال الجدول رقم 15 يظهر توزيع مساهمات الدول المانحة في تمويلات الإغاثة الإنسانية لليمن خلال العشر سنوات، كما يجب التوضيح ان عدم وجود ارقام في بعض السنوات لبعض الدول لا يعني عدم مساهمتا في تلك السنة وانما قد يعني ان نسبة المساهمة منخفضة وبالتالي دمجت ضمن الفقرة في الجدول تحت اسم " دول أخرى".

كما يظهر الجدول ان الولايات المتحدة الامريكية تأتي في المرتبة الأولى كأكبر المانحين الدوليين من ناحية الدعم المقدم للتمويلات الدولية لليمن خلال الفترة المدروسة وبمتوسط اجمالي للمساهمة بلغ **24.55 %** من حجم التمويل خلال العشر سنوات، ثم تليها المملكة العربية السعودية بمتوسط نسبة **24.14 %** ، مع الإحاطة ان السعودية قد تعتبر هي المانح الأكبر حيث لديها تمويلات أخرى تقدمها بشكل مباشر الى اليمن، فاذا اعتبرنا ان اعلان وزير الخارجية السعودي مؤخرا حول المبلغ الإجمالي

المقدم لليمن كمساعدات بـ 27 مليار دولار [م.س. 12] سواء الموثق في مواقع التتبع العالمي او التمويلات المباشرة وخصمنا منه النسبة الظاهرة معنا في مواقع التتبع، نجد السعودية قدمت ما يقارب 6.7 مليار دولار ضمن التمويلات الموثقة بالتتبع العالمي ، وبالتالي هناك عند خصمها من الرقم المعلن لوزير الخارجية السعودي نجد ان ما يقارب **20 مليار دولار** قدمتها السعودية بشكل مباشر لليمن عبر اذرعها الأخرى كمركز الملك سلمان او برنامج مسام او برنامج إعادة الاعمار او حتى دعم بمنح للبنك المركزي اليمني او الحكومة الشرعية، وهذه مبالغ مهولة كان من الممكن ان تعيد بناء اليمن من جديد ببنى تحتية وغيرها. وهذا بدوره يستلزم من السعودية افصاح كامل ومفصل عن هذه التمويلات والمشاريع وتكاليفها والجهات المستلمة لهذه الأموال او المشرفة عليها وكيف تم التخطيط لها وكيفية صرفها.

جدول رقم 15: النسب المئوية للمساهمة في التمويل للمساعدات الإنسانية باليمن وفق الدول الرئيسية والسنوات

الدولة	السنوات والنسبة المئوية %										
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	اجمالي متوسط المساهمة %
الولايات المتحدة الامريكية	12.7	20.1	28.4	8.1	23.4	30.9	19.9	36	32.9	33.1	**24.55**
السعودية	18.6	18.1	12.9	27.1	33.9	21.2	33.8	18.2	23	34.6	**24.14**
الامارات	36.2	27.9	8.6	40.8	12.5		7.1	1.4			**13.45**
حكومة المملكة المتحدة	7.7	10.7	10.9	5.3	6.5	9.3	4.1	2.6	4.7	7.6	**6.94**
حكومة المانيا	4	3.3	8.7	3	4.7	10.7	9.5	12.2	8.9	4.2	**6.92**
قطر	3.7							2.3	1.4		**0.74**
الاتحاد الأوروبي	3.2	4.1	5.3	2.7	4.2	5.9	5.1	5.3	8.6	7.8	**5.22**
اليابان	2.2	3	2.7	1.1	1.1	1.9	1.8				**1.38**
هولندا	1.5					1.3		1.7	2		**0.65**
كندا		1.2	1.6		0.9	1.5	1.8	2.2	2	1.2	**1.24**
السويد		1.6	1.6	0.8		1.9				1.4	**0.73**
الكويت		2.4		5.1	3						**1.05**
دول اخرى	10.2	7.6	19.4	6	9.6	15.4	17	18.2	16.4	10.1	**12.99**
اجمالي النسبة المئوية	**% 100**										

1 – 3 – 2 – حجم التمويل الأمريكي وفق الموقع الرسمي لحكومة الولايات المتحدة الامريكية:

من خلال هذا الموقع الرسمي لحكومة الولايات المتحدة الامريكية [م.س.3] يمكن الحصول أيضا على معلومات حول حجم التمويل الذي اعطته الولايات المتحدة الامريكية لليمن للفترة من 2015 وحتى تاريخ يوليو 2025، وقد قمنا بتجميع البيانات بالجدول رقم 16، وعملنا أيضا على تجميع بيانات حجم التمويل الذي اعطته أمريكا لليمن كمقارنة عبر موقع التتبع العالمي المذكور سابقا.

جدول رقم 16: مقارنة حجم التمويلات المقدمة لليمن من الولايات المتحدة الامريكية فقط

العام	حجم التمويل المعلن من الموقع الأمريكي بالدولار	حجم التمويل المرصود من موقع التتبع العالمي بالدولار
2015	176,739,184	220,568,219
2016	324,918,537	343,361,116
2017	653,364,021	667,405,217
2018	648,433,366	413,634,811
2019	789,929,174	914,992,043
2020	655,995,731	690,261,478
2021	1,038,352,770	653,238,375
2022	1,375,805,211	1,007,062,205
2023	733,316,883	714,277,682
2024	763,459,558	796,171,560
2025 (من يناير الى يونيو 2025)	42,935,416	24,430,357
الاجمالي	**7,203,249,851**	**6,445,403,063**

يظهر من الجدول ان الولايات المتحدة الامريكية أعطت تمويل لليمن بمبلغ يفوق **7 مليار دولار** خلال الفترة، وفق الموقع الخاص بأمريكا وهذه تشكل نسبة 25.5 % من التمويلات الاجمالية المعلنة لليمن، بينما ما رصد في موقع التتبع العالمي للاوتشا ان التمويلات الامريكية لليمن مبلغ يفوق 6 مليار دولار، وهذه ووفق موقع التتبع تظهر ان النسبة 24.55% من حجم التمويل الإجمالي لليمن، وهذا يدل على فارق حصل في رصد التمويلات الامريكية لليمن بلغ حدود 758 مليون دولار ، ويفسر ذلك ان هناك تمويلات لا يرصدها موقع التتبع العالمي وتعطيها أمريكا لجهات بدون تسجيلها بموقع التبع، ولكنها أي الولايات المتحدة الامريكية تسجلها بموقعها الرسمي. وكما لاحظنا بفحص البيانات يكون هذا الفارق متعلق بمشاريع تدريب وسلام وانفاذ قانون وتعطى مباشرة لبعض المؤسسات او تنفذها السفارة الامريكية باليمن بشكل مباشر.

النسبة الأكبر من التمويل الأمريكي وفق الموقع سنويا ذهبت لما يسمى المساعدات الإنسانية لليمنيين، وكانت بشكل رئيسي عبر برنامج الغذاء العالمي WFP، وهذا يبدو ما جعل **الرئيس ترامب** في ولايته الثانية يعلن تعليق التمويلات الامريكية ويأمر

بالمراجعة لما شاب هذه التمويلات من عمليات فساد وتوجيهها في خدمة مليشيا الحوثي، ثم بعد المراجعة صدر امر بتوقيف التمويلات الامريكية التي تعطى لبرنامج الغذاء العالمي WFP في عدة دول منها اليمن وأفغانستان جاء ذلك بتصريح رسمي في 8 ابريل 2025 [(13)]، وهذا يعتبر دليل على ضياع وفساد التمويلات الدولية للمنظمات باليمن.

ولمعرفة القطاعات التي توزعت عليها التمويلات للولايات المتحدة الامريكية لليمن، سنأخذ توزيع التمويلات للعام 2024 كمثال في الجدول رقم 17، وهو يعبر بشكل عام عن نوعية القطاعات المستهدفة لهذه التمويلات خلال الفترة 2015 الى 2024 مع اختلاف حجم المبالغ في كل سنة. الجدول التالي يوضح ذلك بشكل مفصل للعام 2024.

جدول رقم 17: القطاعات مع حجم التمويل الموزع بالدولار الأمريكي في العام 2024		
	القطاعات مع حجم التمويل الموزع بالدولار الأمريكي في العام 2024	**Sectors and found by $$ In 2024**
1	719.2مليون دولار أمريكي - الاستجابة للطوارئ (مساعدات إنسانية)	$719.2M - Emergency Response
2	15.72 مليون دولار أمريكي - صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة	$15.73M - Maternal and Child Health, Family Planning
3	11.57 مليون دولار أمريكي - النفقات التشغيلية	$11.57M - Operating Expenses
4	9.05 مليون دولار أمريكي – دعم الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني	$9.05M - Government and Civil Society
5	5.4 مليون دولار أمريكي - الصراعات والسلام والأمن	$5.4M - Conflict, Peace, and Security
6	1.4 مليون دولار أمريكي - إمدادات المياه والصرف الصحي	$1.4M - Water Supply and Sanitation
7	418.6 ألف دولار أمريكي - قطاعات متعددة أخرى	$418.6k - Other Multisector
8	322.1ألف دولار أمريكي - الأعمال والخدمات الأخرى	$322.1k - Business and Other Services
9	213.5 ألف دولار أمريكي - السياسات واللوائح التجارية	213.5k - Trade Policy and Regulations
10	88.64 ألف دولار أمريكي - الوقاية من الكوارث والاستعداد لها	$88.64k - Disaster Prevention and Preparedness

1 – 3 – 3 - مصادر التمويل وفق موقع الاتحاد الاوروبي:

وفق موقع الاتحاد الأوربي [م.س.2] فان المبلغ الذي وصل لليمن بلغ **37 مليار دولار** للفترة من 2015 الى 2024 وصرف من خلال تنفيذ أكثر من 5196 مشروع، نفذ منها 4568 مشروع، وهناك 626 مشروع تحت التنفيذ (صور رقم 1 و 2: ملتقطة من بيانات الموقع في 6 يوليو 2025)، وبالإمكان الدخول للموقع والتصفح لكافة البيانات.

وعند العمل أيضا ضمن الموقع بالبحث عن تصنيف التمويلات وفق القطاعات وحددنا قطاع "الامن والسلام والصراع" ، أظهرت لنا البيانات ان ما رصد لهذا القطاع ضمن التمويلات المسجلة بالموقع الأوروبي هو مبلغ يقارب **699 مليون دولار** خلال الفترة (2015 – 2024)، وتوزعت على 318 مشروع نفذ منها 251 مشروع وهناك 67 مشروعا تحت التنفيذ (صورة قم 3: التقطت لبيانات الموقع في 12 يوليو 2025).

صورة رقم 1: توضح بيانات اعداد المشاريع لليمن من موقع الاتحاد الأوروبي للفترة (2015 – 2024)

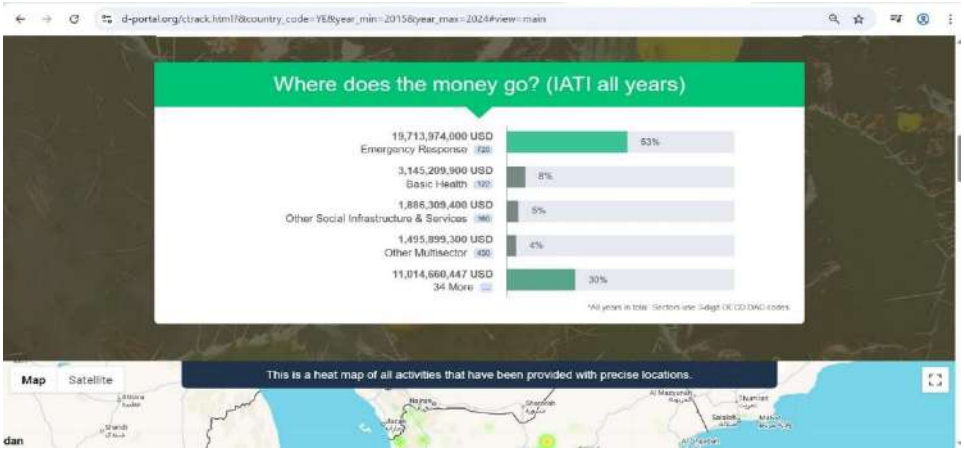

صورة رقم 2: توضح بيانات تصنيف القطاعات وتوزيع التمويل لليمن من موقع الاتحاد الأوروبي للفترة (2015 – 2024)

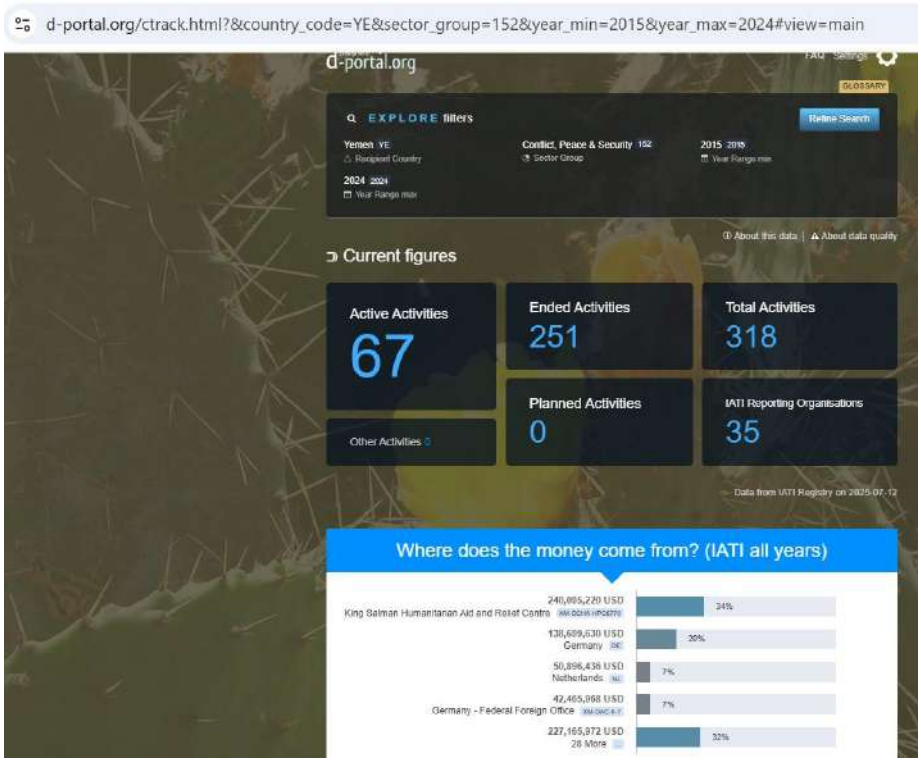

صورة رقم 3: اعداد المشاريع وتصنيف التمويلات لليمن وفق قطاع "الامن والسلام والصراع" من موقع الاتحاد الأوروبي للفترة (2015 – 2024)

وبالتالي من خلال فحص وتحليل البيانات نجد ان المانحين الرئيسين لهذا القطاع " الامن والسلام والصراع" يتمثلون في:

- المملكة العربية السعودية والتي بلغت منحتها لهذا القطاع ما يقارب 240 مليون دولار للفترة (2015 – 2024) وفق الموقع الاوربي، وهذا المبلغ اغلبه وجه فيما يتعلق بعمليات نزع الألغام والتي زرعتها مليشيا الحوثي وتتم عمليات التنفيذ لنزع الألغام عبر برنامج مسام السعودي والبرنامج الوطني اليمني لنزع الألغام. مع العلم ان هناك جزء من هذا التمويل السعودي ذهب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والذي للأسف هذا البرنامج الاممي كان يصرف جزء كبير منه لمليشيا الحوثي التي تزرع الألغام عبر دعمها بسيارات دفع رباعي استخدمتها المليشيا في جبهات المعارك، الى جانب ان البرنامج الاممي عمل على تمويل المليشيا بتجهيزات وكذا مبالغ نقدية كدعم، مما يستوجب فتح تحقيق أيضا من قبل السلطات السعودية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP حول هذه التمويلات التي سلمت له وكيف سلمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مليشيا الحوثي.
- جمهورية المانيا بلغت منحتها ما يقارب 138 مليون دولار للفترة (2015 – 2024).

- مملكة هولندا بلغت منحتها لهذا القطاع ما يزيد عن 50 مليون دولار للفترة (2015 – 2024)، وتركزت بشكل كبير في تمويل مؤسسات محددة مثل مؤسسة مواطنة لرضية المتوكل ، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية لفارع المسلمي وماجد المذحجي، مؤسسة DeepRoot لرافت الاكحلي وعلاء قاسم ، رنين اليمن Resonate Yemen لعلاء قاسم ورافت الاكحلي، وكذا برنامج زمالة حكمة الذي تديره عبير المتوكل زوجة رافت الاكحلي. الى جانب تمويلات اقل لبعض المؤسسات الصغرى مثل شباب بلا حدود لماجد الخليدي، وكذا المركز اليمني لقياس الراي لحافظ البكاري وبعض المؤسسات الناشطة فيما يتعلق بالنساء.
- مع العلم ان حتى التمويلات الأخرى من الدول الاوربية لهذا القطاع مثل المانيا او السويد او سويسرا، تلعب الحكومة والسفارة الهولندية باليمن دورا في توجيه جزء منه بشكل مباشر لهذه المؤسسات لسالفة الذكر (مركز صنعاء، مواطنة، DeepRoot ، Resonate Yemen ، برنامج زمالة حكمة)، او عبر مركز بألمانيا يدعى كاربو CARPO وهو في تعاون وثيق مع هذه المؤسسات المحددة. علاوة على مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن بسويسرا والذي يعمل فيه كمستشار للملف اليمني خلدون باكحيل والمرتبط ارتباط وثيق مع هذه المؤسسات وفي تعاون وتسهيل وتشارك معها.
- جميع هذه التمويلات من هولندا تعطى لهذه المؤسسات مباشرة وبدون اعلان مناقصة ويبدوا حتى بدون مراجعة وموافقة الحكومة الشرعية، ويتم وضع خطط المشاريع دون الرجوع للحاجات الرئيسية التي يحتاجها الشعب اليمني، ويذهب الجزء الكبير من هذه الأموال في لقاءات بالأنترنت ودورات وورش ومؤتمرات سلام زائف وسفريات للاطلاع على تجارب دول مثل التجربة الرواندية او الكولومبية وغيرها، ولا يوجد لها أي انعكاس إيجابي ولا أثر على حياة الناس وللأسف لم تستغل بشكل صحيح.

خاتمة:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن حجم التمويلات الدولية المخصصة لليمن بين 2015 و2024 قد بلغ نحو 33 مليار دولار، حيث استحوذت عشر منظمات أممية على حوالي 60% من هذا التمويل. وقد كشفت البيانات عن وجود اتهامات بالفساد واختلاس الأموال، مع تسجيل نسبة 2% من المبالغ المخصصة تُحول بشكل خفي إلى مليشيا الحوثي.

كما بينت التحليلات أن الولايات المتحدة والسعودية هما أكبر المساهمين في هذه المساعدات. وعلى الرغم من الأرقام المعلنة، فإن العديد من التمويلات دخلت عبر قنوات غير رسمية، مما يتعارض مع الشفافية المطلوبة.

استعرض الفصل أيضًا تفاصيل التمويلات الإضافية المقدّمة عبر عدد من الجهات الدولية ومشاريع الدعم من الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمشاريع السلام والعدالة وتعزيز القانون، فضلاً عن التمويلات التي لا تتم متابعتها بشكل كافٍ من قبل الجهات المعنية. ستستمر هذه القضايا في التأثير على جهود الإغاثة والتنمية في اليمن، مما يستدعي ضرورة مراجعة شاملة وآليات أكثر فعالية لضمان استخدام التمويلات في خدمة الشعب اليمني.

الفصل الثاني:

تمويلات لمنظمات أخرى وتوزيع التمويلات على القطاعات وفق ادعاءات الأمم المتحدة باليمن

2 - تمويلات لمنظمات أخرى وتوزيع التمويلات على القطاعات وفق ادعاءات الأمم المتحدة باليمن

مقدمة:

يتناول هذا الفصل حجم التمويلات الدولية التي استلمتها منظمات دولية اخرى ومؤسسات مجتمع مدني محلية خلال الفترة المدروسة، مفصلا ذلك عبر نموذجين لفترتين 2018 و 2020 والتي تمثل فيها اعلى حجم تمويل وصل لليمن ، حيث تم فرز اعداد وأسماء هذه المنظمات والمبالغ التي استلمتها ضمن تمويل الإغاثة الإنسانية، إضافة الى ذلك يتناول هذا الفصل عملية فرز للتمويلات وفق القطاعات التي ادعت الأمم المتحدة انها توزع التمويلات عليها مصنفا القطاعات ومحددا المبالغ الخاصة بكل قطاع وفق ما تم جمعه من معلومات للتمويلات من موقع التتبع العالمي للاوتشا، علاوة على ذلك تم عملية تحليل وتوضيح للاختلالات الواضحة في هذا التوزيع عبر اختيار نماذج معينة مثل قطاع المياه والصرف الصحي والتعليم ونزع الألغام، وما سمي بصرفيات غير محددة وكذا مصاريف أخرى والتي بلغت مئات الملايين من الدولارات ناهيك عن ما كان مخصص ويتم صرفه على ما يسمى مصاريف للاتصالات والانترنت والتي جميعها خصص لها مبالغ خيالية وغير واقعية وتم تضخيمها وبالتالي تأتي على حساب ما خصص لمساعدة اليمنيين وتنهب هذه المساعدات.

2 – 1 – ما استلمته المنظمات الأخرى من التمويلات الدولية لليمن وفق موقع التتبع العالمي وفق عدد من السنوات كنموذج (2018 – 2020)

يوضح هذا المحور حجم التمويلات الدولية التي استلمتها مؤسسات مجتمع مدني ومنظمات دولية أخرى غير المنظمات العشر الكبرى المذكورة في الفصل الأول، حيث تشكل نسبة التمويل لهذه المنظمات الأخرى ما يقارب 40 % من حجم التمويل الإجمالي والمحدد بـ 33 مليار دولار خلال الفترة المدروسة، في حين كان النسبة لنصيب المنظمات او الوكالات الأممية العشر الكبرى ما يقارب 60 %.

لقد تم اعداد الجداول التالية والتركيز على عدد من السنوات (2018 و2019) التي يتمثل فيها اعلى تمويل للمساعدات الإنسانية شهدته اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) وبالتالي ستكون البيانات المطروحة معبرة عن اغلب أسماء المنظمات التي تتركز حولها التمويلات والتي قد تتكرر اسمها عبر السنوات الاخرى، وهذه الجداول مفرزة وفق اسم المنظمة والمبلغ والسنة، وبلغت في العام 2018 عدد 107 منظمة وفي العام 2019 عدد 110 منظمة، وظهر من خلال تحليل البيانات للأرقام الخاصة بحجم التمويل يتضح ان نسبة الحصول على التمويلات لهذه المنظمات ومقارنتها مع نسبة المنظمات العشر الكبرى كان في العام 2018 بنسبة 50 % وفي العام 2019 كان بنسبة 30 % وبالتالي المتوسط 40 % وهذا يتطابق مع النسبة العامة لتوزيع التمويل التي ظهرت خلال العشر السنوات المدروسة، مع العلم انه ظهرت تمويلات استلمتها الحكومة اليمنية بشكل مباشر ضمن هذه الجداول

طبعا ذلك لا يعني انه لا توجد منظمات أخرى غير مذكورة لم تستلم تمويلات فهناك الاف المنظمات التي ظهرت اثناء الحرب ولكنها قد تكون مقاولة من الباطن او تعمل تحت منظمات أخرى ولا يظهر اسمها ضمن الكشوفات، ناهيك عن منظمات

ومؤسسات تأخذ تمويلات مباشرة من الاتحاد الأوروبي او من جهات دولية داعمة بشكل مباشر باسم اليمن والتي سياتي تفصيلها في الباب الثاني من هذا الكتاب.

2 – 1 – 1 – المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات التي استلمت تمويلات باسم اليمن للعام 2018:

من خلال الجدول رقم 18 يتضح أسماء المنظمات الدولية وكذا المؤسسات للمجتمع المدني المحلية التي استلمت تمويلات باسم اليمن خلال العام 2018 وموضح امام كل منظمة المبلغ الذي استلمته، ووجد عدد 107 منظمة ومؤسسة استلمت تمويلات باسم اليمن بشكل مباشر في هذا العام. مع الملاحظة ان بعض الدول المانحة أعطت جزء من تمويلاتها الى منظمات تتبعها بشكل مباشر.

الجدول رقم 18: كشف بالمبالغ المالية وبأسماء المنظمات الأخرى غير العشر الكبرى التي وصلتها ايضا التمويلات للعام 2018

	المنظمات المستفيدة	المبلغ بالدولار
1	Abs Development for Women and Children	$1,220,238
2	ACF - France	$3,019,324
3	Action Against Hunger	$3,046,551
4	Action Contre la Faim	$5,113,820
5	Adventist Development and Relief Agency	$9,303,534
6	Agency for Technical Cooperation and Development	$10,627,021
7	Al-Aman Organization for Blind Women Care	$2,335,462
8	Al-Atta for Relief and Development	$1,044,999
9	Al-Hikma Al-Yamania Association for Charity	$869,473
10	Al-Sabeel Foundation for Social Development	$98,270
11	Al-Twasul For Human Development	$616,822
12	AlBasar Foundation	$485,000
13	All Girls Foundation for Development	$934,966
14	Bena Charity For Human Development	$2,869,380
15	Benevolence Coalition For Humanitarian Relief	$34,536,670
16	Building foundation for Development	$3,454,249
17	Canadian Food Grains Bank	$829,435
18	CARE Canada	$2,278,083
19	CARE France	$513,699
20	Care Germany	$5,092,593
21	CARE Germany-Luxembourg eV	$2,493,323
22	CARE International	$13,019,282

تابع الجدول رقم 18

	المنظمات المستفيدة	المبلغ بالدولار
23	CARE Luxembourg	$101,157
24	CARE Netherlands	$6,895,735

25	CARE Norway	$430,875
26	CARE Yemen	$5,572,966
27	Center for Civilians in Conflict	$270,270
28	Charitable Society for Social Welfare	$1,449,569
29	Civic Democratic Initiatives Support Foundation	$350,009
30	Danish De-mining Group	$684,932
31	Danish Red Cross	$3,698,193
32	Danish Refugee Council	$16,115,429
33	Democracy School	$699,529
34	Direct Aid	$1,272,560
35	Dynasafe International Group	$40,000,000
36	Estijabah Network for Humanitarian Aid and Relief	$3,447,040
37	Field Medical Foundation	$1,898,293
38	Generations without Qat	$3,402,025
39	Geneva Call	$1,047,704
40	German Red Cross	$1,912,713
41	Human Appeal UK	$819,228
42	Humanity & Inclusion - Handicap International	$2,106,319
43	International Committee of the Red Cross	$62,684,191
44	International Humanitarian City	$2,722,570
45	International Labour Organization	$300,000
46	International Medical Corps	$4,067,000
47	International Medical Corps UK	$4,153,976
48	International Patients' Helping Society	$1,316,786
49	International Planned Parenthood Federation	$1,000,000
50	International Rescue Committee	$4,979,929
51	International Youth Council - Yemen	$1,197,941
52	INTERSOS Humanitarian Aid Organization	$3,429,843
53	Islamic Relief Worldwide	$7,878,589
54	Japan Platform	$1,700,182
55	Kuwait Red Crescent Society	$2,070,747
56	Liechtenstein Red Cross	$102,249
57	Life Makers Meeting Place Organization	$3,295,892
58	Look Inside Foundation	$79,735
59	Mayar Foundation for Development	$986,391
60	Medical Mercy Foundation	$497,970
61	Mercy Corps	$1,963,865
تابع الجدول رقم 18		
	المنظمات المستفيدة	المبلغ بالدولار
62	Millenium Development Foundation	$699,922
63	Médecins du Monde	$2,008,973
64	Nahd Developmental Foundation	$119,828

65	Nahda Makers Organization	$800,000
66	National Foundation for Development and Humanitarian Response	$3,305,356
67	National Prisoner Foundation	$691,859
68	Norwegian Red Cross	$5,039,864
69	Norwegian Refugee Council	$23,070,007
70	Not specified	$382,637,710
71	OXFAM	$7,522,816
72	OXFAM GB	$12,490,886
73	OXFAM Ireland	$204,918
74	Physicians Across Continents	$1,690,322
75	Première Urgence Internationale	$3,251,247
76	Qatar Charity	$7,554,147
77	Qatar Red Crescent Society	$5,252,183
78	Red Crescent Society of the United Arab Emirates	$1,294,717,920
80	Relief International	$5,598,161
81	Sama Al-Yemen Development Foundation	$1,550,093
82	Save the Children	$21,514,243
83	Scoop Group	$78,000
84	Society for Humanitarian Solidarity	$2,021,118
85	Solidarités International	$1,067,352
86	Soul for Development	$2,384,128
87	Stichting ZOA	$1,906,941
88	Sustainable Development Foundation	$2,226,950
89	Swedish Civil Contingencies Agency (MSB)	$163,138
90	Swedish Mission Council	$556,112
91	Tamdeen Youth Foundation	$2,258,821
92	Tamkeen for Community Development	$8,083
93	Taybah Foundation Development	$1,576,320
94	UN Women	$1,300,000
95	War Child UK	$807,269
96	Wethaq Foundation for Civil Orientation	$628,068
97	Women And Health Alliance	$525,114
98	Yanabia Al-khir Foundation	$572,204
99	Yem. Gen. Union of Sociologists, S. Workers and Psychologists	$309,251
100	Yemen Family Care Association	$4,550,160
101	Yemen Higher Relief Committee	$7,070,973
102	Yemen Humanitarian Fund	$20,162,136
103	Yemen National Committee for Human Rights	$800,000
104	Yemen Women Union	$1,553,352
105	Yemen, Government of الحكومة اليمنية	$522,513,341
106	Yemeni Development Network for NGOs	$1,414,997
107	Youth Leadership Development Foundation	$999,931

2 – 1 – 2 – المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات التي استلمت تمويلات باسم اليمن للعام 2019:

من خلال الجدول رقم 19 يتضح أسماء المنظمات الدولية وكذا المؤسسات للمجتمع المدني المحلية التي استلمت تمويلات باسم اليمن خلال العام 2019 وموضح امام كل منظمة المبلغ الذي استلمته، ووجد عدد 110 منظمة ومؤسسة استلمت تمويلات باسم اليمن بشكل مباشر في هذا العام. مع الملاحظة ان بعض الدول المانحة أعطت جزء من تمويلاتها الى منظمات تتبعها بشكل مباشر.

الجدول رقم 19: كشف بالمبالغ المالية وبأسماء المنظمات الأخرى غير العشر الكبرى التي وصلتها ايضا التمويلات للعام 2019

	المنظمات المستفيدة	المبلغ بالدولار
1	Abs Development for Women and Children	$3,074,038
2	Abyan Youth Foundation	$720,592
3	ACF - Canada	$1,139,818
4	Action Against Hunger	$539,374
5	Action Contre la Faim	$5,544,068
6	Adventist Development and Relief Agency	$10,631,131
7	Agency for Technical Cooperation and Development	$6,031,766
8	Al-Aman Organization for Blind Women Care	$1,412,911
9	Al-Ameen for Humanitarian Support	$2,044,543
10	Al-Atta for Relief and Development	$2,903,121
11	Al-basar International Foundation	$2,977,777
12	Al-Hikma Al-Yamania Association for Charity	$114,409
13	Al-Sabeel Foundation for Social Development	$63,193
14	Al-Twasul For Human Development	$2,501,028
15	AlBasar Foundation	$50,000
16	All Girls Foundation for Development	$2,300,918
17	Bena Charity For Human Development	$9,652,900
18	Benevolence Coalition For Humanitarian Relief	$14,763,841
19	Building foundation for Development	$5,537,545
20	Canadian Food Grains Bank	$1,554,615
21	CARE France	$1,052,376
22	Care Germany	$2,317,807

تابع الجدول رقم 19

	المنظمات المستفيدة	المبلغ بالدولار
23	CARE Germany-Luxembourg eV	$833,293
24	CARE International	$33,063,269
25	CARE Luxembourg	$222,965
26	CARE Norway	$379,116
27	CARE Yemen	$1,744,928
28	CARITAS	$254,453
29	Center for Civilians in Conflict	$195,886

30	Charitable Heart Foundation	$1,318,826
31	Charitable Society for Social Welfare	$1,458,661
32	Danish Red Cross	$769,919
33	Danish Refugee Council	$20,074,139
34	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	$0
35	Direct Aid	$1,048,422
36	Dutch Relief Alliance	$239,684
37	Dynasafe International Group	$30,494,922
38	Estijabah Network for Humanitarian Aid and Relief	$2,310,068
39	Federation Handicap International. Direction Aide Humanitaire	$5,611,672
40	Field Medical Foundation	$1,188,727
41	Generations without Qat	$494,952
42	Geneva Call	$101,112
43	German Red Cross	$2,861,620
44	Hand by Hand Foundation	$507,719
45	Health and Education Association for Development	$399,986
46	Human Appeal UK	$2,763,981
47	Humanity & Inclusion - Handicap International	$1,388,579
48	International Children's Action Network	$799,022
49	International Committee of the Red Cross	$45,117,507
50	International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies	$22,866
51	International Labour Organization	$1,240,372
52	International Medical Corps UK	$3,724,379
53	International Rescue Committee	$12,781,987
54	International Youth Council - Yemen	$2,533,487
55	INTERSOS Humanitarian Aid Organization	$3,229,650
56	Islamic Relief Worldwide	$5,788,636
57	Japan Platform	$184,164
58	Jordan National Red Crescent Society	$3,166
59	Khadija Foundation for Development	$1,083,217
60	Kuwaiti Society for Relief	$9,714,000
61	Kuwait Red Crescent Society	$256,338

تابع الجدول رقم 19

	المنظمات المستفيدة	المبلغ بالدولار
62	Life Makers Meeting Place Organization	$480,000
63	Mayar Foundation for Development	$773,898
64	MEDAIR	$450,450
65	Mercy Corps	$1,899,696
66	Médecins du Monde	$6,992,840
67	Nahd Developmental Foundation	$309,045
68	Nahda Makers Organization	$2,896,789
69	National Foundation for Development and Humanitarian Response	$5,022,580

70	NGO Mondo	$11,001
71	Norwegian Red Cross	$6,274,318
72	Norwegian Refugee Council	$26,836,939
73	Not specified	$635,459,929
74	OXFAM	$11,596,015
75	OXFAM Belgium	$1,672,241
76	OXFAM GB	$9,826,573
77	PALLADIUM INTERNATIONAL PTY LTD	$1,818,182
78	Polish Humanitarian Action	$260,000
80	Praktisk Solidarites	$786,764
81	Première Urgence Internationale	$2,620,622
82	Qatar Charity	$13,738,219
83	Qatar Red Crescent Society	$5,814,590
84	Reach out Foundation for Human Development	$386,595
85	Red Crescent Society of the United Arab Emirates	$33,975,412
86	Relief and Development Peer Foundation	$1,538,083
87	Relief International	$5,657,188
88	Sama Al-Yemen Development Foundation	$855,308
89	Save the Children	$31,044,134
90	Selah Foundation for Development	$1,664,758
91	Solidarités International	$5,193,462
92	Soul for Development	$2,680,507
93	Stichting ZOA	$2,036,240
94	Sustainable Development Foundation	$2,203,545
95	Swedish Mission Council	$692,556
96	Tamdeen Youth Foundation	$1,927,077
97	Taybah Foundation Development	$4,820,042
98	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	$3,380,000
99	War Child UK	$3,118,455
100	Wethaq Foundation for Civil Orientation	$599,566
101	Yanabia Al-khir Foundation	$150,133
102	Yemen Alkhair For Relief and Development Foundation	$774,740
103	Yemen Family Care Association	$5,185,155
104	Yemen General Union of Sociologists, Social Workers and Psychologists	$1,452,872
105	Yemen Humanitarian Fund	-$61,073,720
106	Yemen Red Crescent Society	$1,473,614
107	Yemen Women Union	$1,322,783
108	Yemen, Government of **الحكومة اليمنية**	**$158,450,522**
109	Yemeni Development Network for NGOs الشبكة اليمنية للتنمية منظمات المجتمع المدني	$22,602,772
110	ZOA	$1,122,334

2 – 2 – توزيع التمويلات على القطاعات - كيف صرفت هذه التمويلات الدولية وفق ادعاء الأمم المتحدة؟

بالبداية نوضح ان هذا التصنيف المفصل هنا لا يشمل تمويلات الاتحاد الأوربي التي تذهب بشكل مباشر الى مؤسسات معينة فيما تسميه مشاريع سلام وعدالة وتدريب وانفاذ قانون وتعزيز اقتصاد، كما لا يشمل تمويلات دول الخليج التي تعطى للحكومة الشرعية بشكل مباشر او تقوم بتنفيذها مباشرة عبر مؤسسات وأذرع تابعة لدول الخليج.

وبناءا على ما تم جمعه من بيانات من الموقع التتبع والتصنيف لها، نجد ان البنود الرئيسية لصرف التمويل وفق كل سنة كما تدعي المنظمات سواء الكبرى او المنظمات الدولية الاخرى والتي تم رصدها في موقع التتبع العالمي للتمويلات [م.س.1]، كانت كالتالي: الزراعة، أدارة وتنسيق المخيمات وخدمات الدعم والتنسيق، وتعافي مبكر وتعليم وصحة وعمليات لوجستية وتغذية وامن غذائي وحماية للأطفال وضد العنف والنوع الاجتماعي والمساكن، ومياه وصرف صحي وبيئة ونزع الألغام وصرفيات غير محددة وصرفيات أخرى ونقد والقطاعات المتنوعة.

تم تصنيف البيانات في أربعة جداول مرفقة بأرقام (20 و 21 و 22 و23) موزعة على السنوات للفترة (2015 – 2024) ، وامام كل قطاع محدد المبلغ المالي المخصص له وفق كل سنة ، ومن خلال هذه البيانات يظهر عدد كبير من القطاعات التي أساسا تدخل ضمن ما يسمى الموازنات التشغيلية والتي استحوذت على نسبة كبيرة من التمويل ، ناهيك عن ما سجل تحت بنود باسم مصاريف غير محددة او مصاريف أخرى وهذه أيضا بدورها اخذت جزء مهم من التمويلات ولا يعرف كيف صرفت ولا لمن صرفت ويرجح انها ذهبت بشكل مباشر الى مليشيا الحوثي التي منذ البداية طالبت بنسبة من التمويلات تقتطع وتقدر ب 2%، وهذا مؤشر قوي على تماهي هذه المنظمات والوكالات الأممية مع مليشيا الحوثي ناهيك عن عدم الشفافية وانعدام الحوكمة وتفشي الفساد وعدم نشر تقارير مفصلة ومدققة عن كل مشروع ادعوا تنفيذه باليمن.

مع ادعاءات هذه المنظمات بانها نفذت وساعدة الشعب اليمني لكن على ارض الواقع لا يوجد أثر ملموس للمشاريع ولا اثر على الاسر المتضررة من الحرب والنازحة ولا حتى أثر يدل على وجود بنى تحتية، بل الكارثة ان بعض هذه البنى التي نفذوها فشلت منذ البداية بل وسببت كوارث بيئية، وخير مثال محطة الصرف الطارئة بمدينة مارب التي غرقت بالملوثات بشكل كامل بعد شهرين من تنفيذها وامتد التلوث بالمياه للمحطة لعدة كيلومترات ونشرت الامراض ولوثت الأراضي الزراعية والمياه الجوفية.

للأسف لقد ذهب جزء كبير من التمويلات التي كانت مخصصة لإغاثة ومساعدة الشعب اليمني فيما سمي بموازنات تشغيلية للمنظمات وصلت الى ما يفوق 50 % وفي بعض المشاريع وصلت حتى 70 % دون مراعاة لمعاناة الشعب اليمني والاحتياجات الرئيسية له، ترافق ذلك مع فساد في توزيع العقود للأطراف المنفذة الى جانب حالات الفساد في توزيع المواد الغذائية المنتهية الصلاحية او حتى تلك التي تلفت بسبب سوء التخزين، والتي سوف ندرج امثلة ونماذج موثقة لها في الفصل الثالث من هذا الباب.

الجداول التالية توضح توزيع التمويلات وفق صرفها على القطاعات التي تدعي الأمم المتحدة تغطيتها:

الجدول رقم 20: توزيع التمويلات الدولية لليمن وفق القطاعات للأعوام 2015 و 2016 و 2017			
Sector القطاع	2015 المبلغ المخصص بالدولار	2016 المبلغ المخصص بالدولار	2017 المبلغ المخصص بالدولار
Agriculture الزراعة	$10,618,081	$221,308	$24,665,389
Camp Coordination / Management إدارة وتنسيق للمخيمات	$73,486	$249,979	$4,611,379
Coordination and support services خدمات الدعم والتنسيق	$88,399,216	$82,581,146	$50,374,657
Early Recovery تعافي مبكر	$226,542,116	$149,321,311	$25,800,930
Education تعليم	$29,912,766	$49,896,036	$61,381,928
Emergency Shelter and NFI المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية	$181,210,877	$58,449,872	$42,231,795
Emergency Telecommunications اتصالات وانترنت	$678,302	-	$24,792,095
Food Security امن غذائي	$414,144,930	$563,983,327	$899,548,947
Health صحة	$227,313,289	$300,891,847	$314,579,587
Logistics عمليات لوجيستية	$33,511,694	$135,009,628	$71,489,874
Multi-sector قطاعات متنوعة	$21,128,253	$9,746,334	$36,593,576
Multiple Sectors (shared) متشاركة قطاعات متعددة			$118,571,375
Nutrition تغذية	$81,004,267	$60,825,082	$121,864,183
Protection حماية	$28,573,799	$26,088,490	$56,078,568
Protection - Mine Action نزع الألغام وحماية	-	-	$9,176,874
Protection - Child Protection حماية الاطفال	$5,972,174	$6,810,179	$2,567,574
Protection - Gender-Based Violence حماية ضد العنف للنوع الاجتماعي	-	$2,351,754	-
Water Sanitation Hygiene مياه وصرف واصحاح بيئي	$48,761,784	$76,648,109	$103,758,084
Not specified غير محددة	$366,422,272	$281,043,985	$390,077,359
Other اخرى	-	-	$1,141,615

الجدول رقم 21: توزيع التمويلات الدولية لليمن وفق القطاعات للأعوام 2018 و 2019 و 2020			
القطاع Sector	2018 المبلغ المخصص بالدولار	2019 المبلغ المخصص بالدولار	2020 المبلغ المخصص بالدولار
Agriculture الزراعة	$20,275,769	$717,280	$5,617,653
Camp Coordination / Management إدارة وتنسيق للمخيمات	$384,868	$8,059,312	$3,000,000
Coordination and support services خدمات الدعم والتنسيق	$636,713,678	$179,391,437	$22,265,555
Early Recovery تعافي مبكر	$327,918,080	$30,115,804	$37,476,632
Education تعليم	$71,403,031	$117,831,485	$56,664,834
Emergency Shelter and NFI المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية	$81,166,645	$72,282,529	$49,517,117
Emergency Telecommunicationsاتصالات وانترنت	-	$2,768,076	$1,825,265
Food Security امن غذائي	$1,390,949,860	$1,657,042,698	$849,332,508
Health صحة	$602,251,140	$343,330,541	$239,845,237
Logistics عمليات لوجيستية	$220,799,826	$79,208,529	$20,302,576
Multi-sector قطاعات متنوعة	$62,871,872	$45,226,296	$352,517,843
Multiple Sectors (shared) متشاركة قطاعات متعددة	$102,728,361	$206,084,268	$182,649,282
Nutrition تغذية	$163,762,187	$287,242,059	$95,172,880
Protection حماية	$72,899,569	$142,417,893	$56,668,504
Protection - Mine Action نزع الألغام وحماية	$41,822,588	$36,613,245	$31,639,014
Protection - Child Protection حماية الاطفال	$8,754,881	$10,255,255	$6,865,104
Protection - Gender-Based Violence حماية ضد العنف للنوع الاجتماعي	-	$574,977	$5,680,998
Water Sanitation Hygiene مياه وصرف واصحاح بيئي	$219,079,564	$167,215,797	$33,704,282
Not specified غير محددة	$1,175,092,135	$685,576,004	$186,520,179
Other اخرى	$1,920,398	$5,533,109	$51,000
COVID-19 فيروس كوفيد	-	-	$10,106,003
Multipurpose Cash النقدية متعددة الأغراض	-	-	$917,367

الجدول رقم 22: توزيع التمويلات الدولية لليمن وفق القطاعات للأعوام 2021 و 2022 و 2023			
القطاع Sector	2021 المبلغ المخصص بالدولار	2022 المبلغ المخصص بالدولار	2023 المبلغ المخصص بالدولار
Agriculture الزراعة	$1,529,608	$2,545,428	$2,555,599
Camp Coordination / Management إدارة وتنسيق للمخيمات	$5,675,805	$2,505,706	$8,286,559
Coordination and support services خدمات الدعم والتنسيق	$73,923,976	$32,170,330	$306,532,395
Early Recovery تعافي مبكر	$105,417,376		$14,849,640
Education تعليم	$116,587,462	$46,127,631	$52,074,930
Emergency Shelter and NFI المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية	$51,534,538	$122,437,400	$64,646,228
Emergency Telecommunicationsاتصالات وانترنت	$3,372,760	$735,400	$794,208
Food Security امن غذائي	$1,278,552,768	$1,228,654,127	$779,279,789
Health صحة	$180,979,464	$394,772,591	$219,774,101
Logistics عمليات لوجيستية	$492,737,523	$221,162,550	$63,325,728
Multi-sector قطاعات متنوعة	$41,648,551	$74,690,682	$104,918,701
Multiple Sectors (shared) متشاركة قطاعات متعددة	$282,448,285	$127,060,350	$30,549,556
Nutrition تغذية	$247,575,204	$141,692,832	$157,625,274
Protection حماية	$93,943,677	$43,396,155	$65,616,425
Protection - Mine Action نزع الألغام وحماية	$41,385,063	$42,553,976	$41,987,772
Protection - Child Protection حماية الاطفال	$12,000,124	$5,608,724	$38,059,286
Protection - Gender-Based Violence حماية ضد العنف للنوع الاجتماعي	$8,579,128	$7,536,791	$12,532,225
Water Sanitation Hygiene مياه وصرف واصحاح بيئي	$70,329,268	$99,710,077	$102,568,271
Not specified غير محددة	$171,215,334	$169,289,425	$70,255,743
Other اخرى	$7,882,883	$141,692,832	$13,370,277
COVID-19 فيروس كوفيد	$1,249,248	-	-
Multipurpose Cash النقدية متعددة الأغراض	-	$46,121,607	$53,951,751
Protection - Housing, Land and Property الحماية - السكن والأراضي والممتلكات	$200,000	$1,621,947	$712,962

الجدول رقم 23: توزيع التمويلات الدولية لليمن وفق القطاعات للعام 2024	
القطاع Sector	2024 المبلغ المخصص بالدولار
Agriculture الزراعة	$1,386,087
Camp Coordination / Management إدارة وتنسيق للمخيمات	$6,399,178
Coordination and support services خدمات الدعم والتنسيق	$636,036,433
Early Recovery تعافي مبكر	$22,854,657
Education تعليم	$27,407,199
Emergency Shelter and NFI المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية	$36,028,596
Food Security امن غذائي	$627,206,918
Health صحة	$191,492,420
Logistics عمليات لوجيستية	$24,326,910
Multi-sector قطاعات متعددة	$57,974,444
Multipurpose Cash النقدية متعددة الأغراض	$90,970,943
Nutrition تغذية	$191,962,585
Protection حماية	$38,442,965
Protection - Child Protection حماية الاطفال	$76,360,592
Protection - Gender-Based Violence حماية ضد العنف للنوع الاجتماعي	$34,939,335
Protection - Housing, Land and Property الحماية - السكن والأراضي والممتلكات	$678,413
Protection - Mine Action نزع الألغام وحماية	$43,502,413
Water Sanitation Hygiene مياه وصرف واصحاح بيئي	$97,951,260
Not specified غير محددة	$89,344,167
Other أخرى	$7,738,770
Multiple Sectors (shared) قطاعات متعددة	$71,792,662

2 – 3 – نماذج تحليل لبعض الاختلالات من خلال توزيع التمويلات على القطاعات:

2 – 3 – 1 – قطاع المياه والصرف الصحي والاصحاح البيئي:

مبلغ التمويلات الإجمالي لجميع القطاعات هو 33 مليار دولار منها مبلغ واحد مليار (**1,019,726,496 دولار**)ادعت الأمم المتحدة انه ذهب في مشاريع المياه والصرف، ويوضح تفاصيله السنوية الجدول رقم 24.

يتضمن الجدول رقم 24 تجميعا لحجم التمويلات الدولية من 2015 الى 2024 والمخصصة لقطاع المياه والصرف الصحي والاصحاح البيئي ومصنفة وفق كل سنة، وللأسف المدن اليمنية ومنها العاصمة عدن تفتقر لاي محطات صرف صحي متكاملة ونموذجية او شبكات صرف صحي او حتى شبكات صرف مياه امطار، وتغرق هذه المدن في لحظات بسيطة نتيجة لاي زخات

مطر متوسطة ويتسبب ذلك في خسائر بشرية وكذا مادية على مستوى الأملاك العامة والخاصة، ناهيك عن الفيضانات التي قد تجتاح هذه المدن وتأتي من المناطق الجبلية وعبر الوديان والامثلة كثيرة من فيضانات التي ضربت عدن ومارب في 2021 وما حدث مؤخرا من فيضانات في عدن 2025،، وهذا طبعا غير ما يتعلق بطفح المجاري وانعدام مياه الشرب

الجدول رقم 24: التمويلات التي أعطيت وفق السنوات لقطاع المياه والصرف صحي والاصحاح البيئي Water Sanitation Hygiene (WASH)	
العام	**المبلغ بالدولار**
2015	$48,761,784
2016	$76,648,109
2017	$103,758,084
2018	$219,079,564
2019	$167,215,797
2020	$33,704,282
2021	$70,329,268
2022	$99,710,077
2023	$102,568,271
2024	$97,951,260
الإجمالي	**$1,019,726,496**
واحد مليار وتسعة عشر مليون وسبعمائة وستة وعشرون ألف واربعمائة وستة وتسعون دولار امريكي	

هذه المبالغ أعطيت من المانحين عبر منظمات دولية مثل اليونيسف وCARE والأمم المتحدة لخدمات المشاريع والهجرة الدولية وغيرهم، ولكن هذه الأموال للأسف تبخرت ولا يوجد لها أثر فعلي على السكان او على البلد الا ما خلى من توزيع سطل وقالب صابون ودورة تعليم غسل اليدين ومكافحة وباء الكوليرا الذي ما زال مستمر مع امراض الحميات والتي ستنتشر حاليا بعد هذه الكوارث. وحتى بعض المشاريع التي ادعي انها نفذت كمشاريع تصريف مياه امطار في بعض احياء عدن لم تستطع ان تواجه زخات المطر البسيطة وهذا يدل على خلل فني وفساد وعدم استدامة حتى فيما نفذ.

تتحمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي جزء من المسؤولية الى جانب ان المسؤولية الأكبر تقع على عاتق وزارة المياه والبيئة ممثلة بوزيرها توفيق الشرجبي المسؤولية الأولى في الاختلالات التي ضربت هذا القطاع وعدم الاستفادة من هذه التمويلات بشكل صحيح في انشاء محطات نموذجية للصرف الصحي وشبكات تصريف لمياه الامطار، فهذا المبلغ لو خطط له بشكل فني كان يمكن ان يبني عشر محطات صرف صحي كبيرة ونموذجية في عشر مدن مع امدادات الشبكة، لكن الوزارة بوزيرها يبدوا فضلوا مشاريع المنظمات الطارئة والوهمية وما يصرف لهم من اكراميات ومكافئات وعمولات تأتي على حساب معاناة الشعب اليمني.

وللأسف لقد رصد خلال السنوات الماضية في الفترة المدروسة وجود تعاون بين الوزير الشرجبي التابع للشرعية مع الوزير الحوثي السابق نبيل الوزير ولم يكن التعاون والتنسيق لتنمية القطاع والاستفادة من التمويلات وانما كان للأسف نوع من ممارسة الاعمال الخاصة والاستفادة الشخصية ولمجموعات تابعة لهم، وهذا التعاون الذي جاء على حساب الوطن ساهم في تسهيل وصول الأموال الخاصة بهذا القطاع الى مليشيا الحوثي وتحكمها بها وضياع اغلبها وعدم استفادة الشعب اليمني منها، وبالإمكان مراجعة العديد من المشاريع الدالة على ذلك مثل مشروع ما يسمى المدن الحضرية في عدن وكم مخصصاته من التمويلات وماذا قدم لعدن ومن المتحكم به وكيف ولمن تصرف مرتبات وغيرها [14و15]

2 – 3 – 2 – ما يسمى بند مصروفات غير محددة ومصاريف أخرى:

بلغ ما تم صرفه تحت هذه البنود خلال الفترة المدروسة مبلغ 3.7 مليار دولار، وهذه تشكل لوحدها نسبة 11% من الحجم الإجمالي للتمويل، ان هذا المسمى تحت عملية الصرف يدل بشكل قاطع على عدم الشفافية وكذا حجم الفساد والنهب والاختلاس للأموال المخصصة لمساعدة اليمنيين، فلا يمكن باي شكل من الاشكال ان تكون هكذا مصروفات غير محددة ولا معروفة اين تم توجيهها وكيف استفادة اليمن والشعب منها. هذه المبالغ قد تكون أحد اشكال الدعم المباشر لجماعة الحوثي ويتم التغطية والتمويه عليها بهذا الاسم.

2 – 3 – 3 – قطاع الاتصالات والانترنت:

خصصت المنظمات الدولية لهذا القطاع مبالغ أيضا مهولة وخيالية وتم تضخيم حجمها بشكل كبير حيث بلغت خلال الفترة المدروسة مبلغ يقارب 34 مليون دولار ، وكان المتوسط السنوي لبعض السنوات يتراوح بين 2 الى 1.5 مليون دولار بالسنة، وهذا مبلغ تم تضخيمه لتغطية نفقات الاتصالات والانترنت لهذه المنظمات، في حين كان بالإمكان بهذا المبلغ شراء قمر صناعي، ومن الواضح ان هذه المبالغ ذهبت بشكل مباشر الى مليشيا الحوثي عبر الشركات الاتصالات الحكومية بصنعاء والتي يسيطر عليها جماعة الحوثي، وبالتالي قد يدرج هذا ضمن الدعم المباشر للحوثي عبر المنظمات الدولية.

2 – 3 – 4 – قطاع التعليم:

خصصت المنظمات الدولية لهذا القطاع مبالغ وصلت الى 630 مليون دولار خلال الفترة المدروسة، ورغم ان هذا المبلغ ليس كافيا لمثل هذا القطاع المهم الا ان هذه التمويلات لم تسلم من الفساد والتلاعب، ولم يكن لها انعكاس فعلي ملموس على قطاع التعليم سواء على العملية التعليمية او على المعلمين، بل لم تسلم هذه التمويلات من التواطؤ وتوجيه جزء منها لمصلحة مليشيا الحوثي من خلال دعم طباعة الكتب المدرسية المحرفة والتي تؤسس لفكر طائفي هدام ومسموم، ناهيك عن ما يتعلق بفساد مشاريع أخرى وضياعها مثل مشروع استعادة التعليم،

2 – 3 – 5 – القطاعات الأخرى من صحة وتغذية وحماية ونزع الغام:

ان التمويلات المخصصة لهذه القطاعات شابها الكثير من الاختلالات والفساد والتلاعب بها، وهناك عدد من النماذج التي سيتم تناولها في الفصل الثالث من هذا الكتاب وتوضح بشكل موثق كيف تم التلاعب بالتمويلات الدولية عبر نماذج موثقة وكيف يتم حتى في مشاريع نزع الألغام تسليم تمويلاتها الى من يزرع الألغام.

خاتمة:

يتضح من التحليل السابق أن التمويلات الدولية المقدمة لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الأخرى في اليمن، رغم حجمها الكبير، لم تحقق الأثر المطلوب في تحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية للسكان المتضررين. فقد أظهرت البيانات أن ما يقارب 50% من هذه التمويلات تم توجيهها إلى موازنات تشغيلية للمنظمات، في حين لم تساهم بشكل كافٍ في بناء البنية التحتية أو تلبية الاحتياجات الأساسية.

تُظهر الأرقام أيضًا غياب الشفافية والمساءلة، حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة تحت بنود غير محددة، مما يثير تساؤلات حول كيفية صرف هذه الأموال وأثرها الفعلي. كما أن التعاون بين بعض الجهات الحكومية والمنظمات لم يكن للمصلحة العامة للوطن بل كان له تبعات سلبية على توزيع التمويلات واستفادتها من قبل الجماعات المتنفذة، مثل الحوثيين.

إن هذه النتائج تدعو إلى إعادة تقييم سياسات التمويل الدولي وتوجيهها نحو تحقيق أهداف حقيقية تخدم الشعب اليمني، مع ضرورة فرض آليات للمراقبة والمساءلة لضمان استخدام الموارد بشكل فعال وشفاف.

الفصل الثالث:

نماذج موثقة لأوجه الفساد في استخدام التمويلات الدولية

3 – نماذج موثقة لأوجه الفساد في استخدام التمويلات الدولية:

مقدمة:

تستمر الازمة الإنسانية باليمن منذ اندلاع الحرب في 2015 يترافق ذلك مع تمويلات دولية وصلت من 2015 الى 2024 مبلغ 33 مليار دولار [(م.س.1)]، الا ان هذه الأموال للأسف لم يستفد منها اليمنيين بشكل كامل بل أصبحت حبر على ورق، استفاد منها المنظمات الأممية العاملة باليمن الى جانب بعض المنظمات المحلية كما ان هناك كثير من التساؤلات حول هذه الأموال ومدى دورها في استمرار الحرب، حيث رصد كثير من عمليات تلاعب وفساد كبير وتوجه جزء كبير من هذه الأموال الى مليشيات الحوثي وتحكمها فيها الى جانب صرف مرتبات للقيادات الحوثية من قبل هذه المنظمات الأممية تصل الى عشرة الف دولار في الشهر للفرد وفق تقرير وكالة أسوشيتد برس [(16)].

الى جانب ذلك هناك فساد ضارب في بعض ممثلي الحكومة الشرعية في الوزارات المعنية بهذه التمويلات مع صرف مرتبات لبعض المقربين منهم لمرتبات بدولار على حساب معاناة الفئات الضعيفة المتأثرة بهذه الحرب والتي بالأساس كان من المفترض ان تكون هي المستفيد الأساسي، وما كشف من وثائق في هذا الإطار حول:

- إعطاء موافقات على خطط المنظمات الطارئة منذ 2016 من بعض المسؤولين الحكوميين بالشرعية وبشكل غير معلن وبذات ما يتعلق بقطاع المياه والصرف الصحي والبيئة وكانت موجهة بشكل رئيسي لجماعة الحوثي وبنسبة تفوق 75 %، والذي كشف في العام 2018 عندما اعترضت وزارة المياه والبيئة على خطة اليونيسف لقطاع المياه ورفضتها (الوثيقة بالصورة رقم 4) وبينت ان هذه الخطة تذهب في نسبتها الاغلب الى مناطق سيطرة مليشيا الحوثي، وتأكيد ان أي مراسلة تتم بالتواصل المباشر مع الوزير.
- فاضطرت اليونيسف والاوتشا بالرد عبر مذكرة رسمية من قبل مديرة الاوتشا في ذلك الحين "ايما توك" مرسلة الى وزير المياه والبيئة السابق د. عزي شريم ، توضح فيها بان وكيل الوزارة في ذلك الوقت وهو " توفيق الشرجبي" قد جاء الى الأردن واطلع على الخطة ولم يعترض عليها، (الوثيقة بالصورة رقم 4)، وهذا يعني ان هذه المنظمات كانت تعتمد على هذه الطريقة لتبرير تنفيذ خططها، الى جانب ذلك كان سفر وكيل الوزارة بشكل سري وغير معلن ولم يكن الوزير شريم يعلم به ولم يوافق عليه، وبالتالي هذا يؤكد عملية الفساد والتسهيل لخطط تخدم تسهيل وصول التمويلات الى مليشيا الحوثي ، وللعلم بعدها تم توقيف الوزير شريم من العمل وتعيين من كان يوافق بشكل سري على الخطط الموجهة لدعم الحوثي وزيرا للمياه والبيئة وهو الوزير الحالي توفيق الشرجبي، هذا أيضا له دلالات عميقة حول تأثير المنظمات الدولية وقدرتها على تغطية فسادها وتلاعبها ومعاقبة من يقف امامه وتكريم من يتماشى معها.
- مع استلام توفيق الشرجبي للوزارة تطور التنسيق مع مليشيا الحوثي ووصل الى تحويل مرتبات بالدولار من مشاريع المياه المتحكم بها من قبل الحوثيين في صنعاء الى مقربين من وزير البيئة بالشرعية توفيق الشرجبي بعدن، وهذا مثال واضح على الفساد والمتاجرة بمعاناة اليمنيين بين طرفي الصراع باليمن ويعطي مؤشرات على التخادم الخفي بين

الطرفين. توضح الوثيقة بالصورة رقم 6: وثيقة صرف المرتبات من قبل الحوثيين لمشروع بعدن يدار من صنعاء وضمن الكشف يوجد اسم منير عبدالوكيل محمد الاغبري السكرتير الخاص للوزير الشرجبي.

Republic of Yemen
Ministry of Water & Environment
Minister's Office

الجمهورية اليمنية
وزارة المياه والبيئة
مكتب الوزير

الرقم : 474 / ص خ ر
التاريخ : ٢٤ / ٩ / ٢٠١٨م
المرفقات:

الأخوة / كتلة المياه والإصحاح البيئي WASH في الجمهورية اليمنية المحترمون

تحية طيبة بعد،،،

الموضوع / خطة الاحتياج الانسانى للعام ٢٠١٩م

بالإشارة الى الموضوع اعلاه ، ولعدم إبلاغنا مسبقاً من قبلكم كوزارة مختصة في الحكومة الشرعية وذلك بشأن ما يسمى بإعداد خطة الاحتياجات الانسانية فإننا نرفض هذه الخطة وبشكل كلي مؤكدين على ضرورة التواصل مع الوزارة في مثل هذه الأمور وغيرها مسبقاً.

وعليـــه :- فإننا نؤكد على ضرورة عدم التعامل أو اتخاذ أي إجراءات تخص قطاعي المياه والبيئة بهذا الشأن مالم يتم الرجوع الينا، وعلى أن لا يتم التواصل في أية مراسلات أو مخاطبات رسمية الا مع الوزير أو عبر الإيميل أدناه فقط وحتى إشعار اخر:

shoriam1974@yahoo.com

ولكم خالص التقدير،،

أ.د / عزي هبة الله شريم
وزير المياه البيئة

صورة مع التحية:-
- مكتب فخامة رئيس الجمهورية
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- الهيئات التابعة بالوزارة

صورة رقم 4: وثيقة مذكرة وزير المياه والبيئة السابق الى الاوتشا تتضمن رفض الخطة الخاصة بقطاع المياه بالعام 2018

unicef

UNICEF – Yemen
26th September 2018

Dear Your Excellency, Minister of Water and Environment, Dr. Azi Heba Allah Shraim,

I am writing to you as the newly appointed Yemen WASH Cluster Coordinator, with UNICEF. I am honored to make your acquaintance and look forward to personally meeting. Currently I am in Amman, where I recently met your Deputy Minister and had positive discussions on WASH Coordination. I am eager to travel to Aden to discuss support for WASH coordination and work together in defining ways of working.

Firstly, I would like to show gratitude for your commitment and support to the WASH Cluster. This was especially outlined in your letter on 7th September 2018, circulated to heads of NAWRA, NAWSA, LWSCA and GARWASP to participate actively the WASH cluster for effective coordination and stronger engagement of technical governmental offices. This was a great step towards engaging collaboratively. Secondly, I would like to formally address some of your concerns raised in your letter on 24th September 2018, on the 2019 planning processes.

As we are entering the 2019 planning, we hope for continued collaboration with the MoWE to build on the engagement already well underway with UNICEF and the WASH cluster in Aden. We would like to further enhance coordination and resolve any outstanding issues to be able improve 2019 planning. As such, I would like to share some information about the HNO / HRP and proposals on how to engage going forward.

Firstly, UNOCHA are formally starting the Humanitarian Program Cycle (HPC) process now. On 23rd September, they sent a letter outlining the HPC 2019, to kick start the process with MoPIC in Aden. Up until this point, the work done has been mostly internal of reviewing 2018 severity scores and indicators, which is a UN process under Humanitarian Country Team (HCT) leadership. OCHA remain committed to ensure a collaborative process, whilst the HPC is a UN mechanism for evidence based need overview and humanitarian response plan.

From the WASH Cluster, in preparation for 2019 planning, on 16th September, a collaborative consultation meeting was held by the WASH cluster coordinator in Aden and attended by NAWRA, NAWSA, GARWASP, LWSC-Lahj, EPA, WME, MOPIC, LWSC – Aden, and WME urban unite. This meeting aimed to provide orientation and discussion about the HNO /HRP process, including the workshop. This was a productive and positive meeting where the HNO, indicators and severity scores, people in need, WASH assessments, and data sources were discussed. The technical departments agreed to share technical assessments to contribute to HNO

صورة رقم 5: وثيقة مذكرة من الاوتشا ردا على الوزير شريم توضح ان وكيل الوزارة في حينه اجتمع معهم بالأردن ولم يعترض على الخطة

صورة رقم 6: وثيقة صرف المرتبات من قبل الحوثيين لمشروع بعدن يدار من صنعاء وضمن الكشف يوجد اسم منير الاغبري السكرتير الخاص للوزير الشرجبي

يسلط الضوء هنا على قضية خطيرة تتمثل في تحويل جزء كبير من التمويلات الدولية الموجهة لدعم اليمن خلال فترة النزاع إلى أيادي ميليشيا الحوثي. حيث يكشف الكتاب عن وجود تضارب في الأدوار بين مسؤولي بعض المنظمات العاملة في اليمن، وتلقي بعضها تمويلات كبيرة دون الإقرار عنها بشكل صحيح، كما تشير بعض الوثائق إلى صلات محتملة بين بعض تلك المنظمات مع جماعة الحوثي الارهابية. ويؤكد على ضرورة إجراء تحقيقات معمقة لمراجعة أداء المنظمات ومحاسبة أصحاب الأيدي الطويلة، واسترداد الأموال المهدورة أو المالية، لضمان توجيه المزيد من الدعم للشعب اليمني بطريقة شفافة وفعالة.

في هذا الفصل الثالث نوثق عدد من حالات الفساد للمشاريع ضمن التمويلات الدولية التي أعطيت لليمن للفترة (2015 – 2024)، معتمدين على العديد من الوثائق لهذه المشاريع ومخاطبات رسمية ومصادر الالكترونية وتتبع استمر على مدى ست سنوات من العام 2019 حتى الان ومستمر. إضافة الى الاعتماد التقارير الموثقة المنشورة على **منصة فرودويكي #FraudWiki** وكذا ما نشر من تقارير ومنشورات موثقة ضمن **حملة #لن_نصمت #وين_الفلوس**.

سيتم ادراج حالات لمشاريع متنوعة وتتبع عدد من الوكالات الأممية والمنظمات الدولية وتشكل امثلة مختارة تعبر عن حالات الفساد والنهب للتمويلات الدولية، وعمليات التماهي لهذه المنظمات مع مليشيا الحوثي ودعمها وشراكتها في نهب التمويلات الدولية واطالة امد الحرب، وكذا توضيح بعض الإجراءات التي عملنا عليها في بعض هذه النماذج سواء بتقديم بلاغات رسمية للنائب العام او حتى البلاغات الى الجهات الدولية المانحة.

وسنستعرض من خلال عدد من النماذج الموثقة لبعض المشاريع (**12 نموذجا**) والتي توثق نوعية الفساد فيها والتلاعب عبر الوكالات الأممية والمنظمات الدولية، كما حدد ضمن كل نموذج الإجراءات المطلوبة:

- **نموذج رقم 1**: مشروع الحوالات النقدية الطارئة لليمن - منظمة اليونيسف UNICEF والتلاعب بحقوق 1.5 مليون من الاسر الضعيفة.
- **نموذج رقم 2:** فساد برنامج الغذاء العالمي WFP باليمن – متاجرة بمعاناة اليمن، "مشروع المساعدات الغذائية والنقدية في محافظات (عدن، حجة، ريمة وامانة العاصمة).
- **نموذج رقم 3:** "ضياع الهدية البولندية من القمح بين انعدام مهنية الشرعية واطماع برنامج الغذاء العالمي".
- **نموذج رقم 4:** تكرار توريد الغذاء التالف والتخزين الغير مناسب لبرنامج الغذاء العالمي.
- **نموذج رقم 5:** إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة (خيام) من قبل برنامج الغذاء العالمي باليمن، وعدم توريد المبالغ المحصلة، وقيمة مالية لها عالية حسبت على تمويل مساعدة اليمنيين.
- **نموذج رقم 6:** الأمم المتحدة والحوثي: شراكة تتجاوز الحدود - تمويل الباخرة البديلة لصافر والمسماة "نوتيكا".
- **نموذج رقم 7:** دعم مالي لمليشيا الحوثي لتشغيل الباخرة نوتيكا البديلة لصافر عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليمن #UNDP واستخدام الباخرتين لتهريب الوقود.
- **نموذج رقم 8:** تمويلات نزع الألغام عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وتوجيهها لمن يزرع الألغام.
- **نموذج رقم 9:** مشروع تعزيز المرونة الاقتصادية لليمن عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، بمبلغ 200 مليون دولار على مرحلتين.
- **نموذج رقم 10:** استخدام واستغلال طيران الأمم المتحدة - دعم لا يتوقف لمليشيا الحوثي
- **نموذج رقم 11:** التلاعب بأسعار الدولار في زمن الحرب باليمن وتوريد ضرائب التمويلات لمليشيا الحوثي
- **نموذج رقم 12:** الكارثة البيئية لمحطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب ومؤسسة بناء للتنمية - (خلل فني، فساد، غرق للمحطة، جريان للمياه الملوثة وتأثيراتها على السكان والأراضي والمياه الجوفية)

3 – 1 – نموذج رقم 1: مشروع الحوالات النقدية الطارئة لليمن - منظمة اليونيسف UNICEF والتلاعب بحقوق 1.5 مليون من الاسر الضعيفة.

تجدر الإشارة الى ان هناك تمويلات اخرى خارج ما هو معلن ومسجل على مواقع التتبع العالمي تصل الى هذه المنظمات الدولية ومنها اليونيسف (منظمة الامم المتحدة للطفولة) وبمبالغ أيضا مليارية من الدولارات (مبلغ **3.5 مليار دولار** اخذت من حقوق السحب الخاصة لليمن في صندوق النقد الدولي عبر البنك الدولي ومنظمة اليونيسف) ، فاليونيسف كانت تدير تقريبا 10 مشاريع لليمن في مكتب لها بالأردن وهذه المشاريع تتلقى تمويلات ودعم إضافي غير معلن او غير مسجل على موقع التتبع العالمي، ومن هذه المشاريع ما يسمى " **الحوالات النقدية الطارئة لليمن**" وهو ما سيتم توضيحه ادناه.

مشروع الحوالات النقدية الطارئة لليمن أحد الأمثلة التي توضح بشكل جلي فساد المنظمات الأممية باليمن وتلاعبها بحقوق الاسر المحتاجة بتعاون مع بعض الفاسدين في الحكومة الشرعية والمليشيات الحوثية، يتم التوضيح والشرح والتفنيد عبر الاعتماد على العديد من الوثائق الخاصة بالمشروع من خلال رصد وجمع الوثائق وتحليلها حيث يتضح منها مدى الكارثة التي اصابت اليمن تزامنا مع الحرب.

3 – 1 – 1 – خلفية عن مشروع الحوالات النقدية الطارئة:

في 2016 تم اعداد مقترح لتغطية المساعدات التي كانت تعطى للأسر المحتاجة قبل الحرب عبر صندوق الرعاية الاجتماعي باليمن والتي توقفت بسبب الحرب الى جانب مشروع اخر يسمى مشروع الاشغال كثيفة الايدي والخدمات الاجتماعية، واعتبار ذلك أولوية، حيث ستخفف من اثار هذه الحرب على ما يوازي 9 مليون شخص يتبعون الاسر المحتاجة ومقسمين الى عدة فئات تبدأ ب 9 ألف ريال وتنتهي ب 18 ألف ريال، وبالتالي يتحدث المشروع عن ثلث عدد سكان اليمن، تبنت المشروع الحكومة الشرعية عبر صندوق الرعاية مع منظمة اليونيسف وتم رفعه الى البنك الدولي في 2016.

تمت موافقة البنك الدولي بواشنطن على تمويله وذلك بالعام 2016 وان تقوم منظمة اليونيسف بإدارة المشروع (وثيقة - صورة رقم 7)، وقامت اليونيسف بفتح مكتب خاص بالمشروع بالعاصمة الأردنية عمان بدلا من إدارة المشروع من اليمن (وهذي شكلت تكاليف إضافية على المشروع وتأخذ من حقوق المستفيدين) وبدا التنفيذ في العام 2017 واستمر حتى 2024. وكان عدد المستفيدين المسجلين وفق كشوفات الرعاية الاجتماعية ووفق اعلان المنظمة 1,500,000 اسرة يمنية محتاجة. **(مرفق بالملحق رقم 3 وثيقة المشروع الرئيسية مكونة من 35 صفحة).**

صحيفة بيانات التمويل الإضافي

الجمهورية اليمنية

التمويل الإضافي الثاني للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن (P163729)

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

GSP05

معلومات أساسية – المشروع الأصلي			
الرقم التعريفي للمشروع الأصلي:	P159053	فئة التصنيف البيئي الأصلية:	باء- تقييم جزئي
التاريخ الحالي للإقفال:	30 يونيو/حزيران -2019		

معلومات أساسية – التمويل الإضافي			
الرقم التعريفي للمشروع:	P163729	نوع التمويل الإضافي (من موجز تحديث الأنشطة):	إعادة هيكلة وتوسيع نطاق
نائب الرئيس لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:	حافظ غانم	فئة التصنيف البيئي المقترحة:	باء- تقييم جزئي
المدير القطري:	أسعد عالم	تاريخ السريان المتوقع:	15 يونيو/حزيران -2017
المدير الأول لقطاع الممارسات العالمية:	مايكل روتكوفسكي	التاريخ المتوقع لإقفال المشروع:	30 يونيو/حزيران -2019
مدير قطاع الممارسات:	هنا بريكسي	رقم التقرير:	PAD2402
رئيسة فريق العمل:	أفراح علوي الأحمدي		

الجهة المتلقية للمنحة				
اسم المنظمة	للاتصال:	المسمى الوظيفي	الهاتف	البريد الإلكتروني
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	ميريتكسيل ريلانو	الممثل القطري	+967-1-211-400	mrelano@unicef.org

بيانات تمويل المشروع الأصلي (المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن - P159053) (بملايين الدولارات الأمريكية)

التواريخ الأساسية

المشروع	القرض/ الاعتماد/ الصندوق الاستئماني	الموقف	تاريخ الموافقة	تاريخ التوقيع	تاريخ السريان	تاريخ الإقفال الأصلي	التاريخ المعدل لإقفال المشروع
P159053	IDA-D1320	ساري	19 يونيو/حزيران 2016-	02 أغسطس/آب- 2016	02 أغسطس/آب- 2016	31 أغسطس/آب- 2018	30 يونيو/حزيران 2019-
P159053	IDA-D1620	ساري	17 يناير/كانون الثاني 2017	25 يناير/كانون الثاني 2017	25 يناير/كانون الثاني 2017	30 يونيو/حزيران 2019-	30 يونيو/حزيران 2019-

الصرف

صورة رقم 7: وثيقة توضح بيانات المشروع ورقمه وتاريخ التوقيع والسريان من البنك الدولي

اعتمد للمشروعين وفق الوثائق مبلغ 500 مليون دولار كل سنة لكلا المشروعين المذكورين وخصص لمشروع الحوالات النقدية الطارئة مبلغ 200 مليون دولار سنويا، حيث تم التعاقد مع وكالات للصرف مثل بنك الكريمي وبنك الامل وتم تخصيص مبلغ 5.68 مليون دولار لهذه الوكالات بهدف تسهيل وصول الأموال الى الاسر الضعيفة في مواقع تواجدها وعدم تحميلهم أي كلفة إضافية. وثيقة بصورة رقم 8

1-2 التكاليف غير المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	9.66		
2.2 التكاليف المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	4.24		
2.3 جهة المتابعة والرصد والتقييم الخارجية	0.70		
3. التحويلات النقدية الطارئة	منحة من المؤسسة الدولية للتنمية	منحة من الولايات المتحدة[3]	جديد
إجمالي التحويلات النقدية الطارئة	**200.00**	**0.00**	
3.1 - التحويلات النقدية	***191.10***	***0.00***	
• التحويلات النقدية	*185.50*	0.00	
• أتعاب وكالات الصرف	*5.68*	0.00	
3.2 أعمال الإدارة والرصد الخاصة بالمشروع	***8.90***	**4.60**	
• الخدمات الاستشارية			
• المتابعة من قبل الغير	1.55	0.00	
• مساندة فنية وتشغيلية لبرنامج التحويلات النقدية	0.00	0.80	
• آلية معالجة المظالم وإدارة الحالات	0.00	2.10	
• الاتصالات وأعمال التيسير	0.00	0.75	
2.2 التكاليف المباشرة لليونيسف			
• الموظفون، ومصروفات التشغيل والعمليات الإضافية	3.35	0.95	
2.2 التكاليف غير المباشرة لليونيسف	3.92		
التكلفة الكلية للمشروع	**500.00**	**4.60**	

صورة رقم 8: وثيقة توضح مخصصات وكالات الصرف للمشروع وكذا المخصص الإجمالي السنوي بملايين الدولارات

كما يصل للمشروع الخاص بالحوالات النقدية دعم إضافي غير ما تم اعتماده من البنك الدولي حيث تستمر اليونيسف بمطالبة الدول المختلفة بدعم المشروع ويصل هذا الدعم الى مبالغ قريبة من المبلغ المعتمد من البنك الدولي في حدود 250 مليون دولار سنويا، وللأسف لا تستفيد الاسر المحتاجة والضعيفة من كل هذا الدعم.

لم تكن للحكومة الشرعية أي الية رقابة او متابعة للمشروع ويبدو ان هذا الوضع استمر رغم كل ما حدث من كشف حقائق الفساد بالمشروع، بل ان مليشيا الحوثي ظهرت فيما بعد بانها من تدير المشروع مع اليونيسف.

3 – 1 – 2 – كيف تم اعتماد سعر الريال اليمني مقابل الدولار بمشروع الحوالات النقدية:

يبين ملف الوثيقة الرئيسية للمشروع (وثيقة بالصورة 9) والتي توضح سعر الصرف المعتمد بـ 250 ريال للدولار منذ 2016 وبدا العمل بالمشروع في 2017 رغم انه في تلك الفترة وصل الى 330 ريال وانتقل ووصل حتى 400 ريال للدولار الواحد في 2017 ، واستمر بالارتفاع حتى وصل الى 600 ريال للدولار الواحد في 2021، ومع ذلك بقيت اليونيسف تتعامل بهذا السعر 250 ريال للدولار الواحد في صرف حوالات الاسر المحتاجة التي يفترض انها هي المستفيد الأول من المشروع، وتصرف للمستفيدين بالريال اليمني دون اعتبار للمعتمد لهم بالدولار وبقيمته الحقيقية بالريال.

استطعنا الحصول على بعض الاسناد الخاصة بمشروع الحوالات النقدية الطارئة لبعض المستفيدين في 2017 (وثيقة بصورة رقم 10) والتي تبين انه تم صرف مبلغ تسعة ألف ريال للأسرة وفق فئتها رغم ان سعر الصرف في وقت دورة الصرف هذه كان 400 ريال للدولار الواحد وهذا يشكل فارق يمس حقوق الاسر المحتاجة بنسبة **38 %**، واستمر الوضع على ذلك الحال وفي كل

دورة يزداد حجم النسبة التي تأخذ من حقوق الاسر المحتاجة مع زيادة سعر صرف الدولار وبقاء اليونيسف باعتماد نفس المبلغ بالريال اليمني.

الملحق 3: الوصف التفصيلي للمشروع

1. سيضيف التمويل الإضافي الثاني مكونًا جديدًا هو (المكون 3: التحويلات النقدية الطارئة) للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن الجاري العمل به. وسيقدم المكون 3 مساعدات نقدية طارئة لحوالي 1.5 مليون أسرة معيشية فقيرة ومستضعفة؛ وسيمول إجراءات تدخلية مرتبطة بإدارة وتنفيذ ورصد ومتابعة التحويلات النقدية. وينفذ المشروع الأصلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين تنفذ اليونيسف المكون الجديد الممول من التمويل الإضافي الثاني.

2. سيتضمن المكون 3 مكونيْن اثنين فرعيين هما: التحويلات النقدية (المكون الفرعي 3.1)؛ وإدارة ورصد المشروع (المكون الفرعي 3.2).

3. ***المكون الفرعي 3-1: تحويلات نقدية (191.1 مليون دولار).*** سيمول هذا المكون الفرعي تحويلات نقدية لمدة 6 شهور لما يبلغ 1.5 مليون أسرة معيشية بقيمة 5000 ريال يمني (ما يعادل 20 دولارًا عند انشائه) في المتوسط لكل أسرة في الشهر، ويتم تقديم هذا المبلغ على أساس ربع سنوي. ويظل هذا المبلغ ثابتًا بالريال اليمني. كما سيمول هذا المكون الفرعي الأتعاب والرسوم المرتبطة بتقديم هذه المبالغ من خلال مؤسسة مدفوعات تابعة للقطاع الخاص (مؤسسات تمويل أصغر/بنوك). وتعتمد محددات تصميم التحويلات النقدية (الاستهداف، ومعادلة حساب المنافع، وتواتر تقديم المبالغ، ونطاق التغطية، إلخ) على تلك المحددات الخاصة بالبرنامج الوطني للتحويلات النقدية الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية، الربع الأخير من سنة 2014.

4. *المستفيدون.* يتمثل المستفيدون المباشرون من المشروع في هؤلاء المدرجين حاليًا على قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، والذين تم تحديدهم من خلال معايير استهداف الفقر والوفاء بالمعايير المطلوبة الخاصة بمدى المعاناة الاجتماعية: كبار السن والأسر المعيشية التي تعولها نساء والأيتام، إلخ. (الشكل 1).

الشكل 1: توزيع المستفيدين بصورة مباشرة من التحويلات النقدية حسب الفئة الاجتماعية

صورة رقم 9: وثيقة توضح المعتمد من عدد الحالات وكذا المخصص وما يعادله بالدولارويثبت سعر الصرف المعتمد ب 250 ريال للدولار

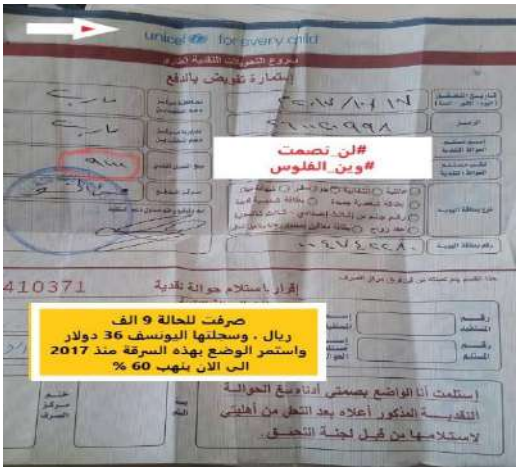

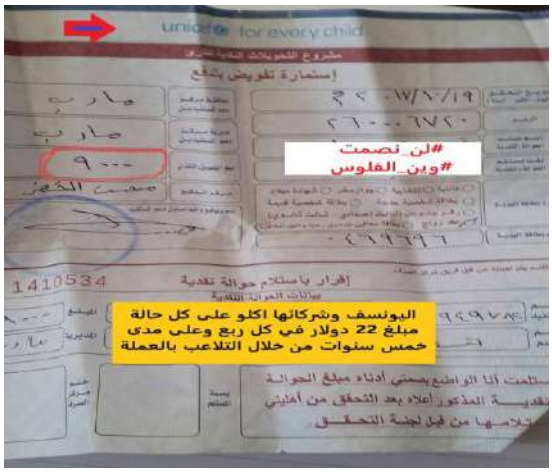

صورة رقم 10: وثيقة بعض الاسناد الخاصة بالأسر المحتاجة والتي صرف لها وتم التلاعب بمخصصاتها عبرلعبة فارق العملة

كانت اليونيسف تقوم بعمل زيادات بسيطة على المبالغ، وهذه الطريقة كانت لإيهام المستفيدين بان اليونيسف تقدم لهم خدمات وتعطيهم فوق حقوقهم وتحاول مساعدتهم، وكانت الاسر لا تعرف حقيقة ما تقوم به المنظمة وكيف تتلاعب بحقوقهم المقررة بالدولار في لعبة المصارفة، ولم تقم اليونيسف باي اجراء يوضح ذلك.

استمرت اليونيسف بعملية التجهيل المتعمد للمستفيدين بانها تقوم بزيادة مستحقاتهم، حيث بدأت من فترة لأخرى وبذات في 2020 (انتشار فيروس كورونا) تقول ان هناك دعم إضافي حصلت عليه، وبالتالي تعلن انه تم إضافة ما نسبته 55% للمبالغ ، في حين ان الدعم الإضافي كان يأتي منذ بداية انطلاق المشروع الى جانب ان ما يحصل بالحقيقة وبمراجعة الأرقام انه لا يتم صرف الدعم الإضافي الذي يعلنوه فمن خلال الحسابات وفقا لسعر الصرف للدولار في تلك الفترة يتضح ان المبلغ المصروف لا يتوافق حتى او بالأصح اقل من المبلغ المستحق للحالة او الفئة وفق ما هو معتمد لها بالدولار اما نسبة 55 % فلم تحسب نهائيا.

3 – 1 – 3 – كشف التلاعب بالمشروع وحجم المبلغ المنهوب منه عبر لعبة المصارفة فقط:

في شهر سبتمبر من العام 2021 كشف ناشطوا حملة #لن_نصمت و #وين_الفلوس والمهتمة بمتابعة فساد المنظمات باليمن عن وثائق هذا المشروع، ووضحوا ما يتم فيه من تلاعب من قبل منظمة اليونيسف، وتناول العديد من الناشطين والصحف المحلية والعربية وكذا القنوات الفضائية اليمنية القضية ونوعية الفساد بالمشروع وتحولت القضية الى قضية راي عام، وتحركت الحكومة الشرعية لمحاولة لملمة الموضوع وتغطيته عبر اجتماعات مع اليونيسف وبالجانب الاخر أيضا تحركت المليشيات الحوثية.

في مرحلة لاحقة ونتيجة للضغط الشعبي والاستياء مما تم كشفه من وثائق تبين التلاعب بحقوق الاسر المحتاجة والمفترض انها المستفيد الأساسي من المشروع، ونتيجة صمت حكومي من الشرعية وعدم تحريكها لمحاسبة المنظمة وفي نفس اللحظة تحرك المليشيات الحوثية لتحكم أكثر بالمشروع، قام ناشطو الحملات برفع بلاغ رسمي الى النائب العام في ذلك الوقت والذي أحال البلاغ الى جهاز الرقابة المحاسبة لإجراء التحقيق والتدقيق (وثيقة بالصورة رقم 11)، كما طلب من الناشطين وثائق وتفاصيل حسابية للمبلغ المتوقع انه تم التلاعب فيه ضمن حقوق المستفيدين.

لم يتردد الناشطون لحظة في تزويد النائب العام بكل ما لديهم من وثائق وأيضا قاموا بإجراء الحسابات التفصيلية للمبالغ المتلاعب فيها عبر لعبة المصارفة فقط، ناهيك عن المبالغ الأخرى التي تصرف بشكل غير ظاهر سواء كموازنات تشغيلية ورواتب بالدولار لموظفي المنظمة والتي لا يتم فيها التعامل بسعر الريال المعتمد وانما تصرف بالدولار، وهذا يوضح حجم الفساد الموجود بهذه المنظمة وتعمدها التلاعب بحقوق الاسر الضعيفة في اليمن. ومع الأسف مارست اليونيسف مع بعض المسؤولين الحكوميين ضغوطا لوقف إجراءات التحقيق ومحاولة التغطية على القضية.

الجدول التالي رقم 25 والذي أيضا ارفق بالبلاغ الرسمي للنائب العام يوضح تفاصيل أسعار الصرف للدولار في اليمن خلال الفترة 2017 – 2021 ويوضح أيضا الاختلاف في السعر الصرف وفق المناطق باليمن ويوضح بشكل تفصيلي حجم المبالغ التي تم التلاعب بها في حقوق الاسر المحتاجة باليمن وفقا للمحافظات والسنوات، وحسب النشطاء فان المبلغ الإجمالي المقدر انه

تلاعبت فيه المنظمة من خلال فقط فارق صرف العملة بلغ **326 مليون دولار** خلال الفترة (2017 – 2021)، الى جانب ذلك هناك مبالغ الدعم الإضافي التي تعتبر لم تصل للمستفيدين وفق لذلك.

1 من 11

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
مكتب محامي عام الأموال العامة
نيابة الأموال العامة الابتدائية الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ٤٦ لعام ٢٠٢١م
التاريخ: ٢٠٢١/١٠/٥
المرفقات:

الاخ / مدير عام مكتب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة م/ عدن المحترم

حفظه الله،،،

الموضـــوع /مراجعة وفحص وقائع التلاعب بالمخصصات المالية للحالات المستهدفة في مشروع الاستجابة الطارئة للازمة في اليمن

في البدا نتقدم اليكم بطيب التحايا ومتمنين لكم التوفيق والسداد في اداء مهامكم الجسيمة وبالاشارة الى الموضوع اعلاه، احال علينا معالي النائب العام البلاغ المقدم من د. عبدالقادر محمد احمد الخراز حول التلاعب بالمخصصات المالية للاسر والافراد المستهدفة من مشروع الاستجابة الطارئة والذي تنفذه منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وتم توضيح اوجه التلاعب المالي وفارق اسعار الصرف العملات الاجنبية وارفق به الموبدات لوقائع التلاعب المالي حسب زعم مقدم البلاغ ، وكون الاموال المخصصة لمشروع الاستجابة الطارئة تعد في حكم الاموال العامة باعتبارها اموال الداعمين للشعب اليمني لمواجهة الاثار الكارثية الناتجة عن الحرب الدائرة منذ سنوات.

وعليـــــه:

وبناءا على توجيهات معالي النائب العام ،نرجو فحص ومراجعة جميع اعمال مشروع الاستجابة الطارئة للتأكد من صحة الوقائع المشارة في البلاغ (مرفق نسخة من البلاغ والمرفقات) والرفع الينا تقرير مفصل لنتائج الفحص والمراجعة حتى يتسنى لنا الاطلاع والتصرف وفقا للقانون .

والله ولي التوفيق ،،

وكيـل نيابة الأموال العامة الثانية
المختصـة بقضايـا الفسـاد
القاضي/ وضـــاح عبدالله باديـــب

- صورة مع التحية
- معالي النائب العام المحترم
- اللجنة العليا للاغاثة المحترم

العنـوان: مكتب النائب العـام - نيابة الأموال العامة الابتدائية الثانية - عـدن - خور مكسر - العريش - ت: ٢٧٠٧٨٦ ٩٦٧

صورة رقم 11: وثيقة إحالة النائب العام للبلاغ ضد اليونيسف الى جهاز الرقابة والمحاسبة

الجدول رقم 25: منظمة اليونيسف وسرقة حقوق المحتاجين وممارسة لعبة المصارفة والتلاعب بالعملة عبر مشروع واحد فقط كمثال وهو مشروع الحوالات النقدية الطارئة لليمنين"								
المحافظة	عدد الحالات	متوسط المبلغ المسلم للحالة في الربع السنوي بالريال	المبلغ المنهوب بالدولار من اليونسف من الحالات وفقا للسنوات وتغير سعر العملة ونتيجة للعبة المصارفة وتلاعب العملة					
			2017 الصرف 400 ريال للدولار	2018 الصرف 550 ريال للدولار	2019 الصرف 580 ريال للدولار	2020 الصرف عند الحوثي 600 ريال للدولار وعند الشرعية 750 الى 800	2021 الصرف عند الحوثي 600 ريال للدولار وعند الشرعية 850 الى 1000	الإجمالي حسب المحافظات
اب	140,000	5000 ريال يمني للحالة كأدنى مبلغ وتسجلها اليونيسف بالدولار وفقا لسعر الصرف بـ 250 ريال للدولار وتسجلها بـ 20 دولار لكل حالة وبقيت هذه الأرقام ثابتة على طول الفترة حتى يتسنى لهم اللعب بالعملة وسرقة حقوق المحتاجين	4,200,000	6,104,000	6,384,000	6,552,000	6,552,000	29,792,000
تعز	190,000		5,700,000	8,284,000	8,664,000	8,892,000	8,892,000	40,432,000
حجة	141,000		4,230,000	6,147,600	6,429,600	6,598,800	6,598,800	30,004,800
الحديدة	144,000		4,320,000	6,278,400	6,566,400	6,739,200	6,739,200	30,643,200
ذمار	70,000		2,100,000	3,052,000	3,192,000	3,276,000	3,276,000	14,896,000
عمران	80,000		2,400,000	3,488,000	3,648,000	3,744,000	3,744,000	17,024,000
ريمة	35,000		1,050,000	1,526,000	1,596,000	1,638,000	1,638,000	7,448,000
المحويت	37,000		1,110,000	1,613,200	1,687,200	1,731,600	1,731,600	7,873,600
امانة العاصمة	59,000		1,770,000	2,572,400	2,690,400	2,761,200	2,761,200	12,555,200
صعدة	38,000		1,140,000	1,656,800	1,732,800	1,778,400	1,778,400	8,086,400
الجوف	51,000		1,530,000	2,223,600	2,325,600	2,386,800	2,386,800	10,852,800
البيضاء	60,000		1,800,000	2,616,000	2,736,000	2,808,000	2,808,000	12,768,000
صنعاء	69,000		2,070,000	3,008,400	3,146,400	3,229,200	3,229,200	14,683,200
عدن	41,000		1,230,000	1,787,600	1,869,600	2,197,600	2,378,000	9,462,800
مارب	25,000		750,000	1,090,000	1,140,000	1,340,000	1,450,000	5,770,000
شبوه	61,000		1,830,000	2,659,600	2,781,600	3,269,600	3,538,000	14,078,800
ابين	50,000		1,500,000	2,180,000	2,280,000	2,680,000	2,900,000	11,540,000
لحج	82,000		2,460,000	3,575,200	3,739,200	4,395,200	4,756,000	18,925,600

المكلا	36,000		1,080,000	1,569,600	1,641,600	1,929,600	2,088,000	8,308,800
سيئون	30,000		900,000	1,308,000	1,368,000	1,608,000	1,740,000	6,924,000
سقطرى	6000		180,000	261,600	273,600	321,600	348,000	1,384,800
الضالع	45,000		1,350,000	1,962,000	2,052,000	2,412,000	2,610,000	10,386,000
المهرة	13,000		390,000	566,800	592,800	712,400	754,000	3,016,000
الاجمالي	1,503,000		45,090,000	65,530,800	68,536,800	73,001,200	74,697,200	326,856,000
النسبة المئوية لما نهبته اليونيسف			% 37.5	% 54.6	% 57.1	%60.8	% 62.2	% 54.5

إضافة الى ذلك استطعنا الحصول على عدد من التوثيقات لصور من داخل النظام في منظمة اليونيسف وتبين وتثبت ان المبلغ المعتمد لهذه الاسر يحسب بالدولار وفق كل الفئات وتوضح كيف يتم حسابه ضمن النظام وما هو المبلغ المفترض الحصول عليه في الدورة رقم 11 للصرف مع زيادة 55 % الدعم الإضافي. وثائق بالصورة رقم 12.

صورة رقم 12: وثائق من داخل نظام الصرف التابع لمنظمة اليونيسف تظهر احتساب مستحقات الاسر في المشروع بالدولار

فمثلا الفئة ذات المبلغ 18 ألف ريال والتي من المفترض ان مبلغها وفق وثيقة البنك والتمويل يساوي 72 دولار، كتب امامها 53 دولار وهذا يعتبر مع الدعم الإضافي الذي أعلنوا عنه في تلك الفترة والذي يشكل أيضا 55 % وفق اعلانهم، وبالتالي المفروض هذه الفئة تستلم 111 دولار أي ما يوازي وفق لسعر الصرف في 2021 في مناطق الشرعية مبلغ يقدر ب 102 ألف ريال وفي مناطق المليشيات الحوثية يساوي 48 ألف ريال، لكن اليونيسف دفعت للمستفيدين في هذه الفئة مبالغ تساوي النصف من مستحقاتهم المعتمدة بالدولار.

حاولت اليونيسف ونتيجة للضغط والمتابعة من الناشطين وكثير من فئات المجتمع ان ترفع حجم المساعدة التي تعطيها محاولة لإرضاء الاسر وتغطية ما كشف من تلاعب وتهدئة الاسر المحتاجة، كان ذلك أيضا يعتبر اثبات بأنهم تلاعبوا بحقوق المستفيدين خلال الفترات الماضية حسب ما يعلق أحد ناشطي الحملات ويؤكد عليه بانه لو لم تكشف الحقائق حول المشروع لما قامت اليونيسف بزيادة في قيمة الحوالات للأسر، وعقب أيضا ومع ذلك تبقى هذه الزيادة لا تتوافق مع حجم ما هو معتمد لهذه الاسر من الممولين ولا حجم الدعم الإضافي الذي يقدم.

3 – 1 – 4 – هل تم محاسبة اليونيسف؟

قبل ان يتم النشر عن المشروع بوسائل التواصل الاجتماعي حاول الناشطون مخاطبة مكتب اليونيسف للحصول على معلومات حول المشروع وكذا الاجابة على بعض الأسئلة التي تتعلق بوجود فساد في المشروع الا ان اليونيسف لم ترد عليهم (وثيقة بالصورة رقم 13)

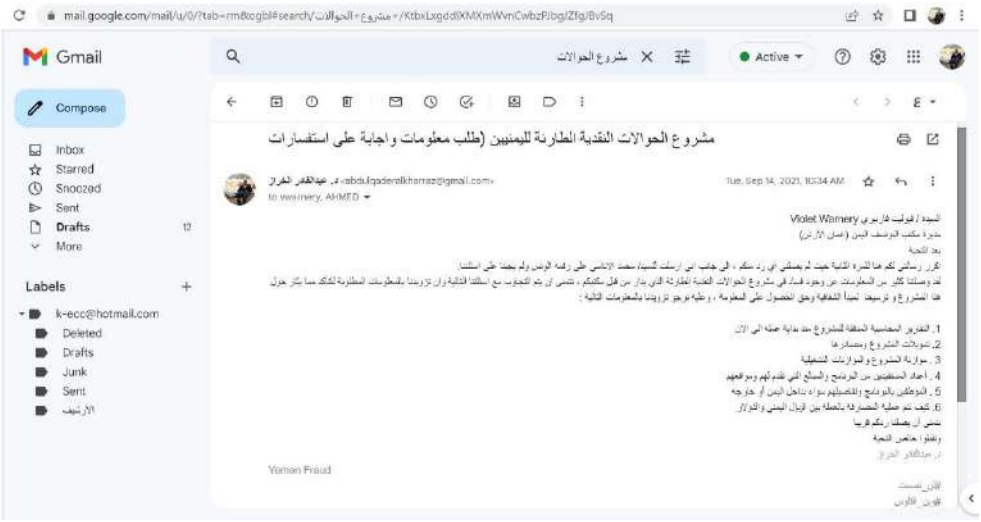

صورة رقم 13: وثيقة صورة من الاميل الموجه الى اليونيسف لطلب إيضاحات حول مشروع الحوالات النقدية .. ولم ترد

كما يذكر الناشطون بأنهم تابعوا النائب العام في تلك الفترة من اجل معرفة ما إذا قام جهاز الرقابة بالتحقيق، ولكن يبدو ان هناك حصلت ضغوطات من اليونيسف ومن الحكومة الشرعية وبذات من رئيس الوزراء السابق معين عبدالملك بوقف التحقيق ومحاولة التغطية عليه، وبدأت تظهر اخبار بشكل يومي عن لقاءات تجمع وزراء التخطيط والشؤون الاجتماعية ورئيس الوزراء بمنظمة اليونيسف وانهم في نقاش حول وضع مشروع الحوالات النقدية وكل ذلك بهدف الى تهدئة حالة الغضب لدى الناس وايهامهم بان الحكومة ستستلم المشروع من اليونيسف.

تابعنا المشروع وقمنا أيضا بعمل شكوى عبر الاميل الى البنك الدولي بواشنطن الممول لهذا المشروع وارفقنا له جميع الوثائق ورد البنك بالاستلام، وعبر مصادر علمنا ان البنك فعلا شكل لجان للتحقيق في المشروع مع اليونيسف، لكن للأسف لم يكن هناك أي شي ظاهر يدل على ذلك او يدل على محاسبة اليونيسف او تعويض الاسر المتضررة من التلاعب بمستحقاتهم، وانما تم الإعلان بعد فترة بان الصرف لمستحقات الاسر في المشروع سيتم وفق سعر الصرف بالمنطقة سواء عند الشرعية او عند

مليشيا الحوثي، وهذا شكل اعتراف ضمني بالفساد السابق والتلاعب على حقوق الاسر، لكن للأسف لم يتم محاسبة اليونيسف ولا الجهات الأخرى، ولم يتم التعويض للأسر عن نهب مستحقاتها على طول خمس سنوات، وللأسف كان رد البنك الدولي عند مطالبته بالتعويض للأسر مخيب للآمال، واكتفى بعمل حلول بمعالجة فارق الصرف للعملة، ثم ذكر انه اغلق الشكوى وطالب الناشطين بمخاطبة اليونيسف مع انهم قد خاطبوها سابقا ولم ترد وتم إبلاغ البنك الدولي بذلك، ورغم مطالبة الناشطين منه بتفاصيل ما تم من تحقيق الا انه لم يرد (وثائق بالصور رقم 14 توثق المراسلات مع البنك الدولي).

في مرحلة لاحقة أعلن ان المشروع سيتم تسليمه للصندوق الاجتماعي للتنمية الذي مركزه بصنعاء ويتحكم فيه المليشيات الحوثية، وبالفعل سلم المشروع لهم مع بقاء اليونيسف في إدارة المشروع وتخفيف عدد موظفيها، وبقي المشروع أيضا خارج سيطرة إدارة الحكومة الشرعية التي للأسف سعت لتوقيف التحقيق حول الفساد الذي اعتراه.

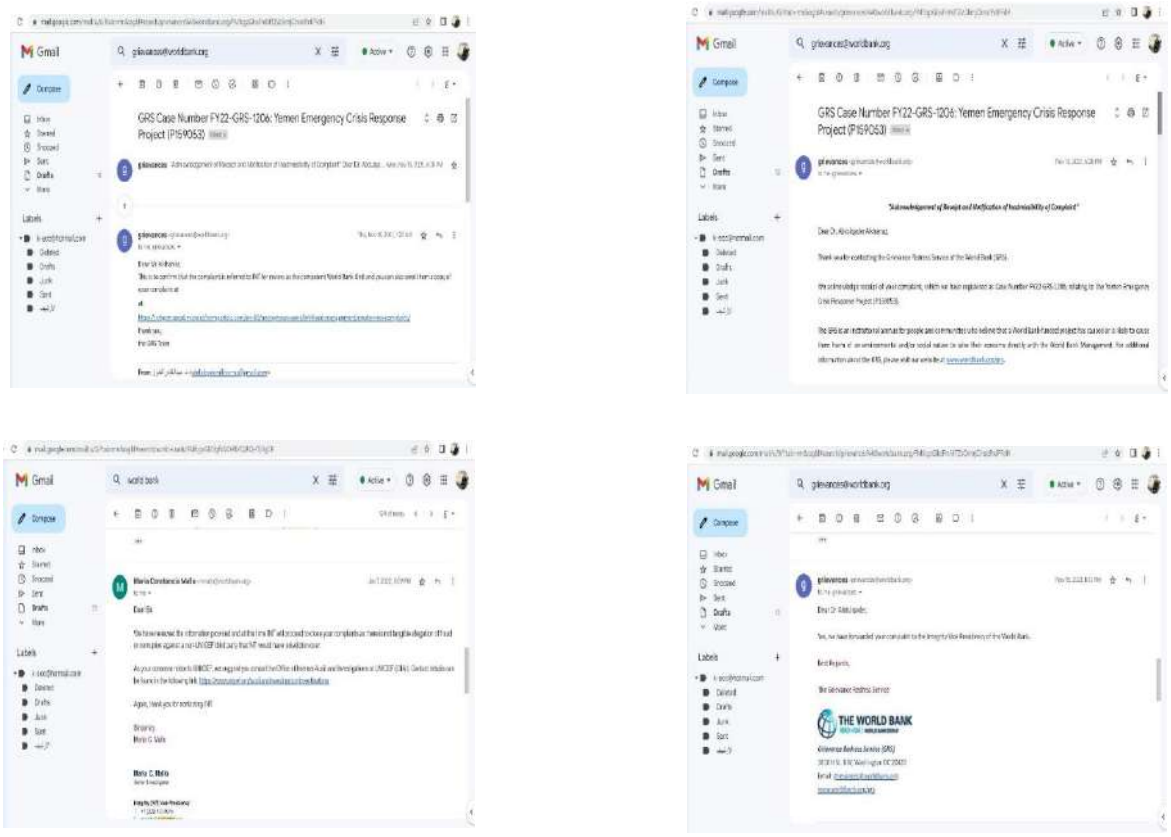

صورة رقم 14: وثائق للمراسلات مع البنك الدولي بواشنطن حول فساد اليونيسف في مشروع الحوالات النقدية

3 – 1 – 5 – الخلاصة للاتهامات واوجه الفساد:

- تم إعطاء تمويل هذا المشروع من البنك الدولي لليونيسف وبموافقة الحكومة الشرعية حتى يتم تغطية مخصصات المحتاجين في كشف الرعاية الاجتماعية وفقا للعام 2014 والذي توقف بسبب الحرب، وكان يأمل ان تصرف حقوقهم كاملة وفقا للسعر الصرف بيومه ونظرا لما تعانيه الفئات الضعيفة باليمن بسبب الحرب.
- اليونيسف ذهبت لتشكيل إدارة ومكتب للمشروع في الأردن وضاعفت المصاريف التشغيلية له وتعاقدت أيضا مع شركات لتضيف عبا اخر على حقوق المحتاجين ولم تكتفي بذلك بل ذهبت للتلاعب بالعملة وبحقوق المحتاجين في هذا المشروع.
- الاتفاقية من المفترض انها انتهت في 2019 وكان المفروض تسليم المشروع للصندوق الرعاية الاجتماعية، وكذا تسليم التمويل الذي اعطي له لكن بالعكس تم تمديد العمل له وتسليمه للصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يتحكم به مليشيا الحوثي.
- هذه التمويلات بالدولار الخاصة بالمشروع لم تدخل عبر البنك المركزي بعدن نهائيا والأرجح انها أيضا لم تحول لليمن وانما بقيت بالخارج عبر سمسرة المصارفة بين اليونيسف والشركات والبنوك التي قامت بالصرف للحالات بالداخل بالريال اليمني ولم تصرف ما يوزيه وفقا لسعر الصرف في يومه وتاريخه.
- عدد الحالات في كشف الرعاية الاجتماعية 1,503,000 حالة وتستلم مبالغ وفقا لنوع الحالة وعدد الاسرة تتراوح من 5000 الى 9000 واكبرها حجما تصل الى 18000 ريال. والنسبة الاغلب من هذه الحالات بحوالي 80 % تستلم 9000 ريال. وهناك أكثر من 200 ألف حالة معلقة منذ 2019 في البنوك الوسيطة ويتم التلاعب بهذه الأموال.
- وكالات الصرف للحالات والتي تعاقدت معها اليونيسف مثل بنك الامل والكريمي خصص لها مبالغ كبيرة بملايين الدولارات مقابل العملية على ان تسلم المبالغ الى داخل البيت او القرية، ومع ذك شاركت هذ البنوك في لعبة المصارفة، ومع ذلك أيضا كان المحتاجين يتعبون ويتنقلون لاستلام الفتات الذي يصرف.
- بعد كشف الفساد وتحرك النائب العام للتحقيق، حدثت تحركات للأسف من بعض الفاسدين بالحكومة الشرعية لتوقيف التحقيق الى جانب تحرك لمليشيا الحوثي واليونيسف، وللأسف سلم المشروع في العام 2022 الى مكتب الصندوق الاجتماعي للتنمية بصنعاء وتم تعيين شخص ينتمي للمليشيا لإدارة المشروع، وللأسف تم ذلك باتفاقات في ظل صمت الحكومة الشرعية. الى جانب تجنب البنك الدولي إعطاء أي تفاصيل حول التحقيق الذي قام به.

" منظمة اليونيسف" وتسمى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ولكنها أصبحت بعيدة عن الطفولة، وتركتها للمليشيا الحوثية يجرها في جبهات القتال وفي ساحات الإعدام، وذهبت للتلاعب بالتمويلات المعطاة لها لمساعدة اليمنيين وبدل من اعطائهم ما هو مخصص لهم، تلاعبت بحقوقهم وأيضا تلاعبت بفارق سعر الصرف وهذا كله يؤثر على الاسر المحتاجة وعلى الاقتصاد الوطني، ويجب تعويض الاسر عن كل ما تم التلاعب به في حقوقهم للفترة الماضية ومحاسبة كل من كان مسؤول في المشروع.

3 – 2 – نموذج رقم 2: فساد برنامج الغذاء العالمي WFP باليمن – متاجرة بمعاناة اليمن

"مشروع المساعدات الغذائية والنقدية في محافظات (عدن، حجة، ريمة وامانة العاصمة) لبرنامج الغذاء العالمي:

فساد برنامج الغذاء العالمي WFP باليمن متعدد الأوجه سواء بالتلاعب بالمناقصات واقتصارها على شركة المحسن اخوان التابعة للقيادي الحوثي علي الهادي والذي صنف مؤخرا على قائمة العقوبات الامريكية، او من خلال فساد المواد الغذائية التي يجلبوها للشعب اليمني وهي تالفة او سوء التخزين وتكرر فعل ذلك، او حتى من خلال بيع وإعادة تصدير وحدات التخزين المتنقلة (الخيام) والتلاعب في قيمتها الحقيقية وطريقة حسابها على التمويلات وعدم توريد المبالغ المحصلة من البيع. ناهيك عن التلاعب وارتفاع موازنة المصاريف التشغيلية لها والتي تحسب على حساب تمويلات جاءت لمساعدة اليمنيين.

في العام 2019 قامت الأمم المتحدة، بإجراء تحقيقا داخليا بعد الكشف عن تورط عدد من موظفيها في الاحتيال وسرقة المساعدات المخصصة للمحتاجين في اليمن، بحسب ما كشفه تقرير لوكالة "اسوشيتد برس"[(م.س.16)]، حول قيام برنامج الغذاء العالمي بتعيين أشخاص غير مؤهلين لمناصب ذات رواتب عالية وتحويل مئات آلاف الدولارات إلى حساباتهم المصرفية الشخصية والمصادقة على إبرام عشرات العقود المشبوهة دون وثائق مطلوبة، واختفاء أطنان من المواد الطبية والوقود، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات معلنة للمحاسبة، ولتفاجئ اليمنين بعدها بإعلان فوز البرنامج بجائزة نوبل للسلام 2020م.

علاوة على ذلك هناك فساد ضارب في بعض ممثلي الحكومة الشرعية في الوزارات المعنية بهذه التمويلات مع صرف لبعض المقربين منهم لمرتبات بدولار على حساب معاناة الفئات الضعيفة المتأثرة بهذه الحرب والتي بالأساس كان من المفترض ان تكون هي المستفيد الرئيسي، يترافق ذلك مع عدم شفافية من الوكالات الأممية والمنظمات الدولية في نشر تقارير مالية مدققة ومفصلة لكل مشروع على حده وتكتفي بنشر بيانات عامة عن المشاريع.

يأتي هذا التقرير ليتناول بالتحليل أحد الوثائق والتي تتعلق باتفاقية أحد المشاريع الخاصة بالمساعدات الغذائية والنقدية في عدد من المحافظات اليمنية (عدن وحجة وريمة وامانة العاصمة) وهي بمبلغ **4.8** مليون دولار عبر منظمة الغذاء العالمي ومنظمة الإغاثة الدولية، ويظهر بهذه الاتفاقية ان المعني بتوقيعها هي الحكومة الشرعية ومحافظي المحافظات المذكورة والتابعين للشرعية، واللذين هم أساسا نازحين من محافظاتهم، في حين ان التنفيذ في ثلاث محافظات مستهدفة من اصل اربع يقع تحت سلطة مليشيا الحوثي ولا يعلم هؤلاء المحافظين عن كيفية التنفيذ ولا تفاصيل الافراد المستهدفين. وقد نشر محافظ امانة العاصمة (عبدالغني جميل) المعين من الشرعية منشور في **04 أكتوبر 2023** يوضح انه لا يعرف عن هذه الاتفاقية ولا كيف تم توزيع المساعدات ويوضح بان هناك من جاء من المنظمة يحمل مذكرة من نائب وزير التخطيط بعدن يطلب منه التوقيع على الاتفاقية ويلمح بانه قد تم صرفها وعنون منشوره "**بكارثة فساد**" [(17)]. صورة رقم 15 للمنشور.

صورة رقم 15: منشورلعبدالغني جميل محافظ امانة العاصمة صنعاء بالشرعية في 04 أكتوبر 2023

3 – 2 – 1 – تفاصيل الاتفاقية:

عنونت الاتفاقية بـ"مشروع المساعدة الغذائية العامة – المساعدات النقدية في محافظات عدن وحجة وريمة وامانة العاصمة" وهي بالشراكة بين منظمة الغذاء العالمي **WFP** ومنظمة الإغاثة الدولية وبمشاركة وزارة التخطيط في الحكومة الشرعية ومحافظي المحافظات المذكورة.

وضحت الاتفاقية انها ستلبي الاحتياجات لعدد **92** ألف اسرة (أي حوالي **563** ألف فرد) في هذه المحافظات لعدد **17** مديرية (وثيقة بالصورة رقم 16) وللفترة من مايو **2023** الى ابريل **2024**، وذلك وفق التقسيم التالي:

- محافظة عدن سيتم توزيع مساعدات نقدية شهرية لـ **40,584** اسرة في **8** مديريات (البريقة، دار سعد، المنصورة، الشيخ عثمان، المعلا، كريتر، خور مكسر، والتواهي) ولم تبين هذه الاتفاقية كم حجم المساعدة الشهرية النقدية لا بالريال ولا بالدولار؟ وهل سيتم مصارفه الدولار بسعر السوق بعدن او بصنعاء ام بسعر البنك المركزي؟
- المحافظات الأخرى (حجة وريمة وامانة العاصمة) وسيتم فيها توزيع مساعدات غذائية بكمية تقدر بـ **56,828** طن متري للفترة أي 4735 طن كل شهر وذلك لـ **52.415** اسرة وموزعة في **9** مديريات.

الرقم	المحافظة	المديرية	عدد المستهدفين (أسرة)
1	عدن	البريقة	6,256
2	عدن	المنصورة	5,190
3	عدن	المعلا	3,726
4	عدن	الشيخ عثمان	6,035
5	عدن	التواهي	2,088
6	عدن	صيرة	3,386
7	عدن	دار سعد	10,876
8	عدن	خور مكسر	3,027
المجموع			40,584
9	امانة العاصمة	شعوب	10,612
المجموع			10,612
10	حجة	كشر	9,118
11	حجة	الجميمة	4,041
12	حجة	أفلح الشام	6,021
13	حجة	كحلان الشرف	5,595
14	حجة	مبين	4,203
المجموع			28,978
15	ريمة	الجبين	5,394
16	ريمة	مزهر	3,845
17	ريمة	الجعفرية	3,586
المجموع			12,825
المجموع الكلي			92,999

صورة رقم 16: وثيقة من المشروع توضح المحافظات والمديريات وعدد المستهدفين بالمشروع

ذكرت الاتفاقية انها تستهدف الاسر النازحة والاسر التي لديها نساء حوامل او مرضعات والاسر التي يعولها أطفال او نساء والاسر المستضعفة او التي يعولها معاقين او كبار بالسن وكذا الاسر المعرضة لخطر التميز الاجتماعي.

من خلال وصف المشروع يتضح ان مهمة منظمة الإغاثة الدولية هي عمليات التنسيق وإدارة عملية التوزيع والتخزين واستلام الشكاوى ووضع نقاط التوزيع، وهذا كله يتعلق بوجود الية توزيع الغذاء او المساعدات النقدية وبمبلغ **4.8** مليون دولار، مما يؤكد وجود الالية أولا وأنها معمول بها منذ بداية الحرب للتوزيع ثانيا، ويؤكد بما لا شك فيه تلاعب منظمة الغذاء فيما يتعلق بمنحة القمح البولندي والتي طلبت مبالغ تصل الى **20** مليون دولار رغم وجود الية وبرنامج ومنظمة وسيطة تستلم مبالغ ولديها موظفين وتصرف لهم رواتب وبدلات. ويظهر هنا معرفة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بذلك وتجاهلها القيام بدورها في الفرض على منظمة الغذاء نقل وتوزيع المنحة البولندية وهذا ما سنتناوله في بالنموذج رقم 3.

3 – 2 – 2 – موازنة المشروع:

بلغت موازنة المشروع **4,859,034** دولار (أربعة ملايين وثمانمائة وتسعة وخمسون ألف وأربعة وثلاثون دولار امريكي، كل هذه المبالغ المليونية هي مصاريف إدارية لمنظمة الإغاثة الدولية في عدد محدود من المحافظات وعدد محدود من السكان لا يتجاوز **92** ألف اسرة.

ومن الوثيقة بالصورة رقم 17 يتضح ان **70 %** من المبلغ خصصت كمصاريف إدارية أي تشغيلية لمنظمة الإغاثة الدولية تتضمن مرتبات موظفين وتخزين وإدارة العملية بمبلغ 3.4 مليون دولار، وبالنسبة لـ **30 %** المتبقية هي أيضا مصاريف لمرتبات موظفين يبدو تابعين لبرنامج الغذاء العالمي بمكتبهم الرئيسي بصنعاء، الى جانب بنود تتعلق بإيجار مكتب ومعدات ولوازم وبمبلغ **1.4** مليون دولار.

تحويل برنامج الغذاء العالمي رقم	بيان	العدد	القيمة الواحدة	الإجمالي	الإجمالي الكلي	%
1. طريقة نقل الغذاء Food) Transfer (modality	بند تكاليف أجور ومرتبات (كوادر محلية) (كرفق تفاصيل الأجور والمرتبات والحوافز)	مرتبات الموظفين	661,428	661,428	2,052,971.70	
		تكاليف الموظفين ذات الصلة	235,869	235,869		
		التخزين	1,837,726	1,837,726		
		إدارة الغذاء وخدمات التحويل	217,948.70	217,948.70		
2. طريقة نقل CBT	بند تكاليف أجور ومرتبات (كوادر محلية) (كرفق تفاصيل الأجور والمرتبات والحوافز)	مرتبات الموظفين	186,864	454,329.74	465,329.74	
		تكاليف الموظفين ذات الصلة	62,520			
		تكاليف الأنشطة الأخرى	204,945.74			
3. خدمات متخصصة / فنية	بند تكاليف الخدمات	تكاليف التقييم ، تقييم مشترك للحالة ، المراقبة وخدمات أخرى متعاقد عليها	10,073	10,073		
		الإجمالي			3,417,374.44	70%
2 تفاصيل تكاليف الدعم المباشرة (مكتب المنظمة من ميزانية المشروع)						
1. تكاليف الدعم المباشر	تكاليف رواتب الموظفين و التكاليف التشغيلية المباشرة للمشروع	مرتبات الموظفين	768,240.96	768,240.96	1,112,779.21	
		تكاليف الموظفين ذات الصلة	101,880.75	101,880.75		
		ايجار مكتب وتكاليف تشغيل	180,570	180,570		
		معدات ولوازم	62,087.50	62,087.50		
2. الرسوم الإدارية	بند تكاليف الرسوم الإدارية		317,880.76	317,880.76	317,880.76	
3 معدات ولوازم	بند تكاليف معدات البرنامج	أجهزة الكمبيوتر والاتصالات للبرنامج	11000	11000		
		الإجمالي للدعم المباشر			1,441,659.97	30%
		الإجمالي الكلي للمشروع			4,859,034	

RELIEF INTERNATIONAL Sub Office

المادة (8)

المبالغ المساهمة في التمويل

صورة رقم 17: وثيقة توضح تفاصيل تخصيص المبالغ ضمن المشروع

3 – 2 – 3 – تحليل قيمة المساعدات النقدية في عدن والمساعدات العينية للمحافظات الثلاث الأخرى:

يظهر من خلال الوثيقة والموازنة ان المبلغ مخصص فقط للأعمال الإدارية، اما بالنسبة لكميات الغذاء والتي قد تصل الى **56,828 طن** خلال فترة التوزيع لعام كامل وقيمتها كمتوسط تصل الى **17 مليون دولار** خارج هذا الاطار، الى جانب المساعدات النقدية المقرر صرفها في محافظة عدن والتي لم يحدد قيمتها بالاتفاقية، والتي من المفترض انها تساوي او تقارب نفس القيمة المذكورة للسلة الغذائية كونها أي محافظة عدن وفق بياناتهم تمثل من خلال عدد الاسر المستهدفة نسبة **43.5 %** ، أي من المفترض ان يكون المبلغ المخصص للتوزيع للأسر المحتاجة كمساعدات نقدية وفق طرحهم بمحافظة عدن بعد عملية حساب بسيطة هو مبلغ **13 مليون دولار** خلال السنة المذكورة. المبلغ الإجمالي وفق هذه الحسابات هو **30** مليون دولار والذي أساسا لم يوضح بالاتفاقية ولم يوضح هل أيضا أضيفت عليه موازنة تشغيلية أخرى غير هذا العقد المسرب.

فكيف تم صرفها وكيف خصصت وهل صرف فعلا هذا المبلغ على أبناء عدن و أين وزارة التخطيط وهل طلبت تفاصيل عن كل ما تم شرحه هنا؟ وهل لديها كشوفات مفصلة بأسماء الاسر المستهدفة في هذه المحافظات الأربع وعدد افرادها؟

3 – 2 – 4 – تحليل بيانات التوظيف بالاتفاقية (مبالغة وتحايل):

من خلال تحليل الجداول المرفقة بالوثيقة في الصورة رقم 18 والخاص بعدد الموظفين الموزعين في المحافظات المستهدفة، نجد انه تم تقسيم الموظفين الى نوعين (موظفي البرنامج بعدد **44** وظيفة، وموظفي الدعم بعدد **89** وظيفة) وجميعها وظائف رئيسية دائمة لمدة عام بدرجات مختلفة وموزعة كالتالي:

- **موظفي البرنامج**: صنعاء بعدد **11** موظف، حجة بعدد **16**، ريمة بعدد **9**، عدن بعدد **8** وظائف (وجميعها وظائف مدراء ومساعدين وضباط ميدانيين ومنسقين).
- **موظفي الدعم**: (تتوزع بين درجات مدراء ومساعدين ومنسقين ورقابة وماليين وعمال تنظيف) وتتوزع كالتالي:
  - المكتب الرئيسي (صنعاء) بعدد اجمالي **39** وظيفة موزعة بدرجات مدراء ومساعدين ومنسقين ورقابة وبيانات بعدد **32**، وعمال تنظيف بعدد **4** وظائف و**3** وظائف مساعدين ماليين.
  - مكتب امانة العاصمة (صنعاء) بعدد اجمالي **15** وظيفة موزعة بدرجات مدراء ومساعدين ومنسقين بعدد **13** وعدد **2** منظفين. مع العلم انه هناك فقط مديرية واحدة مستهدفة هي شعوب وعدد المستهدفين لا يشكل حتى **10 %** من اجمالي المستهدفين بالمشروع.
  - مكتب محافظة حجة بعدد اجمالي **11** موظف منهم فقط **2** منظفين والباقي مدراء ومنسقين ومساعدين.
  - مكتب محافظة ريمة بعدد اجمالي **5** موظفين منهم فقط وظيفة واحدة بدرجة منظف وبراتب **875** دولار شهريا والباقي مدراء ومساعدين ومنسقين.
  - مكتب محافظة عدن بعدد اجمالي **19** وظيفة منها **15** موظف بدرجات مدراء ومساعدين ومنسقين و**4** وظائف للتنظيف. مع العلم ان هناك **8** مديريات مستهدفة فيها وعدد المستهدفين يصل الى 43.5% من اجمالي المستهدفين بالمشروع.

لقد بلغ ما خصص لموظفي البرنامج في المكتب الرئيسي بصنعاء كمرتبات مبلغ **848,292** دولار وذلك لعدد 44 موظف ، في حين ما خصص كمرتبات لموظفي الدعم في المحافظات الأربع المستهدفة وعدد هم **89** موظف هو مبلغ **768,241** دولار أي بإجمالي مبلغ **1,616,533** دولار (**مليون وستمائة وستة عشر ألف وخمسمائة وثلاثة وثلاثون دولار امريكي**)، وطبعا ذلك غير ما تم اعتماده من مصاريف أخرى كبدلات متعلقة بالموظفين سواء بدل سفر او تدريب ورسوم اتصالات ونقل وامن بلغت **418,072** دولار وبالتالي فان المبلغ الإجمالي لمرتبات الموظفين وبدلاتهم وصل الى **2,034,605** دولار (**اثنان مليون وأربعة وثلاثون الف وستمائة وخمسة دولار**).

لقد كان نصيب المكتب الرئيسي بصنعاء بموظفيه من اجمالي هذه المرتبات ما يصل الى **52 %**، ومن خلال التحليل للبيانات وجدنا ان **عشرة موظفين فقط** وظائفهم في صنعاء سيطروا على نسبة كبيرة من حجم المرتبات حيث ان نسبة مرتباتهم تقدر ب **30%** من اجمالي مرتبات موظفي الدعم والبالغ عددهم **89** موظف في الأربع محافظات.

يتضح من خلال تحليل البيانات لحجم المرتبات المبالغة في الأرقام المعتمدة والتي تتراوح في بعض الفئات ما بين **6000** الى **11000** دولار شهريا، ناهيك عن تركيز جل الوظائف في صنعاء عند المليشيات الحوثية وبذات الوظائف ذات المرتبات العالية.

مساعد ميداني (3)	ريمة	برنامج	3	1,260	12	45,360
مساعد إدارة البيانات	ريمة	برنامج	1	1,000	12	12,000
منسق المراقبة والتقييم	عدن	برنامج	1	2,200	12	26,400
مدير المشروع	عدن	برنامج	1	2,947	12	35,364
مسؤول إدارة البيانات	عدن	برنامج	1	1,725	12	20,700
مسؤول مراقبة وتقييم	عدن	برنامج	1	1,725	12	20,700
ضابط ميداني (3)	عدن	برنامج	3	1,725	12	62,100
مسؤول برنامج	عدن	برنامج	1	1,800	12	21,600
			44		12	848,292

الوظيفة	المحافظة	المكتب	عدد الموظفين	وقف دوام إداري (ساعة/أسبوع)	الشهور	%	التكلفة الاجمالية
المكتب الرئيسي - مدير الوصول الإنساني والمناصرة	صنعاء	دعم	1	6,800$	12	23%	18768.00
المكتب الرئيسي - نائب المدير القطري - الدعم	صنعاء	دعم	1	8,900$	12	20%	21360.00
المكتب الرئيسي - منسق الاتصالات	صنعاء	دعم	1	2,457$	12	23%	6781.32
المكتب الرئيسي - مدير الموارد البشرية والإدارية	صنعاء	دعم	1	4,950$	12	23%	13662.00
المكتب الرئيسي - منسق الموارد البشرية والإدارية	صنعاء	دعم	1	2,573$	12	23%	7101.48
المكتب الرئيسي - منظف	صنعاء	دعم	4	952$	12	23%	10510.08
المكتب الرئيسي - مدير الشؤون المالية	صنعاء	دعم	1	7,500$	12	23%	20700.00
المكتب الرئيسي - نائب المدير المالي	صنعاء	دعم	1	3,519$	12	23%	9712.44
المكتب الرئيسي - مسؤول مالي	صنعاء	دعم	3	1,973$	12	23%	16336.44
المكتب الرئيسي - مدير سلسلة التوريد والعمليات (لوجستي و المشتريات)	صنعاء	دعم	1	5,708$	12	23%	15754.08
المكتب الرئيسي - منسق سلسلة التوريد (منسق لوجستي و المشتريات)	صنعاء	دعم	1	2,823$	12	23%	7791.48
المكتب الرئيسي - منسق تكنولوجيا	صنعاء	دعم	1	2,573$	12	23%	7101.48

مشروع المساعدة الغذائية العامة – المساعدات النقدية في محافظة عدن و حجة وريمة وأمانة العاصمة

صورة رقم 18: وثيقة توضح تفاصيل عدد ونوعية الموظفين الموزعين بالمشروع

3 – 2 – 5 – التضليل والتحايل في تكاليف التخزين:

تظهر الوثيقة في الصورة رقم 19 ان اجمالي تكاليف التخزين للمواد الغذائية بلغت **1,837,726** دولار، تتضمن ايجار مستودعات في ثلاث محافظات واجور لعمال باليومية وبند تنظيف وتكاليف أخرى غير محددة، يظهر من خلال التدقيق

بالجدول المخصص لتكاليف التخزين ان المنظمة تمارس نوع من التضليل او التحايل او انها لا تمتلك المهنية والتدقيق فيما تطرح من بيانات وهذا الامر ينطبق على وزارة التخطيط حيث يظهر انها لم تدقق وتراجع كل ما جاء بالوثيقة.

من أوجه التضليل بالجدول ان بيانات عدد العاملين بالأجر اليومي هي نفسها عدد مواقع المستودعات المستأجرة (هناك 6 عمال بالأجر اليومي بصنعاء ونفس الرقم لعدد المخازن بعدد 6، كذلك الامر في محافظة حجة هناك عدد 63 عامل بالأجر اليومي و63 مستودع ونفس الامر ينطبق على محافظة ريمة).

هذا التضليل او عدم المهنية وعدم الكفاءة انعكس أيضا على ارقام المخصصات المالية المقابلة لهذه الفقرات، فنلاحظ ان تكاليف العمال بالأجر اليومي في صنعاء بلغت لمدة عام 182.160 دولار وهذا رقم غير معقول ومبالغ فيه لعدد 6 عمال فقط، وهذا يثير اللغط حول ان الفقرة الخاصة بحجم رواتب عمال الاجر اليومي تتعلق بإيجار المستودعات او المخازن وهذا بدوره يشير الى عمليات فساد سواء كان الرقم لعمال الاجر اليومي او متعلق بإيجار المخازن فالأرقام مبالغ فيها وتأتي على حساب حقوق الاسر اليمنية الضعيفة المستهدفة بالمشروع.

3. التخزين:

البند	المحافظة	التصنيف	العدد	الشهور	الكلفة	المجموع
موظفين الاجر اليومي	صنعاء	برنامج	6	12	2,530	182,160
	حجة	برنامج	63	12	1,235	933,660
	ريمة	برنامج	31	12	1,235	459,420
إيجار المستودعات	صنعاء	برنامج	6	12	600	43,200
	حجة	برنامج	63	12	120	90,720
	ريمة	برنامج	31	12	120	44,640
تنظيف	صنعاء	برنامج	6	12	5	360
	حجة	برنامج	63	12	5	3,780
	ريمة	برنامج	31	12	5	1,860
تكاليف التخزين الأخرى	صنعاء	برنامج	1	12	315	3,784
	حجة	برنامج	1	12	4,141	49,691
	ريمة	برنامج	1	12	2,038	24,451
المجموع						1,837,726

RELIEF INTERNATIONAL

pg. 22

مشروع المساعدة الغذائية العامة – المساعدات النقدية في محافظة عدن و حجة وريمة وأمانة العاصمة

صورة رقم 19: وثيقة توضح تكاليف التخزين للمواد الغذائية بالمشروع

3 – 2 – 6 – تحليل بيانات ادارة الغذاء وخدمات التحويل و انشطة أخرى (تحايل حتى في قيمة الرسائل النصية):

بلغ المخصص تحت هذا البند **421** الف دولار، وهو يتعلق بتكاليف متنوعة من إعادة التعبئة والتغليف وتوفير الاكياس الفارغة وانشطة المراقبة والتقييم والتواصل والرسائل القصيرة مع المستفيدين وغيرها من الأنشطة والتي عند التدقيق فيها يشوبها كثير من التلاعب والتضخيم للأرقام والمبالغة فيها لدرجة تصل في احد الأنشطة الى مضاعفته **6** مرات عن القيمة الحقيقية له، وهذا يبدوا انها الحالة التي تنتهجها المنظمات باليمن ومنها منظمة الغذاء العالمي في تضخيم المبالغ وصرف التمويل المخصص لمساعدة الاسر الضعيفة بشكل يتنافى مع القانون والمسؤولية الأخلاقية تجاه هذه الاسر ومعاناتها.

سنأخذ أحد الأنشطة المذكورة كمثال لهذا التلاعب والفساد (الوثيقة بالصورة رقم 20) هو نشاط يتعلق بإرسال رسائل نصية الى المستفيدين، ففي عدن كنموذج ذكرت الوثيقة ان المنظمة ترسل **20,404** رسالة شهريا للمستفيدين بهذه المحافظة، وهذا يعني انه خلال **12** شهر سيكون هناك **244,848** رسالة نصية أرسلت للمستفيدين. وسجلت تكلفة ذلك بمبلغ **6856** دولار (أي حوالي **9,598,400** ريال يمني وفق سعر الصرف في حينه وهو 1400 ريال يمني للدولار).

6. تكاليف الانشطه الأخرى:

البند	الوصف	المحافظة	التصنيف	العدد	الشهور	الكلفة	المجموع
المواد الاستهلاكية المرتبطة مباشرة بآلية التسليم (مثل طباعة القسائم والمواد الاستهلاكية مثل دفاتر السجلات وبطاقات الخصم وما إلى ذلك) **	أنشطة الوجبة	عدن	برنامج	1	1	5,290	5,290
	التواصل مع الشكاوى والملاحظات	عدن	برنامج	1	12	200	2,400
	إخطار المستفيدين عبر الرسائل القصيرة	عدن	برنامج	20,404	12	0	6,856
	الإشرافية	عدن	برنامج	1	12	200	2,400
	لافتة	عدن	برنامج	40	1	30	1,200
	الرؤية - مادة IEC ، الأغطية والسترات- مادة التحسس	عدن	برنامج	1	1	2,000	2,000

pg. 24

مشروع المساعدة الغذائية العامة – المساعدات النقدية في محافظة عدن و حجة وريمة وأمانة العاصمة

صورة رقم 20: وثيقة توضح تكاليف الأنشطة الاخرى بالمشروع ومنها ارسال الرسائل القصيرة

وعند البحث بشكل دقيق عن تكلفة هذه الرسائل وجدنا ان مثلا شركة يمن موبايل تعطي عروض لباقات الرسائل النصية سواء للمنظمات او القطاع الخاص بأسعار تتراوح بين 3 الى 5 ريال يمني للرسالة الواحدة وهذا يختلف حسب نوع الباقة (مرفق عرض شركة يمن موبايل بالصورة رقم 21.

وبإجراء الحسابات وفق الباقة المعروضة والتي تتناسب مع حجم الرسائل النصية التي ترسلها المنظمة نجد ان في فئة **300** ألف رسالة وهذه قيمتها 5 ريال للرسالة الواحدة، وبالتالي فان التكلفة الحقيقة لهذا النشاط كالتالي:

244,848 رسالة نصية بالسنة * 5 ريال = **1,224,240** ريال يمني (**أي ما يعادل 874** دولار)

صورة رقم 21: عروض شركة يمن موبايل للاشتراك بالرسائل النصية

وعند المقارنة نجد ان المنظمة ضاعفت تكاليف الرسائل النصية بـ**8** مرات (اضعاف)، وهذا ما تمت الإشارة اليه سابقا بانه يتم المبالغة في تضخيم المصاريف الإدارية والمرتبات وغيرها، وهذا فقط مثال بسيط عما يحدث على مستوى جميع البنود والأنشطة الأخرى والذي يبدو انه نهج عام لكل المنظمات العاملة باليمن.

وما يزيد الامر تأكيدا بانه فساد ممنهج ويأتي على حساب المعونات للشعب اليمني، حيث يمكن الرجوع الى ما يخصصه برنامج الغذاء العالمي كمصاريف خاصة بالاتصالات والانترنت والتي تتراوح في السنة بين **1.5** الى **2** مليون دولار (يمكن الرجوع الى الفصل الثاني والذي وثق ذلك)، ومع وجود هذا المبلغ المليوني السنوي المبالغ فيه كان بإمكان هذا البرنامج شراء قمر صناعي، وأيضا عدم الحاجة الى تسجيل أنشطة رسائل واتصالات بالمشاريع الفرعية لكنهم بسبب الفساد الذي اصبح مستشري لديهم وعدم المحاسبة والمراقبة الحكومية وفسادها لم يتركوا حتى البنود الصغيرة والتي لا تتجاوز **عدة الاف من** دولارات وكل ذلك طبعا يأتي على حساب معاناة الشعب اليمني والفئات المحتاجة.

وفي ظل ما تم رصده ونشر عنه سابقا حول مساهمة هذه المنظمات الدولية في التلاعب بسعر العملة بين صنعاء وعدن [18] واعتمادها سعر صرف البنك المركزي (والذي لا يتطابق نهائيا مع أسعار الصرف في الواقع) حيث تعمل من خلاله على نهب حقوق الاسر المحتاجة باليمن، قمنا هنا بمحاولة فهم هذا الرقم الخاص بالرسائل القصيرة وهل ما زلوا يتعاملوا بنفس الطريقة في التلاعب بحقوق اليمنيين رغم انكشاف هذه الحقائق سابقا فوجدنا التالي:

- عند مضاعفة قيمة الرسالة النصية من **5** ريال الى **10** ريال للرسالة نجد ان المبلغ يصبح = **2,448,480** ريال يمني.
- بقسمة **2,448,480** ريال يمني على / **6856** دولار (المبلغ بالجدول) = **357** ريال للدولار الواحد.

إذا كانت هذه الحسابات التي تمت فان المنظمة قامت بعمليتي فساد وتلاعب سواء بمضاعفة سعر الفاتورة او بالتلاعب بقيمة صرف العملة اليمنية وهذا يترافق مع عملية الفساد السابقة الخاصة بمضاعفة سعر الفاتورة كما ذكرنا.

3 – 2 – 7 – التحايل في ايجارات المكاتب:

تظهر الوثيقة الأرقام المهولة والمبالغ فيها لإيجارات مكاتب هذه المنظمة الوسيطة (منظمة الإغاثة الدولية) فقد بلغ اجمالي الإيجارات لمكاتبها الأربعة بالمحافظات المستهدفة مبلغ **103,470** دولار للسنة، وهذا المبلغ وفق الجدول يتضح انهم حسبوا نسب معينة من الايجار تختلف من محافظة الى أخرى وتتراوح بين **25 % الى 75%** وباقي نسبة التحمل تذهب على حساب مشاريع أخرى.

تظهر الوثيقة في الصورة رقم 22 بشكل جلي حجم الايجار الشهري لمكاتب هذه المنظمة بالمحافظات والذي يوضح التحايل والفساد الكبير وذهاب الأموال المخصصة لمساعدة اليمنيين في تضخيم البنود المتعددة لموازناتهم التشغيلية ومنها ايجارات المكاتب:

- ففي صنعاء ايجار المكتب بلغ **9600** دولار شهريا،
- وفي عدن **9500** دولار،
- وفي حجة **3690** دولار بالشهر
- والاغرب انه بلغ في محافظة ريمة **2000** دولار شهريا. لكن يجب ان لا نستغرب فمرتب الموظف الخاص بالتنظيف لمكتب المنظمة بهذه المحافظة وصل الى **875** دولار في الشهر

وهذا يعني ان اجمالي مبلغ الإيجارات السنوية لمكاتب هذه المنظمة في المحافظات الأربع هو مبلغ **297,480** دولار في السنة.

7.ايجار المكتب والتكاليف التشغيلية:

البلد	الوصف	المحافظة	التصنيف	العدد	الشهور	الكلفة	المجموع	%	التكلفة النهائية
	إيجار المرفق	مكتب صنعاء - GFD	الدعم	1	12	9600	115,200	25%	28,800
		مكتب حجة - GFD	الدعم	1	12	3690	44,280	25%	11,070
		مكتب ريمة - GFD	الدعم	1	12	2000	24,000	75%	18,000
		مكتب عدن - CBT	الدعم	1	12	9500	114,000	40%	45,600

صورة رقم 22: وثيقة توضح تكاليف ايجارات مكاتب البرنامج والمنظمة الوسيطة في المشروع بالمحافظات المختلفة

هناك الكثير من عمليات التحايل التي تظهر بالوثيقة ومنها ما يتعلق بإيجار السيارات ومصاريف أخرى للاتصالات وجميع هذه البنود والمبالغ المرصودة لها تؤكد ما شرحنا من نماذج في هذا التقرير لعمليات التحايل والتضليل في عمل هذه المنظمة، وهذا كما ذكرنا ينطبق على كل مشاريعها وينطبق على كل الاعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية والمحلية باليمن والتي تستوجب الوقوف عليها واحالتهم الى المحاسبة وتفعيل الرقابة على جميع الاعمال وتعويض اليمنيين المتضررين من هذا التلاعب على طول سنوات الحرب ومحاسبة المسؤولين الفاسدين في القطاع الحكومي وبذات وزارة التخطيط. ويمكن الاطلاع على تقرير فرودويكي عن المشروع في نوفمبر 2023 [19]

3 – 3 – نموذج رقم 3: فساد برنامج الغذاء العالمي WFP باليمن – متاجرة بمعاناة اليمن

"ضياع الهدية البولندية من القمح بين انعدام مهنية الشرعية واطماع برنامج الغذاء العالمي"

نتناول هنا ما حصل بالنسبة للهدية التي قدمتها دولة بولندا من القمح والتي لم يستفد منها الشعب اليمني بسبب عدم مهنية الحكومة الشرعية والاستغلال السيء من قِبل برنامج الغذاء العالمي باليمن، نقول ان ما حدث في التعامل مع هذه الشحنة وضياعها يتوجب التحقيق من الجهات المعنية وعلى راسها مجلس النواب والرئاسة وجهاز الرقابة والمحاسبة والقضاء والنيابة وعدم السماح بان تمر مرور الكرام. بالإضافة إلى فتح تحقيق مع كل المنظمات العاملة باليمن وتفعيل كل البلاغات حول الفساد في عملها.

لقد تلقى الشعب اليمني هدية من دولة بولندا تمثلت ب **40 ألف طن** من القمح بالعام 2023، وهذه تعني **4 مليون كيلوغرام** من القمح وبتوزيعها على شوالات بحجم **50 كيلوغرام** تعني هذه الشحنة توفير **800 ألف شوال** (كيس) أي انها ستكفي للتوزيع على **800 ألف اسرة يمنية** محتاجة وهذا يعني بلغة الأرقام تغطية احتياج **8 مليون فرد يمني** لفترة معينة، او قد يعني زيادة حصة الاسر المحتاجة والتي تدعي منظمة الغذاء توزيع الغذاء عليها وتقدرهم بـ **11 مليون فرد يمني**.

هذه الشحنة من القمح النقي البولندي تقدر قيمتها من سعر **300 دولار للطن** بمبلغ **12 مليون دولار**، كما ان عملية النقل في اسوء الحالات لن تتجاوز **50** دولار للطن الواحد وبالتالي فان مبلغ تكاليف النقل يساوي **2 مليون دولار**. ممكن الاطلاع على تقرير خاص بهذه الهدية البولندية في أكتوبر 2023 على منصة الفرودويكي [20].

3 – 3 – 1 – ما الذي حدث وكيف تصرفت الحكومة الشرعية؟

عدم الشفافية التي تنتهجها حكومة معين عبد الملك رئيس الوزراء السابق تظهر ان هناك الكثير من المنح العينية التي تعطى لليمن ولا يتم الاستفادة منها بسبب عدم مهنية وكفاءة الحكومة وغياب الانتماء الوطني وعدم وضع مصالح الشعب في المقدمة، وهذا قد يلعب دورا إضافيا فيه المنظمات والوكالات الأممية باليمن التي تهتم أكثر باستلام تمويلات دولية لتغطي ما تفرضه من نفقات تشغيلية باهضه ولا توصل الا الفتات الى الشعب.

بناء على الوثيقة المرفقة في الصورة رقم 23، وهي مذكرة سفارة اليمن ببولندا، فان دولة بولندا قدمت هدية للشعب اليمني من القمح بكمية **20 ألف طن** في فبراير **2023**، وفي شهر مايو **2023** رفعت الكمية الى **40 ألف طن** وطلبت معرفة ماذا كانت الحكومة ستتكفل بعملية النقل.

سـفارة الجمهورية اليمنية
وارسو

بسم الله الرحمن الرحيم

Embassy of The Republic of Yemen
Warsaw

Ref:
Date:

4-1/1/5
10.05.2023

معالي الأخ / د. أحمد عوض بن مبارك المحترم
وزير الخارجية وشؤون المغتربين

بعد التحية:

عطفاً على لقاءنا برئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الخارجية البولندية يوم الاثنين الموافق 20 فبراير 2023م والذي اشارت فيه موافقة بلادها على طلب السفارة السابق بمنح بلادنا مساعدة عاجلة من القمح والذي اعلن عنه فيما بعد في مؤتمر قمة الاستجابة الإنسانية لبلادنا الذي عقد في جنيف يوم 27 فبراير 2023م. وخلال اللقاء طلبوا معرفة ما إذا كنا سنتكفل بالنقل من عدمه ، ومن ثم تواصلت مع الأخ / شوقي هايل أنعم رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الإسلامي – عضو مجلس إدارة مجموعة شركات هايل سعيد أنعم لمعرفة مدى امكانية تغطية المجموعة لتكاليف شحن القمح حيث ان هذا سينعكس ايجابياً على كمية القمح المقدمة.

اود افادة معاليكم بأن الجانب البولندي تواصل مع السفارة يوم الاثنين الموافق 9 مايو 2023م ، واشار بانهم قاموا برفع كمية القمح المقدم من 20 الف طن الى 40 الف طن ، وهم في انتظارنا لتحديد موعد وعدد السفن التي ستقوم بتحميل الشحنة عبر ميناء جدانسك او جدينيا في شمال بولندا. وبناء عليه قمت بالتواصل مع الأخ شوقي أنعم لاتخاذ اجراءاتهم للبدء في تحميل الشحنة ومن ثم نقوم بمخاطبة الجانب البولندي بالتفاصيل – مرفق رسالتنا الى الأخ شوقي أنعم -

وتقبلوا فائق الاحترام التقدير،،،

د. ميرفت فضل مجلي

صورة مع التحية
معالي الأخ/ مدير مكتب رئاسة الجمهورية المحترم
معالي الأخ / وزير الصناعة والتجارة المحترم

صورة رقم 23: وثيقة مذكرة سفارة اليمن ببولندا توضح تفاصيل الهدية البولندية من القمح

الغريب ان مذكرة السفارة تذكر تواصلها مع أحد التجار اليمنيين (بيت هايل / شوقي هايل)، في تجاوز من السفيرة لصلاحياتها ومحاولة للانتفاع من هذه المنحة، فهناك جهات حكومية معنية هي التي من مهامها العمل على تأمين عملية نقل المنحة البولندية. ويتم ذلك عبر مناقصات شفافة وقانونية بدلا من تكرار ما حصل في الوديعة السعودية السابقة التي ذهب نصيب الاسد منها إلى مجموعة هايل سعيد وفق تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة.

بعد ذلك، قامت وزارة الصناعة والتجارة بتوقيع اتفاقية مع شركة الغذاء الماسي تابعه لحسن جيد (الوثيقة في الصورة رقم 24) لنقل وتعبئة الشحنة مقابل **50 %** من الشحنة أي اخذ **20 ألف طن** وهي تساوي **6 مليون دولار** في تجاوز آخر للقانون ومحاولة مسؤولي الوزارة الانتفاع الشخصي من هذه المنحة، وفقا لمصادر بينت: عند ابلاغ رئيس الوزراء بذلك رفض الاتفاق (ويبدو الرفض لم يكن لمصلحة عامة وانما لأن التاجر ليس المفضل لديه) وقام رئيس الوزراء السابق توجيه وزارة التخطيط

التخاطب مع برنامج الغذاء العالمي. وكان الاحرى به اخذ بديل اخر وهو عمل مناقصة شفافة للحصول على أفضل عرض بدلا من خسارة نصف المنحة. أو طلب مساعدة مركز الملك سلمان فربما كانت ستكون النتيجة أفضل.

مع العلم ان برنامج الغذاء العالمي يتعاون في عملية الطحن للقمح والتعبئة والتغليف مع الجهات التالية: شركة هايل وشركة فاهم والتجار التابعين لمليشيا الحوثي علي الهادي والحباري

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Industry & Trading

الجمهورية اليمنية
وزارة الصناعة والتجارة

بسم الله الرحمن الرحيم

البند الأول

يعتبر الطرفان التمهيد المذكور أعلاه جزءً لا يتجزأ من بنود الاتفاقية الحالية ومكملاً لها وُيقرأ ويُفسر معها.

البند الثاني

موضوع العقد

1) يقدم الطرف الثاني للطرف الأول خدماته في نقل وشحن وتفريغ وتعبئة وتسليم عدد 20.000طن من شحنة القمح (عشرون ألف طن) الى ميناء عدن بالجمهورية اليمنية.
2) حصة عينية للطرف الثاني دون أي التزام نقدي من إجمالي الشحنة بنسبة 50% خمسون بالمائة ما يعادل 20.000 طن (عشرون ألف طن)، حال استلام الكمية في دولة بولندا.

البند الثالث

الشروط والالتزامات

(أولاً) التزامات الحكومة اليمنية- الطرف الأول:-

1) يقر ويلتزم الطرف الأول أن كامل الشحنة الممنوحة والمقدرة بـ 40.000 طن – أربعون ألف طن من القمح) مطابقة لكافة الشروط والمواصفات القياسية وانها صالحة للاستخدام الأدمي بتقديم كافة الأوراق والمستندات والتقارير.
2) يقر الطرف الأول أن من حق الطرف الثاني استخدام كافة التقارير المشار إليها- تقارير المواصفات القياسية وصلاحية الشحنة للاستخدام الأدمي- داخل الجمهورية اليمنية و/أو خارجها في تسويق وبيع أو أي استخدام حصته من الشحنة، والمُقدرة ب 20.000 طن من القمح (عشرون ألف طن). وفق قواعد العمل التجاري (عدم الاضرار بالغير) والالتزام بقواعد وسلامة الغذاء.
3) لا يجوز للطرف الأول التعرض و/أو المساس بأي شكل من الأشكال بحصة الطرف الثاني من الشحنة والمُقدرة ب 20.000 طن من القمح (عشرون ألف طن)، وتُعتبر ملكية خالصة للطرف الثاني دون أي تعرض و/أو اعتراض من الطرف

1 of 5 EN

الجمهورية اليمنية
وزارة الصناعة والتجارة

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية تقديم خدمات

تم تحرير هذه الاتفاقية في يوم الثلاثاء الموافق 14/3/2023 بين كلاً من:-

1) الحكومة اليمنية ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة معالي/ أ. محمد محمد الاشول. وُيمثله بالتوقيع على هذه الاتفاقية سعادة السفير/ مبروك مجلي – سفيرة الجمهورية اليمنية – بوارسو – بموجب رسالة التفويض الصادر من وزارة التجارة والصناعة لوزارة الخارجية وشؤون المغتربين بتفويض السفيرة بالتوقيع على الاتفاق رسالة برقم صادر (ص – ت. 755.23) بتاريخ 2023/08/13 يشار إليها فيما بعد بالطرف الأول.

2) شركة الغذاء الماسي للتجارة- شركة مؤسسة بالمنطقة الحرة جبل علي – إمارة دبي – الإمارات العربية المتحدة – رخصة تجارية 26927665 – وبمثلها بالتوقيع مديرها السيد/ حسن حسن عبده جيد. يشار إليها فيما بعد بالطرف الثاني

تمهيد

تلقت الحكومة اليمنية شحنة قمح كمنحة من الحكومة البولندية مقدرة بـ 40.000 طن (أربعون ألف طن) وبعد فحص الشحنة من قبل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والتي افادت بصلاحية شحنة القمح وإجازة دخولها الموانئ اليمنية. وقبول حكومة الجمهورية اليمنية للمنحة المقدمة وبموجبه تُخول وزارة الصناعة والتجارة التعاقد مع متعهد (شركة متخصصة بمجال الغذاء) بنقل الكمية وفق الأصول التالية (الشحن، التفريغ، والتعبئة) من جمهورية بولندا الى ميناء عدن لجمهورية اليمنية.

على ان تدفع مستحقات المتعهد كحصة عينية من إجمالي الشحنة بنسبة 50% خمسون بالمائة ما يعادل 20.000 طن (عشرون ألف طن).

الأوراق المستندات والتقارير المتعلقة بصلاحية الشحنة موضوع المنحة جزاء لا يتجزأ من هذا العقد.

صورة رقم 24: وثيقة اتفاقية بين وزارة الصناعة والتجارة وشركة الغذاء الماسي لحسن جيد تتعلق بتوزيع الشحنة

ورغم ان الاجراء الأفضل والاسرع والاقل كلفة مالية كان يتمثل بمخاطبة مركز الملك سلمان الا انه تم التوجه الى برنامج الغذاء العالمي، ومع ذلك كان يجب ان يكون خطاب الوزارة للبرنامج مختلفا وفيه توجيه عاجل بفرض استلام الشحنة وتوزيعها على الأسر اليمنية وتحديد قيمة النقل وفقا للأسعار العالمية وعدم إضافة أي كلفة مالية اخرى، الا ان وزارة التخطيط للأسف قامت بخطاب هزيل (الوثيقة بالصورة رقم 25) لا يرتقي الى مستوى المسؤولية، فمذكرتها كانت عبارة عن طلب وكأنها تشحت من برنامج الغذاء، بل زاد الطين بله ذكرها عدم قدرتها المالية، وتناسوا ان بدل اعاشة الوزير الواحد بهذه الحكومة يبلغ **8 الف دولار** شهريا، وان الموازنة التشغيلية الشهرية لرئيس الوزراء تبلغ **5 مليون ريال سعودي** أي **1.3 مليون دولار** شهريا. وكان عليهم أيضا كحل بديل ان يستعينوا بمركز الملك سلمان كما ذكرنا سابقا او ان يقوموا بعمل مناقصة شفافة او يقوموا هم مباشرة

أي الحكومة بنقل الشحنة وتحمل تكاليف النقل (**2 مليون دولار**) ثم الفرض على برنامج الغذاء ادخال هذه الكمية ضمن السلة الغذائية التي يدعي البرنامج توزيعها للأسر اليمنية المحتاجة ويدعي وجود الية لديه وبالتالي لا يتم حساب أي دولار مقابل ذلك.

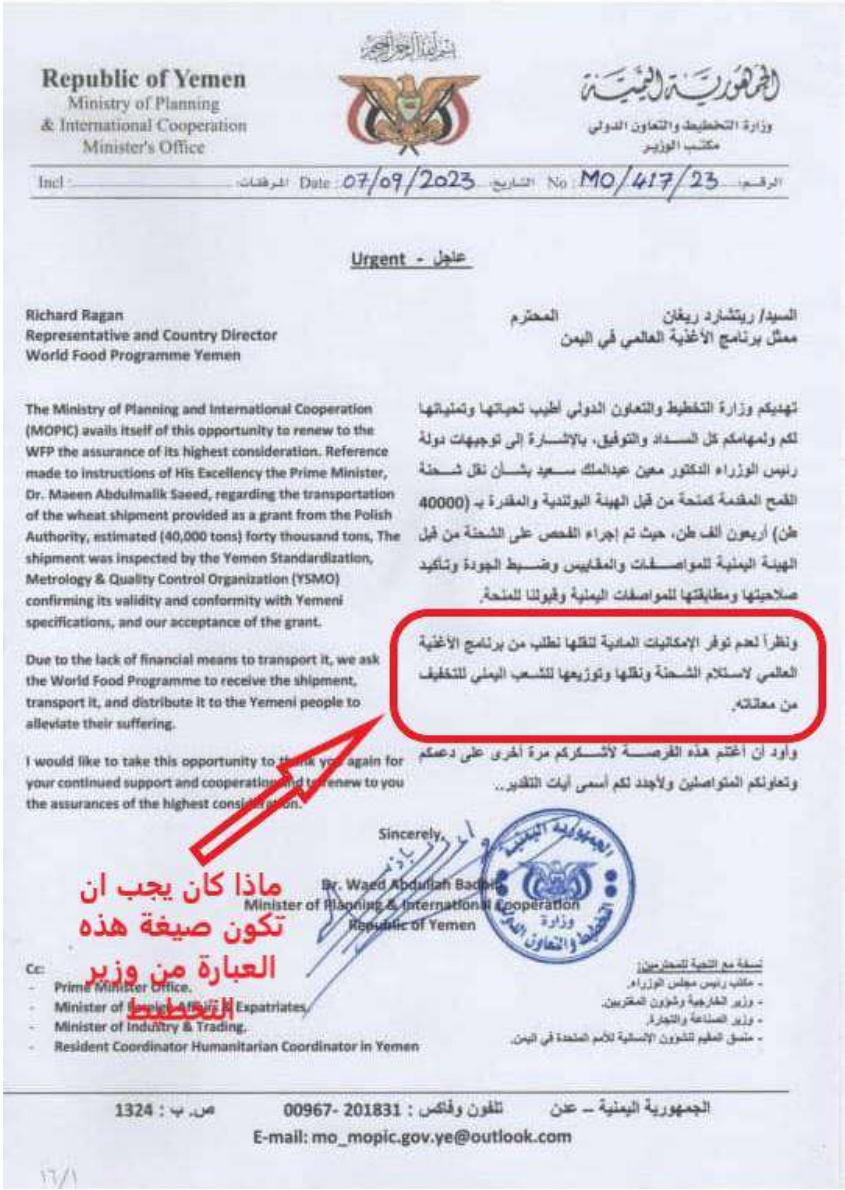

Republic of Yemen
Ministry of Planning
& International Cooperation
Minister's Office

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مكتب الوزير

Incl: المرفقات Date: 07/09/2023 التاريخ No: MO/417/23 الرقم

Urgent - عاجل

Richard Ragan
Representative and Country Director
World Food Programme Yemen

السيد/ ريتشارد ريغان المحترم
ممثل برنامج الأغذية العالمي في اليمن

The Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC) avails itself of this opportunity to renew to the WFP the assurance of its highest consideration. Reference made to instructions of His Excellency the Prime Minister, Dr. Maeen Abdulmalik Saeed, regarding the transportation of the wheat shipment provided as a grant from the Polish Authority, estimated (40,000 tons) forty thousand tons, The shipment was inspected by the Yemen Standardization, Metrology & Quality Control Organization (YSMO) confirming its validity and conformity with Yemeni specifications, and our acceptance of the grant.

تهديكم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أطيب تحياتها وتمنياتها لكم ولمهامكم كل السداد والتوفيق، بالاشارة إلى توجيهات دولة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك سعيد بشأن نقل شحنة القمح المقدمة كمنحة من قبل الهيئة البولندية والمقدرة بـ (40000 طن) أربعون ألف طن، حيث تم إجراء الفحص على الشحنة من قبل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وتأكيد صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات اليمنية وقبولنا للمنحة.

Due to the lack of financial means to transport it, we ask the World Food Programme to receive the shipment, transport it, and distribute it to the Yemeni people to alleviate their suffering.

ونظراً لعدم توفر الإمكانيات المادية لنقلها نطلب من برنامج الأغذية العالمي لاستلام الشحنة ونقلها وتوزيعها للشعب اليمني للتخفيف من معاناته.

I would like to take this opportunity to thank you again for your continued support and cooperation and to renew to you the assurances of the highest consideration.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم مرة أخرى على دعمكم وتعاونكم المتواصلين ولأجدد لكم أسمى آيات التقدير..

Sincerely,

Dr. Waed Abdullah Badhib
Minister of Planning & International Cooperation
Republic of Yemen

ماذا كان يجب ان تكون صيغة هذه العبارة من وزير التخطيط

Cc:
- Prime Minister Office.
- Minister of Foreign Affairs & Expatriates.
- Minister of Industry & Trading.
- Resident Coordinator Humanitarian Coordinator in Yemen

نسخة مع التحية للمحترمين:
- مكتب رئيس مجلس الوزراء.
- وزير الخارجية وشؤون المغتربين.
- وزير الصناعة والتجارة.
- منسق المقيم للشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن.

الجمهورية اليمنية – عدن تلفون وفاكس: 00967- 201831 ص. ب: 1324
E-mail: mo_mopic.gov.ye@outlook.com

صورة رقم 25: وثيقة مذكرة وزارة التخطيط الى برنامج الغذاء العالمي تتعلق بالهدية البولندية من القمح

للأسف ان ذلك ليس فقط ما حدث، فقد تواصل برنامج الغذاء وقدم مقترح لنقل الشحنة وتعبئتها وتوزيعها بمبلغ **48** مليون دولار، ومن ثم تم مراجعة المبلغ حتى وصل الى **20** مليون دولار والذي تم ذكره بمذكرة برنامج الغذاء العالمي المرفقة بالصورة رقم 26.

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مكتب الوزير
الوارد
المرجع: (٣٩١)
التاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٢٣م
المرفقات/

SAVING LIVES
CHANGING LIVES

Date: 20 September 2023
Ref.No.: 934.23

التاريخ: 20 سبتمبر 2023م
مرجع رقم: 934.23

To: HE Dr. Waed Abdullah Badhib, Minister of Planning & International Cooperation

الدكتور/ واعد عبد الله باذيب
معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي
المحترم

The Office of the United Nations World Food Programme (WFP) in the Republic of Yemen presents its compliments to the Ministry of Planning and International Cooperation.

يهدي مكتب برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في الجمهورية اليمنية أطيب التحايا إلى مقام وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

I am writing in response to your letter of 07 September 2023, regarding a potential shipment of 40,000 MT of wheat from Poland. We have carefully reviewed the request for support. Firstly, because the grain is in Poland, we estimate it would cost approximately USD $20 million for WFP to transport, process, and distribute this shipment. I think you're aware that all WFP contributions either come on a full cost recovery basis or we must find a donor willing to cover the additional fees. At this point, we haven't been able to find a donor willing to cover these costs.

1

أكتب إليكم هذه المذكرة رداً على مذكرتكم المؤرخة 7 سبتمبر 2023م بشأن الشحنة المحتملة بكمية إجمالية قدرها (40) ألف طن من مادة القمح المقدمة من بولندا. نودّ إحاطة معاليكم بأننا قد قمنا بمراجعة طلبكم بعناية لتقديم الدعم، ونود في ضوء ذلك أن نلفت عنايتكم إلى الآتي: بما أن شحنة القمح في الأساس لا تزال حالياً في بولندا، فإن نقل ومعالجة وتوزيع هذه الشحنة على المستفيدين سيكلّف البرنامج ما يُقدر بحوالي (20) مليون دولار أمريكي. وكما تعلمون معاليكم، بأن كل التبرعات والمساهمات التي يتلقاها البرنامج تأتي إما على أساس استرداد التكاليف بشكل كامل (التغطية الشاملة للتكاليف) أو تستلزم منا إيجاد جهة مانحة أخرى ترغب في تغطية التكاليف الإضافية. وللأسف لم يتمكن البرنامج حتى هذه اللحظة من إيجاد جهة مانحة أخرى لتغطية هذه التكاليف.

On a more positive note, we've also updated our pipeline of in-kind food assistance for southern Yemen and things are looking healthy for the rest of the calendar year. We do, however, remain short of funds for nutrition programs but are working to fix this. For the cash transfer program, we're also short but optimistic we'll have a near term fix for this.

2

ومن ناحية أكثر إيجابية، نشير إلى أن البرنامج قد قام بإجراء تحديث لكميات وإمدادات المساعدات العينية الخاصة بالمناطق الواقعة جنوب البلاد، وتبدو الأمور جيدة للفترة المتبقية من هذا العام، إلا أنه لا يزال لدينا نقص في تمويل برامج التغذية، ونحن نعمل على معالجة هذه المسألة. وفيما يتعلق ببرنامج التحويلات النقدية، لا يزال كذلك لدينا نقص في التمويل، لكننا متفائلون بأنه سيكون لدينا حل لهذا النقص على المدى القريب.

We regret that we can't support this specific request but we're working hard to cover the broader needs as best we can.

ومن هذا يؤسفنا إبلاغ معاليكم بأنه ليس بمقدور البرنامج دعم هذا الطلب، لكننا نسعى جاهدين لتغطية الاحتياجات الواسعة النطاق قدر الإمكان.

Finally, your Excellency, we always appreciate your close cooperation and always stand ready to support the Government of Yemen where possible.

أخيراً، نودّ أن نُعرب لمعاليكم عن تقديرنا الدائم لما تقدمونه من دعم للبرنامج، ونؤكد استعدادنا المتواصل لتقديم الدعم اللازم للحكومة اليمنية، حيثما يمكننا ذلك.

Yours Sincerely,

وتفضلوا بقبول فائق التحية وجزيل الاحترام،

Richard Ragan
Country Director and Representative
United Nations World Food Programme, Yemen

ريتشارد ريغان
ممثل برنامج الأغذية العالمي – اليمن

صورة رقم 26: وثيقة مذكرة رد برنامج الغذاء العالمي المتعلقة بالهدية البولندية من القمح

3 – 3 – 2 – أزمة أخلاقية وقانونية في إدارة المساعدات الإنسانية كشفته هدية القمح البولندية:

ان ما قام به برنامج الغذاء العالمي من طلب أموال مبالغ فيها ليس مستغرب لدينا، فهناك الكثير من الشواهد والبلاغات حول عمل هذا البرنامج وتوزيعه لأغذية فاسدة، إضافة الى انه يستلم الجزء الأكبر من التمويلات الدولية والتي للأسف لا يصل الا الفتات منها إذا وصل للشعب اليمني، فمن خلال تتبعنا للمبالغ التي استلمها البرنامج وجدنا انه خلال الفترة من **2015 الى** 2024 استلم مبلغ **9** مليار دولار أي ما يشكل نسبة 33% من اجمالي التمويل الذي وصل الى **28** مليار دولار للفترة **2015 الى 2024.**

وبرغم ان البرنامج لديه موظفين والية للتوزيع كما يدعي ويوزع سلال غذائية لليمنيين منذ بداية الحرب، وبالتالي ليس هناك أي تكاليف إضافية عليه الا تكاليف عملية نقل الشحنة من بولندا والتي لن تتجاوز 2 مليون دولار، ورغم استفادته العالية على مدى سنوات الحرب باليمن وعلى معانة الشعب اليمني الا ان البرنامج والعاملين عليه لم يخجلوا ان يطلبوا في البداية مبلغ **48** مليون دولار وعندما خفض المبلغ بعد المراجعة الى **20** مليون دولار اعتذر البرنامج عن القيام بالعملية أيضا بدون خجل.

لقد تناسى البرنامج معايير اسفير الدولية (**sphere standards**) بل وضرب بها عرض الحائط ليس في هذه الشحنة وحسب وانما من سابق، ان معايير اسفير الدولية تلزم البرنامج وغيره من الوكالات الاممية بتوفير الغذاء والماء والصحة والحماية والتعليم للنازحين وعدم اهمال أي مساعدات قد تأتي إليهم وايصالها بشكل لائق وسليم يحترم كرامة الانسان وحقوقه.

كما ان الفقرة الثانية في مذكرة برنامج الغذاء العالمي فيها من الاستخفاف بالحكومة الكثير، ويفهم من معناها ان البرنامج يقوم بتغطية احتياجات الشعب اليمني وانه من يتولى ذلك وعلى الحكومة ان لا تقلق وان تريح نفسها فهو يتابع ويعمل على المعالجات وبالأخير ذيل مذكرته بالاعتذار والرفض لطلب الحكومة. يبدو اننا اليوم امام شكل جديد من تدخل المنظمات والوكالات الأممية في إدارة الدولة اليمنية وتحكمها بكثير من مشاهد إدارة مؤسسات الدولة وتخلي المسؤولين الحكوميين عن ادوارهم الأساسية.

واستمراراً للمعالجة السلبية من قبل مسؤولي الشرعية، قام **وزير التخطيط واعد باذيب** بعمل منشور (الصورة رقم 27) محاولا تبرير فشلهم وتبرير رد برنامج الغذاء دون أدني شعور بالمسؤولية او انتماء او حتى مراجعة مهام وزارته ومسؤولياتها ومسؤوليات الحكومة في ضياع مثل هذه الكمية من القمح النقي المهداة من بولندا. بل انه لم يلاحظ الاستخفاف الذي قام به برنامج الغذاء العالمي سواء بالمبلغ المقترح للعملية او بالحكومة، وكان الاجدر به إحالة البرنامج الى التحقيق ومحاسبته على هذه المذكرة وعلى كل ما جاء من تمويلات سابقة وكيف تم إنفاقها.

صورة رقم 27: منشوروزير التخطيط واعد باذيب بعد رفض برنامج الغذاء توزيع الهدية البولندية من القمح

3 – 3 – 3 – الاختلالات والاتهامات والاجراءات:

يبدو ان دولة بولندا امام ما حدث قامت بإبلاغ عودتها عن إعطاء هذه الهدية من القمح وأنها سوف توزعها لدول أخرى، نعم عليها ان توزعها لدول توجد فيها حكومات تحترم نفسها وتحترم وتقدر شعبها.

نحن اليوم امام موقف مهم يجب ان تتحرك فيها الجهات العليا ممثلة بمجلس الرئاسة وجهاز الرقابة والمحاسبة والقضاء والنيابة في اتجاه محاسبة برنامج الغذاء العالمي وغيره من الوكالات الأممية باليمن الى جانب محاسبة الحكومة عما حدث واعتبار هذه المذكرات دليل ادانة وفساد واضح.

تعكس الأحداث التي تناولناها في هذا النموذج حقيقة خطيرة عن نقص الشفافية وانعدام المهنية في التعامل مع المساعدات الإنسانية في اليمن. بينما كانت الهدية الكريمة من دولة بولندا تهدف إلى تخفيف معاناة الشعب اليمني وتلبية احتياجاتهم في مجال الغذاء، فإن التعامل السيء والاستغلال من جانب مسؤولي الحكومة الشرعية ومنظمة الغذاء العالمي قد أدى إلى ضياع هذه الفرصة الثمينة.

يجب أن تكون هذه الحادثة تحذيرًا لجميع الأطراف المعنية بتوزيع وإدارة المساعدات الإنسانية في اليمن بضرورة زيادة الشفافية، وضمان توجيه هذه المساعدات بشكل فعال إلى الأشخاص والأسر الذين بحاجة إليها بشكل عاجل وملح. يجب أن تكون العمليات الإنسانية محكومة بالمهنية والأخلاقيات وتحقق أعلى معايير الشفافية والمصداقية.

على الحكومة الشرعية أن تتخذ الإجراءات الضرورية لمعالجة هذه القضية بشكل جاد، والتحقيق في الأمور بشكل دقيق لتحديد المسؤوليات و اتخاذ العقوبات المناسبة. يجب أن يكون هذا التحقيق نموذجًا للتعامل مع مثل هذه الحالات في المستقبل، حيث يجب أن تكون المصلحة العامة وحقوق الشعب أولوية قصوى.

3 – 4 – نموذج رقم 4: تكرار توريد الغذاء التالف والتخزين الغير مناسب لبرنامج الغذاء العالمي:

تُعتبر قضايا تكرار توريد الغذاء التالف والتخزين غير المناسب من التحديات الكبيرة التي تواجه المساعدات الإنسانية باليمن وللأسف تمارسها المنظمات والوكالات الأممية مثل برنامج الغذاء العالمي. على مدى السنوات الأربع الماضية (2020-2023)، شهدت مدينة عدن كمثال العديد من حالات الفساد في إدارة المخزونات الغذائية، حيث تم توثيق وجود مواد غذائية تالفة وبيئة تخزين تفتقد للمعايير الصحية الأساسية.

تُظهر الصور المرفقة (الصورة رقم 28) من مخازن المدينة مدى فداحة المشكلة، إذ تعكس التخزين غير المناسب الذي يعرض حياة آلاف الأشخاص للخطر. وقد زاد الوضع سوءًا باستخدام مبيد سام مثل بروميد الميثيل لرشه على هذه المواد الغذائية وذلك لتغطية فداحة الجريمة وفي حالات تم توزيع هذا الغذاء بعد الرش واخفاء الجريمة، مما يثير قلقًا بالغًا حول سلامة الأغذية المتاحة للسكان.

صورة رقم 28: صور من مخازن موجودة بمدينة عدن وتخزين غير مناسب واغذية تالفة للأعوام 2020 و2021 و2022 و2023 ورشها بمبيد سام بروميد الميثيل

تسليط الضوء على هذه القضايا ليس مجرد توثيق للواقع، بل هو دعوة عاجلة لاتخاذ إجراءات فعالة لضمان سلامة الغذاء والمجتمع في اليمن ودعوة لمحاسبة هذه المنظمات والبرامج عما تقترفه بحق الشعب اليمني.

وقد نشرت وانتشرت كثير من الفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي وفي المواقع الإعلامية من داخل مخازن برنامج الغذاء العالمي بمدينة عدن (م.س 6 و 7 و8) والتي توثق حالات فساد المواد الغذائية والتخزين الغير مناسب وضياع المواد على اليمنيين او للأسف إعادة رشها بمبيد بروميد الميثيل السام ومن ثم إعادة توزيعها بعد تغطية جريمة تلف الغذاء

وتوضح الوثيقة بالصورة رقم 29 مذكرة من برنامج الغذاء في 2020 فيها اعتراف بتلف الغذاء وتطلب السماح برشه وتبخيره، وذلك بعد ان كشفتها لجان تحقيق ونزول ميداني الى جانب مذكرة من وزارة الصناعة في 2021 بتشكيل لجنة الاتلاف لحالات أخرى ، وللأسف رغم تكرار هذا الاختلال الكبير والذي اصبح يصنف وفق التكرار بانه متعمد لم تتم أي محاسبه لهذا البرنامج التابع للأمم المتحدة لكن ما تم وما هو مؤسف هو معاقبة عدد من الموظفين الحكوميين بوزارة التخطيط اللذين ساهموا في كشف هذا الاختلال ورفعوا تقارير الضبط في مخازن البرنامج.

صورة رقم 29: وثائق لمذكرات بين وزارة الصناعة وبرنامج الغذاء تتعلق بالتخزين غير المناسب والاغذية التالفة ورشها والتبخير ببروميد الميثيل

3 – 5 – نموذج رقم 5: إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة (خيام) من قبل برنامج الغذاء العالمي باليمن، وعدم توريد المبالغ المحصلة، وقيمة مالية لها عالية حسبت على تمويل مساعدة اليمنيين

من الواضح ان برنامج الغذاء العالمي باليمن لا يكتفي بفساد الغذاء والتلاعب بالموازنات التشغيلية ودعم مليشيا الحوثي عبر شركة المحسن اخوان للقيادي الحوثي علي الهادي وكذا شركة دغسان الموردة لمبيد بروميد الميثيل السام، فهناك نوع آخر من الفساد يتبعه برنامج الغذاء العالمي وقد يظهر تشارك معه قيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعدن بالتغطية، وهو بيع وحدات التخزين المتنقلة (الخيام) المخصصة للشعب اليمني من تمويلات المانحين. ويتم إعادة تصديرها بغطاء إنساني بحجة احتياجات الشعب السوداني او الافغاني.

نستعرض هنا تحليلا لعدد من الوثائق الرسمية والمتعلقة بما يسمى وحدات التخزين المتنقلة (الخيام) والتي يشتريها برنامج الغذاء من مخصصات المساعدات الإنسانية لليمن ثم يقوم بإعادة طلب تصديرها الى دول أخرى بحجة العمل الإنساني ويدعي بيعها والالتزام بإعادة المبالغ المالية الى اليمن لاستغلالها، لكنه للأسف لا يلتزم بذلك وتضيع هذه الأموال ضمن عملية نهب وفساد متسلسلة.

تظهر الوثيقة بالصورة رقم 30: مذكرة برنامج الغذاء العالمي باليمن في فبراير 2025 موجهة الى وزارة التخطيط لنائب الوزير نزار باصهيب وتطلب الموافقة لإعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة (خيام) بعدد 128 وحدة، وتبرر ذلك ببيعها لفرع البرنامج بالسودان وانه سيتم استغلال المبلغ في الدعم الإنساني باليمن.

وتوضح الوثيقة بالصورة رقم 31: رد من وزير المالية بن بريك والذي هو رئيس للوزراء حاليا في مارس 2025 ، موجهه الى وزير التخطيط واعد باذيب والذي يظهر رقم مذكرة وزارة التخطيط تحت رقم 704 في فبراير 2025 ويظهر من خلال مذكرة وزير المالية انها وزارة التخطيط تطالب بالموافقة على طلب برنامج الغذاء العالمي باليمن ، لكن يظهر وزير المالية ورئيس الوزراء بان لديه ذاكرة فولاذية ولا يمكن ان تمر عليه مثل هذه الصفقات ، حيث طلب استفسارات منها : السؤال عن عدم الرد على مذكرة سابقة له في 2022 حول نفس الطلب لكمية 304 وحدة تخزين متنقلة وان الوزارة والبرنامج لم يردوا عليه منذ ذلك الوقت حول كيف تم استعادة المبلغ المالي لهذه الكمية.

تظهر الوثيقة بالصورة رقم 32: مذكرة من وزارة التخطيط الى برنامج الغذاء العالمي باليمن في ابريل 2025، حيث بناء على رد وزير المالية اضطر نائب وزير التخطيط نزار باصهيب الرد على برنامج الغذاء العالمي بطلب التوضيح عن الكمية السابقة في العام 2022، وهنا تطرح التساؤلات حول: اين وزارة التخطيط من 2022 لم تطلب ذلك وما هو دورهم ووظيفتهم؟ وهل أرسلوا للمالية بمذكرتكم في فبراير 2025 طلب إعادة التصدير؟ وهل ذلك يعتبر ضمن صفقات مشبوهة للبرنامج وما دورهم في هذه الصفقات؟

Date: 18 Feb. 2025
Ref: WFP-25-AAO-0278

Dr. Nizar Abdullah Baashaych
Deputy Minister of MOPIC

Subject: Request for Approval to Ship 128 MSUs for the Program's Mission to Sudan

The World Food Programme extends its warmest regards to the MOPIC in Republic of Yemen and is honored to submit a request to transfer QTY of (128) Mobile storage equipment belonging to the mission to Sudan CO. We note that these mobile storage units have been sold to the Program's office there.

In accordance with the Program's procedures, the funds generated from this sale, which include transportation and other related costs, will be redirected to support the humanitarian operations carried out by the Program in Yemen. Knowing that the program has sufficient stock of these units (MSUs).

Therefore, we kindly request your guidance to the Customs Authority to allow us to export the shipment, the details of which are provided below, to the above-mentioned country by sea via the Aden Free Zone Port.

BL رقم البوليصة	Quantity imported(MSUs) الكمية عند الاستيراد	Quantity for export (MSUs) الكمية للتصدير
QDSW057279	20	20
QDSW057029	70	36
SXBC0000000	13.00	13
HLCUDX13MR00461	50	50
Total/المجموع	153	128

Attached are:

- A copy of BL/ invoice / packing list
- A customs exemption form

صورة المذكرة / الفاتورة / قائمة التعبئة
استمارة الاعفاء الجمركي

El Rashid Hammad
OIC/ WFP Head of Aden Area Office

الرشيد حماد
القائم بأعمال مدير مكتب برنامج الاغذية العالمي عدن

UNITED NATIONS World Food Programme

صورة رقم 30: وثيقة مذكرة برنامج الغذاء العالمي باليمن في فبر ابر 2025 موجهة الى وزارة التخطيط لنائب الوزير نزار باصهيب وتطلب المو افقة لإعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة

REPUBLIC OF Y
Ministry of Fin

وزارة المالي

معالي الأخ / وز
د/وا

الموضوع / طلب إعادة تصدير 128 وحدة تخزين متنقلة الدفعة الثانية

إشارة الى الموضوع أعلاه والى مذكرتكم رقم 704 بتاريخ 2025/2/27م عطفاً على مذكرة القائم بأعمال مدير مكتب برنامج الغذاء العالمي عدن المؤرخة 2025/2/18م المتضمنة طلب الموافقة على إعادة تصدير 128وحدة تخزين متنقلة تم بيعها الى مكتب البرنامج بدولة السودان على أساس بإن الأموال المحصلة من عملية البيع سيتم إعادة توجيها لصالح العمليات الأساسية التي يطلع بها البرنامج في اليمن.

وعليه نامل التوجيه بموافاتنا بالاتي :

1- أسباب الاستغناء عن الوحدات التخزينية المتنقلة بالبيع وكمية العدد الذي لازال متبقي منها ومدى قدرتها الاستيعابية مقارنة بحجم النشاط الاغاثي .

2- الرد على مذكرتنا رقم 1526 بتاريخ 2022/10/25م الموجهة لكم حال موافقتنا على إعادة تصدير الدفعة الأولى 304 من وحدات التخزين المتنقلة المتبقية موافاتنا بنتائج متابعة استعادة العائد المالي من بيع تلك الوحدات ولم تتلقى أي رد بشأنها.(مرفق صورة منها).

وتقبلوا تحياتنا،

وزير المالية

سالم صالح بن بريك

نسخة مع التحية:
- وزير الخارجية وشؤون المغتربين
- رئيس مصلحة الجمارك

صورة رقم 31: وثيقة رد من وزير المالية في مارس 2025 ، موجهه الى وزير التخطيط حول طلب إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة

Republic of Yemen
Ministry of Planning & International Cooperation
Vice Minister's Office

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مكتب نائب الوزير

Incl: المرفقات: Date: التاريخ: 2024 / No: الرقم:

المحترم
الأخ ممثل / برنامج الأغذية العالمي
تحية طيبة وبعد،،،
الموضوع / نتائج إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة
من برنامج الأغذية العالمي

تهديكم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أطيب التحايا، بالإشارة الى مذكرة وزارة المالية بتاريخ 2025/03/18 و مرجع ٥/٣٨٨ المتضمنة إعادة تصدير 128 وحدة تخزين متنقلة تم بيعها على مكتب برنامج الغذاء العالمي في السودان و هي الدفعة الثانية وعليه تم إعادة تصدير ٣٠٤ وحدة تخزين متنقلة من السابق من قبلكم و عليه نأمل بمواقاتنا بالآتي :-

- أسباب الاستغناء عن الوحدات التخزينية المتنقلة بالبيع و كم هي الكمية لديكم و كم الكمية التي سوف تبقى في مخازنكم.
- مواقاتنا بنتائج بيع تلك الوحدات من الدفعة الأولى و الثانية من وحدات التخزين المتنقلة لكي يتم الرد على وزارة المالية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

وزير التخطيط والتعاون الدولي

E-mail : nbasuhaib1@yahoo.com
Tel.No.: 00967 02 201830 - 00967 03 201840
www.mopic-yemen.org

صورة رقم 32: وثيقة مذكرة من وزارة التخطيط الى برنامج الغذاء العالمي باليمن في ابريل 2025

اما الوثيقة بالصورة رقم 33: تمثل مذكرة من برنامج الغذاء العالمي باليمن الى نائب وزير التخطيط نزار باصهيب بتاريخ سبتمبر 2021، تطلب الموافقة على إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة (خيام) بأطوال من 10 * 24 م و 10 *32 م وبعدد **124 وحدة** لعملياتها في السودان واثيوبيا.

ومن خلال تحليل هذه المذكرة يتضح حجم فساد وتلاعب في قيمة هذه الخيام وتضخيم للمبالغ المالية يأتي على حساب المساعدات الإنسانية لليمنيين:

- بلغ قيمة هذه الخيام 1,613,340 دولار، وان البرنامج سيعمل على إعادة توجيه الأموال لعمليات المساعدة الإنسانية باليمن.
- وهذا يعني ان الوحدة حسبت بمتوسط 12 ألف دولار لوحدة التخزين (الخيمة) ... فهل هذا رقم معقول؟؟ وهل كان ممكن بناء وحدات ثابتة ومستدامة بهذا الرقم؟

وتظهر الوثيقة بالصورة رقم 34: رد نائب وزير التخطيط نزار باصهيب بالموافقة في أكتوبر 2021، وطلب ان يتم تخصيص المبلغ لمشروع الصرف الصحي بعدن – خور مكسر

- فهل فعلا تم تخصيص المبلغ لمشروع الصرف الصحي بعدن؟ وهنا يجب أيضا مساءلة توفيق الشرجبي وزير المياه والبيئة؟
- هل تمت المتابعة من قبل وزارة التخطيط لعمليات توجيه الأموال وتحصيلها من بيع هذه الوحدات؟ فهذه ليست اول عملية كما في توضحه الوثائق السابقة لأعداد أخرى من الخيام بكميات 128 وحدة و304 وحدة، مما يعني رقم اجمالي للقيمة المالية يزيد عن **8 مليون دولار**.

اين ذهبت أموال هذه الكميات والتي كشفتها مذكرة وزير المالية ورئيس الوزراء عن عدم ردهم حول أموال كميات سابقة تم الموافقة على إعادة تصديرها؟

هل المخيمات للنازحين المتواجدة في عدد من المحافظات ومنها محافظة عدن قد غطت واستكفى كل النازحين ولا أحد يعيش في العراء ولا توجد امطار وسيول وكوارث وحرائق تستدعي استبدال تلك الخيام؟ وبالتالي عدم التفريط في المواد وإعادة تصديرها!!!

هل سيتم إعادة المبالغ لقيمة تلك الكميات من الخيام لصالح اليمن بحسب طلب معالي وزير المالية ورئيس الوزراء لشراء مواد غذائية يحتاجها المواطنين في بلادنا؟

اين ذهبت أموال الكمية السابقة التي كشفتها مذكرة وزير المالية ورئيس الوزراء والتي بلغت 304 وحدة تخزين متنقلة؟

صورة رقم 33: وثيقة مذكرة من برنامج الغذاء العالمي باليمن الى نائب وزير التخطيط بتاريخ سبتمبر 2021، تطلب المو افقة على إعادة تصدير وحدات تخزين متنقلة

Republic of Yemen
Ministry Of Planning & International Cooperation
Vice Minister's Office

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مكتب نائب الوزير

Incl: 3995
Date: 4/10/2021
No.: ٤١٤٣٤

السيد الممثل المقيم لبرنامج الأغذية العالمي
المحترم

الموضوع / طلب الموافقة على إعادة تصوير وحدات التخزين المتنقلة الخيام الى مكاتب البرنامج في السودان واثيوبيا

بالإشارة الى مذكرتكم بتاريخ 16/ سبتمبر / 2021م ذات مرجع رقم 21- AAO -1166 WFP والمتعلقة بإعادة تصوير الخيام والبالغ عددها 124 وحدة، موزعة 24 وحدة الى اثيوبيا و100 وحدة الى السودان، ولا مانع لدينا من إعادة التصوير على ان يتم تخصيص المبلغ $1.613340 لمشروع الصرف الصحي عدن خور مكسر.
وعلية يرجى الاطلاع واتخاذ الترتيبات الازمة وإبلاغنا بذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير،،،

د. نزار عبدالله باصهيب
نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي

E-mail: nbasuhaib1@yahoo.com nbasuhaib@yahoo.com
Tel No. 00967 02 201830 – 00967 02 201840
www.mopic-yemen.org

صورة رقم 34: وثيقة مذكرة رد نائب وزير التخطيط بالموافقة في أكتوبر 2021 لتصدير وحدات التخزين، وطلب ان يتم تخصيص المبلغ لمشروع الصرف الصحي بعدن – خور مكسر

3 – 6 – نموذج رقم 6: الأمم المتحدة والحوثي: شراكة تتجاوز الحدود - تمويل الباخرة البديلة لصافر والمسماة "نوتيكا"

منذ الاعلان عنها في 2023، اثارت الخطة المقترحة لاستبدال الخزان العائم (FSO SAFER) بسفينة عمرها 15 عاما، NAUTICA مخاوف كبيرة بشأن جدواها وسلامتها وآثارها المالية. حيث إن الظروف البيئية القاسية في منطقة رأس عيسى، إلى جانب عمر الناقلة البديلة وصلاحيتها المتبقية المحدودة، تجعل هذا الحل غير كافٍ وغير مجدٍ لمعالجة الكارثة البيئية المحتملة التي تشكلها صافر.

علاوة على ذلك، فإن القيود المالية التي تواجهها الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى المشاركة في الوضع تشكك في الكيفية التي تم بها صنع القرار لتخصيص الموارد والأموال. في ظل ايضا المستجدات الحالية من وصول الباخرة NAUTICA الى ميناء الحديدة والاجراءات التي تمت والتصريحات من قبل المسؤولين بالوكالات الأممية باليمن وكذا تصريحات قيادات المليشيات الحوثية.

نقدم هنا تحليلا للمخاوف حول استبدال FSO SAFER بـ NAUTICA ، مع التركيز على الجوانب الفنية والمالية والاستراتيجية. كما يقدم توصيات لحل أكثر استدامة وأماناً لمواجهة التحديات التي تفرضها FSO SAFER ومنع الكوارث البيئية المحتملة في المستقبل.

3 – 6 – 1 – خلفية تاريخية:

لقد كانت الباخرة صافر FSO SAFER مصدر قلق كبير لليمن والمجتمع الدولي بسبب الكارثة البيئية المحتملة التي تشكلها. الامر الذي دعى الأمم المتحدة لاقتراح شراء ناقلة "بديلة"، NAUTICA ، لتحل محل FSO SAFER. وفرض هذا الاقتراح على الحكومة اليمنية التي بدت عاجزة عن تقديم أي حلول أو رفض هذا المقترح الذي يصب أساسا في تعريض المنطقة لخطر آخر يتمثل في وجود باخرتين بيد المليشيا الحوثية. أضف إلى ذلك، فإن هذا الحل يثير مخاوف بشأن العواقب السلبية المحتملة ومخاطرها الكارثية بحكم أن الناقلة NAUTICA يبلغ عمرها 15 عاما وقدرتها غير المؤكدة على تحمل الظروف الجوية القاسية في منطقة الصليف وراس عيسى لمدة طويلة.

فضلا عن أن معظم الدول في جميع أنحاء العالم تحظر السفن التي يزيد عمرها عن 20 عاما من دخول موانئها لحماية البيئة والبنية التحتية للموانئ، مما يثير تساؤلات حول الكيفية التي تم بها إقرار شراء سفينة عمرها 15 عاما. وتبرز خلفية وسياق مقترح شراء NAUTICA الحاجة إلى النظر بعناية في الحلول البديلة واستراتيجية شاملة طويلة الأجل للتخزين والنقل الآمنين للنفط في المنطقة.

3 – 6 – 2 – القيود المالية

إن القيود المالية التي تواجهها الحكومة اليمنية الشرعية والأطراف الأخرى المشاركة في وضع سفينة صافر متعددة الاوجه، وتثير المخاوف بشأن الطريقة التي تم بها صنع قرار شراء الباخرة نوتيكا. ومن الضروري إجراء دراسة أدق لهذه القيود لفهم الآثار والعواقب المحتملة لقرار استبدال FSO SAFER بسفينة NAUTICA. حيث تتمثل هذه القيود في مايلي:

- **الموارد المحدودة**: عانت الحكومة اليمنية، وكذلك الأطراف الأخرى المعنية، من موارد محدودة بسبب الصراع المستمر وعدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. وقد جعل ذلك من الصعب عليهم تخصيص الميزانية اللازمة للصيانة والتشغيل الآمن لـ FSO SAFER. وعلى الرغم من هذه القيود المالية، فإن قرار شراء ناقلة مستعملة مثل NAUTICA والالتزام بتغطية تكاليف تشغيلها يثير تساؤلات حول الطريقة التي تم بها تخصيص الموارد وأولويات التمويل.
- **سوء تخصيص الأموال**: يمثل قرار الاستثمار في ناقلة NAUTICA التي يبلغ عمرها 15 عاماً سوء تخصيص للأموال، لأنه لا يعالج السبب الجذري للمشكلة وهو النفط المخزن في خزانات SAFER FSO والذي يجب التخلص منه للتخلص من المشكلة. وكان يمكن استخدام الأموال المخصصة لشراء وتشغيل نوتيكا على نحو أفضل لوضع وتنفيذ خطة شاملة لتفريغ النفط من صافر ونقله إلى موقع أكثر أمانا.
- **تكاليف التشغيل**: يفرض قرار الالتزام بتغطية تكاليف تشغيل سفينة نوتيكا عبئا مالياً كبيراً على الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى المعنية. وتشمل هذه التكاليف الصيانة، والموظفين، والتأمين، والنفقات الأخرى ذات الصلة، مما يزيد من الضغط على الموارد المحدودة المتاحة بالفعل.

- **المخاطر المالية المستقبلية**: يؤدي شراء سفينة NAUTICA، نظرا لعمرها وعمرها المحدود، إلى مخاطر مالية إضافية في المستقبل. ومع تقادم السفينة وتدهورها، سترتفع تكلفة الصيانة والإصلاح، مما سيؤدي إلى قيود مالية أكبر على الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى.
- **تكاليف الفرصة البديلة**: يسبب قرار الاستثمار في سفينة NAUTICA أيضا أدى الى ضياع الفرصة البديلة، لأنه يحول الأموال والموارد بعيدا عن الاحتياجات والمبادرات الملحة الأخرى، مثل المساعدات الإنسانية وتطوير البنية التحتية وجهود الانتعاش الاقتصادي.
- **تم اعتماد مبلغ 12.7 مليون دولار في العام 2021** من اجل تفريغ النفط من الباخرة صافر وذلك عبر برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع UNOPs، ولكن للأسف لم يتم عمل أي شي، فهل سيكون هذا الحل الحالي معرض لتلاعب في التنفيذ وضياع الأموال وسوء استخدام الأموال من قبل الوكالات الاممية.
- **الموارد المالية لاستمرار صيانة الباخرة البديلة** في حالة تثبيتها في الموقع وعدم مغادرتها بالحمولة النفطية ستشكل أعباء مالية أخرى ستظهر خلال الفترة القادمة حيث بدأت تصريحات مليشيا الحوثي بانه سيتم بقاء الباخرة NAUTICA وبالتالي ستكون هناك دورة جديدة من طلب التمويلات لصيانة الباخرة البديلة في ظل محدودية الموارد، وربما تعزف كثير من الدول المانحة عن إعطاء تمويلات نظراً لما اكتنف الخطة من تسليم الباخرة للمليشيا وبقائها في نفس الموقع مما ينذر أيضا باستمرار الكارثة.

في ضوء هذه القيود المالية، من الأهمية بمكان أن تعيد الحكومة اليمنية والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون تقييم قرار استبدال FSO SAFER بسفينة NAUTICA والنظر في حلول بديلة تعالج السبب الجذري للمشكلة وتستفيد بشكل أفضل من الموارد المحدودة المتاحة.

من الأهمية بمكان إيجاد حل شامل وطويل الأجل يعطي الأولوية لسلامة البيئة والناس في المنطقة. وأي نهج يؤخر المشكلة ويعرض حياة الناس للخطر هو إساءة استخدام لأموال المساعدات وهو أمر غير مقبول. المشكلة لا تكمن في الباخرة صافر FSO SAFER ولكن في النفط في خزاناتها. الحل الوحيد القابل للتطبيق هو تفريغ FSO SAFER من النفط الخام ونقله إلى مكان آخر. الحل الذي اقترحته الأمم المتحدة يؤجل المشكلة ولا يحلها. ويمكن جماعة الحوثي من استغلال الباخرتين لأغراض متعددة سواء على مستوى استمرار التهديد البيئي او مستويات أخرى غير معلومة

3 – 6 – 3 – القيود الفنية

هنالك الكثير من القيود الفنية المرتبطة باستبدال FSO SAFER بسفينة NAUTICA والتي تتطلب معالجة وفهما شاملا للتحديات التي تفرضها البيئة القاسية لمنطقة رأس عيسى. وتشمل بعض هذه القيود ما يلي:

- **القيود المتعلقة بالمواد**: الناقلة القديمة صافر، FSO SAFER ، مصنوعة من الفولاذ السميك ولديها حماية كاثودية إضافية، مما سمح لها بتحمل الظروف القاسية لمنطقة رأس عيسى. في المقابل، تحتوي السفن الحديثة مثل

NAUTICA على هياكل فولاذية أرق وأنظمة حماية كاثودية أقل قوة. قد يجعل الاختلاف في المواد والحماية من الصعب على NAUTICA تحمل نفس الظروف البيئية التي تتحملها سفن مثل FSO SAFER.

- **التكيف مع الظروف المحلية**: خضعت صافر FSO SAFER لتعديلات كبيرة، مثل أنظمة التحميل أحادية النقطة (SPM) وأنظمة التحميل الترادفية وجنبا إلى جنب (SBS) ، للتكيف مع الظروف المحددة للمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل خزانات التوازن الخاصة بها ليتم ملؤها بالنفط الخام بدلا من مياه البحر لمنع التآكل. في الوقت الذي تحتاج NAUTICA إلى تعديلات مماثلة، قد تكون مكلفة وصعبة التنفيذ، نظرا لمحدودية الموارد المتاحة.
- **أنظمة الحماية والتعزيز**: الظروف البيئية القاسية في منطقة رأس عيسى، مثل الحرارة الشديدة والرطوبة العالية والرمال الكثيفة والمياه المالحة، تجعل من الضروري لأي سفينة تعمل في المنطقة أن يكون لديها أنظمة حماية وتقوية قوية. في حين يمكن إضافة هذه الأنظمة إلى NAUTICA ، فمن غير الواضح ما إذا كانت ستكون كافية لتحمل الظروف القاسية بشكل فعال مثل FSO SAFER.
- **قيود القوى العاملة**: قد يتطلب عدم توفر القوى العاملة المحلية توظيف عمال أجانب لتشغيل وصيانة NAUTICA، مما يزيد من العبء المالي على الحكومة اليمنية وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد يعيق هذا التحدي أيضا الإدارة والصيانة الفعالة للسفينة، مما قد يؤدي إلى تدهور أسرع وزيادة المخاطر والعودة إلى نفس الوضع الذي كانت تشكله الباخرة صافر.

بالنظر إلى القيود التقنية المذكورة أعلاه، من الأهمية بمكان إعادة تقييم جدوى استبدال FSO SAFER بسفينة NAUTICA. يجب أن يكون التركيز على إيجاد حل شامل وطويل الأجل يعالج السبب الجذري للمشكلة، ألا وهو النفط المخزن في خزانات FSO SAFER. لأنه نظرا للإهمال المتعمد الشديد والتخريب الهائل لخط أنابيب صافر- رأس عيسى ومحطات الضغط التابعة له يصبح من الصعوبة إعادة التصدير من رأس عيسى وعليه يمكن استخدام "NAUTICA" في مساعدة الحكومة في تصدير النفط من خلال الخدمة في ميناء الرضوم على بحر العرب لمدة سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر. مع العلم ان التصدير للنفط عبر ميناء الرضوم يتم عبر أنبوب وعوامة بالبحر وهناك عدد من الخزانات الأرضية بالميناء والتي يتم ضخ النفط اليها من مواقع الإنتاج عبر الانبوب الممتد من قطاع غرب أعياد لكنها في حالة سيئة وتحتاج الى صيانة وأيضا بناء خزانات أخرى إضافية.

كما أن أحد الحلول البديلة يتمثل في إعطاء الأولوية لاستكمال المحطة البرية، والتي كانت تكلفتها ستكون أقل بكثير من تكلفة سفينة NAUTICA ، ولها عمر أطول ومستدام. ويمكن بعد ذلك تخصيص الأموال التي يتم توفيرها من هذا النهج لتلبية الاحتياجات الملحة الأخرى في المنطقة، مثل المساعدات الإنسانية، وتطوير البنية التحتية، وجهود الانتعاش الاقتصادي.

3 – 6 – 4 – اعتبارات إضافية

بالإضافة إلى التوصيات المقدمة، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية عند معالجة المخاوف المتعلقة باستبدال FSO SAFER بسفينة NAUTICA، فضلا عن صعوبات تصدير النفط عبر رأس عيسى والدور المحتمل لنوتيكا في مساعدة الحكومة في تصدير النفط عبر ميناء النشيمة:

- **تقييم الأثر البيئي**: إجراء تقييم شامل للأثر البيئي لتقييم العواقب المحتملة لتنفيذ الحل المقترح، وتحديد الاستراتيجيات البديلة التي قد تكون أكثر فعالية في التخفيف من المخاطر المرتبطة ب FSO SAFER وسفينة NAUTICA.
- **الخبرة الفنية**: إشراك خبراء يمنيين في مجالات الهندسة البحرية وحماية البيئة وإدارة مخاطر الكوارث لتقديم التوجيه والدعم الفني طوال عملية صنع القرار. سيساعد ذلك على ضمان أن الحل المختار يستند إلى المشورة الفنية السليمة وأفضل الممارسات.
- **التعاون مع المنظمات الدولية**: تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية (IMO) والهيئات الأخرى ذات الصلة، للاستفادة من خبراتها ومواردها ودعمها في مواجهة التحديات التي تفرضها FSO SAFER، وسفينة NAUTICA، والوضع في رأس عيسى.
- **بناء القدرات**: الاستثمار في مبادرات بناء القدرات لتعزيز مهارات ومعارف السلطات المحلية والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في إدارة وتشغيل مرافق تخزين ونقل النفط في المنطقة. سيساعد ذلك على تحسين قدرتهم على تنفيذ حلول مستدامة وآمنة والحفاظ عليها في المستقبل.
- **الرصد والتقييم**: إنشاء نظام قوي للرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز وفعالية الحل المختار وتحديد أي قضايا أو تحديات ناشئة قد تتطلب تعديلات أو تعديلات على الاستراتيجية.

من خلال أخذ هذه الاعتبارات الإضافية، يمكن للحكومة اليمنية والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين معالجة المخاوف المتعلقة باستبدال FSO SAFER بسفينة NAUTICA بشكل أفضل، وصعوبات تصدير النفط عبر رأس عيسى، والعمل من أجل حل أكثر استدامة وأمانا يعطي الأولوية لسلامة البيئة والناس في المنطقة وعدم السماح باي استغلال سياسي او عسكري لمثل هذه القضايا.

3 – 6 – 5 – بعض الاختلالات التي ظهرت بخطة الأمم المتحدة:

كانت هناك جهود بذلت لمحاولة حل كارثة الباخرة صافر وهذا ثمرة لجهود كل المختصين والناشطين والمهتمين ومتابعتهم لوضع الباخرة صافر وكشف الحقائق لكن العملية اليوم يكتنفها كثير من الغموض وبالتالي نطرح عدد من الأسئلة المبدئية التي تظهر عدد من الاختلالات في خطة الأمم المتحدة لمعالجة المشكلة وتتطلب الإجابة عليها من الأمم المتحدة:

- لماذا لا تغادر الباخرة البديلة NAUTICA بمجرد تفريغ النفط إليها وبالتالي نكون انتهينا من المشكلة ام هناك رغبة لإطالة امد الكارثة وتمكين مليشيا الحوثي من فزاعتين وهي معروفة بنقضها للاتفاقيات؟
- لماذا سلمت الباخرة البديلة لمليشيات الحوثي وما هي بنود الاتفاق الذي وقع على ظهر الباخرة؟
- كون الأمم المتحدة تدعي الشفافية والحوكمة وتعمل على نشرها وإلزام الدول تطبيقها، لماذا لم تقم بنشر التقييم التفصيلي لوضع الباخرة صافر ونذكر هنا مثلا

- تفاصيل خطة الطوارئ والتجهيزات لمكافحة اي تلوث قد يحدث من عملية التفريغ وبالتالي إغناء وإثراء ذلك من قبل المختصين والمهتمين فالمشكلة تتعلق بكارثة عالمية يجب مشاركة الآراء وعرض الخطط لمطمئنة الناس.
- أيضا فيما يتعلق بتفاصيل كمية النفط الموجودة على صافر هل هي نفس ما تم إعلانه في سابق 1.140.000 برميل وإذا كان هناك تغير، فما هي الأسباب وهل يعني ذلك أن مليشيا الحوثي قد شفطت جزء من النفط أو أن هناك تسربات حدثت ولم يعلن عنها وبالتالي هناك تلوث نفطي حدث، وبالتالي ما هو تقييم وضع المياه البحرية والكائنات البحرية وهل قاموا بهذا التقييم، حيث كانت الباخرة التابعة لشركة سميث الهولندية متواجدة بالموقع منذ ابريل 2023 لتقييم وضع الباخرة صافر وصيانتها؟
- الاوحال النفطية الموجودة والمترسبة بخزان صافر كيف سيتم التعامل معا فهي ذات خطورة كبيرة لاحتوائها على تراكيز عالية من المعادن السامة.

تعد الاجابة على هذه الأسئلة وضمان الشفافية والتقييمات الشاملة أمرًا ضروريًا للأمم المتحدة والحكومة اليمنية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في معالجة حالة FSO SAFER. من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لسلامة البيئة البحرية والمجتمعات والحياة البحرية ومنع أي استغلال للأزمة لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية.

3 – 6 – 6 – خيارات معقدة في سياق النزاع

بحكم أن الباخرة صافر FSO SAFER (الميناء العائم) أولوية في اتفاق وقف إطلاق النار، وبهدف حل المشكلة وتجنب إهدار الموارد. فإن القلق من الميناء العائم هو وجود أكثر من مليون برميل من نفط مأرب في خزاناته، مما يشكل خطر الانفجار بسبب غياب الغاز الخامل وموقعه في منطقة نزاع. اضافة الى سنوات من الخمول والتآكل.

بدلا من مجرد إفراغ FSO SAFER من النفط وبيع الكمية في السوق العالمية، وهي عملية يمكن تنفيذها بسهولة وأمان من قبل العديد من الشركات في منطقة الشرق الأوسط، تم شراء سفينة بديلة ، NAUTICA ، وإعدادها في حوض جاف. رغم أن هذه السفينة ليست مناسبة كخزان عائم بديل بسبب حجمها وتكاليف التشغيل المرتفعة. الأمم المتحدة مسؤولة عن نقل النفط الخام من FSO SAFER إلى NAUTICA وإدارته لمدة أقصاها 18 أشهر وفق مذكرة التفاهم التي وقعت في 2022، بهدف بيع النفط أو تمديد فترة إدارته حتى يتم التخلص من النفط وهذه فترة طويلة لتفريغ النفط من الباخرة الى جانب ما ظهر مؤخرا حول تثبيت الباخرة نوتيكا بدلاً عن صافر وبقائها يبدو لفترة اطول حتى أكثر مما اتفق عليه في مذكرة التفاهم وهذا له دلالات سياسية بحيث يمكن ان يتم استغلال الباخرة من قبل ميليشيا الحوثي واستخدامها كفزاعة اضافية الى جانب الباخرة صافر.

بالنظر إلى صعوبات تصدير النفط عبر رأس عيسى حتى لو انتهت الحرب، بسبب الإهمال المتعمد الشديد والتخريب الهائل الذي طال خط أنابيب صافر - رأس عيسى ومحطات الضغط التابعة له، يمكن استخدام نوتيكا في مساعدة الحكومة في تصدير النفط. ويمكن أن تخدم في ميناء الرضوم على بحر العرب لمدة سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر، لأن إعادة تأهيل

خط أنابيب صافر - رأس عيسى قد يستغرق وقتاً طويلاً قد تتجاوز السنة وسيكلف الكثير من الاموال قد تتجاوز المليار دولار ، وقد يكون غير مجد اقتصاديا بسبب فداحة الأضرار التي لحقت به.

يعتبر الحل المختار لاستبدال FSO SAFER بـ NAUTICA معيباً ومكلفاً ، حيث كان سيكون من الممكن تحقيق نفس النتيجة بتكلفة أقل عن طريق شراء مولد غاز خامل وتثبيته على FSO SAFER ، أو عن طريق التعاقد مع شركة غوص محترفة لتصوير الجزء المغمور من الهيكل وقياس سمك الفولاذ. وثمة خيار آخر يمكن أن يتمثل في بيع النفط إلى ناقلة قادرة على استخراجه باستخدام معداتها من خزان التخزين العائم، بتكلفة لا تتجاوز 1-2 مليون دولار.

ومع استمرار اتفاق وقف إطلاق النار، من المأمول أن تعيد جميع الأطراف تقييم خطة حل قضية صافر واستخدام الأموال بطريقة تفيد اليمن بحيث يجب بعد تفريغ النفط الى الباخرة نوتيكا ان تتحرك هذه الباخرة مباشرة من الموقع الى موقع أكثر امانا ويتم التخلص بشكل نهائي من المشكلة. لان الحل الحالي ببقاء نوتيكا الى جانب صافر وهي محملة بالنفط غير مقبول فنياً ومالياً وبيئياً، ولا يتوقع من المعنيين تلقي الشكر عليه.

لقد تم حشد موارد مالية لهذه الخطة وصلت الى 144 مليون دولار (وثيقة بالصورة رقم 35)، ورغم التحذيرات والتقارير من تنفيذ هذه الخطة ومخاطرها في تمكين الحوثي الا ان الأمم المتحدة وعبر مجلس الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استمروا في تنفيذها وتسليم الباخرة البديلة لمليشيا الحوثي متجاهلين كل ما تم التحذير منه وبذات في تقرير مؤسسة ماعت المصرية و مركز KECC بالعام 2023 [21]، واليوم نشاهد بأعيننا كيف تم استخدام هذه الباخرة من قبل مليشيا في تهريب الوقود والاضرار بمصالح اليمن وتسهيل ذلك عبر الأمم المتحدة.

موازنة استبدال صافر بنوتيكا

10.1 Budget for Emergency Plan followed by conversion of VLCC to FSO

Activity (emergency phase, 18 months)	Amount in USD
Preparatory activities: due diligence and law firm	2,150,000
Salvage operation	35,000,000
De-mucking of FSO SAFER	5,000,000
VLCC 15 years old 200 DWT (lea se)	13, 687,500
Insurance machinery and hull	1,944,000
Insurance crude cargo	1,680,000
Crew and Maintenance of VLCC	12,915,000
Contingency	2,000,000
UN direct staffing and operational costs	2, 936,534
UNDP management support @ 3%	2,319,391
Total	**79,632,425**
Activity (FSO conversion)	
Purchase of vessel for conversion	20,000,000
Conversion costs	35,000,000
Purchase riser and mooring system, assess pipeline and PLEM	11,000,000
Install new mooring system & riser	9,500,000
Tow new FSO to location	6,500,000
Sub total 1	**82,000,000**
UNDP management fee @3%	2,460,000
Sub total 2	**84,460,000**
Minus scrap value of FSO Safer (minus tow fee)	(20,000,000)
Total	**64,460,000**
Combined total, emergency and long-term solution	**144,092,425**

عمليات الانقاذ(هل هذا المبلغ الذي استلمته الشركة الهولندية

#لن_نصمت
#وين_الفلوس

صورة رقم 35: وثيقة تفاصيل التوزيع للمخصصات المالية لاستبدال الباخرة صافر بالباخرة نوتيكا

3 – 7 – نموذج رقم 7: دعم مالي لمليشيا الحوثي لتشغيل الباخرة نوتيكا البديلة لصافر عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليمن #UNDP واستخدام الباخرتين صافر ونوتيكا لتهريب الوقود

ما يقارب من 10 مليون دولار خلال 23 شهرا صرفت عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، لشركة بلجيكية بعقد مع البرنامج مباشر وخصصت لرواتب وتشغيل الباخرة #نوتيكا (يمن) والتي استخدمتها مليشيا الحوثي لتهريب النفط. في سابقة خطيرة توضح دعم مباشر من أحد مكاتب الأمم المتحدة لتسهيل عمليات الحوثي في تهريب الوقود، وتكشف استغلال مباشر لموارد الأمم المتحدة لخدمة جماعة الحوثي.

الباخرة نوتيكا هي الباخرة التي احضرتها الأمم المتحدة كبديل للباخرة صافر في أغسطس 2023 من اجل انهاء التهديد البيئي ونقل مليون برميل نفط من الباخرة صافر الى الباخرة نوتيكا، واستلمت مبلغ يقارب 144 مليون دولار من اجل هذه العملية، لكن للأسف تفاجا الجميع بتسليم الباخرة نوتيكا الى مليشيا الحوثي ، وبقاء الباخرة نوتيكا بجانب الباخرة صافر وعدم مغادرتها، وقامت المليشيا الحوثية وغيرت اسم الباخرة من نوتيكا الى الباخرة #يمن ، ووضحنا هذه المخاطر في حينها وقلنا ما يزال التهديد البيئي وكذا مخاطر أخرى ستكون نتيجة هذه العملية.

أعلنت الأمم المتحدة في حينها ان الباخرة نوتيكا سلمت للحوثي وأصبحت ملك شركة صافر للعمليات النفطية التابعة للحكومة لكن الحقيقة ان الشركة التي سلمت لها وفق الأمم المتحدة هي تحت سيطرة مليشيا الحوثي، وهذا نوع من التحايل والتضليل قامت به الأمم المتحدة.

3 – 7 – 1 – ما الذي حدث؟

- خلال الفترة الماضية بدأت تظهر معلومات مؤكدة عن استخدام الباخرة نوتيكا من قبل مليشيا الحوثي في تهريب النفط الإيراني والروسي ونشرت العديد من المواقع المحلية اليمنية وكذا مواقع دولية عن ذلك، إضافة الى معلومات بان مليشيا الحوثي قامت بالأساس بتفريغ النفط الخام الذي كان على الباخرة نوتيكا ونقل من الباخرة صافر ونقلته عبر قوارب صغيرة الى ميناء راس عيسى.
- ادعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم 13 يوليو 2025 من خلال تصريحات في جريدة الشرق الأوسط السعودية عند سؤاله عن استخدام الباخرة نوتيكا لتهريب النفط، ان البرنامج غير مسؤول عن الباخرة وأنكر أي علاقة له بالعمليات على الباخرة وانهم لا يملكون الباخرة ولا يسيطرون على كيفية استخدامها، وانه سلمها لشركة صافر للعمليات النفطية الحكومية، كما أكد انه بلغ مليشيا الحوثي بوقف العمليات لاستخدام الباخرة نوتيكا شفهيا وخطيا [(22)]، وهذا يشكل اول اعلان واعتراف وتأكيد بعمليات التهريب من قبل أحد مكاتب الأمم المتحدة باليمن.
- بينت الوثائق، ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان يمارس تضليل في تصريحاته لجريدة الشرق الأوسط ويحاول ان يخفي شراكته في عمليات التهريب ويتبرأ منها، حيث تبين الوثائق تعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركة بلجيكية باسم "يوروناف " Euronav لتشغيل الباخرة نوتيكا، وهو أي البرنامج المسؤول عن الباخرة (الوثيقة بالصورة

رقم 36 توضح مذكرة رسمية من البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطلب تأشيرة دخول طاقم السفينة نوتيكا (يمن) البالغ 12 فردا وفيها كذلك توضيح عن وجود عقد بين البرنامج والشركة البلجيكية لإدارة السفينة) .

Docusign Envelope ID: FAEA492C-1665-4A39-A029-9492FBOB7027

United Nations Development Programme

02 Oct 2024

The United Nations Development Programme (UNDP) presents its compliments to the Ministry of Foreign Affairs and has the honor to request the issuance of entry visas for twelve (12) crew members from Euronav/Anglo Eastern, who are scheduled for rotation as part of the ongoing ship management services contract with UNDP.

Euronav has been contracted by UNDP to provide essential ship management services for MT Yemen vessel under the SAFER Salvage Operations project (SSOP) and these crew members are critical to ensuring uninterrupted services.

The details of the crew members are as follows:

No	Name	Post	Country
1	Beridze Aleksi	Master	Georgia
2	Asanidze Jemal	2/O	Georgia
3	Fotskhishvili Revaz	3/O	Georgia
4	Davitadze Gerradi	2/E	Georgia
5	Bedinadze Tamaz	Chief Cook	Georgia
6	Arutunan Aik	AB	Georgia
7	Terentiev Eguja	OS	Georgia
8	Turmanidze Tornike	OILER	Georgia
9	Petridze Durmishkhan	Fitter	Georgia
10	Beridze Dato	AB	Georgia
11	Tsitlauri Giga	AB	Georgia
12	Tsanteradze Gela	OS	Georgia

We kindly request that the Ministry facilitates the visa issuance process at the earliest convenience to ensure smooth crew rotation and continuity of the critical services being provided under the UNDP contract.

UNDP avails itself of this opportunity to renew to the Ministry of Foreign Affairs the assurances of its highest consideration.

Sincerely,

Mulugeta Abebe
Deputy Resident Representative (Operations), Yemen
United Nations Development Programme

DS

P. O. Box 551, Sana'a, Republic of Yemen Tel.: 967 - 1- 448605/8 Fax: 967-1- 448841 www.undp.org.ye

02 أكتوبر 2024

تقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأطيب تحياته إلى وزارة الخارجية وبالتفضل بطلب إصدار تأشيرات دخول لاثني عشر (12) عضوا من طاقم يورونافا/ انترونافجل، والذين من المقرر أن يتناوبوا كجزء من عقد خدمات إدارة الشحن الجاري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تعاقدت شركة يوروناف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم خدمات إدارة السفن الأساسية لسفينة ام تي يمن في إطار مشروع عمليات الإنقاذ سافر (SSOP)، ويعتبر أعضاء الطاقم هؤلاء ضروريين لضمان تقديم الخدمات دون انقطاع.

تفاصيل أعضاء الطاقم هي كما يلي:

رقم	الاسم	المنصب	الجنسية
1	بريدزي الكسي	كابتن	جورجيا
2	اسانيدز جمال	ضابط ثاني	جورجيا
3	فوتسكيشفلي ريفاز	ضابط ثالث	جورجيا
4	دافيتادزي غيرادي	ميكانيكي ثاني	جورجيا
5	بيدينادزي تامار	رئيس الطهاة	جورجيا
6	أروتونيان آيك	بحار	جورجيا
7	تيرينتييف ايغوجا	عامل	جورجيا
8	تورمانيدزي تورنيكيه	ميكانيكي	جورجيا
9	بتريدزي دورمشخان	ميكانيكي	جورجيا
10	بريدزي داتو	بحار	جورجيا
11	تسيتلاوري جيجا	بحار	جورجيا
12	تسنتيرادزي جيلا	عامل	جورجيا

تطلب من الوزارة التكرم بتسهيل عملية إصدار التأشيرات في أقرب وقت ممكن لضمان تناوب الطاقم بسلاسة واستمرارية الخدمات الأساسية المقدمة بموجب عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هذه الفرصة ليعرب لوزارة الخارجية تأكيده أسمى التقدير.

خلص التحية

موليجيتا أبيبي
نائب الممثل المقيم (العمليات)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن

Docusigned by:

المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صورة رقم 36: وثيقة مذكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول طلب التأشيرة لطاقم السفينة نوتيكا (يمن) والتعاقد مع شركة بلجيكية لإدارة السفينة

- بينت الوثيقة السابقة ان طاقم السفينة المرسل من الشركة البلجيكية جميعه يحمل الجنسية الجورجية واسم قبطان السفينة بريدز الكسي Beridze Aleksi وهناك 11 بحار الى جانبه ويتبادل العمل مع فريق اخر. ويتم عملهم ودخولهم اليمن وخروجهم بتواصل عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ادعى انه ليس له علاقة بالباخرة.

- برنامج الأمم المتحدة يصرف مبلغ شهري للشركة المشغلة للباخرة بحدود 450 ألف دولار [23] أي ما يساوي 5.4 مليون دولار بالسنة أي خلال فترة 23 شهر التي مرت صرف ما يقارب 10.3 مليون دولار وهذي كانت مقابل مرتبات طاقم السفينة للشركة البلجيكية وعمليات تشغيل، وطبعا هذا الرقم لا يتعلق بمصاريف أخرى ترتبط بالصيانة والمتابعة.

3 – 7 – 2 – دلالات ومخاطر حقيقية في استمرار دعم الأمم المتحدة لمليشيا الحوثي:

- **فساد إداري ومالي**: تشير عمليات التمويل والتعاقد مع الشركات إلى وجود فساد محتمل في إدارة الأموال، حيث تم توجيه تمويلات للأطراف واستمرار استغلال مليشيا الحوثي للباخرة في نقل النفط الخام وتهريب الوقود.
- **تواطؤ مع الحوثيين**: يبدو أن هناك تواطؤاً غير مقصود أو مقصود بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومليشيا الحوثي، مما يتيح لهم استخدام موارد الأمم المتحدة لمصالحهم الخاصة.
- **تزايد التهديدات البيئية**: تسليم الباخرة نوتيكا للحوثيين قد يعيد التهديدات البيئية المتعلقة بالنفط، وهو ما تم التنبيه عليه سابقاً، مما يبرز الحاجة إلى مراقبة أكثر صرامة للمشاريع الإنسانية.
- **فقدان الثقة في المنظمات الدولية**: تزايد الشكوك حول نزاهة الأمم المتحدة وخصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد يؤدي إلى تدهور الثقة فيها، مما يؤثر على قدرتها على العمل في مناطق الصراع. وهذا أيضا يؤثر في التمويلات التي أعطيت مؤخرا من مركز الملك سلمان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتعلق بإزالة مخاطر الباخرة #روبيمار التي غرقت في 2024 في البحر نتيجة قصف مليشيا الحوثي، وهي تحمل عشرات الاف الاطنان من اسمدة كيميائية خطرة.
- **استغلال الأزمات الإنسانية**: يُظهر استخدام الحوثيين للباخرة لتهريب النفط كيف يمكن استغلال الأزمات الإنسانية لأغراض عسكرية وتجارية، مما يزيد من تعقيد الوضع في اليمن.
- **عدم الشفافية**: تكشف تصريحات الأمم المتحدة عن عدم الشفافية في العمليات، مما يزيد من الإحباط في المجتمع المدني والمراقبين الدوليين.
- **عدم كفاءة لدى الجهات الحكومية بالشرعية**: وزارة المياه والبيئة ممثلة **بالوزير توفيق الشرجبي** وكذا وزارة التخطيط ممثلة **بالوزير واعد باذيب** كانت الجهات الرئيسية في الاتفاق الذي جاءت به الأمم المتحدة واقتراح شراء باخرة بديلة وتفريغ النفط من صافر اليها ومن ثم مغادرتها، لكن للأسف تم التسليم للباخرة نوتيكا في اغسطس 2023 لمليشيا الحوثي وبقيت هذه الجهات تتفرج ولم تعترض على خرق الاتفاق، مما يشير الى مخاطر تتعلق بفشل في إدارة الأزمات، وتآكل الثقة في المؤسسات، وزيادة المخاطر البيئية و استغلال الوضع من قبل مليشيا الحوثي وزيادة نفوذهم وقوتهم.
- **مطالبات بالمساءلة**: هذه الأحداث تتطلب دعوات قوية لمحاسبة الجهات المسؤولة عن هذه الفضيحة، سواء داخل الأمم المتحدة أو في الحكومات المعنية. وبالتالي إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة وتحقيق ومساءلة ومحاسبة.

3 – 8 – نموذج رقم 8: تمويلات نزع الألغام عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وتوجيهها لمن يزرع الالغام

تمويلات نزع الألغام والتي كانت تسلم من الدول المانحة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، وللأسف ان هذا البرنامج عمل على تخصيص جزء منها ووجه باتجاه جماعة الحوثي والجهات التابعة لها، وهذا شكل احد اشكال الدعم الامني لمليشيا الحوثي التي نزرع الألغام، وتنوعت اشكال الدعم للحوثي من صرف أموال نقدية ومرتبات وتجهيزات ومعدات مكافحة الألغام الى حتى امدادات بسيارات الدفع الرباعي (صورة رقم 37) والتي استخدمتها مليشيا الحوثي لنقل مقاتليها الى جبهات الصراع.

الحقيقة ان الدعم الامني للجهات الحوثية لم يقتصر على هذا البرنامج فقط وانما أيضا معظم الوكالات الأممية باليمن كانت تساهم بشكل خفي بأنواع مختلفة من الدعم على حساب موارد التمويلات الدولية، ومنها برنامج الغذاء العالمي سواء عبر العقود المباشرة لتوزيع الغذاء لشركة المحسن اخوان التابعة للقيادي الحوثي علي الهادي والمصنف على قوائم الخزانة الامريكية، او عبر دعم الجهات الحوثية بالتموينات الغذائية، حيث انتشرت كثير من الصور المسربة لوجود حمولات أغذية تحمل طابع برنامج الغذاء العالمي في مواقع جبهات القتال التابعة لمليشيا الحوثي (الصورة رقم 38).

صورة رقم 37: توضح تسليم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيارات الدفع الرباعي لمليشيا الحوثي تحت تمويلات نزع الالغام

صورة رقم 38: توضح وجود مواد غذائية تحمل ختم برنامج الغذاء العالمي في مو اقع القتال لمليشيا الحوثي

لقد أظهرت عملية تتبع بيانات تمويلات نزع الألغام الممنوحة لليمن خلال الفترة (2015 – 2024) ان هذا الدعم وصل الى ما يزيد عن **288 مليون دولار** (الجدول رقم 26)، وسلم من المانحين الدوليين الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي بدوره للأسف وجه اغلب هذا الدعم نحو دعم جماعة الحوثي، ناهيك عما يتخلل ذلك من حساب موازنات تشغيلية مبالغ فيها وتهرب من دفع الضرائب للحكومة الشرعية.

الجدول رقم 26: تمويلات أعطيت لليمن تحت بند " نزع الألغام والحماية" وسلمت لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

العام	التمويل بالدولار
2017	9,176,874
2018	41,822,588
2019	36,613,245
2020	31,639,014
2021	41,385,063
2022	42,553,976
2023	41,987,772
2024	43,502,413
الإجمالي	**288,680,945**

في العام 2023، قام عدد من الناشطين وبعض مؤسسات المجتمع المدني بتقديم شكوى وبلاغ الى النائب العام حول هذه التمويلات الخاصة بنزع الألغام وعمليات تمكين الحوثي ودعمه عبرها ليستمر في زرع الألغام والاضرار بالشعب اليمني على جميع المستويات الصحية والأمنية والاقتصادية والتسبب بجرائم حرب مرتبطة بزرع الألغام تتضمن القتل والاعاقة، وقد أحال النائب العام الملف الى النيابة العامة بمارب، والتي باشرت التحقيق ورفعت للنائب العام تقرير مكتمل عن نتائج التحقيق تضمن الوقائع والمستندات والحيثيات والراي والمتضمن ادانة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التلاعب بهذه التمويلات الخاصة بنزع الألغام وتسهيل ودعم مليشيا الحوثي،(**انظر الملحق رقم 2 نتائج تحقيق للنيابة العامة بمارب حول تمويلات نزع الألغام المسلمة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي**). وللأسف الى الان لا يعرف ماذا تم حول هذا التقرير ونتائج التحقيقات وهل تم محاسبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

3 – 9 – نموذج رقم 9: مشروع تعزيز المرونة الاقتصادية لليمن عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، بمبلغ 200 مليون دولار على مرحلتين

ما يسمى مشروع تعزيز المرونة الاقتصادية لليمن وتحسين حياة او رفاهية الاسر الأشد فقرا وهو بمرحلتين بلغ تمويله من الاتحاد الأوروبي بالمرحلة الأولى بمبلغ 68 مليون يورو بدأت في العام 2020 وانتهت في العام 2023، والمرحلة الثانية الحالية بمبلغ 115 مليون دولار، وينفذ عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وثيقة المشروع للمرحلة الأولى ممكن الاطلاع عليها وفق الرابط في المرجع [24] وكذا بيانات عامة عن المشروع في المرجع [25].

هذا المشروع أنهي مرحلته الأولى ولم يرى أي أثر لتعزيز الاقتصاد او تحسين رفاهية الاسر الأشد فقرا في اليمن وانما زاد التدهور الاقتصادي وزادت صعوبة ومعاناة الاسر الضعيفة باليمن في ظل ادعاء هذه البرامج مشاريع ظاهرها عنوان براق والنتيجة غير ملموسة، علاوة على ذلك وفق المتابعة فقد تركزت كثير من أنشطة هذا المشروع المعلنة عبر منشورات المشاركين في ندوات وسفريات خارجية ومخصصة لأشخاص معينين يتكررون في أكثر أنشطة الأمم المتحدة باليمن ومشاريعها الأخرى.

امام ذلك يجب المساءلة عن هذه الأموال وكذا أموال المرحلة الثانية وكيف انعكس ذلك على تعزيز الاقتصاد الذي ينهار يوما بعد اخر، وما لذي استفادة منه الاسر المحتاجة، وطريقة صرف الأموال وتوضيح الاليات والموازنات التشغيلية وطلب التقارير المالية المدققة، وكذا الجهات من مؤسسات مجتمع مدني ومراكز أبحاث والتي صرف لها من هذا التمويل وما الذي قامت به.

للعلم انه هذا المشروع ذكر في بياناته ضمن الملف في فقرة الشركاء انه يقوم بالشراكة والدعم لبرامج منها ما يتبع مؤسسات مثل وديب روت DeepRoot التابع لرافت الاكحلي وعلاء قاسم ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية التابع لماجد المذحجي وفارع المسلمي، ويمكن ملاحظتها في الصفحات رقم 26 و27 من وثيقة المشروع بالمرجع [م.س.24]، وهذه المؤسسات أساسا تأخذ دعم مباشر من التمويلات للاتحاد الأوربي ومع ذلك تجد اسمها يتكرر في الشركات والدعم في مشاريع أخرى وهذا دلالة على ان هناك توجيه معين للتمويل لمؤسسات دون أخرى وعمليات فساد وعدم شفافية وسيطرة على التمويلات لحساب اشخاص معينين لديهم علاقات خاصة مع الممولين والمنظمات والوكالات الأممية.

3 – 10 – نموذج رقم 10: استخدام واستغلال طيران الأمم المتحدة - دعم لا يتوقف لمليشيا الحوثي

تتواصل الأزمات الإنسانية والسياسية في اليمن، وتظهر بوضوح من خلال التطورات المتلاحقة في مطار صنعاء الدولي. في 23 يوليو 2025، سجل المطار وصول ست طائرات، من بينها طائرتان شحن، تحت ذريعة تقديم "عمليات طبية وإنسانية". ومع ذلك، تثير هذه الرحلات تساؤلات كبيرة حول الشفافية والرقابة، خاصةً أن معلوماتها لم تُدرج في جدول الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني.(UNHAS)

إن دعم مكاتب الأمم المتحدة لجماعة الحوثي بمختلف الطرق، سواء من خلال نهب المساعدات أو تسهيل العمليات، يعزز من موقفهم ويطيل أمد الحرب في البلاد. بينما تدعي هذه المكاتب الالتزام بالشفافية والحوكمة والحياد، فإن هذه التصرفات تؤدي إلى إضعاف مصداقيتها وتؤثر سلبًا على الوضع اليمني.

يعكس الوضع القلق العميق بشأن هوية الوافدين وأدوارهم الحقيقية ونوعية ما يتم نقله في طائرات الشحن، في ظل غياب الرقابة الفعالة. وقد رصدت الفرق الميدانية لحملة #لن_نصمت #وين_الفلوس زيادة غير عادية في حركة الطيران خلال شهر يوليو 2025 حيث سجل ما يقارب 30 رحلة طيران بمطار صنعاء خلال عشرة أيام (من 21 الى 31 يوليو 2025) في ظل ادعاء جماعة الحوثي بانها محاصرة وفي تغطية واستغلال لموارد وأدوات الأمم المتحدة مثل الطيران، مما يشير إلى مخاطر تهريب الأسلحة ودخول خبراء عسكريين تحت غطاء العمل الإنساني.

3 – 10 – 1 – فضائح الأمم المتحدة لا تنتهي باليمن

بناء على الرصد الميداني فقد استقبل مطار صنعاء الدولي 6 رحلات في يوم 23 يوليو 2025، جميعها طائرات أجنبية تحت غطاء "عمليات طبية وإنسانية". الجدير بالذكر أن هذه الرحلات لم تُدرج على موقع الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني(UNHAS) ، مما يثير تساؤلات حول الشفافية والرقابة. ويثير جملة من المخاطر. ولم تدرج الا رحلة واحدة فقط ضمن الجدول الامي. وكانت تفاصيل هذه الرحلات لهذا اليوم كالتالي:

- وصلت أربع رحلات مخصصة لنقل موظفي منظمات إنسانية، باستخدام طائرات من طرازEMB 145LR ، BE1900D، وطائرة C56X (إجلاء طبي).، وهذا يعني ما يقدر بنقل 92 شخصًا يوميًا، مما يعني دخول حوالي 2,760 موظفًا شهريًا. هذا العدد يثير القلق حول هوية الوافدين وأدوارهم الحقيقية في المنطقة.
- وصلت طائرتان من طرازBoeing 727 ، حمولتها تقدر بحوالي 40.2 طنًا يوميًا، مما يعني أكثر من 1,200 طن شهريًا. هذا الحجم الكبير من المواد غير الخاضعة للتفتيش يعزز المخاوف من استخدامها في عمليات عسكرية.

3 – 10 – 2 – مطار صنعاء تحت المجهر:

نتيجة لتوارد معلومات عن حركة طيران غير عادية في مطار صنعاء وملاحظة وصول طائرات شحن كبيرة ، قامت فرق ميدانية تتبع حملة #لن_نصمت و #وين_الفلوس بالعمل على الرصد الميداني وتوثيق اعداد الطائرات وكذا ساعات وصولها ومغادرتها ونوعيتها وتسجيل ذلك بالصور والفيديوهات وتم النشر عنها ومازال الرصد مستمر حتى الان حيث سجلت 100 رحلة طيران من 21 يوليو 2025 حتى 30 سبتمبر 2025، وتزامنت زيادة حركة الطيران في مطار صنعاء مع زيادة الرقابة على الممرات البحرية وخطوط التهريب البحرية ورفع شدة الإجراءات لألية التفتيش الدولي البحري في جيبوتي، والتي كانت سابقا يبدو انها تغطي كثير من عمليات التهريب للمليشيا الحوثية، مما اضطر مليشيا الحوثي عبر وزير خارجيتها الى تقديم احتجاج وطلب بوقف الية التفتيش الدولية البحرية في جيبوتي.

3 – 10 – 3 – الانحرافات والمخاطر الأمنية:

تتمثل في التالي:

- غياب هذه الرحلات عن جدول الرحلات الاممية UNHAS يظهر أن هناك قناة جوية موازية غير خاضعة للرقابة.
- خطر تهريب الأسلحة: يمكن استخدام هذه الرحلات لتهريب أسلحة أو دخول خبراء عسكريين تحت غطاء "موظفين." وبالتالي استغلال موارد وأدوات الأمم المتحدة لدعم مليشيا إرهابية.
- تعزيز قدرات الحوثيين: التدفق غير الخاضع للتفتيش يدعم العمليات اللوجستية للميليشيا.

3 – 10 – 4 – الآثار الجيوسياسية المحتملة:

تتمثل بالتالي:

- تصعيد الصراع: تهريب الأسلحة أو الخبراء قد يؤجج النزاع.
- تقويض مصداقية العمل الإنساني: استغلال الغطاء الإنساني يؤثر سلبًا على جهود الإغاثة.
- إضعاف فرص الحل السياسي: تواصل الأزمة بسبب فقدان الثقة في المساعدات.

3 – 11 – نموذج رقم 11: التلاعب بأسعار الدولار في زمن الحرب باليمن وتوريد ضرائب التمويلات لمليشيا الحوثي

تُعتبر برامج الاستجابة العاجلة في اليمن أداةً حيوية لمواجهة تداعيات الحرب المستمرة، لكنها تثير تساؤلات جدية حول مدى فعاليتها ونزاهتها. في ظل ما تم شرحه من تلاعب واختلاس للتمويلات الدولية وتماهي المنظمات مع مليشيا الحوثي تظهر امامنا أيضا معضلة تباين أسعار صرف العملات في اليمن بين مناطق الشرعية ومناطق سيطرة مليشيا الحوثي وظهور ثلاثة أسعار مختلفة للصرف العملة وبدا هذا التباين الكبير يتوسع منذ العام 2020 ، ان الأرقام المتباينة لأسعار صرف الدولار وتناقض البيانات المقدمة من المنظمات الدولية، يوضح أن هناك تلاعبًا ممنهجًا يهدف إلى إطالة أمد الصراع. هذا التلاعب حذرنا منه منذ البداية ومنذ اكتشافنا لاحد التقارير لهذه المنظمات وملاحظاتنا المسجلة في حينه في يونيو 2020 [26]

يركز هذا النموذج على تحليل ملخص تقرير من مبادرة تسمى "رصد السوق" الصادر في أبريل 2020، والذي يتناول الاختلافات الكبيرة في أسعار الصرف ومآلاتها على الاقتصاد اليمني. إضافة الى تناول ما يتعلق بتوريد الضرائب لمشاريع المنظمات الى البنك المركزي التابع لمليشيا الحوثي بصنعاء مدعما ذلك بالتوثيق، وستكون هناك إشارة محددة إلى النصوص التي توضح هذه التلاعبات، وكيف أن هذه الممارسات قد تسهم في الإعاقة للاقتصاد، وتؤثر سلبًا على حياة الشعب اليمني. وسنسلط الضوء على الأهداف الخفية وراء هذه التلاعبات، ونستكشف كيف تُسهم دعم المليشيا وفي استمرار الأزمة بدلاً من تعزيز الاستقرار والازدهار.

3 – 11 – 1 – مبادرة رصد السوق: بين الأمل والتلاعب بالبيانات

الملخص بالوثيقة المرفقة في الصورة رقم 39، يسمى مبادرة رصد السوق وهو رسمي وصدر في 25 ابريل 2020، ويرفع لجميع المكاتب للمنظمات باليمن وكذا مكاتب المانحين، ووضعت هذه المبادرة استعداد لاستيعاب التمويلات القادمة والخاصة بكورونا وقبل مؤتمر المانحين الذي عقد بالرياض مطلع شهر يونيو 2020.

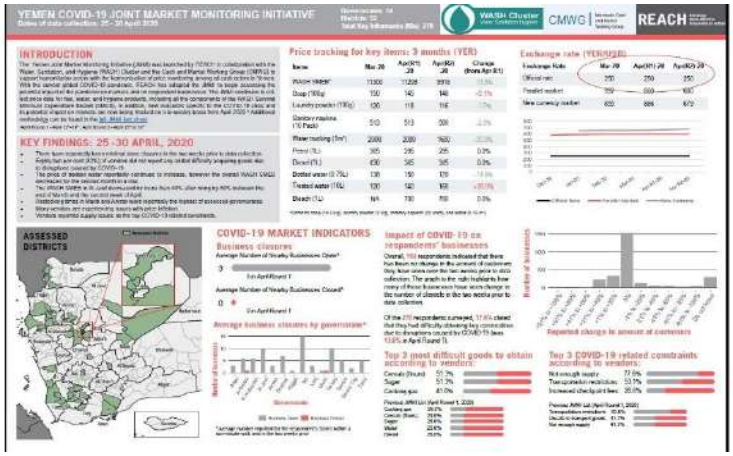

الصورة رقم 39: وثيقة لجزء من تقرير مبادرة رصد السوق 2020، والدائرة الحمراء توضح أسعار العملة والسوق الموازية التي ابتكروها في ذلك الحين

وقام بعمل هذه المبادرة عدد من المنظمات التي تعمل بصنعاء وقدمته WASH كتلة المياه والصرف الصحي والاصحاح البيئي في اليونيسف. ومن خلال التدقيق في البيانات والجداول داخل الوثيقة لهذه المبادرة، يتضح حجم التلاعب والاهداف منها، هناك دائرة حمراء على الجدول الذي سيتم تناوله ضمن الوثيقة:

- سعر صرف الدولار الذي تقدمه المنظمات بانه في اليمن أوضحت انه يتوزع في ثلاث سلات لفترة الرصد للعام 2020 وهي تختلف عن بعضها:
  - سعر رسمي حكومي للبنك المركزي اليمني 250 ريال للدولار. (ملاحظة: يقصد به البنك الذي تحت سيطرة مليشيا الحوثي ومازال مستمر باعتماد هذا السعر وتحسب التمويلات وفقا له)
  - سعر محلات الصرافة من 597 – 600 ريال للدولار
  - سعر أسواق جديدة من 655 الى 679 ريال للدولار – ولا يعرف ماذا يقصدون بهذا الاسم اسوق جديدة وأين هي ومن يديرها؟ حيث في تلك الفترة أي فترة الرصد لم يكن هذا المصطلح موجود. وظهر وتوسع بشكل اكبر بعد هذا التقرير وأصبحنا نرى أسعار للصرف في صنعاء وعدن مختلفة ومتباينة ويتوسع الفارق بينها من فترة لأخرى مع انهيار لسعر العملة التابعة للحكومة الشرعية.

هذا تلاعب كبير بالبيانات وتحايل حتى على المانحين وعلى الحكومة وعلى الشعب (طبعا المانحين كانوا يعتمدون هذه البيانات لأنها رسمية وهذي البيانات تعرض على الحكومة الشرعية والتي طبعا لا تعترض وبالأصح لا تقرا او انها راضية)

من المعروف ان البنك المركزي اليمني في عدن رفع السعر الرسمي للدولار ووصل في 2018 الى 381 ريال للدولار الواحد، وفي مرحلة لاحقة رفع أيضا مرة أخرى ووصل الى 440 ريال للدولار.

ما هي اللعبة هنا؟

المنظمات لم تكتفي بكل ما ذكرته سابقا من تلاعب وعمولات تأخذها وعدم إيصال المساعدات للمستحقين ودعم جماعة الحوثي، لكنها أيضا هنا تدخل بلعبة اكبر وهي عدم ادخال التمويلات وصرف الدولار في البنك المركزي التابع للشرعية بعدن، وبالتالي عدم دخول هذه التمويلات الى البنك وإقناع المانحين بان السعر الرسمي للبنك قليل بالمقارنة مع أسعار السوق الأخرى والفارق كبير جدا وهذا سيؤثر عليهم اثناء العمل ، الى جانب ذلك البنك لن يستطيع توفير السيولة للدولار لهم، ولا يستطيعون التعامل معه، في حين انهم ووفق الوثائق يقومون بحساب تمويلات المشاريع للمساعدات (كما ذكر في النماذج السابقة) بسعر 250 ريال للدولار الواحد ويعملون على اخذ الفارق بإعادة المصارفة وفق سعر السوق مما يؤدي الى سرقة واختلاس في حقوق الاسر اليمنية المحتاجة (بالإمكان مراجعة النموذج رقم 1 لمشروع الحوالات النقدية الطارئة).

وبالتالي هذا يعتبر أحد التلاعبات واختلاس الأموال سواء على مستوى المستفيدين من الاسر المتضررة بالحرب او على مستوى اقتصاد البلد، بحيث يضمنوا ان لا تدخل التمويلات بعشرات المليارات من الدولارات الى البنك المركزي في عدن ويستفيد منها البنك واليمن والحكومة والشعب من مجرد دخولها وخروجها عبر البنك، فاقل شي ستعمله إجراءات التحويلات عبر البنك

المركزي بعدن هو تعزيز سعر العملة الوطنية. ويبدوا ان عدم تعزيز العملة وعدم دعم البنك المركزي وتنشيطه في عدن للقيام بدوره هو هدف رئيسي لهذه المنظمات من خلال تزييف التقارير الخاصة بهم وهو أيضا يبدوا هدف مشترك مع مليشيا الحوثي.

3 – 11 – 2 – من تلاعب بسعر العملة الى توريد ضرائب مشاريع المنظمات لجماعة الحوثي

تشكل الوثائق المقدمة هنا جزءًا من مجهود أوسع استمر على مدى سنوات من العمل وجمع الوثائق والبيانات، هذه الوثائق لا تعكس فقط عدم الشفافية، بل تُبرز أيضًا كيفية استغلال الأوضاع الإنسانية من قبل بعض المنظمات وتماهي مع جماعة الحوثي وفقدان الشفافية وانعدام الحياد، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه الجهات.

الوثائق التي نستعرضها هنا تشكل مثال حول ما يتعلق بالضرائب على مشاريع التمويلات الدولية، حيث لا تفرض أي ضرائب على ما يتعلق بالمساعدات الإنسانية سواء أغذية او معدات وتجهيزات، لكن ما يفرض من ضرائب يتم على المرتبات والمصاريف الإدارية أي ما يسمى موازنات تشغيلية، هذه الأخيرة شكلت اكثر من نصف حجم التمويل المعطى لليمن خلال الفترة المدروسة وبالتالي حجم الضرائب عليها يشكل مبلغ مهم، ومن الواضح ان كثير من هذه المنظمات والمشاريع التابعة لها تجنبت توريد الضرائب الى الحكومة الشرعية وبنكها المركزي بعدن، وذهبت الى توريد جزء من هذه الضرائب الى جماعة الحوثي والبنك التابع لها بصنعاء.

يشكل ذلك أيضا نوع من التلاعب والضغوط التي تمارسها المنظمات سواء عبر عدم توريد التمويلات للبنك المركزي بعدن او لعبة المصارفة وفارق صرف العملة بين صنعاء وعدن وتأتي عملية توريد الضرائب لجماعة الحوثي كأداة إضافية للدعم والتحايل. ومن خلال الوثائق المرفقة كمثال يتضح التالي:

الوثيقة بالصورة رقم 40: إشعار توريد إلى حساب الضرائب: يتضمن الإشعار تفاصيل توريد مبلغ بالدولار كدفعة من عدة دفعات لأحد مشاريع المنظمات وهو يمثل ضريبة دخل تورد للبنك المركزي التابع لمليشيا الحوثي، وهناك كثير من الاشعارات التوريد سواء لهذا المشروع او غيره، حيث يظهر رقم الحساب (0010523 – 1001 – 01 دولار) الخاص بأمانة العاصمة صنعاء. الأهم من ذلك، هو احتساب الدولار الواحد بسعر 250 ريال، والذي تم توضيحه بخط أحمر. هذه الممارسة تؤكد ما كُشف عنه سابقًا حول التلاعب بأسعار الصرف، مما ينعكس سلبًا على تنفيذ المشاريع الإنسانية وعلى حقوق الأسر المحتاجة في اليمن.

هذا التلاعب في احتساب سعر الصرف يعني أن الأموال المقدمة من المانحين تُستخدم بشكل غير صحيح، حيث يتم تحويلها إلى مليشيا الحوثي، مما يُعزز من قدرتها المالية ويؤثر على الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

الوثيقة بالصورة رقم 41: مذكرة من مشروع الأشغال العامة: تظهر مذكرة من مشروع الأشغال العامة في صنعاء طلبًا لتوريد مبالغ بالدولار إلى نفس الحساب المذكور سابقا كضريبة دخل وضريبة مبيعات. من المثير للقلق أن هذه الضرائب تُدفع لمليشيا

الحوثي، رغم أن المشروع يقع في محافظة أبين التي تسيطر عليها الشرعية. وهذا يعني أن اغلب المشاريع التي تُدار في مناطق الشرعية تُحوَّل ضرائبها إلى الحوثيين.

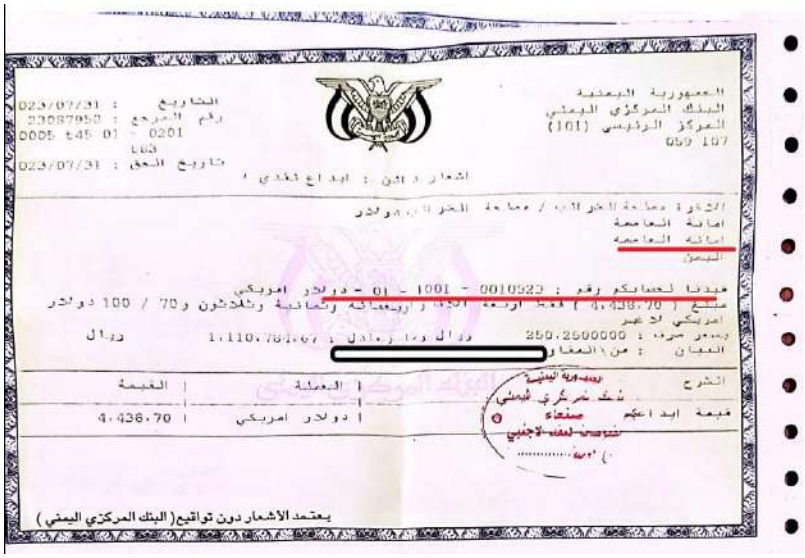

الصورة رقم 40: وثيقة لإشعار توريد ضرائب لاحد مشاريع المنظمات الى حساب تابع لجماعة الحوثي

الصورة رقم 41: وثيقة لطلب توريد ضرائب من مشروع الاشغال العامة الى حساب تابع لجماعة الحوثي

تظهر هذه الممارسة كيف يمكن للمنظمات أن تساهم، دون قصد أو عن عمد، في تعزيز موقف الحوثيين المالي، مما يُعزز من موقفهم في الصراع القائم. هذه الظاهرة تُفقد الثقة في المنظمات وتثير تساؤلات حول نواياها الحقيقية، حيث يُنظر إليها على أنها تدعم طرفًا معينًا في النزاع.

في أغسطس 2025، تم نشر تقرير [27] يسلط الضوء على مذكرة من مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية، وسام قائد، المعين حديثا من الحكومة الشرعية بعدن، وتشير المذكرة إلى أن ضرائب الموظفين التابعين للصندوق تُحوَّل أيضًا إلى مليشيا الحوثي. هذه المعلومات تُظهر كيف أن النظام المالي في اليمن يتعرض للاختراق بشكل ممنهج، مما يُعيق جهود الإغاثة والتنمية.

إن تحويل هذه الضرائب إلى الحوثيين يعني أن الأموال التي يُفترض أن تُستخدم لتحسين حياة الناس وتقديم الخدمات الأساسية تُستخدم بدلاً من ذلك لدعم الأجندة السياسية والعسكرية للمليشيات، مما يعكس فشلًا ذريعًا في إدارة الموارد وفشلا في الالتزام بالمعايير الأخلاقية.

3 – 11 – 3 – دلالات فقدان الثقة

تُظهر هذه الوثائق كيف يتم استغلال التمويلات الدولية والتلاعب بأسعار صرف العملة، مما يُهدد مستقبل الأسر المحتاجة في اليمن. فقدان الثقة في المنظمات الدولية ليس مجرد مسألة إدارية، بل هو مسألة وجودية تؤثر على حياة الناس. عندما يُنظر إلى المنظمات كطرف غير موثوق، فإن ذلك يُعيق جهود الإغاثة ويزيد من معاناة الشعب اليمني.

إن فقدان الثقة هذا يتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي، حيث يجب أن تكون هناك آليات رقابة أكثر صرامة لضمان الشفافية والمساءلة. إن نشر هذه المعلومات يعد خطوة مهمة نحو مساءلة الجهات المسؤولة وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد، مما يُعيد الأمل إلى الأسر المحتاجة ويعزز من جهود السلام والإعمار في اليمن.

3 – 12 – نموذج رقم 12: الكارثة البيئية لمحطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب ومؤسسة بناء للتنمية

(خلل فني، فساد، غرق للمحطة، جريان للمياه الملوثة وتأثيراتها على السكان والأراضي والمياه الجوفية)

تبقى عملية التنمية وبناء بنى تحتية موثوقة وذات جدوى وفاعلة من اهم المؤشرات لنجاح أي سلطة او حكومة ومنظمات دولية ومحلية ومن اهم مشاريع البنى التحتية هي ما يتعلق بمشاريع الصرف الصحي (محطات وشبكات) لما لذلك من أهمية تنعكس على صحة الانسان وبيئته، واستغلال مثل هذه المشاريع في إعادة التدوير لمخلفات الصرف الصحي سواء في الري للأراضي او انتاج الطاقة، الا ان ما حدث في اليمن خلال الفترات السابقة للحرب من فساد في هذه المشاريع سبب الكثير من المشاكل البيئية والصحية للسكان والنموذج محطة الصرف في العاصمة صنعاء[28] ، وللأسف ان هذا الوضع من الفساد في هذه المشاريع استمر خلال فترة الحرب التي بدأت في 2014 رغم تدخل منظمات دولية ووكالات امنية بل ان الامر تفاقم واصبح فساد بلا خجل وبلا محاسبة وبلا مسؤولية اجتماعية تجاه هذا الشعب الذي يعاني مرارة الحرب والنزوح والتدهور الاقتصادي والكوارث الطبيعية وانتشار الامراض.

في **2019** بدأ العمل بمشروع محطة الصرف الصحي الطارئة بمدينة مأرب وهي المدينة التي عرفت توافد نازحين من مختلف محافظات الجمهورية اليمنية بسبب الحرب وصل عددهم إلى ما يزيد عن **2.5** مليون نازح [29] في حين بقيت المنظمات تتعامل ببيانات الإحصاء السكاني **2004** [30]. وشكل هذا النزوح ضغط على الموارد الطبيعية بالمنطقة وتوسع لعدد تجمعات النازحين في ظل التقصير في توفير احتياجاتهم الأساسية وتطبيق معايير اسفير الدولية [31] التي توضح عمل المنظمات الدولية في توفير الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية والكرامة والتخطيط لمخيمات النزوح والاهتمام بالمجتمعات المضيفة لهؤلاء النازحين. لقد أعلن عن بدء العمل بالمشروع للمحطة في ديسمبر **2019** [32]، وبدأ تشغيلها في شهر يوليو**2020**.

يتناول هذا النموذج بالتحليل والتقييم واقع هذه المحطة منذ بدء إنشائها والمؤسسة التي كلفت بالعمل والمكتب الفني بمأرب الذي كان الأداة لتسليمهم المشروع والتغطية على كل الاختلالات، إلى جانب توضيح سوء اختيار الموقع وعدم تلبية المحطة للاحتياجات الحقيقة للسكان ومتابعة وضع المحطة منذ بدء عملها وتوقفها عن العمل بعد شهرين من بدء التشغيل ومن ثم غرقها وطفح الاحواض وجريان الملوثات بالوادي والاثار البيئية والصحية للنازحين والمجتمعات المضيفة إضافة إلى تناول التقارير الفنية التي وضحت بعض التجاوزات في الاعمال الانشائية للمحطة وعلاقة ذلك بالفساد والمصالح بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية الوسيطة.

3 – 12 – 1 – مؤسسة بناء للتنمية (الانشاء والتمويلات):

أنشئت هذه المؤسسة في فبراير **2016** أي مع مطلع العام الثاني للحرب باليمن، بترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحت رقم **220**، وما يثير الاستغراب ان هذه المؤسسة حصلت مباشرة في اول عام لها على مشروعين بقيمة **999,175** دولار [33]

أي ما يقارب **المليون دولار** من صندوق اليمن الإنساني بصنعاء في 2017، والمدير التنفيذي للمؤسسة يدعى **علي المندليق**، ويتم التسهيل لهذه المؤسسة بالكثير من المشاريع عبر مليشيا الحوثي [34].

من خلال العمل على رصد ما استلمته هذه المؤسسة من العام **2017** إلى **2023** وجدنا انها تحصلت على مشاريع بقيمة **11.43** مليون دولار (الجدول رقم 27 يوضح التفاصيل وفق السنوات والمراجع)، وهذه المبالغ تشكل ما استطعنا من رصده، حيث يبدو ان هناك مبالغ استلمتها هذه المؤسسة ولا تظهر ضمن ما ينشر عن التمويلات الدولية.

من خلال الجدول يتضح ان هذه التمويلات تأتي من صندوق اليمن الإنساني الذي مكتبه الرئيسي في صنعاء تحت سيطرة المليشيا الحوثية، كما يظهر اختفاء البيانات لما استلمته هذه المؤسسة في الاعوام **2020** و **2021** و **2022** حيث لم نجد أي بيانات للمبالغ، ويبدو انه بعد فضيحة كشف الفساد في محطة الصرف الطارئة بمأرب في **2020** تم إخفاء البيانات للتمويلات التي تستلمها وتم إعطائها مشاريع تحت مظلة منظمات أخرى، وما يثبت ذلك حصولنا على وثيقة لاتفاقية بتاريخ **2021** حصلت بموجبها المؤسسة على مبلغ **900** الف دولار عبر منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة لتنفيذ مشاريع في مأرب والجوف وتعز. وهذا يؤكد ان هناك مشاريع وتمويلات سلمت لهذه المؤسسة من تحت الطاولة خلال هذه الفترة التي اختفت فيها بياناتها.

الجدول رقم 27: التمويلات التي استلمتها مؤسسة بناء للتنمية (2017 – 2023)

السنة	مصدر التمويل	المبلغ بالدولار	المرجع
2107	صندوق اليمن الإنساني	**999,175**	(م.س.33)
2018	صندوق اليمن الإنساني	**3,454,249**	(35)
2019	صندوق اليمن الإنساني	**5,537,545**	(36)
2020	من خلال التتبع لم تظهر أي بيانات لهذه المؤسسة ضمن التمويلات لكن تم الحصول على نسخة من اتفاقية تم تسريبها لتمويل في 2021	-	
2021		**900,000**	وثيقة مسربة
2022		-	
2023	صندوق اليمن الإنساني	**548,877**	(37)
الإجمالي		**11,439,846**	
ملاحظة: هذا ما تم رصده وهناك مبالغ لم نستطع الوصول اليها			

في **2019** تم الاتفاق مع هذه المؤسسة بشكل مباشر وبدون مناقصة على تنفيذ مشروع محطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب وبدون التأكد من قدرتها على تنفيذ المشروع وذلك عبر المكتب الفني بمأرب وبتنسيق مع وزارة المياه والبيئة بعدن.

لقد فشل مشروع المحطة الطارئة بمأرب في اول شهرين لتشغيله وغرقت المحطة واغرقت المناطق المجاورة بالملوثات وهذا الوضع مستمر منذ سبتمبر **2020** وإلى الان والكمية للمياه الملوثة تتزايد وتتراكم دون اتخاذ أي إجراء للمعالجة سواء من السلطة أو من هذه المؤسسة إلى جانب عدم حتى فتح تحقيق واحالة المتسببين بالفشل إلى القضاء، وسيتم تناول تفاصيل عما حدث بالمحطة في الفقرات التالية.

أن المبلغ الإجمالي الذي استلمته هذه المؤسسة والذي يزيد عن **11** مليون دولار معظمه مركز في محافظة مأرب والجوف، وهذا يطرح انه لو كان هناك إدارة حكيمة وتخطيط وكوادر مؤهلة وذات انتماء وطني، كان بالإمكان بهذه المبالغ التي استلمتها مؤسسة بناء للتنمية انشاء محطة صرف صحي بمأرب بمواصفات عالية مع شبكة للمدينة وما جاورها، وتغطي جزء مهم من الكثافة السكانية الحالية والمتزايدة، و وكان من الممكن تخفيف انتشار كثير من الامراض مثل الحميات وغيرها التي تصيب النازحين والمجتمع المضيف والذي تصرف باسمه ملايين الدولارات في مشاريع للصحة ومكافحة الامراض، علاوة على الحد من التلوث بمياه الصرف للمياه الجوفية والأراضي وانتشار الروائح الكريهة والتلوث الذي سيسبب امراض خطيرة بالمستقبل القريب.

ان عملية الإهمال وتزايد حجم الملوثات وعدم اجراء أي محاسبة أو معالجة للوضع، يؤكد وجود شبهات الفساد والشراكة في ذلك بين هذه الجهات والمؤسسة المنفذة للمشروع، ويؤكد انعدام المسؤولية الاجتماعية لدى المسؤولين الحكوميين وعدم اهتمامهم بصحة السكان والأضرار التي يتعرضوا لها.

3 – 12 – 2 – مشروع محطة الصرف الصحي الطارئة (خلل اجر ائي وفني وتضليل):

كما ذكرنا سابقا بانه تم الإعلان عن المشروع في نهاية العام **2019** وتم بدء التنفيذ في العمل مباشرة في مجرى الوادي جنوب مدينة مأرب، وذلك دون اعلان مناقصة ومنافسة بين شركات مؤهلة للقيام بمثل هذه المشاريع او حتى نشر دراسة الأثر البيئي للمحطة ان وجدت او عمل ورشة للتعريف بهذا المشروع مع المستفيدين سواء من النازحين او المجتمع المضيف او سكان المدينة، وهذي تعتبر من الإجراءات الأساسية لعمل أي مشروع من هذا النوع. لكن ما حدث انه تم التكليف المباشر لهذه المؤسسة بناء للتنمية.

لم يكتفوا بكل هذه المخالفات بل سوقوا للمشروع على أنه سيكون منجز كبير وسيخفف من المشاكل البيئية والصحية، وهذا نوع من التحايل والتضليل على السكان ومنحهم وعود واهية ويصب ذلك أساساً في إسكات السكان عن الاعتراض على المشروع والمخالفات التي صاحبته منذ البداية والاضرار التي قد تصيبهم أو سوء اختيار الموقع الذي سيكون مؤثراً على أراضيهم، أملاً في تنفيذ المشروع الخارق والذي سيحل مشاكلهم ، ومن التصريحات المضللة للمشروع تصريح مدير صندوق النظافة والتحسين بمحافظة مأرب في ابريل **2020** حيث قال : إن المحطة ستساهم في التخلص من المستنقعات والتلوثات المائية التي تواجهها المدينة بسبب عدم وجود مشروع صرف صحي، وستتمكن المحطة من نقل **250** الف لتر صرف صحي عبر شبكة مستجدة وإسعافية، للتخفيف من المشاكل البيئية والصحية.. موكداً على ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع الصرف الصحي لكافة مناطق مدينة مأرب، وقال: بإن المحطة ستمكن الصندوق من الاستفادة من المياه النقية التي تتم معالجتها وتنقيتها، ليتم بعد ذلك ضخها عبر شبكة ري إلى الاشجار والنخيل على كامل امتداد المدخل الجنوبي لمدينة مأرب [38]، في حين ما حدث هو عكس ذلك تماماً، فقد تلوثت المياه الجوفية والأراضي وانتشرت الامراض بين السكان، كما ان المياه الملوثة جارية على مسافة تصل إلى 3 كيلو متر [39] وغرقت المحطة بشكل كامل [40] وتفجرت انابيب في وسط أحد الدوارات بالمدينة [41]

ترافق هذا التضليل على السكان اثناء عملية إنشاء المحطة بعملية إخفاء أيضا لبعض التقارير الفنية التي اكدت وجود خلل فني ببنية المحطة، وقد حصلنا على نسخ من هذه التقارير، إلى جانب ذلك نزلت لجان من مؤسسة المياه والصرف الصحي بعدن وكانت كل نتائج هذه اللجان مخفية واستمر العمل في انشاء المحطة رغم كل الاختلالات.

3 – 12 – 2 – 1 – التقرير الأول اثناء عمليات الانشاء:

وضح التقرير المسرب بوجود عدد من الاختلالات، ورغم ملاحظاتنا على التقرير الغير مكتمل والذي لم يتناول تفاصيل عديدة كقدرة المحطة على استيعاب مخلفات الكثافة السكانية وحجم الاحواض ومخاطر خسارة المشروع من اقامته في مجرى السيل وعدم تطبيق الإجراءات القانونية سواء في المناقصة أو متطلبات تأهيل المؤسسة وقدرتها على تنفيذ او الشراكة المجتمعية في هذه المشاريع وهذا قد يعود إلى عدم مهنية أو شبهة فساد، إلا أن التقرير ذكر بعض النقاط التي تتعلق ببنية أو هيكل المحطة والتي تؤثر على عملية التشغيل والتي كان لازماً على الجهات الحكومية بالمحافظة إلزام مؤسسة بناء بمعالجتها ولكن للأسف يبدو تم تجاهل كل ذلك والاستمرار بالعمل (وثائق من التقرير بالصورة 42)، ومن النقاط:

- عدم وجود مصدات حماية من السيول ووجود المحطة في مجرى السيل.
- وجود تشققات في غرف التحكم، وتسرب في بعض الخزانات لمياه الصرف إلى غرف التحكم.
- عدم وجود حماية للجدران من نمو الطحالب.

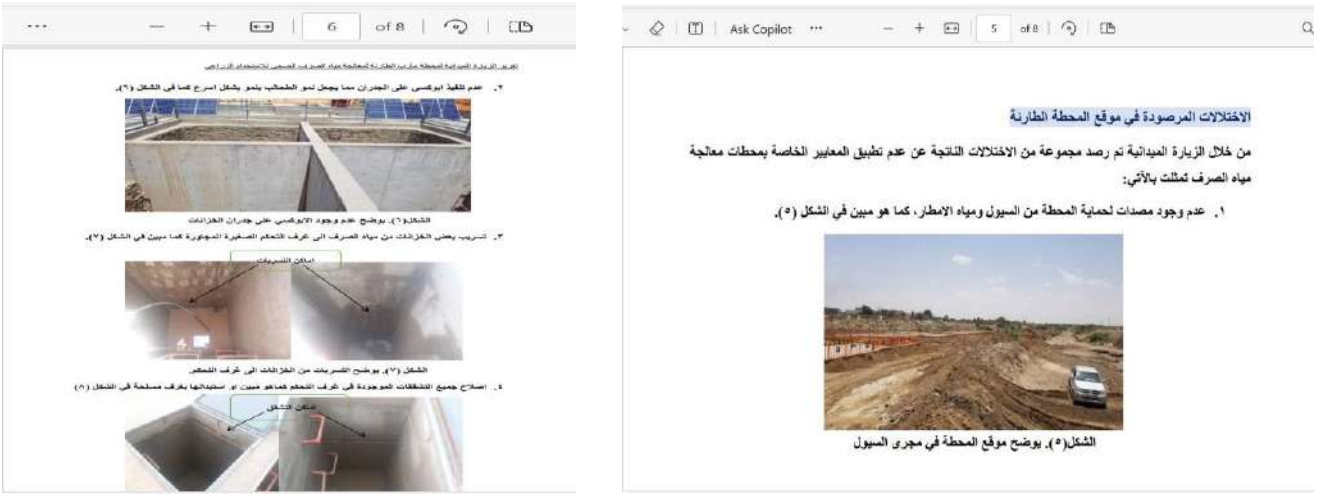

الاختلالات المرصودة في موقع المحطة الطارئة

من خلال الزيارة الميدانية تم رصد مجموعة من الاختلالات الناتجة عن عدم تطبيق المعايير الخاصة بمحطات معالجة مياه الصرف تمثلت بالآتي:

١. عدم وجود مصدات لحماية المحطة من السيول ومياه الامطار، كما هو مبين في الشكل (٥).

الشكل(٥)، يوضح موقع المحطة في مجرى السيول

الصورة رقم 42: وثيقة من التقرير الفني لمحطة الصرف الصحي الطارئة بمارب وتوضح نقاط للاختلالات الفنية في عمليات الانشاء

3 – 12 – 2 – 2 – التقرير الثاني أثناء بدء عمليات التشغيل:

كما التقرير السابق أكد هذا التقرير على الاختلالات واستمرارها مع تجاهل النقاط السابقة للاختلالات التي ذكرناها حول المحطة في التقرير، حيث يعتبر أيضا التقرير ناقص او غير مكتمل وتم تجاهل العديد من نقاط الاختلال (الوثيقة بالصورة رقم 43)، ومن النقاط التي ذكرها التقرير:

- التسربات إلى جميع غرف التفتيش وغرف التحكم في المحطة.
- وجود التشققات والهبوط الحاصل في غرف التفتيش والتحكم.
- اللون الأسود لمياه الصرف في المرشحات والذي يدل على عدم عملها.
- عدم وجود أماكن لصب الماء المعالج وايضاً عدم وجود شفاطات لسحب الماء في الخزان النهائي.
- عدم وجود منظومة الكلور الامر الذي يجعل المحطة مصدراً للملوثات والامراض خاصة وأنها وسط الاحياء السكنية.
- عدم وجود وسيلة لنقل المخلفات الصلبة
- عدم اجراء الاختبارات الكيميائية الازمة لمعرفة مواصفات الماء الناتج.

الصورة رقم 43: وثيقة من التقرير الفني لمحطة الصرف الصحي الطارئة بمارب وتوضح نقاط للاختلالات الفنية اثناء عملية تشغيل المحطة

مع وجود هذه التقارير أثناء الإنشاء واثناء بدء التشغيل والتي تظهر الخلل الفني الخطير للمحطة، ورغم العجز الظاهر في هذه التقارير في تناول تفاصيل الاختلالات العديدة وتوصيفها وتوصيف مخاطرها إلا أن السلطة بالمحافظة لم تقم بأي دور تجاه ذلك لا في إلزام مؤسسة بناء بتنفيذ المعالجات او إحالتها إلى المحاسبة او في طلب المنظمة المانحة للتمويل، ورغم كشف ناشطين فضيحة توقف المحطة وغرقها بالملوثات منذ أول شهرين لتشغيلها في **2020** الا أن السلطة تجاهلت ذلك ايضا، وهذا كما ذكرنا

يؤكد شبهات الفساد والمصالح بين الأطراف على حساب صحة وبيئة المجتمع، ومتجاهلين ما آلت إليه المحطة من غرق وتسرب للمياه الملوثة وتأثير ذلك على التجمعات السكانية للنازحين والمجتمع المضيف و أراضيه الزراعية والمياه الجوفية.

بل ما زاد الطين بله وأكد مساهمة بعض المسؤولين في سلطة مأرب والمؤسسة في تعمد الاضرار بالمجتمع وصحته ومياهه واراضيه والإصرار على تغطية الفساد والتضليل هو تكريم مؤسسة بناء للتنمية من قبل الوحدة التنفيذية للنازحين بمأرب على اعمالها في **أغسطس 2022** [(42)] في تحدٍ صارخ للمجتمع وما أصابه من مشاريع هذه المؤسسة من تلوث وانتشار الامراض.

3 – 12 – 3 – تتبع الاعمال للتنفيذ والتعثروالتوقف والغرق وجريان الملوثات من محطة الصرف الطارئة (صورالأقمار الصناعية، التوثيق الميداني)

في هذا المحور سنستعرض وضع المحطة والموقع منذ بداية اعمال التنفيذ للمحطة وتشغيلها وغرقها وجريان الملوثات منها ووضعها الحالي، معتمدين في ذلك على التوثيق الميداني بالصور خلال هذ الفترة من **2020** إلى **2023** إلى جانب التحليل لصور الأقمار الصناعية من **Google Earth** ، وعبر خاصية اختيار الصور التاريخية والتي تسرد بشكل واضح ما حدث ويحدث بموقع المحطة، إلى جانب اجراء الرسومات والحسابات الهندسية والرياضية لكمية المياه التي غرقت بها المحطة وطفحت خارجها واستمرت بالتزايد على مدى هذه الأربع السنوات دون أي تحرك من السلطة بمحافظة مأرب أو شعور بالمسؤولية الاجتماعية ومسؤولية الضرر على السكان من قبل مؤسسة بناء للتنمية أو الداعمين لها في صندوق اليمن الإنساني.

تظهر صور الأقمار الصناعية بالصورة التجميعية رقم 44 - التالي:

- صورة قمر صناعي لمجرى الوادي وحدوده في مدينة مأرب قبل تنفيذ المشروع في **2019**، وهو يقع إلى جنوب المدينة وتنتشر حوله الاحياء السكنية ويمتد على مجراه العديد من الأراضي الزراعية، ولا يوجد به أي مخلفات أو نفايات.
- صورة قمر صناعي في فبراير **2020**، توضح وجود منشاة لمحطة الصرف الطارئة بمجرى الوادي وتظهر انها اثناء عمليات الانشاء، وتظهر جزء من الاحياء السكنية للمدينة المجاورة للمجرى. وتم اختيار موقع انشاء المحطة في وسط مجرى الوادي وبالقرب من احياء المدينة السكنية، مما يؤكد عدم وجود دراسة توضح بدائل اختيار الموقع المناسب لمحطات الصرف الصحي سواء الطارئة أو المتكاملة. وانما تم الاختيار اعتباطاً بدون مراعاة أي اشتراطات وهذا يدل على عدم الكفاءة والمهنية لدى من قام بذلك سواء في سلطة المحافظة أو في المنظمة ومؤسسة بناء للتنمية.
- صورة قمر صناعي في يوليو **2020**، وتظهر اكتمال انشاء المحطة وبدء عمليات التشغيل ويظهر لون غامق ضمن المحطة مما يدل على وجود مياه الصرف الملوثة وامتلاء الاحواض المخصصة لها داخل المحطة وخروجها إلى أجزاء من مباني المحطة، وهذا يدل على فشل المحطة منذ لحظة بدء التشغيل لها ويؤكد وجود الاختلالات الفنية التي إشارة لها التقارير السابقة.

- صورة قمر صناعي في سبتمبر **2020**، تظهر غرق لمحطة بالكامل وطفح المياه الملوثة خارج المحطة، وهذ التاريخ يعني توقف المحطة وغرقها بعد شهرين من بدء تشغيلها وبداية تشكل المخاطر والاضرار على السكان سواء في مخيمات النازحين المجاورة للمحطة أو الاحياء السكنية أو الأراضي الزراعية الممتدة على طول مجرى الوادي.
- صورة قمر صناعي في أكتوبر **2020**، تظهر استمرار توسع امتداد المياه الملوثة من المحطة بعد ثلاثة أشهر من بدء تشغيلها والتي بلغت وفق الحسابات مساحة 5 **ألف مترمربع**، في ظل عدم اتخاذ أي اجراء لمعالجة الوضع.
- صورة قمر صناعي في أكتوبر **2021**، تظهر الحسابات توسع رقعة المياه الملوثة الناتجة عن المحطة والتي بلغت **11.4 ألف مترمربع** مع استمرار غرق كل منشئات المحطة.
- صورة قمر صناعي في مايو **2022**، تظهر التوسع المستمر لانتشار المياه الملوثة وبمساحة **11.5 ألف مترمربع** وتسربها أيضا خارج المنطقة التي تلوثت بالبداية وظهور جريان للمياه الملوثة بمجرى الوادي بمسافة تصل إلى **3 كم** مع استمرار غرق المحطة، وبالإمكان الرجوع لمرجع سابق لفيديو يظهر امتداد وجريان هذه المياه الملوثة في مجرى الوادي.

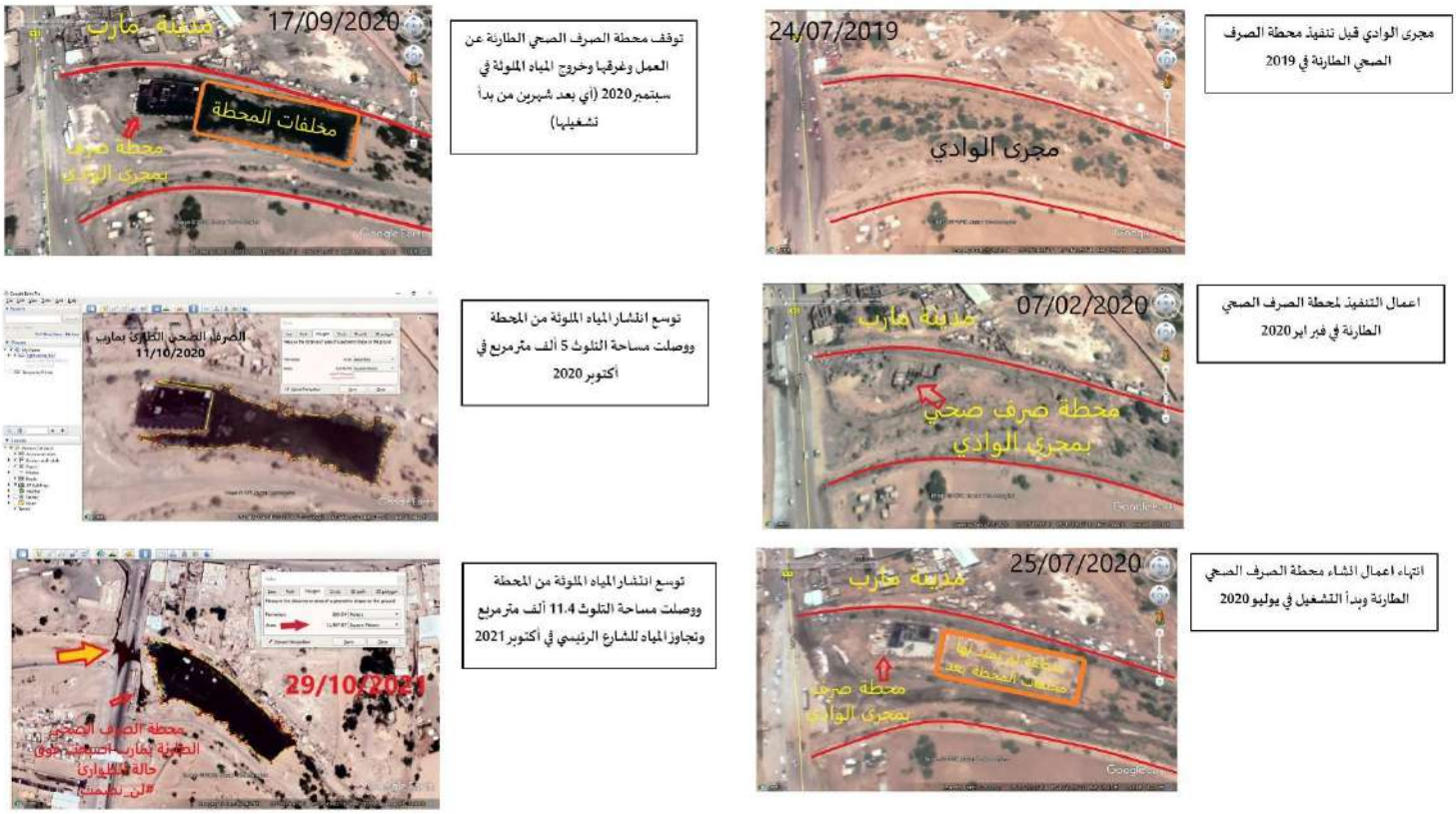

الصورة رقم 44: صور أقمار صناعية جمعت على فترات زمنية تشرح غرق محطة الصرف الصحي الطارئة بمارب وتوقفها عن العمل

كما تظهر صور ميدانية (الصورة رقم 45) التقطت لتجمع وتسرب وجريان المياه الملوثة الناتجة عن محطة الصرف الطارئة بمأرب للأعوام **2020** و **2021** و**2022** و**2023**، ويظهر في آخر صور للعام **2023** وجود مواد ذات ألوان غامقة ثقيلة تدل على وجود ملوثات لزيوت نفطية مختلطة بمياه الصرف المنزلي، وهذا يؤكد أن المياه ليست فقط مياه صرف منزلي ولكنها أصبحت مختلطة بكل مخلفات المدينة من مخلفات معامل وورش ومواد طبية، وهذا بدوره يشكل مخاطر كبيرة على السكان وصحتهم وبيئتهم والمياه الجوفية التي يتم استخدامها في الري والشرب.

توسع انتشار المياه الملوثة من المحطة ووصلت مساحة التلوث 11.5 ألف متر مربع وتسرب المياه الملوثة وجريانها ببطن الوادي للأراضي الزراعية بمسافة 3 كم في مايو 2022

2021

2020

2023

2022

الصورة رقم 45: صور ميدانية التقطت لتجمع وتسرب وجريان المياه الملوثة الناتجة عن محطة الصرف الطارئة بمأرب للأعوام 2020 و 2021 و2022 و2023

تؤكد هذه البيانات لصور الأقمار الصناعية والحسابات مدى خطورة الوضع في المحطة ومخاطره على السكان والأراضي المجاورة وعلى المياه الجوفية واستمرار ذلك على مدى أربع سنوات، مما يشير إلى أن التلوث قد وصل حتى المياه الجوفية، ناهيك عن الروائح الكريهة التي يشكو منها السكان وكذا انتشار الامراض والحشرات، مترافقاً ذلك بإهمال حكومي في معالجة الوضع وانعدام المسئولية الأخلاقية والاجتماعية لدى جميع الشركاء في هذا المشروع، آخذين موقع المتفرج دون أدنى وخزة ضمير أو حتى فتح تحقيق وإحالة المسؤولين عن ذلك للتحقيق والمحاسبة رغم ما نشر من كثير من الناشطين والمواقع الإخبارية.

3 – 12 – 4 –الاختلالات الأساسية:

تظهر الاختلالات الرئيسية لمشروع محطة الصرف الطارئة بمأرب في التالي:

- تكليف مؤسسة غير ذات خبرة وغير مؤهلة في تنفيذ المشروع وعدم إعلان مناقصة لإتاحة المجال للشركات ذات الخبرة في مثل هذه المشاريع، ووجود اختلالات فنية في بنية المحطة منذ بداية عمليات الانشاء وعمليات التشغيل وعدم التحرك في معالجتها.
- عدم اختيار الموقع المناسب لتنفيذ مثل هذه المشاريع وعدم مراعاة الاشتراطات البيئية الخاصة بمواقع محطات الصرف الصحي وابتعادها عن الاحياء السكنية وعدم النظر في خيارات بدائل الموقع.
- انعدام وجود دراسة الأثر البيئي والتي كانت ستوضح كثير من المشاكل التي يجب تجنبها سواء بالموقع أو حجم المحطة وقدرتها على استيعاب المخلفات وكيفية الفصل للمواد وتطوير الشبكة وتحديد تجنب التأثيرات البيئية والصحية على السكان، ووضع خطة للإدارة البيئية للمحطة وخطة الطوارئ والاستفادة من إعادة تدوير المخلفات بشكل بيئي سليم.
- عدم وجود دراسة جدوى للمحطة تبين قدرة المحطة ومكوناتها التفصيلية وملائمتها لاستيعاب ومعالجة النفايات للصرف الصحي والتكنولوجيات المختلفة التي ستستخدم، ومدى ملائمة الموقع لإنشاء المحطة وتوضح مدى استفادة السكان منها، وهل لها القدرة على استيعاب مخلفات سكان المدينة الذي يتزايد ووصل إلى 2.5 مليون نسمة، واذا ما كانت المحطة مخصصة لمجتمع النازحين أو للمدينة ككل أو لعدد محدود من الأنشطة بالمدينة، وبالتالي توضيح الإجراءات التي ستضبط دخول كميات النفايات السائلة من الأنشطة أو المجتمعات الأخرى، وهل المحطة لديها القدرة على تحمل ذلك، واجراء المعالجات المطلوبة وخطط الطوارئ في حالة حدوث كارثة وتسرب، وكيف سيتم التعامل معها وتنفيذ ما صرح به المسؤولون بالمحافظة من أهمية المحطة ودورها في تخفيف الاثار البيئية والصحية بالمدينة.
- عدم مشاركة المجتمع (النازحين، المجتمع المضيف، سكان الاحياء المجاورة للمحطة وملاك الأراضي الزراعية على مجرى الوادي) واخذ مشورتهم حول المشروع وقبوله أو رفضهم له وفقاً للمعايير البيئية الملزمة بذلك.

- رغم التقارير الفنية التي توضح الخلل في عمليات الانشاء وكذلك أثناء التشغيل ورغم توقف المحطة وغرقها في أول شهرين من بدء تشغيلها لم تقم لا السلطة ولا مؤسسة بناء للتنمية ولا المنظمة الممولة للمشروع بأي خطوة تجاه تلافي الكارثة الحالية المتمثلة بالغرق وتسرب المياه الملوثة وتزايد مساحتها وانتشار اضرارها على السكان والبيئة.
- يظهر توسع امتداد ربط المحطة بالأنشطة المختلفة بالمدينة رغم وجود الكارثة ورغم عدم اتخاذ أي اجراء للمعالجة وتزايد كميات المياه الملوثة والمتسربة إلى الوادي وظهور مواد بألوان ومزيج متعدد مما يؤكد اختلاط كثير من المخلفات من الصرف المنزلي مع مخلفات الورش والمعامل والنفايات الطبية، وهذا سيؤدي إلى زيادة مخاطر التلوث من نوعية النفايات المختلطة بهذه المياه.
- أخذ رسوم شهرية من قبل جهات حكومية بمأرب من السكان المرتبطين بالشبكة للمحطة تصل إلى عشرين ألف ريال شهريا دون القيام بأي خطوة لمعالجة الكارثة، فقد أصبحت المحطة كارثة على السكان من جانبين الأول يتعلق بالتلوث وانتشار الامراض والتي سيمتد على فترة زمنية طويلة وسيكون من الصعب معالجته بشكل سريع خصوصاً تلوث المياه الجوفية والأمراض الخطيرة، والجانب الثاني أصبحت مورد مالي للفاسدين بالسلطة عبر فرض رسوم على المرتبطين بالشبكة من سكان المدينة دون القيام باي دور تجاه الاثار الكارثية للمحطة ومعالجتها.
- عدم قدرة الشبكة الحالية لتحمل نقل هذه الكميات المتزايدة من مخلفات الصرف المنزلي والأنشطة الأخرى وتفجرها في اكثر من موقع داخل المدينة، وتحول أجزاء كثيرة من المدينة بسبب تزايد السكان والتعمير غير المخطط إلى حفر بالوعات بجانب كل منزل وفي وسط الشوارع مما أدى إلى انهيار كثير من هذه البالوعات وحدوث أضرار بشرية وأضرار على الأملاك الخاصة للسكان، ومما ينذر بحدوث كارثة أخرى و أن المدينة أصبحت فوق بحيرة من بالوعات مياه الصرف، وهذا يفرض التحرك السريع لبناء مشروع صرف صحي متكامل مع شبكة مناسبة واختيار موقع للمحطة الجديدة يلبي كل الاشتراطات البيئية ويخدم المحافظة وسكانها ويكون نافع على المستوى الزمني الطويل.

3 – 12 – 5 – تقييم الأثر البيئي والاضرار البيئية والصحية للمحطة:

يركز مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي على مختلف السياسات والخطط والبرامج والأنشطة الاستراتيجية المقترحة التي لها تأثير على البيئة بشكل عام، وتتناول عملية التقييم تشخيص ورصد منابع ومصادر التأثيرات البيئية الناتجة عن مختلف المشروعات [(43)].

وتستند عملية المراجعة لتقييم الآثار البيئية على المبادئ الرئيسية التالية: [(44)]

- طبيعة وحجم النشاط المراد القيام به ووجود المشاريع المماثلة بالموقع أو بمواقع مشابهة.
- مدى استنزاف المنشأة للموارد الطبيعية خاصة الأراضي الزراعية والثروات المعدنية.
- موقع المنشأة وطبيعة البيئة المحيطة بها والمجمعات السكانية القريبة.
- نوعية الطاقة المستخدمة.

ويعتمد أسلوب التقييم على تصنيف المشاريع بمختلف أنواعها بناءً على مستوى التأثيرات المتوقعة عن هذه المشاريع إلى ثلاث فئات هي:

- الفئة الأولى وتشمل مشاريع ذات تأثيرات محدودة وتحتاج فقط تقرير بيئي يمكن أن تقوم به الجهة المختصة بالحكومة.
- الفئة الثانية تشمل مشاريع ذات تأثيرات بيئية مهمة وتحتاج دراسة تقييم أثر بيئي واستشارة مع السكان وأصحاب المصلحة والنشر وتقوم بها مكاتب استشارية مختصة.
- الفئة الثالثة تشمل المشاريع ذات التأثيرات البيئية العالية الخطيرة وتحتاج إلى دراسة تقييم أثر بيئي شاملة وقياسات لخطوط الأساس البيئية للهواء وللتربة وللمياه ومسوحات اجتماعية وخطط إدارة بيئية وطوارئ واستشارة مع السكان وأصحاب المصلحة ونشر الدراسة وتقوم بها مكاتب استشارية مختصة.

ويختلف هذا التصنيف وترتيبه في الدول الغربية وتصبح الفئة الثالثة مقابله الفئة A [45]. وتصنف مشاريع الصرف الصحي في قوانين البيئة المحلية والدولية ضمن مشاريع **الفئة الثالثة** أو **(الفئة A)** أي ذات التأثيرات البيئية العالية والخطيرة والتي تحتاج إلى دراسة أثر بيئي شاملة وتندرج محطة الصرف الطارئة بمأرب تحت هذه الفئة.

وللعلم أنه حتى لو وجدت هذه المشاريع في المناطق الريفية فإنها تصنف ضمن **الفئة الثانية (الفئة B)** والتي أيضا من المهم عمل دراسة أثر بيئي لها ومشاركة المجتمع بالاستشارة.

من الواضح في مشروع محطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب تجاهل هذا التصنيف وعدم وجود دراسة أثر بيئي شاملة وعدم وجود أي قياسات لخطوط الأساس البيئية وعدم مشاركة المجتمع المستفيد أو المتضرر، وأيضاً عدم نشر هذه الدراسة إذا وجدت ومشاركتها ونقاشها قبل تنفيذ المشروع واخذ راي المجتمع المحيط بالموقع والمتأثر.

كما يبدو جلياً من خلال ما تم تناوله في هذا النموذج عدم وجود أي قياسات لخطوط الأساس البيئية (هواء ، تربه، مياه الصرف والمياه الجوفية) لا قبل ولا أثناء تنفيذ المشروع ولا بعده ولا أي مراقبة للوضع وخطورته، إلى جانب عدم وجود خطط للإدارة البيئية أو الطوارئ أو في حالة حدوث كارثة بيئية كما هو الحاصل الان في هذا المشروع، ويظهر العجز الحكومي والخلل الفني في إدارة المشروع وعدم الكفاءة للمؤسسة المنفذة للمشروع، حيث استمرت الاختلالات منذ أعمال التنفيذ وبدء التشغيل وغرق المحطة و إغراقها للمناطق المجاورة بالملوثات الخطيرة دون أدنى تحرك على مستوى الجهات المشتركة في تنفيذ و إقرار هذا المشروع على مدى أربع سنوات من **2020** إلى الآن **2023** والوضع كل يوم يزاد خطورةً من خلال زيادة كمية المياه الملوثة ونوعية هذه المياه المختلطة مع نفايات خطرة من الزيوت والمواد الطبية وغيرها وجريانها في مجرى الوادي وتراكم كميات كبيرة منها في المحطة الغارقة ومحيطها.

3 – 12 – 5 – 1 – التأثيرات البيئية والصحية لمحطات الصرف الصحي غير المعالجة:

إن التأثيرات البيئية والصحية لمحطات الصرف المتوقفة والتي تتسرب منها المياه الملوثة متنوعة وخطيرة ومنها ما يظهر بشكل مباشر ومنها ما يظهر في وقت لاحق من خلال تسرب الملوثات الخطرة وتراكمها في المياه الجوفية والتربة، ومن ثم انتشار الامراض الخطرة مثل السرطانات وامراض الفشل الكلوي.

سنقدم هنا تحليل لتقييم سريع (**الجدول رقم 28**)، وفق المعلومات المطروحة في هذا النموذج يتضح بشكل جلي تقييم الوضع البيئي والصحي الذي خلفته المحطة. ومن الممكن في مرحلة لاحقة عمل تقييم بيئي شامل مفصل واخذ القياسات المختلفة لتوضيح المدى الذي وصل اليه حال المحطة والتلوث الناتج عنها والاضرار التفصيلية المترتبة على ذلك.

يتضح من الجدول رقم 28 عدم تطابق جميع المعايير والاشتراطات البيئية والتي تظهر باللون الأحمر في الجدول، مما يؤكد مخاطر التلوث ويدق جرس الإنذار بحدوث الكارثة البيئية ولزوم التحرك السريع لمعالجة الوضع وتفادي أي مخاطر أخرى وتخفيف المخاطر والاضرار الحالية والمستمرة والمتراكمة منذ أربع سنوات.

الجدول رقم 28: التقييم السريع للمعايير البيئية بمحطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب

الجانب	المعايير البيئية	مدى التطابق	الملاحظات
البيئة	انبعاثات الهواء وجودة الهواء المحيط	لا يوجد تطابق	لم تأخذ أي قياسات في جميع مراحل المشروع (قبل التنفيذ، التنفيذ، التشغيل، الغرق)
	نوعية مياه الصرف والمياه المحيطة	لا يوجد تطابق	لم تأخذ أي قياسات لنوعية مياه الصرف ومحتوى الاكسجين العضوي والاكسجين الكيميائي (BOD & COD) ولم تأخذ أي قياسات للمياه الجوفية في المنطقة المحيطة على طول جميع مراحل العمل
	المحافظة على المياه	لا يوجد تطابق	غرقت المحطة بعد أول شهرين من تشغيلها وتسربت المياه إلى خارجها ولوثت مساحات كبيرة ولم تتم أي معالجة
	إدارة المواد الخطرة	لا يوجد تطابق	توقف المحطة وغرقها وعدم وجود أي طريقة لفصل المواد الخطرة والمياه المصرفة مختلطة بمخلفات الورش والمعامل والمواد الطبية
	إدارة المخلفات	لا يوجد تطابق	توقف المحطة وغرقها وعدم وجود أي طريقة لفصل المواد الخطرة والمياه المصرفة مختلطة بمخلفات الورش والمعامل والمواد الطبية
	الضوضاء	لا يوجد تطابق	لم تأخذ أي قياسات على جميع مراحل المشروع (تنفيذ وتشغيل وتوقف وغرق)

	الأرض الملوثة	لا يوجد تطابق	انتشار المياه الملوثة بمساحات كبيرة على طول مجرى الوادي وتشكل مستنقعات كبيرة للمياه الملوثة بمساحة 11.5 متر مربع وتجمع الحشرات الناقلة للأمراض
	الروائح الكريهة	لا يوجد تطابق	انتشار الروائح الكريهة وتجمع الحشرات الناقلة للأمراض وانتشار الامراض للحميات والاسهالات.
الصحة والسلامة المهنية	تصميم وتشغيل المرافق العامة	لا يوجد تطابق	خلل في اعمال التنفيذ (تشققات في الاحواض وغرف التحكم) وغرق المحطة
	التواصل والتدريب	لا يوجد تطابق	لم يتم أي شي في هذا الإطار
	الاخطار المادية	لا يوجد تطابق	غرق المحطة وخسارة المشروع والتمويل الذي خصص له
	المخاطر الكيميائية	لا يوجد تطابق	اختلاط مياه الصرف المنزلي مع مخلفات الورش والمعامل والمواد الطبية التي تحتوي على عناصر خطيرة ومسرطنة
	المخاطر البيولوجية	لا يوجد تطابق	اختلاط مياه الصرف المنزلي مع مخلفات الورش والمعامل والمواد الطبية التي تحتوي على عناصر خطيرة ومسرطنة
	المراقبة	لا يوجد تطابق	لم توجد ولم تأخذ أي قياسات للملوثات ولم يتم معالجة الوضع الحالي واستمرار التلوث وتزايده
صحة وسلامة المجتمع	مشاركة واستشارة المجتمع (نازحين، مجتمع مضيف، سكان المدينة)	لا يوجد تطابق	لم تتم
	جودة المياه وتوافرها	لا يوجد تطابق	مخاطر تلوث المياه الجوفية المستخدمة في الشرب والري الزراعي
	السلامة الإنشائية للبنية التحتية للمشروع	لا يوجد تطابق	غرقت المحطة بكامل بنيتها بعد البدء بتشغيلها بشهرين واختلالات فنية في بنية المحطة
	سلامة الحياة والوقاية من المرض	لا يوجد تطابق	انتشار امراض الحميات والاسهالات والروائح الكريهة والحشرات وتوقع وجود امراض خطيرة مثل السرطانات والفشل الكلوي اذا لم تتم المعالجة بشكل سريع
	السلامة المرورية	لا يوجد تطابق	تسرب المياه الملوثة من المحطة وصل للشارع الرئيسي للمدخل الجنوبي لمدينة مأرب مما يؤدي لإعاقة

			الحركة المرورية والتلوث البصري وتشويه المناظر العامة
	التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة	**لا يوجد تطابق**	لا توجد ولم تتم أي استجابة للوضع خلال أربع سنوات من **2020 - 2023**
الانشاء ووقف التشغيل	البيئة	**لا يوجد تطابق**	موقع المحطة في وسط مجرى الوادي وتعرضها لمخاطر السيول والفيضانات وانعكاس ذلك على اضرار تمس المجتمع واراضيه ومياهه ولا يوجد أي حماية ولا معالجة للتلوث والكارثة الحالية
	الصحة والسلامة المهنية	**لا يوجد تطابق**	غير معروف واساسا المحطة غرقت بالمياه الملوثة واغرقت المناطق المجاورة وفشل المشروع
	صحة وسلامة المجتمع	**لا يوجد تطابق**	تتزايد المخاطر على السكان واراضيهم وتنتشر الامراض دون أي استجابة للمعالجة

لقد ظهرت التأثيرات البيئية سواء المباشرة منذ بداية تشغيل المحطة أو تلك المتراكمة والتي تختلف نوعيتها وأثرها وزمن ظهور تأثيرها وانعكاسه على المجتمع وصحته وبيئته والمياه الجوفية التي يعتمد عليها في الشرب والري الزراعي وتمثلت في:

التأثيرات البيئية المباشرة:

- تراكم مياه الصرف الصحي في أحواض المحطة وغرقها وانتقالها إلى المناطق المجاورة وتشكيل مستنقعات للمياه الملوثة واختراقها للشارع الرئيسي للمدخل الجنوبي لمدينة مأرب. وهذا ما يدرج تحت التلوث البصري وتشويه المناظر العامة.
- انتشار الروائح الكريهة من هذه المستنقعات وترافق ذلك بانتشار أمراض الحميات بين سكان مخيمات النازحين المجاورة للمحطة وكذا المجتمع المضيف والاحياء السكانية الملاصقة للمحطة. وهذا يندرج ضمن التأثيرات الصحية وأيضا ضمن التلوث الهوائي الذي أصاب المنطقة من انبعاث الروائح والغازات الكريهة الملوثة من هذه المستنقعات التي تولدت من المحطة.
- جريان المياه الملوثة غير المعالجة والمختلطة بمخلفات خطرة في مجرى الوادي وتلوث الوادي بها واضرار على الأراضي الزراعية، وهذا ما يندرج ضمن تلوث قد يصيب المياه الجوفية ويغير خصائصها ويسبب الامراض من شربها أو استخدامها في الري للمحاصيل التي تتلوث من هذه المياه، إضافة إلى تلوث قد يصل إلى التربة الزراعية.
- مخاطر إنشاء المشروع في مجرى الوادي وتمثل أولا بغرق المحطة بالملوثات قبل المخاطر المتعلقة بالفيضانات والسيول والامطار التي تشهدها اليمن بشكل عام ومأرب بشكل خاص والتي عانت خلال الفترة الماضية من حدوث أكثر من فيضان تسبب بجرف مخيمات النازحين التي توجد على أطراف مجرى الوادي، فما بالنا بمحطة بنيت في المجرى نفسه وما يسببه ذلك من جرف للمياه الملوثة بسبب الفيضانات وانتقالها لمناطق أخرى بعيدة في أسفل الوادي.

- فرض رسوم على السكان المرتبطين بالشبكة من قبل بعض الجهات الحكومية دون أدني عمل مقابل ذلك يتعلق بمعالجة وضع المحطة والاستجابة لإزالة التلوث وتخفيف الاضرار على السكان وتعويضهم أو حتى البدء بإنشاء مشروع صرف صحي متكامل مع شبكة مناسبة وصيانة الشبكة القديمة المتدهورة.
- غرق المحطة وخسارة المشروع والتمويل الذي خصص له وحصول كارثة من المياه الملوثة والتي تتجمع في مستنقعات كبيرة ويجري جزء كبير منها في الوادي.

التأثيرات البيئية المتراكمة:

- تتمثل التأثيرات المتراكمة بتسرب الملوثات من مياه الصرف المختلطة بمخلفات خطرة من الورش والمعامل ومن المراكز الطبية والنفايات الصحية الخطرة إلى المياه الجوفية وإلى التربة في الأراضي الزراعية وتراكمها مع الزمن مما يشكل خطر تلوثها بهذه المخلفات الخطرة وتغير خصائصها، وبالتالي خطر التعرض للأمراض الخطرة مثل السرطانات والفشل الكلوي.
- إلى جانب ذلك مخاطر ما يتعلق بحدوث الفيضانات المتكررة وتضرر الأملاك الخاصة والعامة وجرف هذه المياه الملوثة إلى مناطق أخرى بعيدة في مجرى الوادي وتلوث الأراضي وانتشار الامراض. وهذا قد يؤدي إلى تهجير للسكان سواء الأصليين أو حتى النازحين.
- يترافق ذلك بأثر تراكمي يتعلق بفقدان المجتمع للثقة في المسؤولين الحكوميين والمنظمات والمؤسسات الوسيطة، وهذا ينعكس بلا شك في قبول أي مشاريع جديدة قد تنفذها هذه الفئة أو تنوي تنفيذها وقد تتعرقل هذه المشاريع بسبب العجز الذي ظهر في هذا المشروع سواء بالاستجابة وإزالة الاضرار والمعالجة أو بالفساد المتمثل في هذه المحطة وتكليف جهات غير مؤهلة بالتنفيذ وعدم القدرة على التخطيط ووضع خطط الطوارئ وتنفيذها، وحتى بعدم تحرك الجانب الحكومي بفتح تحقيق ومحاسبة المسؤولين عن هذا الوضع الكارثي.

3 – 12 – 5 – 2 – الاختلالات البيئية في المشروع:

لقد أظهر هذا النموذج الكارثة البيئية الناتجة عن محطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب موضحا تفاصيل فساد بهذا المشروع سواء في عدم اعلان مناقصة ودعوة الشركات المؤهلة أو في تسليم مؤسسة غير ذات خبرة لتنفيذ المشروع، إلى جانب الاختلالات الفنية في بنية المحطة اثناء أعمال التنفيذ والتشغيل وعدم كفاءتها وعدم قدرتها على استيعاب المخالفات ومعالجتها وعدم الاستجابة، بل ما زاد الطين بله و أكد مساهمة بعض المسؤولين في سلطة مأرب والمؤسسة في تعمد الاضرار بالمجتمع وصحته ومياهه و أراضيه والإصرار على تغطية الفساد والتضليل في الدعاية بوجود مشروع تنموي ومن ثم بعد غرق المحطة بالملوثات وتسربها للأراضي قاموا بعمل تكريم لمؤسسة بناء للتنمية على أعمالها في تحدي صارخ للمجتمع وما أصابه من هذ المشاريع من تلوث وانتشار الامراض ودون أي خطوة في اتجاه معالجة الاضرار والتلوث.

وضحت الاختلالات الرئيسية والتتبع التاريخي لصور الأقمار الصناعية والتوثيق الميداني بالصور لتوقف المحطة ومن ثم غرقها وتكون المستنقعات للمياه الملوثة وجريان الملوثات بمجرى الوادي ورفده بالحسابات الرياضية للمساحات التي غطتها المياه الملوثة والتي بغت **11.5** متر مربع، ومن ثم تم عمل تقييم بيئي سريع للجوانب والمعايير البيئية في المحطة ومدى مطابقتها.

تبين عدم تطابق جميع المعايير والاشتراطات البيئية، مما يؤكد مخاطر التلوث ويدق جرس الإنذار بحدوث الكارثة البيئية ولزوم التحرك السريع لمعالجة الوضع وتفادي أي مخاطر أخرى وتخفيف المخاطر والاضرار الحالية والمستمرة والمتراكمة منذ أربع سنوات. موضحا الأثر التراكمي المتعلق بفقدان المجتمع للثقة في المسؤولين الحكوميين والمنظمات والمؤسسات الوسيطة، والذي سينعكس في عدم التفاعل أو قبول أي مشاريع جديدة قد تنفذها هذه الفئة أو تنوي تنفيذها وقد تتعرقل هذه المشاريع بسبب العجز الذي ظهر في هذا المشروع سواء بالاستجابة وإزالة الاضرار والمعالجة أو بالفساد المتمثل في هذه المحطة وتكليف جهات غير مؤهلة بالتنفيذ وعدم القدرة على التخطيط ووضع خطط الطوارئ وتنفيذها، وحتى بعدم تحرك الجانب الحكومي بفتح تحقيق ومحاسبة المسؤولين عن هذا الوضع الكارثي وغرق المحطة وخسارة المشروع والتمويل الذي خصص له.

3 – 12 – 6 – الإجراءات المطلوبة:

- العمل على وضع خطة استجابة عاجلة لمعالجة وإزالة التلوث الناتج عن محطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب وتنفيذها.
- إحالة كل المسؤولين المساهمين في هذ الكارثة البيئية مع مؤسسة بناء للتنمية والمنظمة الممولة إلى التحقيق والمحاسبة والزامهم بتنظيف مجرى الوادي ومعالجة المياه والملوثات الخطرة وتعويض المتضررين.
- اجراء قياسات وتحاليل ميدانية للهواء والتربة والمياه الجوفية في المحطة والمناطق المجاورة لها وتحديد مدى الضرر الذي أصابها، واجراء مسوحات اجتماعية لتحديد الاضرار الصحية التي إصابة السكان من نازحين ومجتمع مضيف وملاك الأراضي الزراعية.
- إجراء قياسات وتحاليل لنوعية المياه الملوثة الموجودة بالمحطة وتحديد العناصر الملوثة سواء العناصر الكيميائية الخطرة أو محتوى المياه من الاكسجين العضوي والكيميائي فيها ومخاطرها.
- وقف الرسوم او الاتاوات التي تأخذها بعض الجهات الحكومية بالمحافظة باسم الصرف الصحي ومحاسبتهم على الأموال التي تم استلامها.
- العمل وبشكل عاجل على وضع الخطط في انشاء محطة صرف صحي متكاملة تغطي الاحتياجات الحقيقة للسكان وفق تعدادهم الحالي ووفق حجم كميات المياه التي ستصرف وجلب التقنيات الحديثة للمعالجة وإعادة التدوير، والبدء في الدراسات الخاصة بالجدوى والأثر البيئي وتحديد الموقع المناسب بتوافق وبمشاركة السكان واطلاعهم ومناقشتها عبر عمل ندوات علنية تعرض فيها الدراسات وتوضع فيها مخاوفهم وكيف سيتم الالتزام بمعالجة هذه المخاوف وضمان نجاح المشروع وفعاليته وعدم تسببه باي اثار أو اضرار بيئية أو صحية. وضمان وجود كوادر مؤهلة

وذات انتماء وطني تدير مثل هذه المشاريع بالمحافظة وإعادة ثقة السكان في إدارة المحافظة عبر التغيير والمحاسبة للمسؤولين الفاسدين.

- مدينة مارب ونتيجة لزيادة عدد السكان بسبب موجات النزوح من مناطق سيطرة المليشيا الحوثي تمددت وتوسعت من الناحية العمرانية، ولكنها غير مخططة بمعنى لا تتوفر على بنى تحتية مثل الصرف الصحي وهذا أدى بدوره الى انتشار حفر البيارات او البالوعات بجانب كل مبنى، وهذا يدل على مؤشر وجود كارثة بيئية أخرى تتعلق بهذه البالوعات ضمن حدود المدينة والتي تستلزم إجراءات سريعة وعاجلة تتعلق كما ذكرنا بالمشروع المتكامل للصرف الصحي وأيضا إجراءات تتعلق بوقف إعطاء تصاريح الحفر العشوائي لهذه البالوعات والعمل على معالجة ما قد سببته من اضرار على أراضي ومياه المدينة والتخطيط للمدينة وتوسعاتها بشكل سليم وتتوفر فيه البنى التحتية اللازمة.

خاتمة:

تسلط الوثائق والمعلومات الواردة في هذا الفصل الضوء على أزمة فساد عميقة تعاني منها اليمن نتيجة الاستخدام غير السليم للتمويلات الدولية. ورغم المبالغ الضخمة المخصصة للمعونات الإنسانية، والتي بلغت 33 مليار دولار بين عامي 2015 و2024، إلا أن الفساد والتلاعب قد أعاقا فعالية هذه الجهود، مما أدى إلى تفاقم معاناة الشعب اليمني.

تظهر الأدلة كيف أن جزءًا كبيرًا من هذه الأموال قد تم توجيهه إلى مليشيات الحوثي، مما ساهم في إطالة أمد الصراع بدلاً من تخفيف الأعباء عن الفئات الأكثر ضعفًا. كما تكشف الوثائق عن عمليات تلاعب مستمرة في برامج الدعم، سواء من خلال أسعار الصرف غير العادلة أو من خلال تحويل الضرائب إلى حسابات مليشيات الحوثي.

إن الوضع الراهن يتطلب تحقيقات جادة ومحاسبة حقيقية للجهات المسؤولة، سواء كانت منظمات دولية أو ممثلين محليين. يجب أن يتحمل المسؤولون عن هذه الانتهاكات عواقب أفعالهم، وأن يتم استرداد الأموال المهدورة لضمان توجيه الدعم إلى مستحقيه.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز الشفافية والمساءلة هو السبيل الوحيد لتحقيق تقدم حقيقي نحو الاستقرار والازدهار في اليمن. يجب أن يتم إدخال إصلاحات جذرية في آليات العمل الإنساني، بحيث يتم إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعونات، وضمان أن تكون هذه العملية مفتوحة وقابلة للتدقيق.

إن استعادة الثقة في المنظمات الإنسانية وتعزيز المساءلة ليس فقط ضرورة أخلاقية، ولكنه أيضًا خطوة أساسية نحو بناء مستقبل أفضل للشعب اليمني. إن تعزيز الشفافية والعدالة في توزيع الموارد قد يساهم في تخفيف الآثار السلبية للصراع ويمهد الطريق لتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

الباب الثاني:

التمويلات المخصصة لما يسمى السلام والعدالة و انفاذ القانون وتعزيز الاقتصاد والادوار المشبوهة

الفصل الرابع:

الجهات الرئيسية المستلمة للتمويلات وحجم التمويلات التي تم التمكن من رصدها

4 - الجهات الرئيسية المستلمة للتمويلات وحجم التمويلات التي تم التمكن من رصدها:

مقدمة:

يتناول هذا الفصل متابعة التحليل الدقيق للتمويلات الدولية التي تلقتها اليمن من المانحين الدوليين عبر الوكالات الأممية والمنظمات الدولية خلال الفترة من 2015 إلى 2024. ونركز هنا بشكل مفصل على التمويلات التي تلقتها مؤسسات مجتمع مدني ومراكز أبحاث وبرامج من هذه التمويلات وبالخصوص من تمويلات الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تعطى بشكل مباشر لبعض المؤسسات، ومنها بشكل رئيسي مؤسسة "**ديب روت DeepRoot**"، و"**رنين اليمن Resonate Yemen**"، و **برنامج "زمالة حكمة"** و"**مؤسسة مواطنة لحقوق الإنسان**"، و"**مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية**"، ونبحث في أدوارها المتعدد في توجيه هذه التمويلات واستغلالها في سياق الأزمة الإنسانية والسياسية المستمرة في البلاد. وبالطبع هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمراكز الأخرى والتي تعد بالمئات، وتلقت تمويلات اما مباشرة او غير مباشرة، لكننا هنا بهذا الكتاب عملنا على التركيز على اهم هذه المؤسسات المذكورة سلفا لأهمية التمويلات التي استلمتها وادوارها المشبوهة.

يسلط هذا الفصل الضوء على قضايا متعددة تتعلق بالشفافية والمساءلة، حيث تشير إلى تداخل الأدوار بين هذه المؤسسات وكون بعض مدراءها يشغلوا مناصب حكومية، مما يثير التساؤلات حول تضارب المصالح. كما توضح كيف يتم توجيه هذه التمويلات بشكل قد يخدم أجندات معينة، بما في ذلك دعم مليشيا الحوثي. وتُظهر المحاور كيف يتم إدارة هذه التمويلات، وتُبرز الأبعاد الأخلاقية والقانونية المرتبطة بها، بما في ذلك قضايا تضارب المصالح والفساد المحتمل. كما تركز على الشراكات والتعاون بين هذه المؤسسات، ومدى تأثيرها على جهود التنمية والسلام في اليمن.

تم تقديم معلومات موثقة حول حجم التمويلات وآليات صرفها، فضلاً عن استعراض المشاريع المنفذة، وقمنا بتضمين روابط لمصادر موثوقة وادراج وثائق مما يعزز المصداقية ويتيح للقراء الوصول إلى المعلومات الأصلية. لذا، فإن ما يطرح هنا ليس مجرد جرد عن التمويلات، بل هي دعوة لتحليل أعمق وفهم أفضل لديناميات العمل الإنساني وما حصل من استغلال واستثمار تحت لافتة السلام والامن والعدالة والاقتصاد خلال فترة الحرب باليمن، فعبر توثيق التمويلات والأدلة الداعمة، نسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية إدارة هذه الأموال وتأثيرها على الواقع اليمني، مع التركيز على الحاجة الملحة لتحقيق المساءلة والمحاسبة والشفافية في بيئة معقدة تتطلب تدقيقًا أكبر في الأنشطة المالية والإدارية لهذه المؤسسات.

سنعمل كما ذكرنا على التركيز على بعض المؤسسات التي استلمت تمويلات من الاتحاد الأوربي باسم اليمن وتحت لافتات حقوق الانسان والسلام والعدالة وتعزيز الاقتصاد والحوكمة والشفافية، وسيتضمن ذلك شرحا عن الافراد اللذين يديرون هذه المؤسسات والعلاقات المتبادلة بينهم، وكيف ان البعض منهم لديهم مناصب حكومية في تعارض مصالح واضح، كما نوثق الأدلة لحجم التمويلات ونوعية المشاريع لكل مؤسسة ونوضح مصادر التمويل لكل مشروع، علاوة على ذلك نحدد الاختلالات لدى هذه المؤسسات. ومن المهم التأكيد على ان هذه الأرقام للتمويلات لهذه المؤسسات ليست الا فقط ما تمكنا من رصده، وهناك ما هو مخفي ولم نستطع الوصول له.

- مؤسسة ديب روت DeepRoot
- مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen
- برنامج زمالة حكمة Hikma
- مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

4 – 1 – مؤسسة ديب روت DeepRoot

مؤسسة ديب روت مسجلة في بريطانيا بتاريخ مارس 2017 وبرقم **10644607** ، وهي تستلم تمويلات باسم مشاريع باليمن، ويتداول ادارتها ثلاثة افراد هم: رأفت الاكحلي، علاء قاسم، وعبير المتوكل وهي زوجة رأفت الاكحلي (صورة رقم 46) وتظهر أسمائهم على رابط تسجيل المؤسسة في موقع الحكومة البريطانية [46]. (صورة رقم 47)، كما يوضح موقع الحكومة البريطانية بشكل مفصل أسماء وعناوين وجنسيات هذه الأسماء والذين يتداولون إدارة هذه المؤسسة [47] (صورة رقم 48)، وهذا يدل على انهم شركاء في المؤسسة، وجميع الثلاثة يحملون الجنسية الكندية، وحاليا يدير المؤسسة رافت الاكحلي، وهو بنفس الوقت يشغل منصب في الحكومة الشرعية " عضو الفريق الاقتصادي للمجلس الرئاسي اليمني ويأتي اسمه بالرقم 4 (صورة رقم 49)" وفق قرار تشكيل المجلس الرئاسي ومن ضمنه في الفقرة "4" المادة "ب" تسمية أعضاء الفريق الاقتصادي والمعلن في موقع وزارة الخارجية اليمنية في ابريل 2022 [48] ، وهذا يثير أيضا جانب قانوني من ناحية أخرى مرتبطة بمفهوم قضايا الفساد والمتعلق **بفساد تضارب المصالح**، واستغلال المنصب امام الجهات الدولية المانحة.

الصورة رقم 46: صوروأسماء المدراء الذين يتداولون إدارة مؤسسة ديب روت DeepRoot

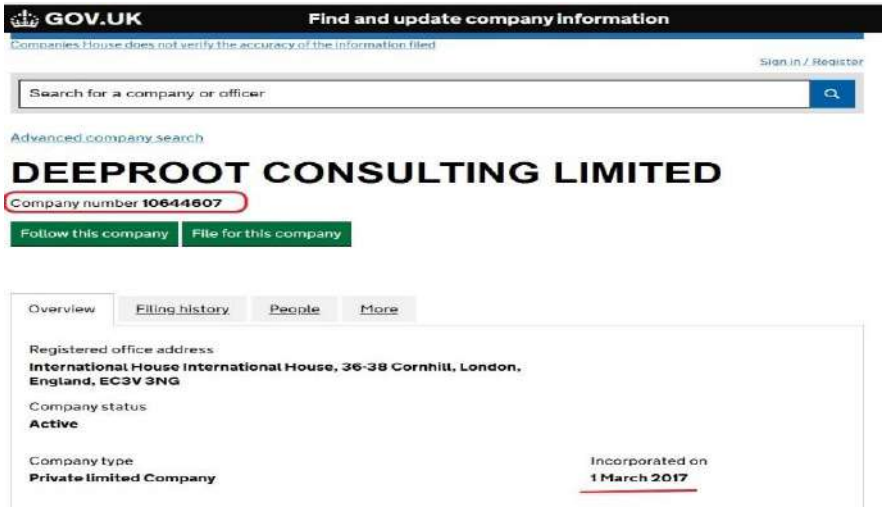

الصورة رقم 47: صورة ملتقطة من الموقع الحكومة البريطانية للتسجيل مؤسسة ديب روت DeepRoot

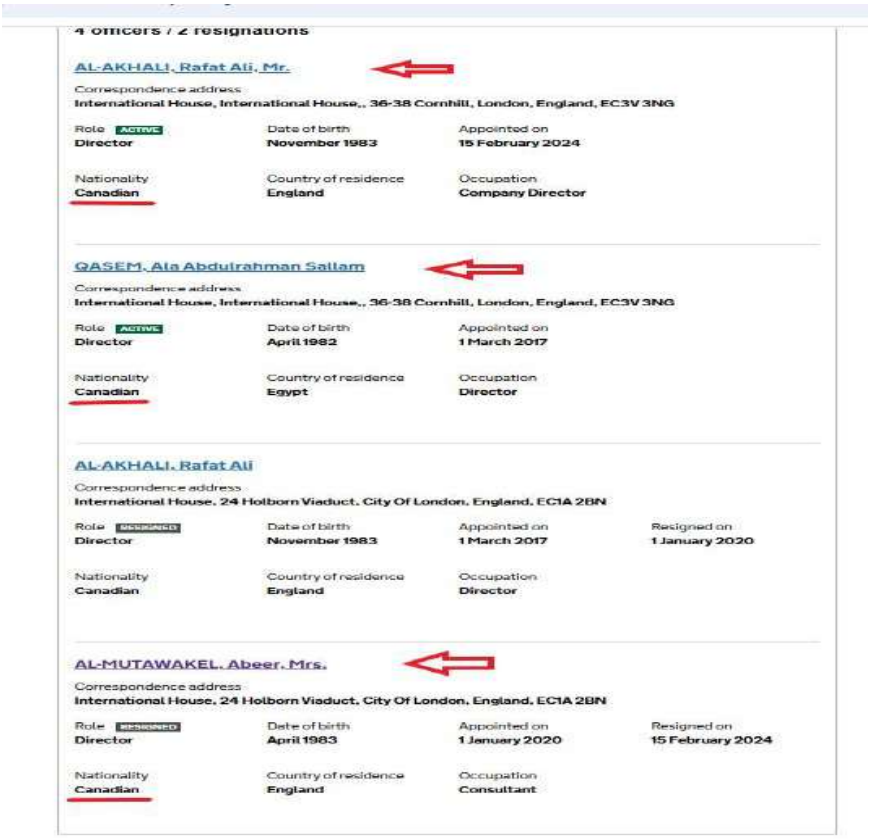

الصورة رقم 48: صورة ملتقطة من الموقع الحكومة البريطانية بتفاصيل لبيانات من يتداولون إدارة مؤسسة ديب روت DeepRoot

الجمهورية اليمنية - | وزارة الخارجية - | البعثات اليمنية - | البيانات الصحفية | اتصل بنا

مادة 4: الفريق الاقتصادي.

(أ): يشكل فريق اقتصادي من الكفاءات الوطنية المختصة لدعم الإصلاحات الحكومية وتقديم النصح والمشورة للحكومة والبنك المركزي فيما يخص الإصلاحات العاجلة في المجالات الاقتصادية والتنموية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الفعالية والشفافية والنزاهة في الأجهزة الحكومية، ودراسة التحديات الاقتصادية والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة ورسم الخطط اللازمة للتنمية الاقتصادية وطرح الحلول التحفيزية للنمو الاقتصادي، والعمل على زيادة إيرادات الدولة ورفع كفاءة التحصيل، وتنويع القاعدة الاقتصادية، ويقدم هذا الفريق رأيه ودراساته لمجلس القيادة الرئاسي في شأن الموضوعات الاقتصادية والمالية العامة للدولة.

(ب): يكون الفريق برئاسة حسام الشرجبي وعضوية كل من:

(1) احمد بازرعة.
(2) جلال يعقوب.
(3) جيهان عبدالغفار.
(4) رأفت الأكحلي.
(5) سعد صبرة.
(6) شوقي هايل سعيد.
(7) علاء قاسم.
(8) عثمان الحدي.
(9) علي الحبشي.
(10) عمر العاقل.
(11) فارس الجعدبي.
(12) محمد همام.
(13) محمد شهاب.
(14) نجاة جمعان أمين.

(ج): لرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه من الكفاءات الوطنية لعضوية الفريق عند الحاجة.

الصورة رقم 49: صورة ملتقطة لقرار تشكيل المجلس الرئاسي والفريق الاقتصادي التابع له ومن ضمنهم رأفت الاكحلي في الرقم 4

4 – 1 – 1 – توثيق بعض التمويلات التي استلمتها مؤسسة ديب روت DeepRoot باسم اليمن

تعتبر التمويلات الدولية من العناصر الحيوية التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعاني من الأزمات، مثل اليمن. في هذا الإطار، قمنا بتجميع وفرز وتصنيف البيانات المتعلقة بنماذج وثائق التمويلات الدولية التي تمكنا من رصدها والمرتبطة بشركة "ديب روت (DeepRoot) "أو التي تشارك فيها للفترة من 2017 الى 2024.

نوثق بهذا المحور بالجدول رقم 29 بشكل مفصل الأدلة على جزء من التمويلات التي استلمتها المؤسسة باسم اليمن وعبر تحديد حجم التمويل وأسماء المشاريع ونضع أوجه للاستدلالات وتساؤلات حول هذه الأموال وأين ذهبت وكيف تم التصرف بها؟ وهل خضعت للدورة المالية الحكومية سواء بإدخالها عبر البنك المركزي بعدن او دفع ضرائبها للحكومة الشرعية؟ وهل هناك اثار ملموسة على الشعب والبلد؟ وهل أعطيت هذه التمويلات بدون مناقصات ولعبت العلاقات الخاصة والمصالح دورا في ذلك، علاوة على ذلك نوضح تصنيف هذه التمويلات هل هي تمويل كامل للمشروع ام فقط مساهمات من بعض الدول وبالتالي هناك مساهمات قد لا تكون معلنة وتعتبر غير معروفة وغير مرصودة. وعليه وضحنا أهمية تقديم تقارير مالية مفصلة ومدققة لكل مشروع على حدة، توضح كيفية استخدام هذه التمويلات، ومحاسبة مؤسسة "ديب روت" لمعرفة كيفية استفادة اليمنيين من ذلك. كما نقدم مقارنة لهذه المعلومات عن التمويلات المرصودة باسم مؤسسة ديب روت DeepRoot مع التقارير المالية التي تم تقديمها لحكومة البريطانية من قبل المؤسسة، ونتسأل عن تسجيل "ديب روت" في اليمن، وما إذا كانت تدفع الضرائب على هذه التمويلات للحكومة اليمنية، وإذا ما كانت تقدم تقارير مالية للحكومة الشرعية.

من خلال الجدول رقم 29، الذي رصدنا فيه 7 مشاريع بعشرات ملايين الدولارات كتمويل وكمساهمات وكشراكة بمشاريع أخرى، نهدف أيضا إلى تسليط الضوء على أهمية الشفافية والمساءلة في إدارة التمويلات الدولية، لضمان تحقيق الفائدة القصوى للشعب اليمني.

الجدول رقم 29: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم ديب روت DeepRoot او شريكة فيها

	المشروع وبيانات المستندات	المبلغ	وجه الاستدلال
1	**مشروع دعم جهود صنع السلام الشامل والتحول السياسي في اليمن.** **23 سبتمبر 2019** وثيقة (صورة رقم 50، والرابط الالكتروني مرفق وبالمرجع رقم [49] من موقع الاتحاد الأوربي لتمويل). للفترة من مارس 2018 الى سبتمبر 2019	**2,090,000 يورو** (اثنان مليون وتسعون ألف يورو)	مساهمة الاتحاد الاوروبي بمبلغ 2,090,000 يورو (اثنان مليون وتسعون ألف يورو موجهة الى ديب روت DeepRoot وشريك اخر معها يسمى مبادرة إدارة الازمات (هذي فقط مساهمة وهذا يعني ان هناك مساهمات قد تكون لدول أخرى ويعني ان حجم التمويل الإجمالي أكبر) كيف صرف هذا المبلغ وما هو الحجم الاجمالي لتمويل المشروع؟ لماذا لا نجد أي إشارة لهذا الرقم في التقرير المالي الذي قدمته ديب روت DeepRoot بالعام 2019 للحكومة البريطانية؟ كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع؟ مرفق الرابط الالكتروني ومرفق أيضا في نهاية الجدول مع لقطة صورة https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/supporting-inclusive-peace-making-efforts-and-political-transition-yemen_en?s=211&fbclid=IwAR0vMWKiMI5dt7EeYeKWDMH6hCvk_dBlpDdAIF-yEDORQigpGKLqQA4Z_f0
2	**مشروع إعادة التفكير في اقتصاد اليمن (المرحلتان الأولى والثانية)** **31 أكتوبر 2018** وثيقة (صورة رقم 51، والرابط الالكتروني بالمرجع رقم [50] مرفق)	**600,000 يورو** (ستمائة ألف يورو)	مساهمة الاتحاد الاوروبي بمبلغ 600,000 يورو ستمائة الف يورو من الاتحاد الأوربي لديب روت ومركز صنعاء للدراسات وكذا مؤسسة اسمها CARPO، وهذه الأخيرة بالبحث نجدها مسجلة بألمانيا ويعمل فيها باحثين إيرانيين، وتظهر هنا أيضا الشراكة مع مركز صنعاء وهذا ما يسمى تبادل الأدوار بين ديب روت ومركز صنعاء ورنين اليمن للاستحواذ على التمويلات (هذي فقط مساهمة وهذا يعني ان هناك مساهمات قد تكون لدول أخرى ويعني ان حجم التمويل الإجمالي أكبر ومازال مستمر) كيف صرف هذا المبلغ وما هو الحجم الاجمالي لتمويل المشروع؟ لماذا لا نجد أي إشارة لهذا الرقم في التقرير المالي الذي قدمته ديب روت DeepRoot بالعام 2019 او العام 2018 للحكومة البريطانية؟

	للفترة من مارس 2019 الى أغسطس 2020		كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع؟ مرفق الرابط الالكتروني ومرفق أيضا في نهاية الجدول مع لقطة صورة https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/rethinking-yemens-economy-phases-i-and-ii_en?s=143&fbclid=IwAR0Kpbxsd3RH83jFCJkwkCa-L1Kg0-jr9B_eb5qdBRoWhpeKiXcVthrZVOo
3	**تقرير مشروع للأمن الغذائي باليمن في الحرب (مؤسسة ديب روت، علاء قاسم نوفمبر2017)** مرفق وثيقة في الصورة رقم (52	غير معروف	لا يعلم كم اعطي دعم لتنفيذ هذا التقرير، ويظهر اسم علاء قاسم عليه في نوفمبر 2017 رغم ان بيانات الشركة التي قدمت لبريطانيا تفيد بانه مدير للمؤسسة في مارس 2017 وتبين أيضا بيانات المؤسسة ان ليس لديهم الا موظف واحد فهم المدراء والباحثين والسكرتارية وكل شي، كما يبين التقرير اسم شخص اخر (برت سكوت) يعمل مع ديب روت كباحث مشارك في هذا التقرير وهذا أيضا لم تسجل بياناته بوثائق المؤسسة، وللعلم حاليا يعمل بيرت سكوت كمدير مكتب المبعوث الامي لليمن (51) https://www.4may.net/news/139119 فما هو حجم التمويل لهذا التقرير؟ وما هي النتائج؟
4	**مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية باليمن تمويل الاتحاد الأوربي (عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP) ابريل 2020** وقد انتهت المرحلة الأولى، وحاليا هم بالمرحلة الثانية وثيقة بالصورة رقم 53 من موقع الاتحاد الأوربي يوضح بيانات المشروع ملف المشروع للمرحلة الأولى مكون من 65 صفحة ويذكر فيه الجهة الرئيسية وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضمن الملف في الصفحات 26 و 27 يذكر أسماء الشركاء كمؤسسة	**69,800,000 يورو** (تسعة وستون مليون وثمانمائة الف يورو)	• الجهة الرئيسية المستلمة للتمويل هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP • بمبلغ 69,800,000 يورو (تسعة وستون مليون وثمانمائة الف يورو) من الاتحاد الأوربي اعطي الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويمثل المرحلة الأولى. وهناك مرحلة ثانية حاليا بمبلغ 115 مليون دولار. https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/strengthening-institutional-and-economic-resilience-yemen-siery_en?s=143 • من الأهداف الأساسية للمشروع هو ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لليمنين ولاسيما الفئات الأشد ضعفا.. فاين هذه الرفاهية وهل استفادت هذه الفئات الأشد فقرا من المشروع الشركاء في المشروع سواء بالتنسيق او التعاون والدعم تم ذكرهم في وثيقة المشروع بالصفحة 26 من الوثيقة، ومن ضمنهم مؤسسة ديب روت ومركز صنعاء وCARPO (واللذين هم نفس المؤسسات والافراد الذين يسيطرون على التمويلات ويتبادلوا الأدوار باسم أكثر من مؤسسة)، • في الصفحة 27 من الوثيقة يلاحظ اسم مشروع اخر مع ديب روت يسمى " مشروع تمكين " وهو بالشراكة مع معهد ادم سميث ويذكر في وقت التقرير 2020 انه قيد التحضير، فما هو التمويل الذي خصص له وماهي اعماله وأين تم صرف الأموال إذا وجدت؟

	ديب روت ومركز صنعاء) بالمرجع تم ذكره بالفصول السابقة (م.س. 24)		• فهل تستطيع مؤسسة ديب روت لرافت الاكحلي كونه احد الشركاء ان يوضح كم اخذ من هذا المشروع وما نوع المهام التي أعطيت له وأين تقريره المالي عن شراكته بهذا المشروع، • من المهم المساءلة والتحقيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعرفة اين ذهبت هذه الملايين من اليوروهات وتقديم تقاريرهم المالية المفصلة لكل نشاط على حدة، وتوضيح كيف ومن أصبح في رفاهية من الشعب اليمني؟ وهل تم دفع مبالغ للشركاء المذكورين وما حجمها ولماذا هي دون غيرها • يجب الإشارة ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو من يستلم تمويلات مكافحة الألغام ويسلمها للمليشيات الحوثية التي تزرع الألغام وتقدر بمئات ملايين الدولارات وفصلنا حول ذلك بالفصل الثالث من هذا الكتاب.
5	**برنامج جسور للسلام والعدالة وتعزيز انفاذ القانون مارس 2020 الى مارس 2024** صور ارقام (54 و 55) تمثل وثيقة المشروع الرئيسية مع الترجمة وكذا عرض عن المشروع قدمه رأفت الاكحلي مرجع رابط المشروع على موقع الاتحاد الأوربي (52)	**8,000,000 ثمانية مليون جنيه** إسترليني ما يقارب 10 مليون دولار	• مبلغ 8,000,000 مليون جنيه إسترليني ما يقارب 10 مليون دولار اعطي الى منظمة كومنيكس الدولية:Chemonics International وبدعم من الحكومة بريطانية. • لم تذكر وثيقة المشروع منهم الشركاء، ولكننا استطعنا وعبر المتابعة الحصول على تسجيلات صوتية لندوات اقيمت عبر الانترنت لهذا المشروع وعرضت فيها كثير من تفاصيل المشروع والشركاء الرئيسين. • وظهرت مؤسسة ديب روت كأحد الشركاء الرئيسيين في هذا المشروع، حيث يظهر رأفت الاكحلي وهو يدير الاجتماعات ويقدم عروض ومنها عروض توضح شراكة المؤسسة في تنفيذ هذا المشروع ويبين حجم التمويل المخصص للمشروع، وهناك أيضا توثيقات عمل عليها عبر تسجيلات صوتية لهذه الاجتماعات الى جانب توثيق العرض المقدم والذي يوضح شراكة ديب روت بهذا المشروع. • المشروع كان عبارة عن تقارير واجتماعات اغلبها بالأنترنت بين اشخاص محددين ومغلقة عليهم، ويبدو ان هناك استبيانات تمت عبر الانترنت لليمنيين، وأيضا ربما صرف رواتب معينة لمسؤولين او موظفين حكوميين لا يعرف الأهداف من ورائها ولماذا خصصت لهم ولا يوجد أي تقارير شفافة توضح ذلك بشكل مفصل. وبالتالي تطرح تساؤلات عديدة: كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع؟ لماذا لا نجد أي إشارة لهذا الرقم بهذا المشروع او لحجم الشراكة فيه ضمن التقارير المالية الذي قدمتها ديب روت DeepRoot بالعام 2020 و 2021 و 2022 للحكومة البريطانية؟ ملاحظة: من بيانات المشروع المحدثة على موقع الاتحاد الأوربي يظهر ان المنفذين استلموا ما يقارب نصف المبلغ وبالتالي يبدو هناك اختلالات او مراجعات حدثت بعد ان تم كشف شركاء وتمويل المشروع في 2022 و 2023 (53)

			الرابط المشروع: http://d-portal.org/ctrack.html?publisher=US-EIN-52-2145827#view=act&aid=US-EIN-52-2145827-YE-10020
6	**وثيقة تقرير للاتحاد الأوروبي حول التمويلات مؤرخ 2017** الوثيقة مكونة من 276 صفحة على الرابط للمرجع للاتحاد الاوروبي[54] ، في الصفحات 158 و159 من الوثيقة يحدد الجهات لمنظمات المجتمع المدني باليمن التي يتعامل معها الاتحاد الأوربي ويحدد تمويل اعطي ب 5.6 مليون يورو ابتداء من 2018 لذه المنظمات ويحدد بالاسم. وثيقة بالصورة رقم 56	**5.6 مليون يورو** خمسة مليون وستمائة ألف يورو	• تقرير الاتحاد الأوروبي يذكر في الصفحة 159 مؤسسة ديب روت ومركز صنعاء للدراسات وكذا مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان انها من الجهات التي يتعامل معها ويعطيها تمويل وهذا ما يؤكد تبادل الأدوار بين هذه المؤسسات والاحتكار والسيطرة مع المنظمات على التمويلات عبر هذه الجهات فقط وكلها أنشطة لم يستفد منها الشعب اليمني وصرفت عليها ملايين الدولارات وبقيت الاستفادة محددة بأشخاص محدودين. • ويذكر التقرير بنفس الفقرة ان هناك تمويل بمبلغ 5,600,000 يورو حيث تم توقيع العقد وسينطلق في 2018 واعطي لهذه المؤسسات. • بالتتبع وجدنا ان هذا التمويل ذهب الى مؤسسة رنين اليمن والتي أيضا تتبع رأفت الاكحلي بالشراكة مع علاء قاسم وهما أيضا معا شركاء في مؤسسة ديب روت، وسنوضح تفاصيل التمويل في فقرة مؤسسة رنين اليمن الرابط لوثيقة التقرير: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/compiled_country_updates_annual_report_on_human_rights_and_democracy_2017_clean_0.pdf
7	**مشروع يسمى " وثبه " 2024** ويندرج تحته برنامج أعلن عنه مؤخرا بيونيو 2025 سمي " مختبر الابتكار الاجتماعي بتعز" وأيضا برنامج اخر أعلن بسبتمبر 2025 يسمى الاستثمار الملائكي يساهم الاتحاد الأوربي بجزء من الدعم مع القطاع الخاص اليمني كما يدعوا، صورة رقم 57	**4.6 مليون يورو** (أربعة مليون وستمائة الف يورو)	• هذا المبلغ يشكل مساهمة فقط للاتحاد الأوروبي وليس التمويل الإجمالي. • أعلن الاتحاد الأوروبي مساهمته ب 4.6 مليون يورو (وهذه تعني ان هناك مساهمات أخرى يجب الكشف عنها، وتحديد كيف سيتم الاستفادة الفعلية من هذا المشروع. رابط الإعلان عن المساهمة من صفحة الاتحاد الأوروبي [55] https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/eu-joins-forces-yemens-private-sector-promote-entrepreneurship_en • أعلن عن مشروع " وثبه" في أكتوبر 2024، ويبدو انه منذ ذلك الوقت يتم جمع أموال باسم المشروع ، ولا يعرف مالذي سيقدمه لليمن واليمنيين وكيف يتم جمع الأموال باسم اليمن وهل هناك اشراف حكومي او معرفة او تحديد خطط واولويات حتى تنعكس هذه الأموال بشكل إيجابي على حياة اليمنيين ولا تضيع كما ضاعت غيرها من التمويلات

	التنفيذ: ديب روت DeepRoot ومؤسسة رواد التي تتبع شخص اسمه: اديب قاسم وهو أخو علاء قاسم شريك رأفت الاكحلي		رابط الإعلان عن مشروع وثبه على تويتر من صفحة الاتحاد الأوروبي [56]: https://x.com/EUinYemen/status/1850541822617002071/photo/2 • التنفيذ: ديب روت DeepRoot ومؤسسة "رواد" التي تتبع شخص اسمه: اديب قاسم وهو أخو علاء قاسم شريك رأفت الاكحلي وهكذا تتكرر الأسماء والمؤسسات لنفس الافراد والاخوة في إشارة واضحة على الاحتكار والسيطرة على التمويلات ضمن مجموعة محددة. • ظهر مؤخرا عقد ورشة بتعز تحت عنوان مختبر الابتكار الاجتماعي في يونيو 2025، وهي كما أعلنوا تندرج تحت هذا المشروع، في حين تعز تغوص في مشاكل توفير المياه وتلوث طفح مجاري الصرف الصحي وغيرها، الم يكن الأولى توجيه هذه الأموال لحل هذه الإشكاليات الحقيقية بدل ورش واجتماعات تستهلك ملايين الدولارات؟ • وظهر في سبتمبر 2025 ورشة عمل تحت عنوان الاستثمار الملائكي ، طبعا #مصطلح" الاستثمار الملائكي "Angel investorتم استخدامه لأول مرة في سياق التمويل المسرحي ، حيث كان يشير إلى الأفراد الذين يمولون العروض المسرحية،،، فهل نحن أمام مسرحية وطرق جديدة لأخذ التمويلات.
ملاحظة: **هذه البيانات تمثل فقط ما استطعنا رصده لهذه المؤسسة، وهناك كثير مما هو مخفي.**			

الصور التالية توضح جزء من الوثائق التي تم الإشارة لها ضمن الجدول رقم 29، وهي أيضا مرتبطة بالمراجع ومرقمة ضمن الجدول أيضا، والتي من خلالها توثق هذه المشاريع والمبالغ التي رصدت لها، وسنعمل على ادراج ترجمة بالعربي ضمن الصور كل ما أمكن ذلك لإعطاء توضيح أكثر.

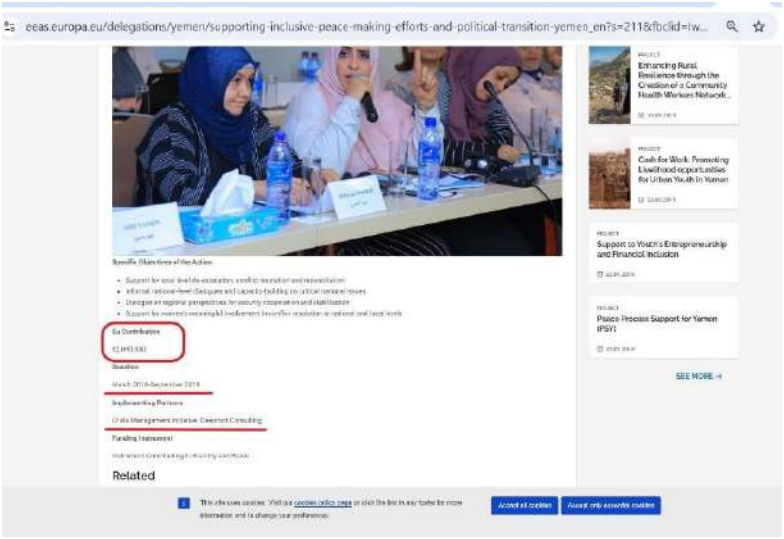

الصورة رقم 50: صورة ملتقطة من موقع الاتحاد الأوروبي لتفاصيل مشروع دعم جهود صنع السلام الشامل والتحول السياسي في اليمن

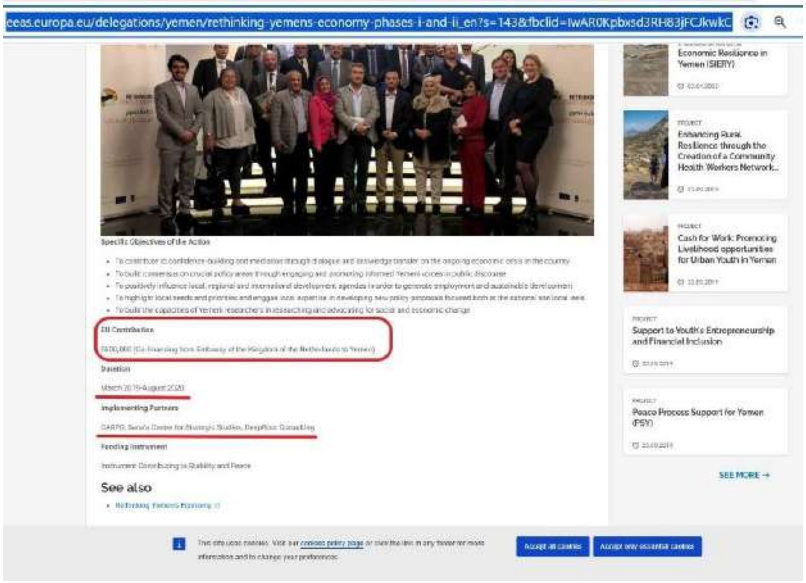

الصورة رقم 51: صورة ملتقطة من موقع الاتحاد الأوروبي لتفاصيل مشروع إعادة التفكير في اقتصاد اليمن

الصورة رقم 52: صورة ملتقطة من وثيقة تقرير مشروع للأمن الغذائي باليمن في الحرب

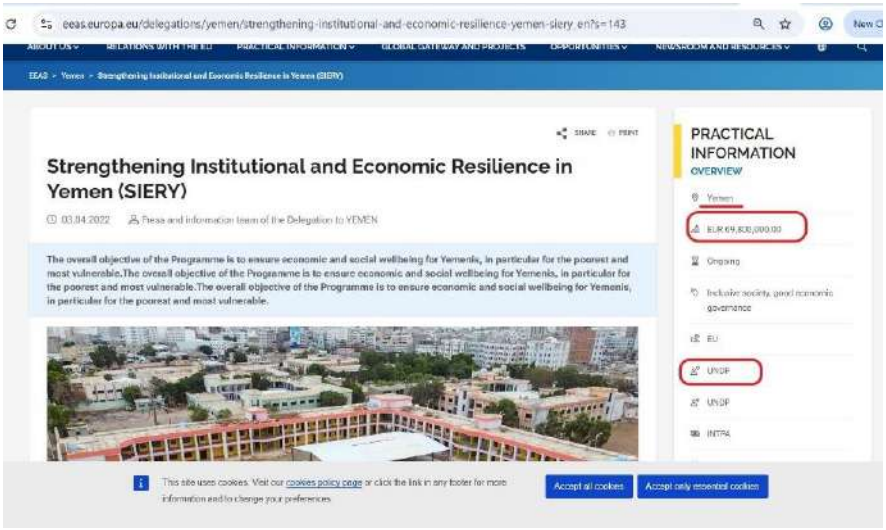

الصورة رقم 53: صورة ملتقطة من موقع الاتحاد الأوروبي لتفاصيل مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية باليمن

الصورة رقم 54: صورة ملتقطة لتفاصيل وثيقة مشروع برنامج جسور مع الترجمة للوثيقة

الترجمة للعرض المقدم من مؤسسة ديب روت (رافت الاكحلي) عن برنامج جسور

نبذة عن برنامج جسور

جسور هو برنامج يهدف إلى بناء السلام في اليمن ويهدف إلى الحد من النزاعات التماسك الاجتماعي، يعمل جسور مع المجتمعات لمعالجة أنماط المظالم التي تقع على المستوى المحلي وتعتمد في ذلك على آليات حلول للصراع القائم تم تطويرها على المستويين المحلي والدولي.

الجهة المنفذة	المناطق المستهدفة	المدة	الجهة المانحة
- ديب روت - المركز اليمني لقياس الرأي العام - كيمونكس	5 محافظات مأرب تعز الحديدة شبوة عدن	4 سنوات 2024 - 2020	المعونة البريطانية

الصورة رقم 55: صورة ملتقطة لتفاصيل عرض عبر اجتماع بالأنترنت قدمه ر أفت الاكحلي عن برنامج جسور مع الترجمة

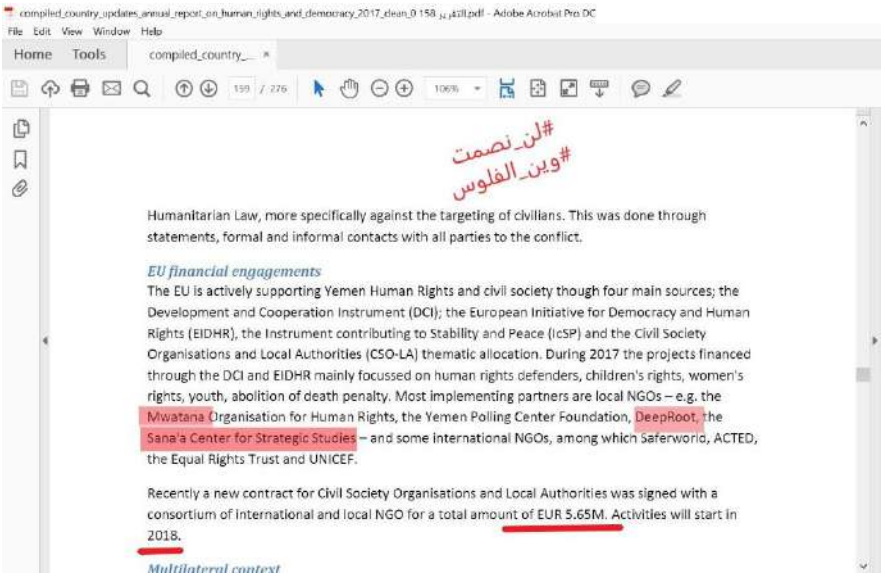

الصورة رقم 56: صورة ملتقطة من الصفحة 159 لوثيقة تقرير للاتحاد الأوروبي حول التمويلات مؤرخ 2017، توضح المؤسسات التي يدعمها وبمبلغ 5.6 مليون يورو

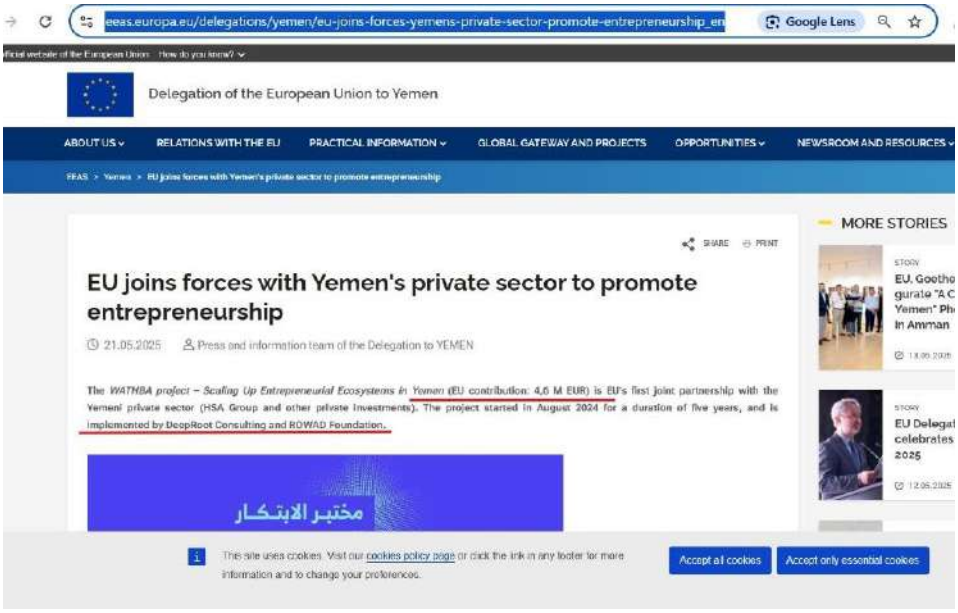

الصورة رقم 57: صورة ملتقطة من موقع الاتحاد الأوروبي حول التمويلات لمشروع "وثبه" وتبين حجم مساهمة الاتحاد الأوروبي بمبلغ 4.6 مليون يورو

4 – 1 – 2 – التقارير المالية لمؤسسة ديب روت DeepRoot المسلمة للحكومة البريطانية (تناقض مع التمويلات المستلمة وشبهة التحايل والتهرب الضريبي)

من خلال جردنا لحجم التمويلات التي استلمتها **ديب روت DeepRoot** بملايين الدولارات وكانت بشراكة مع مؤسسات أخرى، وأيضا كانت بعضا تظهر كمساهمات من جهات مانحة مما يعني وجود مساهمات أخرى قد تكون موجودة ولم تظهر معنا في عمليات الرصد، ووفقا لكون هذه المؤسسة مسجلة ببريطانيا، فمن الأكيد انها ملزمة بتقديم تقارير مالية سنوية وبالتالي قد نجد ضالتنا حول التمويلات المالية الأخرى التي لم تظهر ضمن هذه التقارير.

بالفعل ضمن موقع الحكومة البريطانية وفي بيانات مؤسسة ديب روت DeepRoot كانت هناك نافذة للتقارير المالية [57] من 2018 الى 2024 تحت اسم made up **Micro company accounts**، والتي عملنا على تحميلها وتفحصها، ولكن للأسف كانت تقارير عامة لموازنة المؤسسة تتناول بشكل عام فقرات الأصول الثابتة والأصول المتداولة والدائنون وهامش الأرباح والتي كانت تشير جميعها ان المؤسسة لا تحقق أرباح وقد تكون أيضا خسائر، وكانت المبالغ المقيدة للأصول المتداولة تتناقض تماما مع ما رصدناه من تمويلات استلمتها المؤسسة خلال هذه الفترات للرصد، حيث خلال الفترة الزمنية من 2019 الى 2022 تراوحت الأصول الثابتة بين 290 الف جنيه إسترليني الى 319 الف جنيه استرليني. ولم يوجد بهذه التقارير أي تفاصيل عن المشاريع التي تديرها المؤسسة وحجم الأموال المخصصة لكل مشروع ولا أي دلالة لمصاريف تتعلق بالضرائب سواء ببريطانيا او باليمن.

في سبتمبر 2022 تم النشر عنما تستلمه مؤسسة ديب روت DeepRoot من تمويلات عبر حملة #لن_نصمت #وين_الفلوس [58] وتسألت عن هذه التمويلات وأين ذهبت وكيف صرفت وهل تدفع هذه المؤسسة ضرائب هذه الأموال للحكومة الشرعية ام ان هناك تهرب ضريبي، وقدمت كثير من الوثائق الى محكمة مارب الابتدائية ضمن قضية تمويلات المنظمات والشركاء من مؤسسات والتي استلمت تمويلات باسم اليمن ، وصدر فيها حكم بالقضية رقم 94 / 2024 قضت بإحالتهم الى نيابة الأموال العامة للتحقيق ، الى جانب حكم بالسجن على رافت الاكحلي مدير مؤسسة ديب روت DeepRoot كفار من وجه العدالة.

الغريب عند تفحص البيانات للتقارير المالية السابقة لمؤسسة ديب روت DeepRoot عند المنشورات في 2022 وبعد المنشورات أي أعوام 2023 و2024 وعمل المقارنات (الصورة رقم 58)، حصل تغير كبير في الأرقام حيث ارتفعت ارقام الأصول المتداولة الى 1.8 مليون جنيه إسترليني في العام 2023 بعد ان كانت في العام 2022 تبلغ 287 ألف جنيه إسترليني، كما وصلت بالعام 2024 هذه الأصول المتداولة الى مبلغ 980 ألف جنيه إسترليني مع بقاء مؤشر ان المؤسسة لا تحقق أرباح، حيث ان بند الدائنون لا يختلف كثير عن المبالغ في الأصول المتداولة، ان هذا يعطي مؤشر على وجود **تأثير الحملات الإعلامية** في وسائل التواصل الاجتماعي. فهل قامت المؤسسة بمحاولة التغطية وتبييض بياناتها المالية أو تعديلها ورفع سقفها لتفادي تدقيق أكبر من قبل الجهات المعنية في هذه الفترة بذات رغم انها على مدى أربع سنوات وهذه الأرقام شبه ثابتة ومتقاربة؟ وما هو الذي فرض عليها التغيير منذ عام 2023؟ وهل هذا التغيير يتوافق مع حجم التمويلات التي استلمتها؟

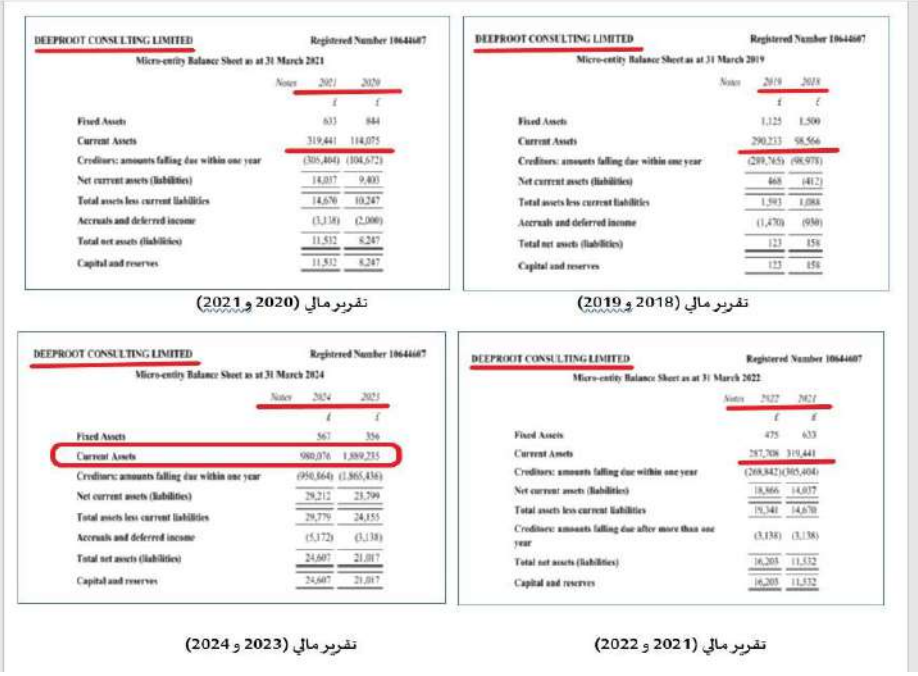

الصورة رقم 58: صور ملتقطة للتقارير المالية لمؤسسة ديب روت DeepRoot والمقدمة للحكومة البريطانية، ويظهر فيها تغير الرقم لمبلغ الأصول الثابتة منذ العام 2023 وذلك نتيجة ما نشر عن حجم التمويلات التي استلمتها وكانت تتناقض مع التقارير المالية السابقة للمؤسسة منذ 2018 وحتى 2022

امام ذلك كله تطرح تساؤلات حول شبهات فساد تتعلق بالتضليل في البيانات وتهرب ضريبي لهذه المؤسسة حيث إن عدم وجود تفاصيل حول الضرائب المستحقة في التقارير المالية يعزز من هذه الشكوك. فهل قامت المؤسسة بتقليل حجم التزاماتها الضريبية عبر تلاعب في البيانات؟

تدعي مؤسسة ديب روت DeepRoot الالتزام بمبادئ الشفافية والحوكمة، بل واخذت تمويلات تحت مسمى العدالة والحوكمة، ولكن هذه الادعاءات تتناقض مع البيانات المالية والممارسات الظاهرة. لابد من مراجعة شاملة لسياسات المؤسسة لضمان التزامها بالمبادئ الأخلاقية والشفافية المطلوبة. حيث يتطلب الوضع الراهن المزيد من التحقيقات والرقابة لضمان استخدام التمويلات بشكل يحقق الأهداف المعلنة، ويعزز الثقة في المؤسسات غير الحكومية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار والتنمية وضمات استخدام التمويلات بشكل شفاف في اليمن.

علاوة على ذلك، يتعين على الجهات المعنية، بما في ذلك المانحون والسلطات الحكومية والرقابية، الاستفادة من المعلومات المتاحة لإجراء تقييم شامل لأداء المؤسسة. من الضروري أن تكون هناك آليات لمتابعة وضمان استخدام الأموال بشكل فعّال، واجراء تحقيقات ومحاسبة مما يسهم في تعزيز الثقة بين المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية وكذا الجهات المعنية الرقابية والمحاسبية.

4 – 2 – مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen

رنين اليمن **تدعي انها** مؤسسة مسجلة باليمن، ويتداول ادارتها علاء قاسم ورافت الاكحلي (صورة رقم 59)، وهما شركاء مؤسسين وكلاهما يحمل الجنسية الكندية، وكلاهما أيضا ضمن مدراء مؤسسة ديب روت DeepRoot ، وهذا يشكل تأكيد على شراكتهما في هذه المؤسسات ويؤشر الى تفريخ **مؤسسات للاحتكاروالاستيلاء على التمويلات بنفس الأشخاص**.

يدير رنين اليمن Resonate Yemen حاليا علاء قاسم ، وهو بنفس الوقت يشغل منصب في الحكومة الشرعية " عضو الفريق الاقتصادي للمجلس الرئاسي اليمني " ويأتي اسمه بالرقم 7 (صورة رقم 60)" وفق قرار تشكيل المجلس الرئاسي ومن ضمنه في الفقرة "4" المادة "ب" تسمية أعضاء الفريق الاقتصادي والمعلن في موقع وزارة الخارجية اليمنية في ابريل 2022 [(م.س.48)] ، وهذا يثير أيضا جانب قانوني من ناحية أخرى مرتبطة بمفهوم قضايا الفساد والمتعلق **بفساد تضارب المصالح**، واستغلال المنصب امام الجهات الدولية المانحة ويتشارك في فساد تضارب المصالح مع شريكه بهذه المؤسسات رافت الاكحلي الذي أيضا يشغل نفس المنصب بالفريق الاقتصادي كما وضحنا بالمحور السابق.

هناك أيضا سابقة لعلاء قاسم فيما يتعلق بفساد تضارب المصالح في فترة رئاسة الوزراء لمعين عبدالملك، حيث تم تعيينه مديرا لجهاز تسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم سياسات الإصلاحات، وتم كشف ذلك عبر الحملات الإعلامية بوسائل التواصل الاجتماعي، بانه أي علاء قاسم مدير لمؤسسة تستلم تمويلات باسم اليمن وبنفس الوقت مسؤول عن جهاز يتعلق بالتمويلات

الدولية وتأثير ذلك على استئثاره مع مجموعته من مؤسسة ديب روت ورنين اليمن وبرنامج زمالة حكمة بالتمويلات، وهذا قد لا يكون بعيدا عن تبادل منافع مع مؤسسات أخرى ذات علاقة معهم مثل مركز صنعاء للدراسات ومؤسسة مواطنة.

ظل علاء قاسم في المنصب كمدير للجهاز من 2019 الى 2021 ولم يقدم استقالته الا بعد ضغوط كثيرة انتقدت هذا التلاعب، وللأسف لم تتم محاسبة له ولا لمن عينه، ثم عينت بعده افراح الزوبة مديرا لجهاز استيعاب المنح الدولية والتي أيضا تعمل مع مؤسسات ومراكز تستلم تمويلات دولية.

المدير الحالي لرنين اليمن

رئيس رنين اليمن وشريك مؤسس

الصورة رقم 59: صوروأسماء المدراء الذين يتداولون إدارة مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen

الجمهورية اليمنية - | وزارة الخارجية - | البعثات اليمنية - | البيانات الصحفية | اتصل بنا

مادة 4: الفريق الاقتصادي.

(أ): يشكل فريق اقتصادي من الكفاءات الوطنية المختصة لدعم الإصلاحات الحكومية وتقديم النصح والمشورة للحكومة والبنك المركزي فيما يخص الإصلاحات العاجلة في المجالات الاقتصادية والتنموية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الفعالية والشفافية والنزاهة في الأجهزة الحكومية، ودراسة التحديات الاقتصادية والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة ورسم الخطط اللازمة للتنمية الاقتصادية وطرح الحلول التحفيزية للنمو الاقتصادي، والعمل على زيادة إيرادات الدولة ورفع كفاءة التحصيل، وتنويع القاعدة الاقتصادية، ويقدم هذا الفريق رأيه ودراساته لمجلس القيادة الرئاسي في شأن الموضوعات الاقتصادية والمالية العامة للدولة.

(ب): يكون الفريق برئاسة حسام الشرجبي وعضوية كل من:

(1) أحمد بازرعة.
(2) جلال يعقوب.
(3) جيهان عبدالغفار.
(4) رأفت الأكحلي.
(5) سعد صبرة.
(6) شوقي هايل سعيد.
(7) علاء قاسم.
(8) عثمان الحدي.
(9) علي الحبشي.
(10) عمر العاقل.
(11) فارس الجعدبي.
(12) محمد همام.
(13) محمد شهاب.
(14) نجاة جمعان أمين.

(ج): لرئيس مجلس القيادة الرئاسي تعيين من يراه من الكفاءات الوطنية لعضوية الفريق عند الحاجة.

الصورة رقم 60: صورة ملتقطة لقرارتشكيل المجلس الرئاسي والفريق الاقتصادي التابع له ومن ضمنهم علاء قاسم في الرقم 7

عندما نتتبع الموقع الالكتروني لرنين اليمن نجد فقط توضيح انها مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية، لكننا لا نجد أي بيانات عن رقم تسجيلها في الشؤون الاجتماعية او تاريخ التسجيل، ولكن بالبحث في بعض مواقع التتبع للبيانات وجدنا معلومات

تفيد بتسجيلها في شؤون الاجتماعية باليمن في 2011، ولكن لا يظهر أي رقم لتسجيلها او تاريخ، كما يظهر عنوانها في صنعاء ورقم صندوق البريد والهاتف في صنعاء، مع العلم ان موقع مؤسسة رنين اليمن على الفيس بوك يسجل عنوان لها فقط في مدينة عدن. (صورة رقم 61)

أيضا الموقع الالكتروني للمؤسسة لا يظهر أي معلومات عن أسماء المدراء او الشركاء، ولكن من خلال تتبعنا لمنشورات تتعلق ببعض أنشطتهم على منصة الفيس بوك ومواقع اخرى، وجدنا منشورات تدل على ان رئيس المؤسسة هو رأفت الاكحلي وان المدير الحالي هو علاء قاسم. كما وجدنا تعريف لوظيفة علاء قاسم ضمن صفحة برنامج زمالة حكمة الذي يتبع DeepRoot ويوضح ان علاء قاسم مدير تنفيذي لمؤسسة رتين (صور رقم 62، 63 ، 64 ، 65 : صور من بعض المنشورات الدالة) وكذا روابط الكترونية (59 و60 و61 و62 و63 و64)

عنوان مؤسسة رنين اليمن بصنعاء عنوان مؤسسة رنين اليمن بعدن المسجل بصفحتهم بالفيس بوك

الصورة رقم 61: صورة ملتقطة لعناوين مؤسسة رنين اليمن في صنعاء وعدن

الصورة رقم 62: صورة ملتقطة لمنشور من صفحة مؤسسة رنين اليمن تفيد بان ر أفت الاكحلي رئيس المؤسسة

ملاحظة: يبدو ان هناك محاولات من قبل مؤسسة رنين اليمن بحذف الرابط من صفحتها في الصورة رقم 62، حيث تم بعد نشر هذا المنشور والذي قمنا بتصويره وتوثيقه في فترة سابقة، لكن الذي تم انه تم حذف الصورة التي كانت متواجدة بالرابط (م.س.61) وبقي نص الخبر كما هو.

الصورة رقم 63: صورة ملتقطة لمنشور من صفحة مؤسسة سد مارب تفيد باجتماع مع رئيس مؤسسة رنين اليمن ر أفت الاكحلي

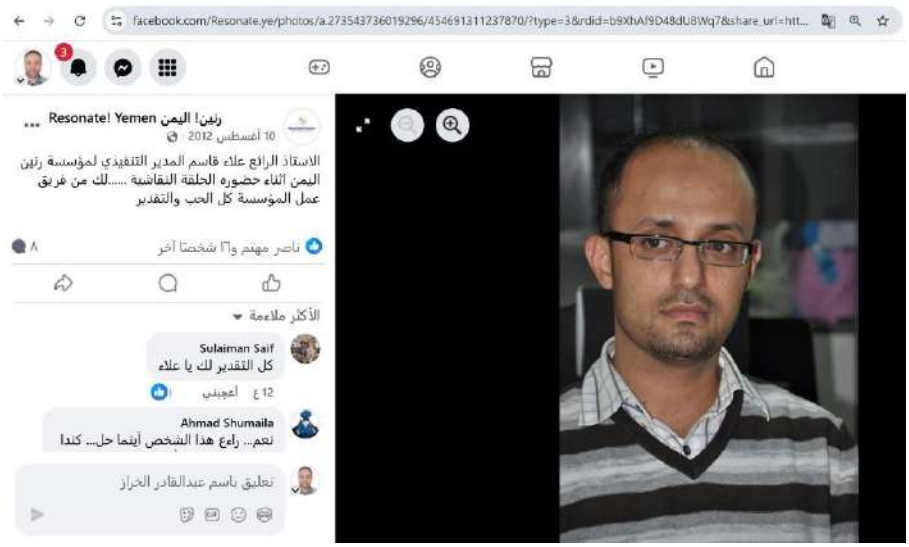

الصورة رقم 64: صورة ملتقطة لمنشور من صفحة مؤسسة رنين اليمن تفيد بان علاء قاسم مدير تنفيذي لها

الصورة رقم 65: صورة ملتقطة من موقع برنامج زمالة حكمة تفيد بان علاء قاسم مدير تنفيذي لمؤسسة ديب روت ومدير أيضا لجهاز تسريع استيعاب تعهدات المانحين

4 – 2 – 1 – توثيق بعض التمويلات التي استلمتها مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen باسم اليمن

نوثق بهذا المحور بالجدول رقم 30 بشكل مفصل الأدلة على جزء من التمويلات التي استلمتها المؤسسة **رنين اليمن Resonate Yemen** باسم اليمن وعبر تحديد حجم التمويل وأسماء المشاريع ونضع أوجه للاستدلالات وتساؤلات حول هذه الأموال وأين ذهبت وكيف تم التصرف بها؟ وهل خضعت للدورة المالية الحكومية سواء بإدخالها عبر البنك المركزي بعدن او دفع ضرائبها للحكومة الشرعية؟ وهل هناك اثار ملموسة على الشعب والبلد؟ وهل أعطيت هذه التمويلات بدون مناقصات ولعبت العلاقات الخاصة والمصالح واستغلال المنصب دورا في ذلك، علاوة على ذلك نوضح تصنيف هذه التمويلات هل هي تمويل كامل للمشروع ام فقط مساهمات من بعض الدول وبالتالي هناك مساهمات قد لا تكون معلنة وتعتبر غير معروفة وغير مرصودة. وعليه وضحنا أهمية تقديم تقارير مالية مفصلة ومدققة لكل مشروع على حدة توضح كيفية استخدام هذه التمويلات، ومحاسبة مؤسسة "رنين اليمن" لمعرفة كيفية استفادة اليمنيين.

من خلال الجدول رقم 30، الذي رصدنا فيه عدد 2 مشاريع بحدود تمويل يقارب سبعة مليون دولار كتمويل وكمساهمات من الدول المانحة او البرامج الدولية لهذه المؤسسة، والتي نقدمها هنا كنموذج وهناك كثير مما هو مخفي ويكون غالبا بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبشراكة مع مؤسسات أخرى، وهناك اظهار شراكة مع مؤسسة ديب روت بعض الأحيان وهم من يديرون نفس المؤسستين،،،وبالتالي من المهم على هذه المؤسسات إعطاء كل تفاصيل التمويلات بتقارير مفصلة وعلى الجهات المعنية التحقيق والمحاسبة ومعرفة كيف استفاد اليمنيين منها ومقارنتها مع تقاريرها المالية المدققة اذا وجدت، وسؤالها عن تسجيلها باليمن وهل تدفع ضرائب وتقدم تقارير مالية للحكومة اليمنية الشرعية؟؟

الجدول رقم 30: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen			
	المشروع وبيانات المستندات	المبلغ	وجه الاستدلال
1	مشروع إعادة بناء الحوكمة باليمن للفترة من يناير 2018 الى ديسمبر 2020 التمويل من الاتحاد الأوربي وثيقة (صورة رقم 66 لقطة من وثيقة المشروع، والرابط الالكتروني لوثيقة المشروع [65]) وكذا من موقع Safeworld [66]	**5,954,734 يورو** (خمسة مليون وتسعمائة وأربعة وخمسون ألف وسبعمائة وأربعة وثلاثون يورو)	• التمويل للمشروع بمبلغ 5,954,734 يورو (خمسة مليون وتسعمائة وأربعة وخمسون ألف وسبعمائة وأربعة وثلاثون يورو) • ساهم الاتحاد الأوربي فيه بملغ 5,650,000 يورو، وهذا يعني ان هناك 300 ألف يورو مساهمة من جهة او دول اخرى. • الشركاء في التنفيذ مع : Safeworld مؤسسة رنين اليمن (علاء قاسم ورأفت الاكحلي) + مؤسسة رواد (اديب قاسم أخو علاء قاسم) + مؤسسة ACTED كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع التي عادت على الشعب اليمني؟؟ مرفق الرابط الالكتروني لتحميل وثيقة عن المشروع وفيه تفاصيل وتمويل المشروع ومرفق file:///C:/Users/User/Downloads/ec-rebuilding-governance-in-yemen-final.pdf **مرفق رابط موقع Safeworld يوضح عن المشروع** https://www.saferworld-global.org/resources/publications/1246-rebuilding-governance-in-yemen?fbclid=IwY2xjawLxkrVleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFjVlU3eEh4dWFGQmdUWGplAR55J7G_BCvgXMFAERzQ92uh5epaT4lWkMfL428_8kElOs21RPU5guxdUo0q6A_aem_HqN1fbiFGVA4Z2z_wggtRw#:~:text=Saferworld%2C%20Resonate%21%20Yemen%2C%20Rowad%20and,term%20peace
2	مشروع الصندوق العالمي لإشراك وتمكين الشباب او صندوق المشاركة والمرونة المجتمعية العالمية	**2,000,000** **اثنان مليون دولار امريكي**	• الدعم الذي أعلنه عن الصندوق بمبلغ 2 مليون دولار امريكي، قدمه عبر منحتان، والشركاء لتنفيذ أنشطة هذه المنحتين هما: - **رنين اليمن Resonate Yemen** - **منظمة ديم للتنمية Deem**

	بدا في 2024 ومستمر حتى 2026 الصندوق يتلقى الدعم من عدة جهات دولية منها الاتحاد الأوربي وأستراليا وامريكا ... الخ قدم دعم وفق موقعه الى رنين اليمن ومنظمة أخرى باسم ديم للتنمية وثيقة (صورة رقم 67 من الموقع حول المشروع، وصورة رقم 68 لبيانات المشروع)، والروابط الالكتروني لموقع GCERF's investment وكذا للوثيقة (67 و 68)		• المشروع مقسم الى منحتان: - المنحة الأولى مخصصة لمحافظات: تعز وحضرموت وعدن - المنحة الثانية مخصصة لمحافظات: عدن وابن ومارب والضالع ولحج • ذكر الصندوق في إعلانه عن المنحتين كثير من الأنشطة، فهل فعلا استفاد اليمنيين من ذلك وبذات فئة الشباب وهل دعمت سبل العيش للشباب والمعرضين للخطر؟ وإذا حدث فمن هم اللذين تم دعمهم؟ وهل عملت الالية وكيف تم صرف هذا المبلغ، والكثير من الأسئلة التي يجب التحقيق فيها وبذات عن الية دخول هذه المبالغ الى اليمن والضرائب التي عليها هل تورد ولمن؟ **رابط الإعلان من موقع الصندوق** https://stage.gcerf.org/yemen/?fbclid=IwY2xjawLxkhlleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFjVlU3eEh4dWFGQmdUWGplAR5iQxIO0kDYq6EtOWi_sQ-iTJUXYEMWtkJ2DI_SRvrWn4eleEH1TueDqmS-1Q_aem_qWE8yDARZfhmR_sB1QgjWg#:~:text=LOCAL%20PARTNERS **رابط لملف يوضح تفاصيل صرف المنحة** https://www.gcerf.org/wp-content/uploads/2015/12/Country-Profile_Yemen.pdf
	ملاحظة: **هناك الكثير من التمويلات التي تأخذها هذه المؤسسة وبملايين الدولارات منذ بداية تأسيسها اما بشكل مباشر كما ذكرنا بالنماذج او من تحت مظلة منظمات كبرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، او حتى عبر مؤسسة DeepRoot التي هي أساسا تدار عبر نفس الأشخاص وتأتي التمويلات لها عبر الاتحاد الأوروبي.**		

الصور التالية توضح جزء من الوثائق التي تم الإشارة لها ضمن الجدول رقم 30، وهي أيضا مرتبطة بالمراجع ومرقمة ضمن الجدول أيضا، والتي من خلالها توثق هذه المشاريع والمبالغ التي رصدت لها.

SAFERWORLD

ACTED

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

Rawad Foundation

Project profile

Rebuilding governance in Yemen

Introduction

Amid conflict and a breakdown of services in Yemen, the Rebuilding Governance project supports civil society and local authorities across the country to create the conditions needed for long-term reconstruction and development. The project strengthens the skills and abilities of communities, including marginalised and harder-to-reach groups, to jointly work towards peace and greater stability.

Background

Since Yemen's devastating conflict escalated in March 2015, the country has faced significant economic challenges, widespread insecurity and a deepening humanitarian crisis. For many Yemenis who have had to endure malnutrition, cholera and other hardships, lifesaving humanitarian aid is essential. Yet work to ensure a more peaceful future – as well as stronger community resilience – is also sorely needed. Groups at the frontlines are helping their communities and holding together a social fabric under immense strain. This includes youth initiatives, civil society organisations and local councils, who are best placed to understand their communities' needs, and who require targeted support to sustain and expand the critical work they are already doing and will continue to do.

The majority of Yemen's population is under 35. These young people have immense potential to work together to address some of Yemen's challenges in creative ways, including by creating better economic opportunities and linking up with local authorities. But an increasingly polarised society has closed down space for cooperation and has fragmented existing youth networks. Young people have limited access to employment, with unemployment rates three times higher than for adults over 35.

Civil society organisations (CSOs) and local councils are essential for delivering frontline services in Yemen. But they have lost both funding and human resources in recent years. Many local councils have had their budgets slashed, while international funding has been diverted to humanitarian response. This has moved valuable resources away from Yemeni CSOs and locally-led development initiatives that help build the foundations for longer-term peace.

Project
Rebuilding Governance in Yemen

Donors
European Union Delegation to Yemen

Funding stream
Civil society organisations and local authorities

Partners
ACTED
Resonate! Yemen
Rawad

Project budget
€ 5,954,734 (EU contribution: € 5,650,000)

Project duration
01 January 2018 – 31 December 2020

Saferworld thematic area
People's security and justice
Gender, peace and security
People and power structures

الصورة رقم 66: صورة ملتقطة من وثيقة مشروع إعادة بناء الحوكمة باليمن المعطى لمؤسسة رنين اليمن وتظهر فيه تفاصيل التمويل

stage.gcerf.org/yemen/

INVESTMENT FOCUS

In Yemen, GCERF's investment is dedicated to supporting the rehabilitation and community-based integration of children and youth disengaging from non-state armed groups. This is complemented by funding initiatives which strengthen the capacity of frontline workers, formal and informal educational institutions. GCERF also focuses on providing economic opportunities for youth to mitigate the risk of their involvement with non-state armed groups.

GCERF-funded initiatives engage:

- former children associated with armed forces and groups (CAAFAG) and their family members
- youth soldiers
- children and youth at-risk of radicalisation in the communities where the children and youth soldiers return
- psychologists in the rehabilitation centres, teachers in formal and informal educational institutions
- local and informal authorities (religious leaders, tribal leaders, community, district and governorate council members)

GCERF aims to achieve the investment objectives through a range of activities conducted by community-based organisations, such as:

- creation of an integrated referral mechanism and child protection standard operating procedures to guide individuals through the various service providers and agencies involved in the process.
- dialogues for community actors and youth leaders on preventing and mitigating key issues concerning CAAFAG as well as raising awareness on the consequences and

02 Total Grants

02 Active Grants

07 Civil Society Organisations

02M USD Total Amount Committed

الصورة رقم 67: صورة ملتقطة من موقع الصندوق العالمي لإشراك وتمكين الشباب

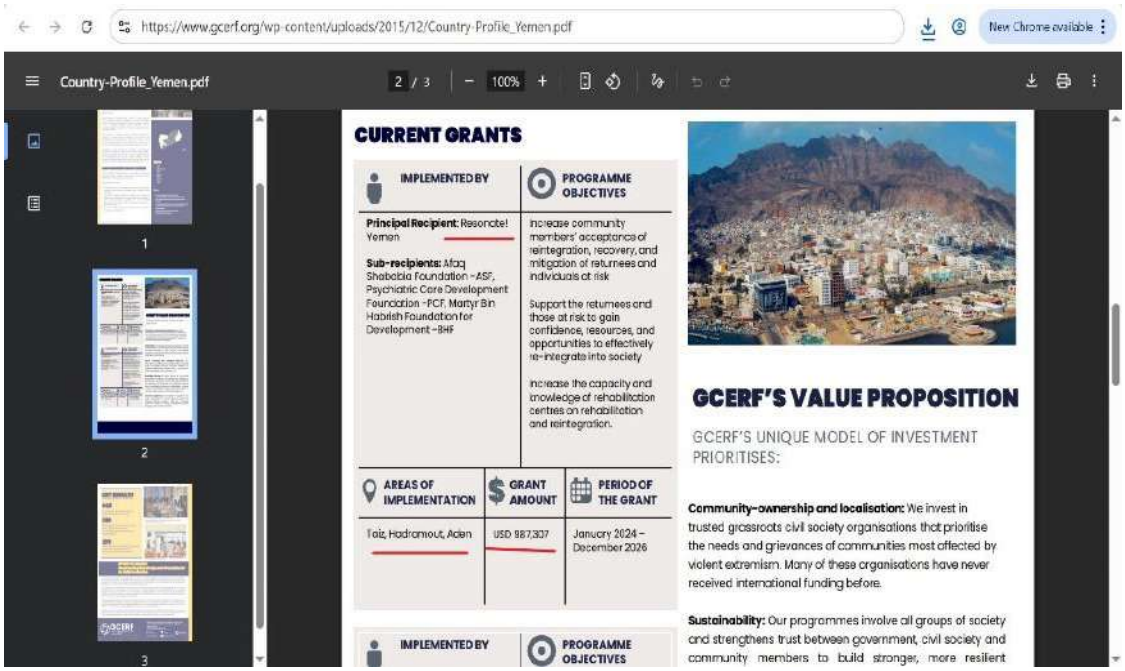

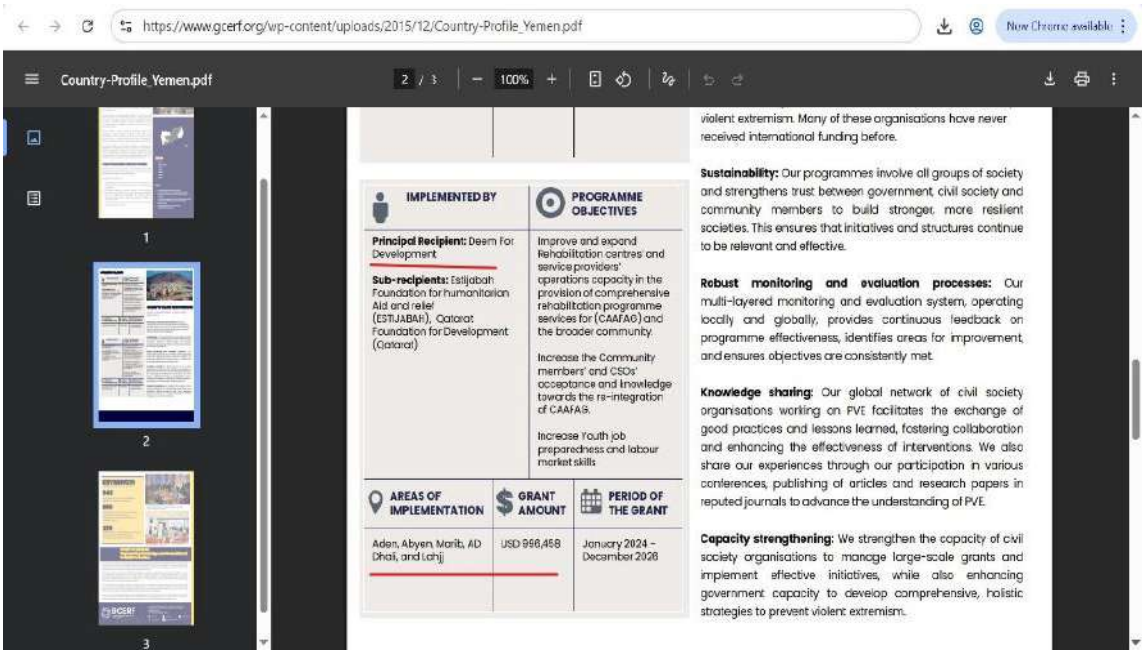

الصورة رقم 68: صور ملتقطة من وثيقة مشروع الصندوق العالمي لإشراك وتمكين الشباب المعطى لمؤسسة رنين اليمن تظهر فيها تفاصيل المشروع والتمويل والشركاء

4 – 2 – 2 – التقارير المالية لمؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen

تعتبر التقارير المالية أداة أساسية لتقييم شفافية المؤسسات غير الربحية ومصداقيتها. في حالة مؤسسة رنين اليمن، لم نجد أي تقارير مالية معلنة توضح التمويلات التي استلمتها المؤسسة، مما يثير العديد من التساؤلات حول كيفية إدارة هذه الأموال.

تتطلب الشفافية المالية نشر معلومات دقيقة حول عدد المشاريع وحجم التمويل، مصادره، وأوجه إنفاقه. إن غياب هذه التقارير يطرح تساؤلات حول مدى التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية المعتمدة، وأيضًا حول تأثير هذه التمويلات على المجتمع اليمني.

علاوة على ذلك من الضروري أن نبحث في كيفية دخول هذه التمويلات إلى اليمن عبر الجهات الرسمية، مثل البنك المركزي في عدن. يجب أن تكون هذه الأموال خاضعة للدورة المالية الحكومية، مما يعني ضرورة إدخالها من خلال القنوات الرسمية. هذا يضمن أن تُستخدم الأموال بشكل شفاف وفعّال.

كما يُعتبر دفع الضرائب جزءًا أساسيًا من هذه العملية، حيث يساهم في دعم الميزانية العامة للدولة. ان عدم الالتزام بذلك يمكن أن يؤدي إلى نقص في الموارد الحكومية، مما يؤثر سلبًا على الخدمات المقدمة للمواطنين. لذا، فإن وجود مؤشرات واضحة حول كيفية تدفق هذه الأموال والتزامها بالأنظمة المالية يعد أمرًا حيويًا لضمان تحقيق الأثر المطلوب على الأرض.

لذا، من المهم أن تكون هناك التزامات بتقديم تقارير مالية مفصلة توضح كيفية استخدام التمويلات، وتقييم الأثر الفعلي لهذه الأموال على المشاريع والمستفيدين. إن توفير هذه المعلومات سيساعد في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات المانحة، ويضمن محاسبة المؤسسة على استخدامها للأموال التي تم جمعها.

4 – 3 – برنامج زمالة حكمة:

زمالة حكمة أحد البرامج المتفرخة من مؤسستي ديب روت **DeepRoot** [(69)] (صورة رقم 69)، وتديره عبير المتوكل (صورة رقم 70) وهي زوجة رأفت الاكحلي والتي أيضا تتداول إدارة ديب روت **DeepRoot مع كل من ر افت الاكحلي وعلاء قاسم**، وهذه نقطة قانونية تحتاج الى بحث حول مدى قانونية ذلك في مجال عمل المنظمات الدولية والمحلية وعمل الأقارب من الدرجة الأولى وبان تكون زوجة موظف حكومي ورئيس مؤسسة يستلم تمويلات دولية باسم اليمن هي من تدير أيضا برامج تتبع لنفس المؤسسة، وهل هذا أيضا سيعتبر استغلال منصب واحتكار للتمويلات الدولية وادارتها؟

يستلم هذا البرنامج تمويلات باسم اليمن وعلى أساس مشاريع تتعلق بتدريب قيادات تنمية، وهذه التمويلات تعطى دون حتى مراقبة ولا مناقصة، ويتم استغلال هذه الواجهة لهذا البرنامج في احضار شخصيات من القيادات الحوثية واظهارهم على انهم نشطاء ورواد تنمية محايدين، في حين انهم ضمن القيادات الحوثي ومن خلال تقديمهم كأفراد محايدين عملوا سابقا على

الوصول الى منصات دولية لدعم سردية جماعة الحوثي الإرهابية بل وصلوا للتنسيق لاحد القيادات الحوثية بان يلقي خطاب عبر الانترنت في مجلس حقوق الانسان بجنيف في العام 2019 وهو المتهم بتعذيب الاسرى والمصنف على قوائم الإرهاب الامريكية (وسنفصل ذلك بالتوثيق في الفصل الخامس).

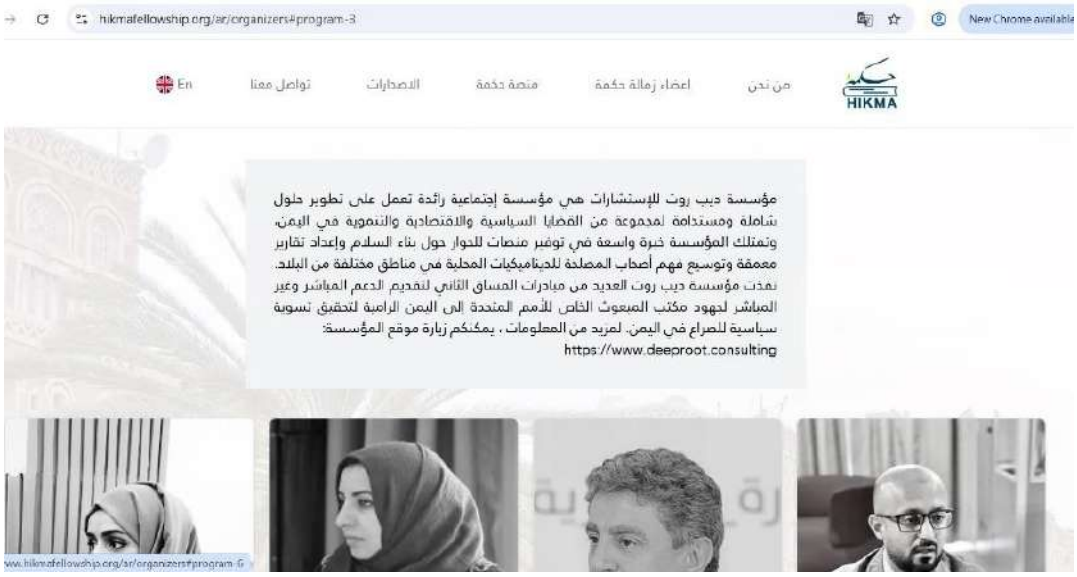

الصورة رقم 69: صورة ملتقطة من موقع برنامج زمالة حكمة ويوضح الارتباط مع مؤسسة ديب روت DeepRoot

الصورة رقم 70: صورة مديرة برنامج زمالة حكمة (عبير المتوكل)

نوثق من خلال (الجدول رقم 31) التمويلات التي استطعنا رصدها باسم هذا البرنامج، حيث رصدنا مشروع واحد فقط بتمويل مباشر من الحكومة الهولندية بحدود مبلغ 2.4 مليون دولار، ولا يعرف إذا كان هناك مساهمات دولية أخرى لدعم هذا التمويل فهناك كثير مما هو مخفي ويكون غالبا بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبشراكة مع مؤسسات أخرى، وهذا المشروع يشكل نموذج فقط.

الجدول رقم 31: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم برنامج زمالة حكمة

	المشروع وبيانات المستندات	المبلغ	وجه الاستدلال
1	**مشروع زمالة حكمة لتدريب القيادات العامة** من نوفمبر 2022 الى أكتوبر 2026 وثيقة (صور ارقام 71 و 72 لتوثيق المشروع في موقع الاتحاد الأوروبي [70] وفي موقع وزارة الخارجية الهولندية [71])	**2,084,517 يورو** وهو يعادل 2.4 مليون دولار تقريبا	• التمويل للمشروع بمبلغ 2,084,517 يورو (اثنان مليون وأربعة وثمانون ألف وخمسمائة وسبعة عشر يورو) وهذا يعادل تقريبا 2.4 مليون دولار امريكي. • التمويل من الاتحاد الأوروبي من الحكومة الهولندية • الشركاء في التنفيذ: برنامج زمالة حكمة (تديره عبير المتوكل زوجة رافت الاكحلي) ، هذا البرنامج متفرع من مؤسسة ديب روت DeepRoorوهذه المؤسسة هي من تستلم التمويل مباشرة. كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع التي عادت على الشعب اليمن؟. رابط المشروع في موقع التمويلات للاتحاد الأوروبي https://d-portal.org/savi/?aid=XM-DAC-7-PPR-4000005917 رابط المشروع في موقع وزارة الخارجية لدولة هولندا https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/activities/XM-DAC-7-PPR-4000005917?tab=summary

من المهم ان تكون المعلومات المالية شفافة ومدعمة بتقارير مالية مدققة ومفصلة وتحديد الاثار الملموسة لها على الأرض وكيف استفاد اليمنيين منها ومقارنتها، وعند الرجوع الى فقرة التقارير المالية لمؤسسة ديب روت DeepRoot التي يتفرع منها هذا البرنامج نجد غياب بيانات التمويل لهذا البرنامج ضمن تقرير الموازنة الذي قدم للحكومة البريطانية، وهذا الحال لا يختلف عنما شرحنا سابقا بل يؤكد ذلك ويطرح تساؤلات حول شبهات فساد تتعلق بالتضليل في البيانات المالية وتهرب ضريبي.

الصور التالية توضح جزء من الوثائق التي تم الإشارة لها ضمن الجدول رقم 31، وهي أيضا مرتبطة بالمراجع ومرقمة ضمن الجدول أيضا، والتي من خلالها توثق هذه المشاريع والمبالغ التي رصدت لها.

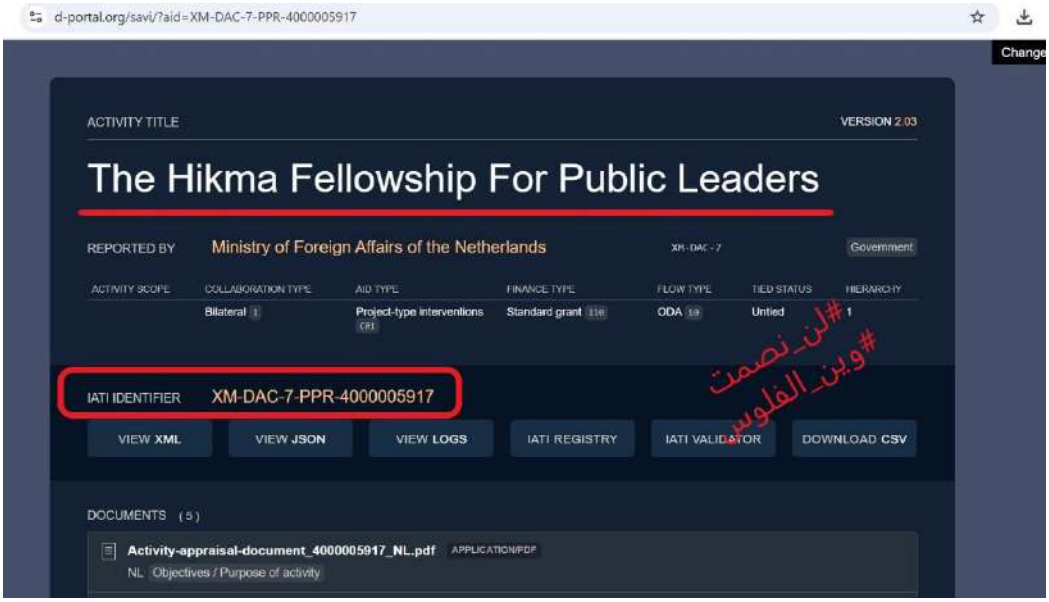

الصورة رقم 71: صورة ملتقطة لبيانات مشروع زمالة حكمة في موقع الاتحاد الأوروبي

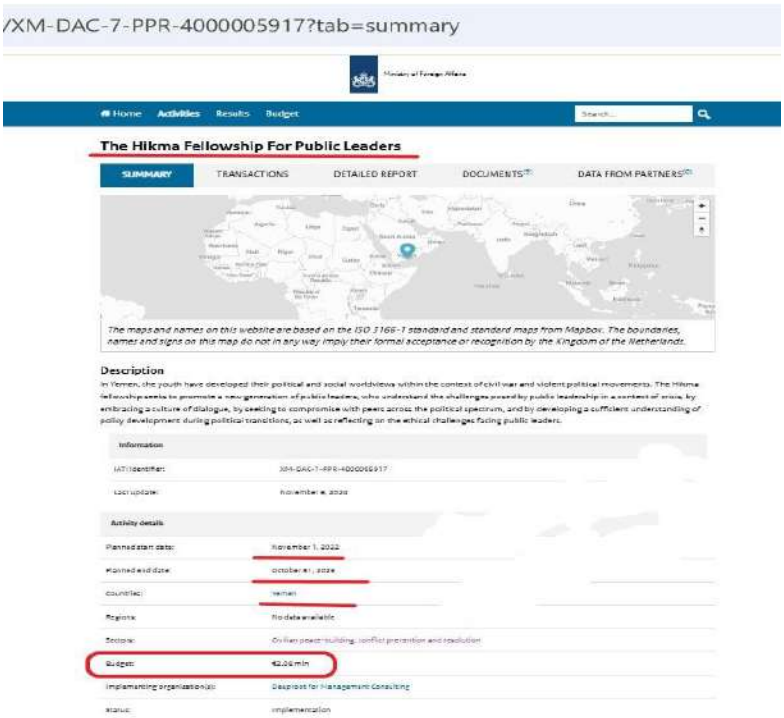

الصورة رقم 72: صورة ملتقطة لبيانات مشروع زمالة حكمة في موقع وزارة الخارجية الهولندية

4 – 4 – مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان:

مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان [72] تدعي انها مسجلة باليمن بصنعاء، ولديها مندوبين بالمحافظات اليمنية، لكن لم نجد أي توضيحات حول جهة التسجيل او رقم التسجيل الرسمي لهم باليمن ويبدو أيضا ان لها تسجيل خارجي لكن لا يظهر ايضا، تدير هذه المؤسسة رضية المتوكل والنائب للمدير هو عبد الرشيد الفقيه وهو زوجها وبياناتهما مسجلة على موقع صفحة مؤسسة مواطنة (الصورة رقم 73)، وكان لدى المؤسسة مجلس أمناء من باحثين عرب وأجانب، واستقال عدد من أعضائه بشكل جماعي في نوفمبر 2023 [73] نتيجة للممارسات رئيسة المؤسسة في تعاملها مع فضيحة فساد أخلاقية.

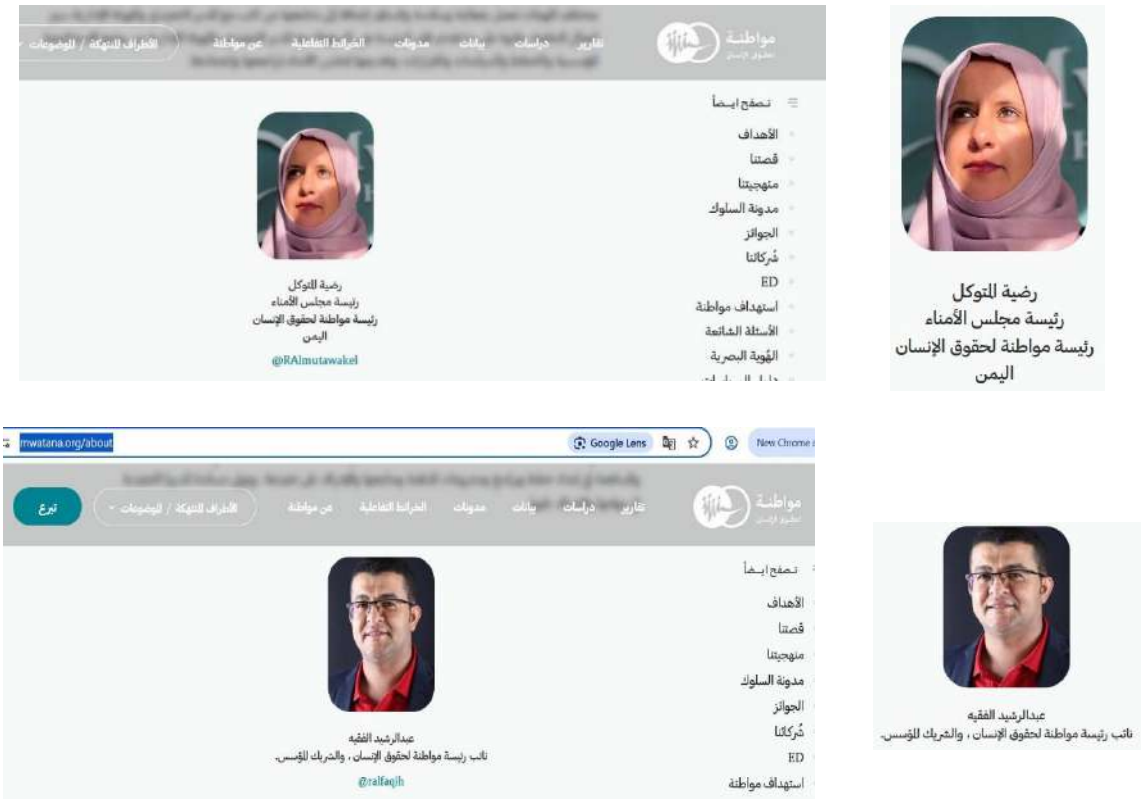

الصورة رقم 73: صوروبيانات لرئيس مؤسسة مواطنة (رضية المتوكل) ونائب رئيس المؤسسة (عبدالرشيد الفقية)

وفق ما تمكنا من رصده في الجدول رقم 32، استلمت هذه المؤسسة العديد من تمويلات الاتحاد الأوربي وخصوصا هولندا وبلغت في حدود 6 مليون دولار للفترة (2018 – 2025) وتتعلق بتمويلات حقوق الانسان والعدالة وتعزيز القانون والسلام في اليمن، كما انها تحصل على دعم سنوي منتظم يبلغ كمتوسط 200 ألف دولار سنويا من مؤسسة المجتمع المفتوح التي يملكها رجل الاعمال اليهودي الأمريكي جورج سوروس وبلغ هذا المبلغ في حدود 1.1 مليون دولار للفترة (2016 – 2023).

الجدول رقم 32: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان

	المشروع وبيانات المستندات	المبلغ	وجه الاستدلال
1	**مشروع مناصرة حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في اليمن** من 2019 الى 2021 تمويل من الحكومة الهولندية وثيقة (صورة رقم 74) والرابط الالكتروني من موقع وزارة الخارجية للحكومة الهولندية للتمويل (74)	**1,180,000يورو** (مليون ومائة وثمانون ألف يورو أي حدود 1.36 مليون وثلاثمائة وستون ألف دولار).	• التمويل للمشروع بمبلغ 1,180,000يورو (مليون ومائة وثمانون ألف يورو أي حدود 1.36 مليون وثلاثمائة وستون ألف دولار). • التنفيذ: مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع التي عادت على الشعب اليمني؟ مرفق الرابط الالكتروني يوضح تفاصيل وتمويل المشروع دولة هولندا : https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/activities/XM-DAC-7-PPR-4000002145?tab=summary
2	**مشروع توثيق ودعم ومناصرة حقوق الإنسان في اليمن** من 2021 الى 2023 تمويل من الحكومة الهولندية وثيقة (صورة رقم 75) والرابط الالكتروني من موقع وزارة الخارجية للحكومة الهولندية للتمويل (75)	**1,427,521يورو** (مليون وأربعمائة وسبعة وعشرون الف وخمسمائة وواحد وعشرون يورو أي حدود 1.65 مليون وستمائة وخمسون الف دولار).	• التمويل للمشروع بمبلغ 1,427,521يورو (مليون وأربعمائة وسبعة وعشرون ألف وخمسمائة وواحد وعشرون يورو أي حدود 1.65 مليون وستمائة وخمسون ألف دولار). • التنفيذ: مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع التي عادت على الشعب اليمني؟ مرفق الرابط الالكتروني يوضح تفاصيل وتمويل المشروع من دولة هولندا: https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/search?search=mwatana&tab=activities

3	**مشروع حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في اليمن.** من 2023 الى 2025 تمويل من الحكومة الهولندية وثيقة (صورة رقم 76) والرابط الالكتروني من موقع الاتحاد الأوروبي للتمويلات (76)	**2,578,003 دولار** (اثنان مليون وخمسمائة وثمانية وسبعون الف دولار).	• التمويل للمشروع بمبلغ 2,578,003 دولار (اثنان مليون وخمسمائة وثمانية وسبعون ألف دولار). • التنفيذ: مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع التي عادت على الشعب اليمني؟ مرفق الرابط الالكتروني يوضح تفاصيل وتمويل المشروع من موقع الاتحاد الأوروبي للتمويلات: http://d-portal.org/ctrack.html?country_code=YE&reporting_ref=YE-MSAL-18-2013&year_min=2015&year_max=2023#view=act&aid=YE-MSAL-18-2013-4000006647
4	**مشروع بناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان.** من 2018 الى 2019 التمويل من الاتحاد الاوروبي وثيقة (صورة رقم 77) والرابط الالكتروني من موقع الاتحاد الأوروبي للتمويلات (77)	**900,000 يورو** (تسعمائة ألف يورو أي حدود مليون دولار امريكي).	• التمويل للمشروع بمبلغ 900,000 يورو (تسعمائة ألف يورو أي حدود مليون دولار امريكي). • التنفيذ: مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع التي عادت على الشعب اليمني؟ يظهر هذا التمويل لمؤسسة مواطنة ضمن تقرير الاتحاد الأوربي عن التمويلات في 2018 وتوجد الإشارة لتفاصيل هذا التمويل في الصفحة رقم 129 من التقرير في الرابط https://international-partnerships.ec.europa.eu/system/files/2020-12/promising_practices_2018_web.pdf#:~:text=Building%20peace%20and%20enhancing%20human,making%20Budget%20EUR%20900%2C000
5	**تمويل سنوي لدعم مؤسسة مواطنة** من 2016 الى 2023 التمويل من موقع مؤسسة المجتمع المفتوح **Open Society Foundations** لرجل الاعمال اليهودي جورج سوروس	**1,120,000 دولار** (واحد مليون ومائة وعشرون ألف دولار)	• يبلغ الدعم السنوي كمتوسط 200 ألف دولار كتمويل سنوي من مؤسسة المجتمع المفتوح لرجل الاعمال اليهودي جورج سوروس الى مؤسسة مواطنة (أي استلمت مؤسسة مواطنة من 2016 وحتى 2023 مبلغ يقدر بـ 1,120,000مليون ومائة وعشرون ألف دولار) • مثل هذه التمويلات تسمى دعم موجهة وفق رغبة المانح، فما الذي قدمته مؤسسة مواطنة للمانح من خدمات ليعطيها هذا الدعم السنوي؟ وماذا استفاد الشعب اليمني من هذا التمويل وكيف صرف؟ مرفق الرابط الالكتروني يوضح تفاصيل الدعم السنوي لمؤسسة مواطنة من مؤسسة المجتمع المفتوح **Open Society Foundations**

	وثيقة (صورة رقم 78) والرابط الالكتروني من موقع مؤسسة المجتمع المفتوح (78)		https://www.opensocietyfoundations.org/grants/past?filter_keyword=mwatana

هذه التمويلات المرصودة هنا تشكل فقط نماذج وامثلة لما استطعنا من جمعه، وهناك كثير مما هو مخفي ويكون غالبا بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبشراكة مع مؤسسات أخرى، وتفتقر هذه المشاريع التي تتبع هذه التمويلات من اي تقارير مالية مدققة ومفصلة توضح كيف صرفت هذه الأموال بشكل مفصل والمستفيدين والاثار المنعكسة على اليمن والشعب؟ وهل هناك التزام بتوريد هذه المبالغ عبر البنك المركزي بعدن لتدخل ضمن الدورة المالية للحكومة وهل هناك تهرب ضريبي؟ وهل تقدم هذه المؤسسة تقارير مالية للحكومة اليمنية الشرعية؟

الصور التالية توضح جزء من الوثائق التي تم الإشارة لها ضمن الجدول رقم 32، وهي أيضا مرتبطة بالمراجع ومرقمة ضمن الجدول أيضا، والتي من خلالها توثق هذه المشاريع والمبالغ التي رصدت لها.

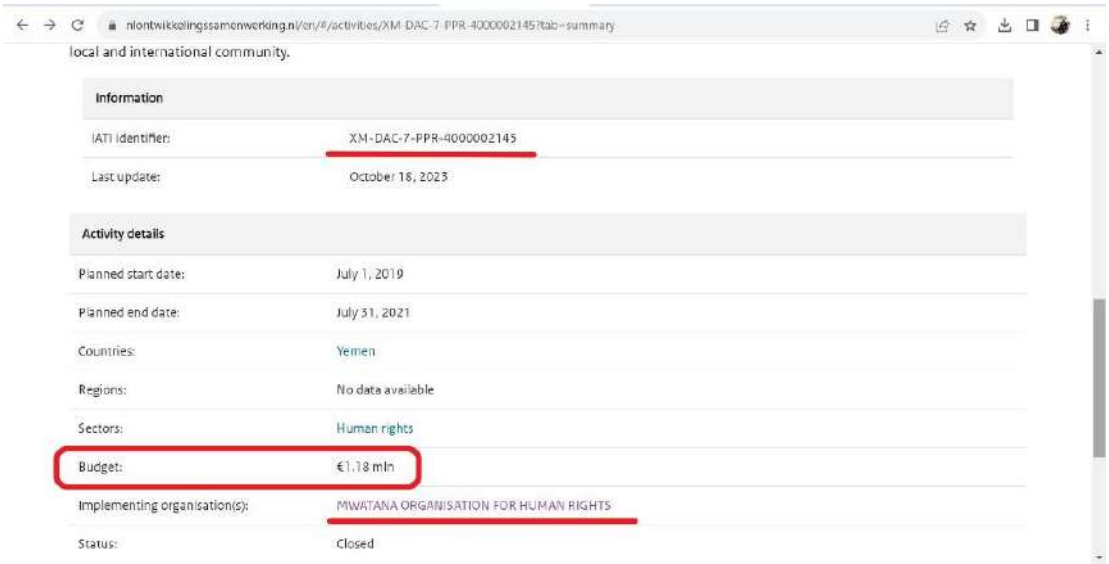

الصورة رقم 74: صورة ملتقطة لبيانات وتمويل مشروع مناصرة حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في اليمن (2019 – 2021)

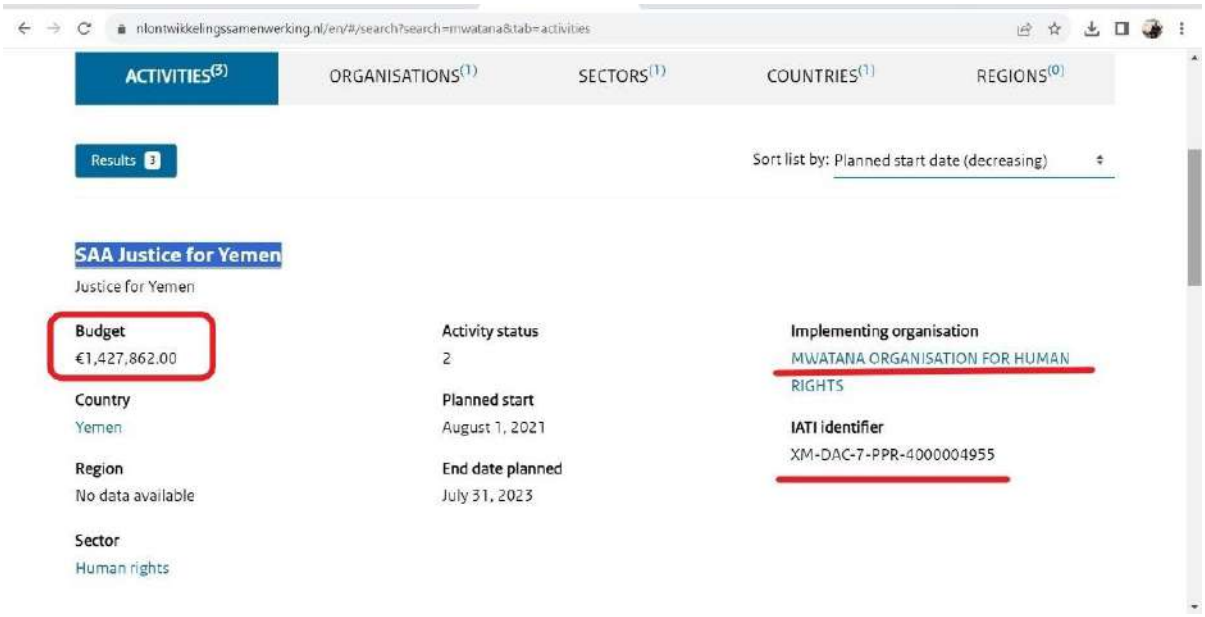

الصورة رقم 75: صورة ملتقطة لبيانات وتمويل مشروع توثيق ودعم ومناصرة حقوق الإنسان في اليمن (2021 – 2023)

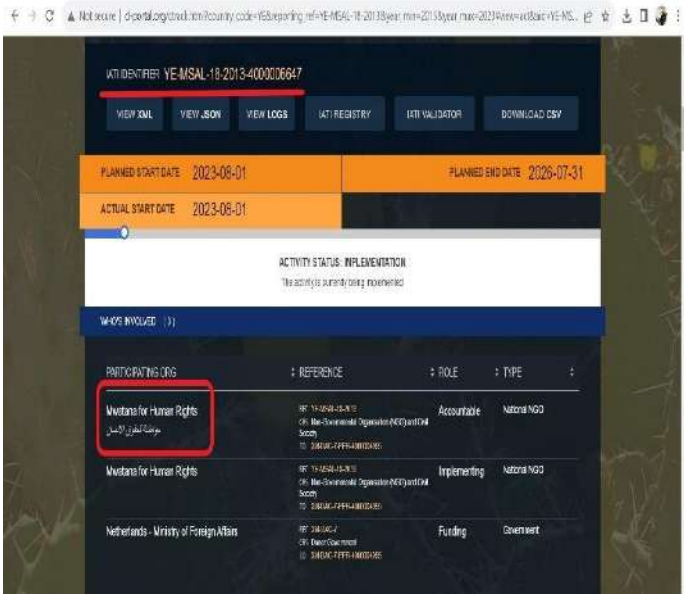

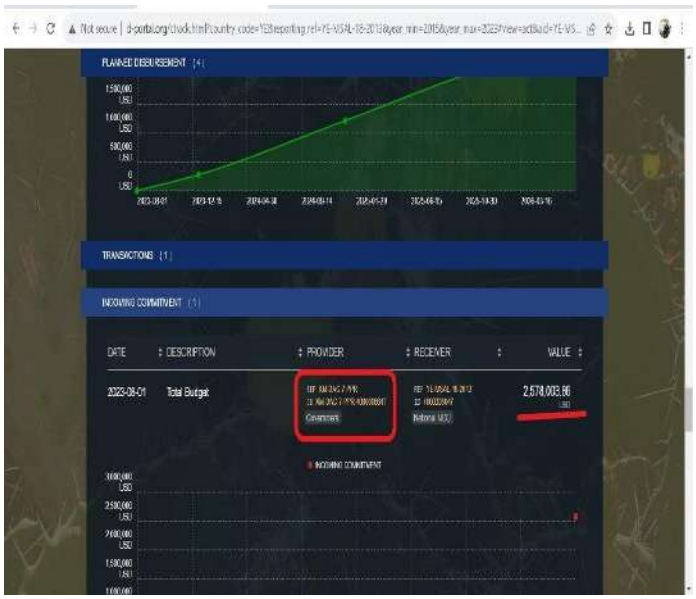

الصورة رقم 76: صور ملتقطة لبيانات وتمويل مشروع حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في اليمن (2023 – 2025)

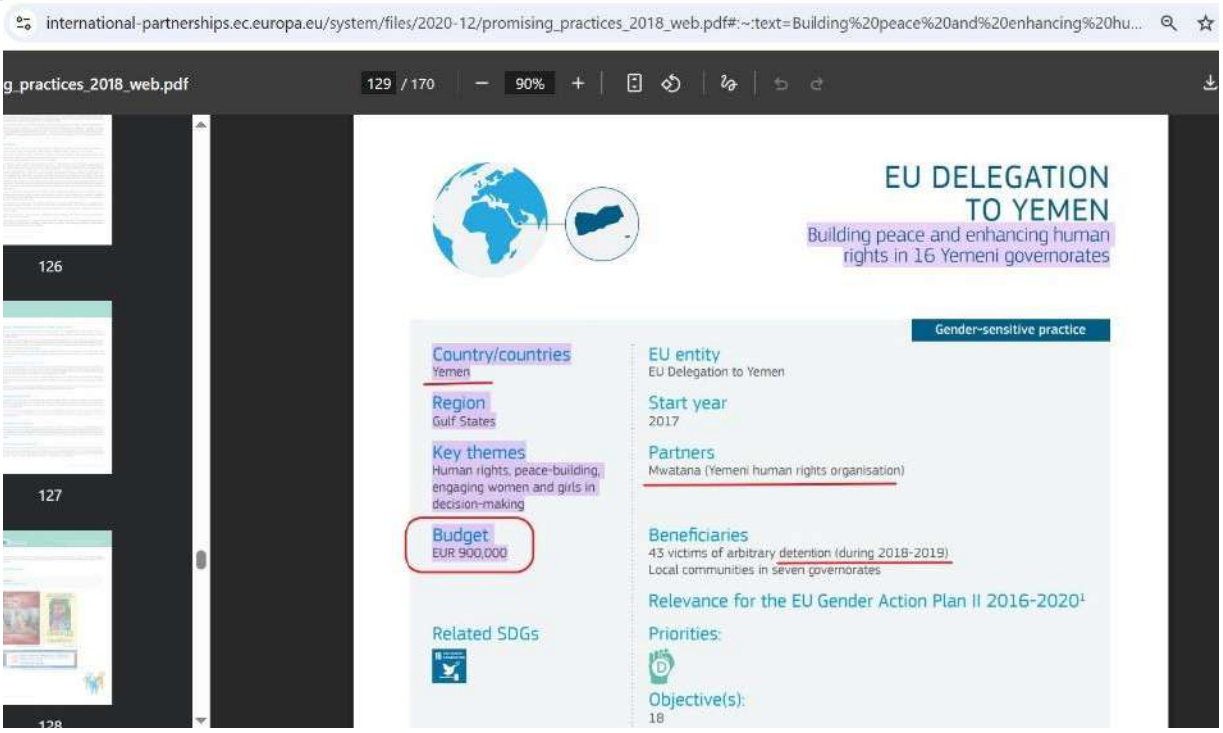

الصورة رقم 77: صورة ملتقطة لبيانات وتمويل مشروع بناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان في اليمن (2018 – 2019)

الصورة رقم 78: صورة ملتقطة من موقع مؤسسة المجتمع المفتوح لبيانات تمويل ودعم مباشر لمؤسسة مواطنة (2016 – 2023)

4 – 5 – مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

مركز صنعاء تأسس في العام 2014 بصنعاء كما يذكر موقعهم الرسمي [79]، ويصف نفسه بانه منظمة غير حكومية ولكن لا يظهر بموقعهم الرسمي او صفحتهم على "الفيس بوك" او صفحتهم على "اللينكد ان" أي توضيحات حول جهة التسجيل او رقم التسجيل الرسمي لهم باليمن او حتى تسجيل خارج اليمن. ويتضح أيضا ان عناوين المركز موجودة في صنعاء وعدن حيث صفحة الفيس بوك تسجل العنوان في صنعاء [80] وموقع الصفحة الرسمية للمركز تظهر العنوان بعدن (الصورة رقم 79) وهذا يلاحظ انه نفس أسلوب مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen في اظهار عناوينها.

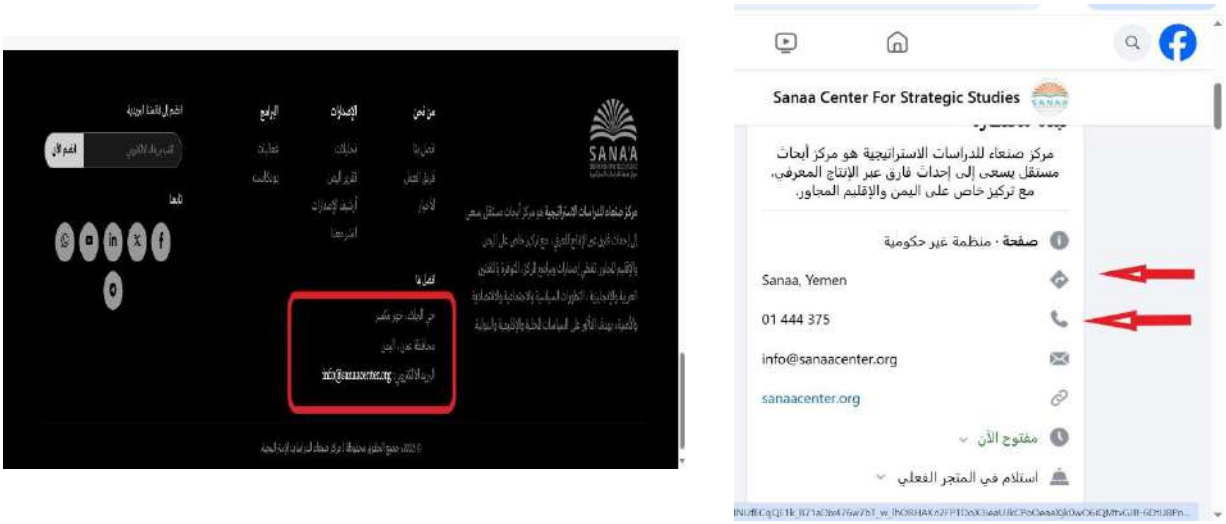

الصورة رقم 79: صور ملتقطة من موقع مركز صنعاء للدراسات على موقعها الرسمي وعلى الفيسبوك وتظهر اختلاف عناوينها

لدى المركز مندوبين بالمحافظات اليمنية وكذا برنامج يسمى منتدى سلام اليمن، والشركاء المؤسسين اللذين يظهرون غالبا هما فارع المسلمي وماجد المذحجي ويتداولان إدارة المركز (الصورة رقم 80)، وحاليا يدير المركز ماجد المذحجي، اما فارع المسلمي فهو المدير السابق للمركز للفترة من 2014 وحتى فبراير 2023 ومازال شريك مؤسس ويعمل حاليا **كباحث في المعهد الملكي للشؤون الدولية .تشاتام هاوس- في لندن، كما ان** لديهم عدد ممن يصفوهم بالباحثين من جنسيات يمنيه وغربيه يعملون معهم.

يستلم المركز تمويلات باسم اليمن من الاتحاد الأوربي وخصوصا هولندا دون أي مناقصة معلنة او رقابة حكومية او خطط حكومية للاستفادة من التمويل، كما ان لديه ايضا دعم سنوي منتظم يبلغ 200 ألف دولار من مؤسسة المجتمع المفتوح **Open Society Foundations** التي يملكها رجل الاعمال اليهودي الأمريكي جورج سوروس، ويعتبر مركز صنعاء ومؤسسة مواطنة هما الجهتان الوحيدتان من المؤسسات باليمن التي تتلقى هذا الدعم من مؤسسة رجل الاعمال اليهودي وهذا ما يثر كثير من الشكوك حول الأهداف واليات العمل والتوجيه.

فارع المسلمي

ماجد المذحجي

الصورة رقم 80: صور لمدراء م مركز صنعاء للدراسات (ماجد المذحجي وفارع المسلمي)

4 – 5 – 1 – توثيق بعض التمويلات التي استلمتها مركز صنعاء للدراسات باسم اليمن

كما المحاور السابقة نوثق بهذا المحور بالجدول رقم 33 بشكل مفصل الأدلة على جزء من التمويلات التي استلمها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية باسم اليمن وعبر تحديد حجم التمويل وأسماء المشاريع ونضع أوجه للاستدلالات وتساؤلات حول هذه الأموال وأين ذهبت وكيف تم التصرف بها؟ وهل خضعت للدورة المالية الحكومية سواء بإدخالها عبر البنك المركزي بعدن او دفع ضرائبها للحكومة الشرعية؟ وهل هناك اثار ملموسة على الشعب والبلد؟ وهل أعطيت هذه التمويلات بدون مناقصات ولعبت العلاقات الخاصة والمصالح واستغلال المنصب دورا في ذلك، علاوة على ذلك نوضح تصنيف هذه التمويلات هل هي تمويل كامل للمشروع ام فقط مساهمات من بعض الدول وبالتالي هناك مساهمات قد لا تكون معلنة وتعتبر غير معروفة وغير مرصودة. وعليه وضحنا أهمية تقديم تقارير مالية مفصلة ومدققة لكل مشروع على حدة، توضح كيفية استخدام هذه التمويلات، ومحاسبة مؤسسة "مركز صنعاء" لمعرفة كيفية استفادة اليمنيين.

من خلال الجدول رقم 33، الذي رصدنا فيه عدد 6 مشاريع بحدود تمويل يقارب 7.8مليون دولار كتمويل وكمساهمات من الدول المانحة او البرامج الدولية لهذه المركز، وهناك كثير مما هو مخفي ويكون غالبا بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبشراكة مع مؤسسات أخرى، وهناك اظهار شراكة مع مؤسسة ديب روت DeeoRoot في عدد من المشاريع (2 مشاريع) التي وضحناها بالجدول. كما ان مركز صنعاء حصل على دعم سنوي منتظم يبلغ كمتوسط 200 ألف دولار سنويا من مؤسسة المجتمع المفتوح التي يملكها رجل الاعمال اليهودي الأمريكي جورج سوروس وبلغ هذا المبلغ في حدود 1.2 مليون دولار للفترة (2016 – 2023).

الجدول رقم 33: توثيق بعض نماذج لمشاريع التمويلات الدولية لليمن والتي باسم مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

	المشروع وبيانات المستندات	المبلغ	وجه الاستدلال
1	**مشاريع منتدى سلام 1 2022 - 2026** وثيقة (صورة رقم 81) ورابط من موقع وزارة الخارجية الهولندية ويوضح التمويل (81)	**3.8 مليون يورو** (ثلاثة مليون وثمانمائة ألف يورو أي ما يعادل أربعة مليون واربعمائة ألف دولار)	• تمويل بمبلغ 3.8 مليون يورو ثلاثة مليون وثمانمائة ألف يورو أي ما يعادل أربعة مليون واربعمائة ألف دولار • التمويل من الحكومة الهولندية موجه لمركز صنعاء لمشاريع منتدى سلام، وهذا الدعم مستمر من 2019، **وتتغير وتتحدث بيانات التمويل كل فترة فعند اخر تتبع ومشاهدة لر ابط المشروع وصل الى 4.28 مليون يورو** • لا يعرف ما نتيجة هذه المشاريع وماذا استفاد الشعب اليمني وأين هذا السلام الذي أصبح زائف والذي من خلال هذه المؤتمرات تم احضار شخصيات حوثية واظهارها انها محايدة مما ساهم في تجميل مليشيا الحوثي. رابط موقع وزارة الخارجية الهولندية يوضح التمويل وتفاصيله https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/activities/XM-DAC-7-PPR-4000005709?tab=summary
2	**مشاريع منتدى سلام 2 2023 - 2025** وثيقة (صورة رقم 82) وروابط من موقع وزارة الخارجية الهولندية (82) وكذا موقع الاتحاد الأوروبي (83) يوضح التمويل	**1,320,764 يورو** (مليون وثلاثمائة وعشرون ألف وسبعمائة وأربعة وستون يورو أي ما يعادل 1.5 مليون دولار)	• **تمويل بمبلغ 1,320,764 يورو مليون وثلاثمائة وعشرون ألف وسبعمائة وأربعة وستون يورو أي ما يعادل 1.5 مليون دولار (مليون وخمسمائة ألف دولار)** • التمويل من الحكومة الهولندية موجه **لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية تمويل لمشروع منتدى سلام اليمن 2** • لا يعرف ما نتيجة هذه المشاريع وماذا استفاد الشعب اليمني وأين هذا السلام الذي أصبح زائف. **رو ابط من موقع وزارة الخارجية الهولندية ومن موقع الاتحاد الأوربي يوضح التمويل:** https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/sectors/15220?tab=activities&search=Sana'a%20Center%20for%20Stratigic%20Studies&countries=YE&sectors=15220

			http://d-portal.org/ctrack.html?publisher=YE-MSAL-49-M-2019#view=act&aid=YE-MSAL-49-M-2019-XM-DAC-7-PPR-4000006573
3	مشروع لإنشاء منتدى سلام اليمن 2019 وثيقة (صورة رقم 83) ورابط من موقع الاتحاد الأوروبي [84] ويوضح التمويل	**982,654 دولار** (تسعمائة واثنان وثمانون ألف دولار)	• مبلغ 982,654 دولار (تسعمائة و اثنان وثمانون ألف دولار) • هذا التمويل وفق الوثائق تعتبر مساهمة فقط وليست التمويل الإجمالي. • معطى من الاتحاد الأوروبي موجهة لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية لإنشاء منتدى سلام اليمن • لا يعرف ما نتيجة هذه المشاريع وماذا استفاد الشعب اليمني وأين هذا السلام . رابط من موقع الاتحاد الأوربي يوضح التمويل وتفصيل للتمويل http://d-portal.org/savi/?aid=XM-DAC-7-PPR-4000003145
4	اتفاقية مشروع (؟) (2025 – 2023) وثيقة (صورة رقم 84) ورابط من موقع الحكومة النرويجية [85] ويوضح التمويل	ما يعادل **290 ألف دولار**	• مبلغ 3 مليون من العملية النرويجية (ثلاثة مليون كرونة نرويجية) وهذه تعادل 290 ألف دولار (مئتان وتسعون ألف دولار) • تمويل من الحكومة النرويجية موجه الى مركز صنعاء عبر اتفاقية كما يذكرها الموقع (Agreement YEM-23/0001) رابط الموقع للحكومة النرويجية يوضح التمويل https://resultater.norad.no/avtale/YEM-23/0001
5	مساهمة تمويلية من دولة السويد لعدد من برامج ومشاريع مركز صنعاء (2023 – 2022) الوثيقة (مرفق صور ثلاث وثائق وصور ملتقطة لها ارقام 85 و86 و87) إضافة الى الجدول رقم 34 يلخص هذه المساهمات	بإجمالي **575 ألف دولار**	• ثلاث مساهمات تمويلية من دولة السويد بمبالغ (291 ألف دولار + 124 ألف دولار + 162 ألف دولار = بإجمالي 575 ألف دولار) • المساهمة موجهه الى لمركز صنعاء عبر مساهمات لحكومة السويد في عدد من برامج ومشاريع مركز صنعاء الخاصة باليمن مرفق صور من وثائق التمويل وجدول رقم 34 يترجم ويوضح ويلخص المساهمات والتمويل

6	**تمويل سنوي لدعم مركز صنعاء للدراسات** من 2016 الى 2023 التمويل من موقع مؤسسة المجتمع المفتوح **Open Society Foundations** لرجل الاعمال اليهودي جورج سوروس وثيقة (صورة رقم 88) والرابط الالكتروني من موقع مؤسسة المجتمع المفتوح (86)	**1,280,000 دولار** (واحد مليون ومائتين وثمانون ألف دولار)	• يبلغ الدعم السنوي كمتوسط 200 ألف دولار كتمويل سنوي من مؤسسة المجتمع المفتوح لرجل الاعمال اليهودي جورج سوروس الى مركز صنعاء للدراسات (أي استلم مركز صنعاء للدراسات من 2016 وحتى 2023 مبلغ يقدر بـ **1,280,000مليون ومائتين وثمانون ألف دولار)** • مثل هذه التمويلات تسمى دعم موجهة وفق رغبة المانح، فما الذي قدمه مركز صنعاء للمانح من خدمات ليعطيه هذا الدعم السنوي؟ وماذا استفاد الشعب اليمني من هذا التمويل وكيف صرف؟ مرفق الرابط الالكتروني يوضح تفاصيل الدعم السنوي لمركز صنعاء من مؤسسة المجتمع المفتوح **Open Society Foundations** https://www.opensocietyfoundations.org/grants/past?filter_keyword=sanaa+center
تمويلات مشتركة مع مؤسسة ديب روت DeepRoot وتم ذكرها في هذا الفصل بالفقرة رقم 4 – 1 – 1 سابقا ضمن الجدول رقم 29، ونعيد ذكرها هنا لتوضيح العلاقة والتشارك مع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية			
7	**مشروع إعادة التفكير في اقتصاد اليمن (المرحلتان الأولى والثانية)** **31 أكتوبر 2018** وثيقة (راجع الصورة رقم 51، والرابط الالكتروني بمرجع سابق رقم (م.س.50) مرفق) للفترة من مارس 2019 الى أغسطس 2020	**600,000 يورو** (ستمائة ألف يورو)	مساهمة الاتحاد الاوروبي بمبلغ 600,000 يورو ستمائة ألف يورو من الاتحاد الأوربي لديب روت ومركز صنعاء للدراسات وكذا مؤسسة اسمها CARPO، وهذه الأخيرة بالبحث نجدها مسجلة بألمانيا ويعمل فيها باحثين إيرانيين، وتظهر هنا أيضا الشراكة بين مركز صنعاء ومؤسسة ديب روت DeepRoot ، وهذا ما يسمى تبادل الأدوار بين ديب روت ومركز صنعاء ورنين اليمن للاستحواذ على التمويلات (هذي فقط مساهمة وهذا يعني ان هناك مساهمات قد تكون لدول أخرى ويعني ان حجم التمويل الإجمالي أكبر ومازال مستمر) كيف صرف هذا المبلغ وما هو الحجم الاجمالي لتمويل المشروع؟ كيف تم صرف هذه الأموال وما هي النتائج لهذا المشروع؟ مرفق الرابط الالكتروني ومرفق أيضا في نهاية الجدول مع لقطة صورة https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/rethinking-yemens-economy-phases-i-and-ii_en?s=143&fbclid=IwAR0Kpbxsd3RH83jFCJkwkCa-L1Kg0-jr9B_eb5qdBRoWhpeKiXcVthrZVOo
8	**وثيقة تقرير للاتحاد الأوروبي حول التمويلات مؤرخ 2017**	**5.6 مليون يورو** خمسة مليون وستمائة ألف يورو	• تقرير الاتحاد الأوروبي يذكر في الصفحة 159 مؤسسة ديب روت DeepRoot ومركز صنعاء للدراسات وكذا مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان انها من الجهات التي يتعامل معها ويعطيها تمويل وهذا ما يؤكد تبادل الأدوار بين هذه المؤسسات

	الوثيقة مكونة من 276 صفحة على الرابط مرجع للاتحاد الاوروبي (م.س.54)، في الصفحات 158 و159 من الوثيقة يحدد الجهات لمنظمات المجتمع المدني باليمن التي يتعامل معها الاتحاد الأوربي ويحدد تمويل اعطي ب 5.6 مليون يورو ابتداء من 2018 لذه المنظمات ويحدد بالاسم. وثيقة بالصورة رقم 56		والاحتكار والسيطرة مع المنظمات على التمويلات عبر هذه الجهات فقط وكلها أنشطة لم يستفد منها الشعب اليمني وصرفت عليها ملايين الدولارات وبقيت الاستفادة محددة بأشخاص محدودين. • ويذكر التقرير بنفس الفقرة ان هناك تمويل بمبلغ 5,600,000 يورو حيث تم توقيع العقد وسينطلق في 2018 واعطي لهذه المؤسسات. • بالتتبع وجدنا ان هذا التمويل ذهب الى مؤسسة رنين اليمن والتي أيضا تتبع رأفت الاكحلي بالشراكة مع علاء قاسم وهما أيضا معا شركاء في مؤسسة ديب روت، ووضحنا تفاصيل التمويل في فقرة مؤسسة رنين اليمن الرابط لوثيقة التقرير: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/compiled_country_updates_annual_report_on_human_rights_and_democracy_2017_clean_0.pdf

الصور التالية توضح جزء من الوثائق التي تم الإشارة لها ضمن الجدول رقم 33، وهي أيضا مرتبطة بالمراجع ومرقمة ضمن الجدول أيضا

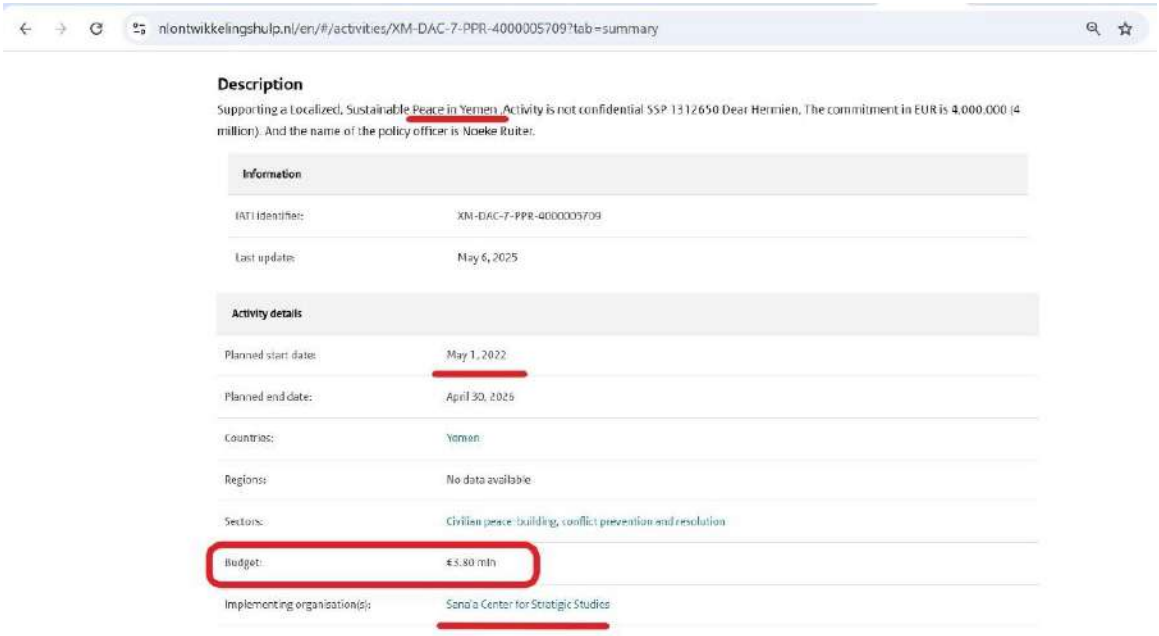

الصورة رقم 81: صورة ملتقطة لبيانات مشروع منتدى السلام 1 من موقع الخارجية الهولندية والمعطى لمركز صنعاء (2022 – 2026)

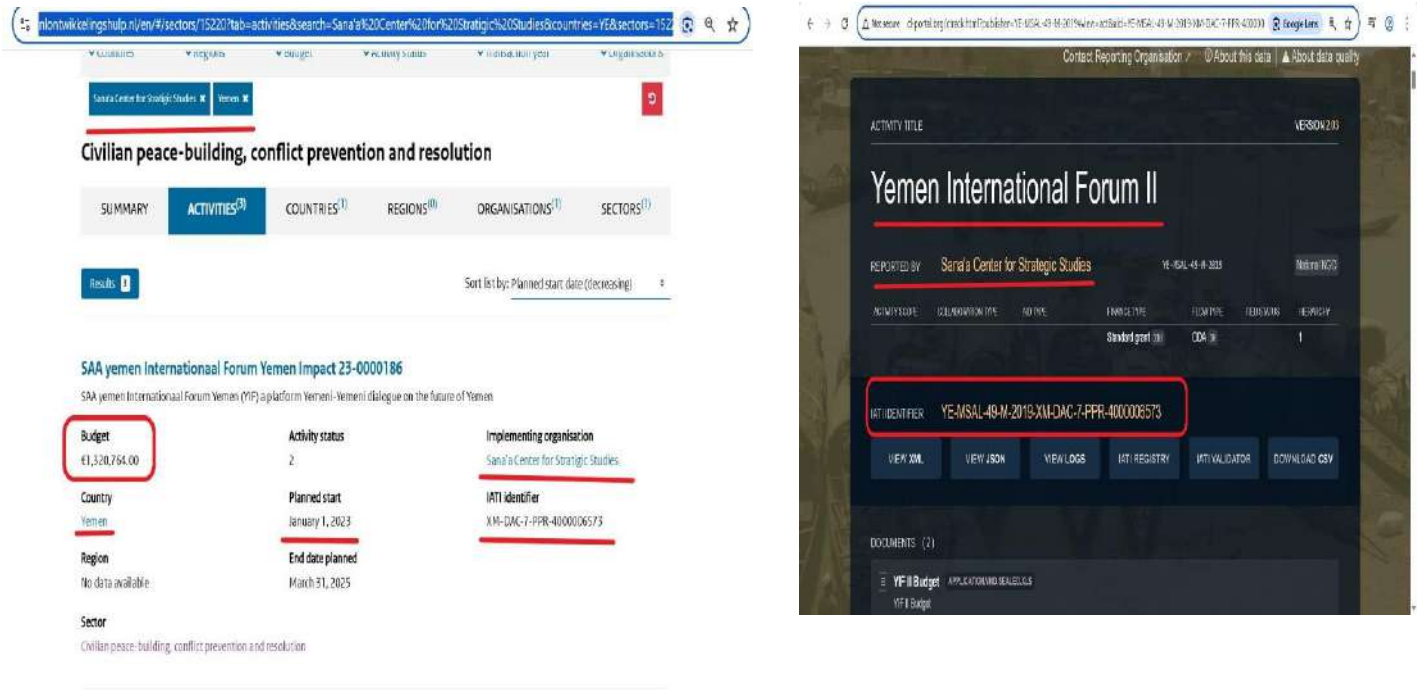

الصورة رقم 82: صور ملتقطة لبيانات مشروع منتدى السلام 2 من موقع الخارجية الهولندية وموقع الاتحاد الأوروبي والمعطى لمركز صنعاء (2023 – 2025)

Activity Appraisal Document ODA
€ 1.000.000 or more

1 REQUESTED DECISION CONCERNS

Explanation of the policy data can be found in the ODA Policy Data Guide.

For the highlighted subjects in table below the de ODA Policy Data Guide gives further explanation .

Application number	4000003145
Short name application	Yemen Peace Forum
Long name application	Yemen Peace Forum establishment for promoting inclusive peace
Description application	Establishment of a Yemen Peace Forum to increase participation of Yemeni male and female youth activists and male and female representatives from civil society. Aim is to promote, through this forum, local peacebuilding and linking it to the UN led peace process, local and international stakeholders including media outlets.
Budget holder	SAA
Business Partner	Sana'a Center for Strategic Studies
Number business partner	30058437
Implementing **organisation(s)**	Sana'a Center for Strategic Studies
Legal relationship	Contribution
Commitment in foreign currency (if applicable)	USD 982.654,80
Corporate rate	USD 1,00 = EUR 0,85 FY2019
Commitment in euros	EUR 835.257,00 (in round figures)
Funds centre	1704U03070001 (0612S03 Peace Building)
Activity start date	1 October 2019
Activity end date	30 September 2021
Contract start date	1 October 2019
Contract end date	30 September 2021
Has an evaluation been planned?	No
Aid modality	Other aid
Donor role	Lead or active donor

1

الصورة رقم 83: صور ملتقطة لوثيقة بيانات مشروع انشاء منتدى السلام من موقع الاتحاد الأوروبي والمعطى لمركز صنعاء في 2019

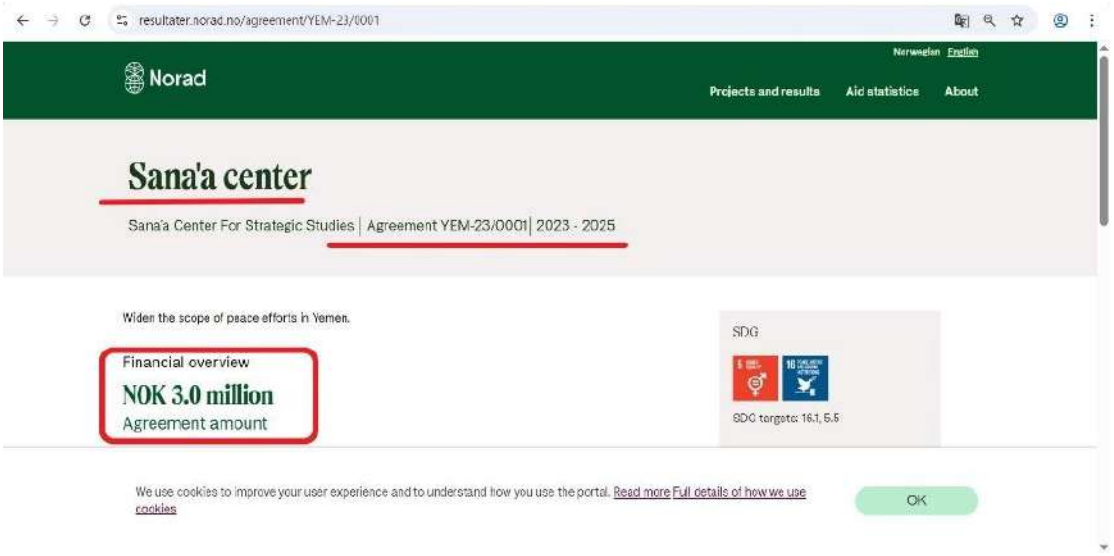

الصورة رقم 84: صورة ملتقطة لبيانات دعم من الحكومة النرويجية ومعطى لمركز صنعاء (2023 – 2025)

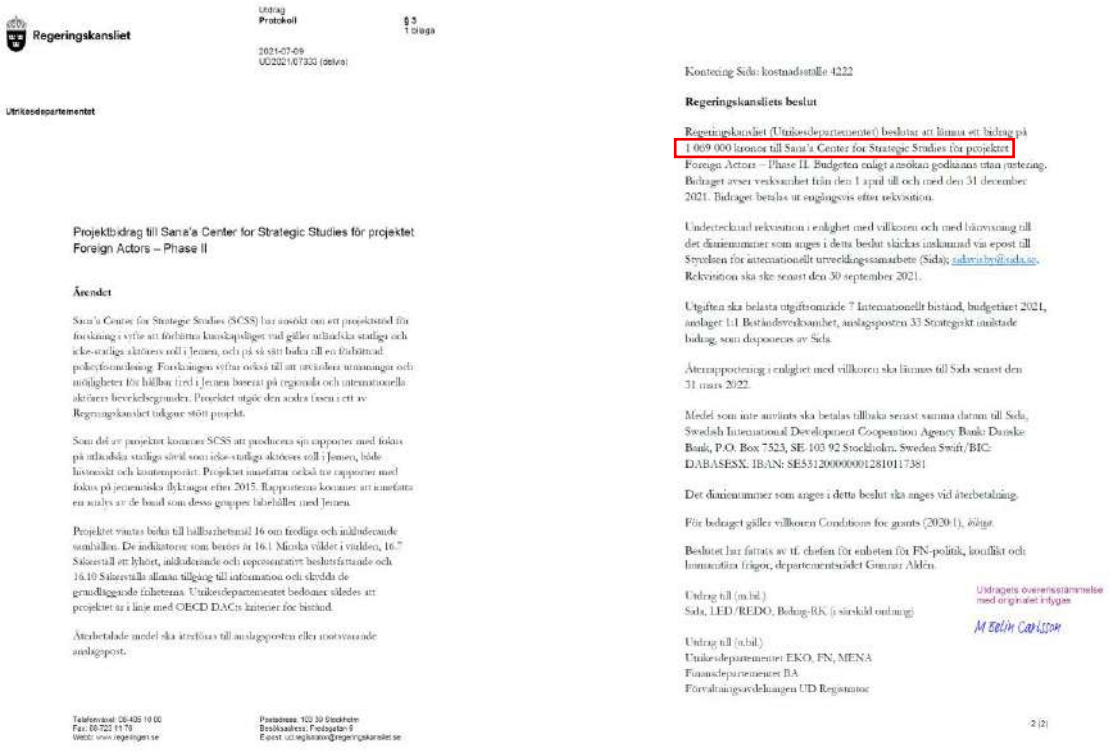
Regeringskansliet

Utrikesdepartementet

Utdrag
Protokoll
§ 3
1 bilaga

2021-07-09
UD2021/07333 (delvis)

Projektbidrag till Sana'a Center for Strategic Studies för projektet Foreign Actors – Phase II

Ärendet

Sana'a Center for Strategic Studies (SCSS) har ansökt om ett projektstöd för forskning i syfte att fördjupa kunskapsläget vad gäller inhemska statliga och icke-statliga aktörers roll i Jemen, och på så sätt bidra till en förbättrad policyformulering. Forskningen syftar också till att utvärdera utmaningar och möjligheter för hållbar fred i Jemen baserat på regionala och internationella aktörers bevekelsegrunder. Projektet utgör den andra fasen i ett av Regeringskansliet tidigare stött projekt.

Som del av projektet kommer SCSS att producera sju rapporter med fokus på inhemska statliga såväl som icke-statliga aktörers roll i Jemen, både historiskt och kontemporärt. Projektet innefattar också tre rapporter med fokus på jemenitiska flyktingar efter 2015. Rapporterna kommer att innefatta en analys av de band som dessa grupper bibehållit med Jemen.

Projektet vinnas bidra till hållbarhetsmål 16 om fredliga och inkluderande samhällen. De indikatorer som berörs är 16.1 Minska våldet i världen, 16.7 Säkerställ ett lyhört, inkluderande och representativt beslutsfattande och 16.10 Säkerställa allmän tillgång till information och skydda de grundläggande friheterna. Utrikesdepartementet bedömer således att projektet är i linje med OECD DACs kriterier för bistånd.

Återbetalade medel ska återföras till anslagsposten eller motsvarande anslagspost.

Kontering Sida: kostnadsställe 4222

Regeringskansliets beslut

Regeringskansliet (Utrikesdepartementet) beslutar att lämna ett bidrag på 1 069 000 kronor till Sana'a Center for Strategic Studies för projektet Foreign Actors – Phase II. Budgeten enligt ansökan godtagnas utan justering. Bidraget avser verksamhet från den 1 april till och med den 31 december 2021. Bidraget betalas ut engångsvis efter rekvisition.

Undertecknad rekvisition i enlighet med villkoren och med hänvisning till det diarienummer som anges i detta beslut skickas insknnad via epost till Styrelsen för internationellt utvecklingssamarbete (Sida); sidavisa@sida.se. Rekvisition ska ske senast den 30 september 2021.

Utgiften ska belasta utgiftsområde 7 Internationellt bistånd, budgetåret 2021, anslaget 1:1 Biståndsverksamhet, anslagsposten 33 Strategiskt inriktade bidrag, som disponeras av Sida.

Återrapportering i enlighet med villkoren ska lämnas till Sida senast den 31 mars 2022.

Medel som inte använts ska betalas tillbaka senast samma datum till Sida, Swedish International Development Cooperation Agency Bank: Danske Bank, P.O. Box 7523, SE-103 92 Stockholm. Sweden Swift/BIC: DABASESX. IBAN: SE5312000000012810117381

Det diarienummer som anges i detta beslut ska anges vid återbetalning.

För bidraget gäller villkoren Conditions for grants (2020:1), bilaga.

Beslutet har fattats av tf. chefen för enheten för FN-politik, konflikt och humanitära frågor, departementsrådet Gunnar Alden.

Utdrag till (m.bil.)
Sida, LED/REDO, Beslag-RK (i särskild ordning)

Utdrag till (u.bil.)
Utrikesdepartementet EKO, FN, MENA
Finansdepartementet BA
Förvaltningsavdelningen UD Registrator

Utdragets överensstämmelse med originalet intygas

M Edlin Carlsson

2 (2)

الصورة رقم 85: صورة ملتقطة لوثيقة (1) بيانات دعم من الحكومة السويدية ومعطى لمركز صنعاء

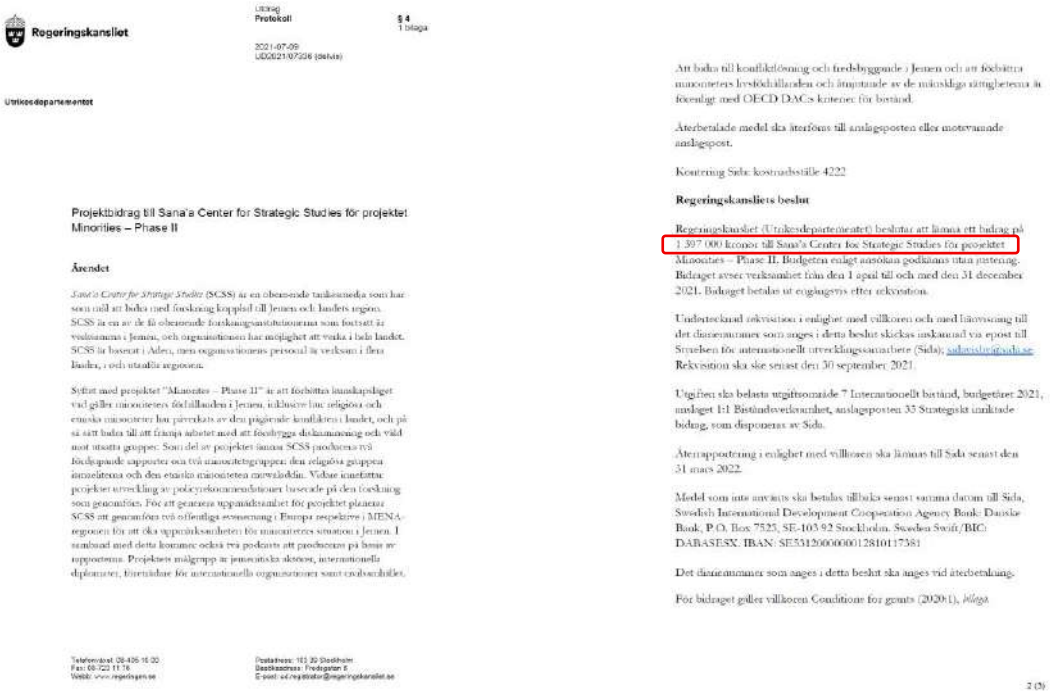

Regeringskansliet

Utdrag
Protokoll
§ 4
1 bilaga

2021-07-09
UD2021/07336 (delvis)

Utrikesdepartementet

Projektbidrag till Sana'a Center for Strategic Studies för projektet Minorities – Phase II

Ärendet

Sana'a Center for Strategic Studies (SCSS) är en oberoende tankesmedja som har som mål att bidra med forskning kopplad till Jemen och landets region. SCSS är en av de få oberoende forskningsinstitutionerna som fortsatt är verksamma i Jemen, och organisationen har möjlighet att verka i hela landet. SCSS är baserat i Aden, men organisationens personal är verksam i flera länder, i och utanför regionen.

Syftet med projektet "Minorities – Phase II" är att förbättra kunskapsläget vad gäller minoriteters förhållanden i Jemen, inklusive hur religiösa och etniska minoriteter har påverkats av den pågående konflikten i landet, och på så sätt bidra till att främja arbetet med att återbygga förhandlingsvilja och -förtroende mellan grupper. Som del av projektet lämnas SCSS producerar två fördjupande rapporter om två minoritetsgrupper; den religiösa gruppen åtmolerna och den etniska minoriteten muwalladin. Vidare innefattar projektet utveckling av policyrekommendationer baserade på den forskning som genomförts. För att garantera uppnåendet för projektet planerar SCSS att genomföra två offentliga seminarier i Europa respektive i MENA-regionen för att öka uppmärksamheten för minoriteters situation i Jemen. I samband med detta kommer också två podcasts att produceras på basis av rapporterna. Projektets målgrupp är jemenitiska aktörer, internationella diplomater, företrädare för internationella organisationer samt civilsamhället.

Att bidra till konfliktlösning och fredsbyggande i Jemen och att förbättra minoriteters levnadsförhållanden och åtnjutande av de mänskliga rättigheterna är förenligt med OECD DACs kriterier för bistånd.

Återbetalade medel ska återföras till anslagsposten eller motsvarande anslagspost.

Kontering Sida: kostnadsställe 4222

Regeringskansliets beslut

Regeringskansliet (Utrikesdepartementet) beslutar att lämna ett bidrag på 1 397 000 kronor till Sana'a Center for Strategic Studies för projektet Minorities – Phase II. Budgeten enligt ansökan godkänns utan justering. Bidraget avser verksamhet från den 1 april till och med den 31 december 2021. Bidraget betalas ut engångsvis efter rekvisition.

Undertecknad rekvisition i enlighet med villkoren och med hänvisning till det diarienummer som anges i detta beslut skickas inskannad via epost till Styrelsen för internationellt utvecklingssamarbete (Sida): sidavisa@sida.se. Rekvisition ska ske senast den 30 september 2021.

Utgiften ska belasta utgiftsområde 7 Internationellt bistånd, budgetåret 2021, anslaget 1:1 Biståndsverksamhet, anslagsposten 33 Strategiskt inriktade bidrag, som disponeras av Sida.

Återrapportering i enlighet med villkoren ska lämnas till Sida senast den 31 mars 2022.

Medel som inte används ska betalas tillbaka senast samma datum till Sida, Swedish International Development Cooperation Agency Bank: Danske Bank, P.O. Box 7525, SE-103 92 Stockholm, Sweden Swift/BIC: DABASESX, IBAN: SE3512000000012810117381

Det diarienummer som anges i detta beslut ska anges vid återbetalning.

För bidraget gäller villkoren Conditions for grants (2020:1), *bilaga*.

Telefonväxel: 08-405 10 00
Fax: 08-723 11 76
Webb: www.regeringen.se

Postadress: 103 33 Stockholm
Besöksadress: Fredsgatan 6
E-post: ud.registrator@regeringskansliet.se

2 (3)

الصورة رقم 86: صورة ملتقطة لوثيقة (2) بيانات دعم من الحكومة السويدية ومعطى لمركز صنعاء

Regeringskansliet

Utdrag
Protokoll
§ 2
1 bilaga

2021-11-16
UD2021/13078 (delvis)

Utrikesdepartementet

Projektbidrag till Sana'a Center for Strategic Studies (Sana'a Center) för förberedelsefas för projektet Yemen International Forum 2021

Ärendet

Enligt FN är situationen i Jemen en av världens mest allvarliga humanitära kriser. Den rådande konflikten utgör grundorsak till fattigdom och akut humanitär situation. Fredsansträngningar fortgår, till stor del med fokus på regionala och internationella aktörers roll. Mot bakgrund säkerhetsläget och de pågående stridigheterna är den internationella närvaron i landet begränsad. Det föreslagna projektet syftar till att skapa förutsättningar för fler jemenitiska aktörer att träffas med och bidra med expertis, dialog och fördjupad kunskap om situationen och förståelse av konflikten.

Sana'a Center for Strategic Studies (hädanefter Sana'a Center) är en oberoende tankesmedja som har som mål att bidra med forskning kopplad till Jemen och landets regionala situation. Centret är en av få oberoende forskningsinstitutioner som fortsatt är verksamma i Jemen, och organisationen har möjlighet att verka i hela landet. Sana'a Center är baserat i Aden, men organisationens personal är verksam i flera länder, i och utanför regionen.

Det föreslagna projektet Yemen International Forum bygger vidare på pågående samarbete mellan Sverige och Sana'a Center. Tidigare under 2021 har UD beslutat om stöd till två projekt, som sträcker sig under 2019–20. Ett projekt är fokuserat på regionala och internationella aktörers påverkan på konflikten (UD2021/07335). För detta projekt bidrog UD med 1 069 000 kronor under 2021. Det andra projektet syftar till fördjupat kunskapsläge vad gäller minoriteters förhållanden i Jemen, inklusive hur religiösa och etniska minoriteter har påverkats av den pågående konflikten i landet (UD2021/07336). Under 2021 har UD förmedlat 1 397 000 kronor till detta projekt.

Fred och säkerhet är en förutsättning för fattigdomsminskning och social och ekonomisk utveckling. Genom den planerade verksamheten väntas projektet bidra till ett förbättrat kunskapsläge bland internationella aktörer vad gäller konflikten i Jemen, och därmed också till förutsättningarna för att verka för fred i Jemen. Projektet väntas också skapa förutsättningar för fler jemenitiska aktörer att bidra med expertis, erfarenheter och till dialog kring möjliga vägar mot en mer fredlig utveckling. Den aktuella omfattande humanitära krisen är orsakad av de pågående stridigheterna, och kan bara åtgärdas om en fredlig lösning på konflikten kan nås. Utrikesdepartementet bedömer således att projektet är i linje med OECD DACs kriterier för bistånd.

Återbetalade medel ska återföras till anslagsposten eller motsvarande anslagspost.

Kontering Sida: kostnadsställe 4222

Regeringskansliets beslut

Regeringskansliet (Utrikesdepartementet) beslutar att lämna ett bidrag på 2 500 000 kronor till Sana'a Center for Strategic Studies för projektet Yemen International Forum. Budgeten enligt ansökan godkänns utan justering. Bidraget avser verksamhet från den 1 maj till och med den 31 december 2021. Bidraget betalas ut engångsvis efter rekvisition.

Undertecknad rekvisition i enlighet med villkoren och med hänvisning till det diarienummer som anges i detta beslut skickas inskannad via epost till Styrelsen för internationellt utvecklingssamarbete (Sida): sidavisa@sida.se. Rekvisition ska ske senast den 30 november 2021.

Utgiften ska belasta utgiftsområde 7 Internationellt bistånd, budgetåret 2021, anslaget 1:1 Biståndsverksamhet, anslagsposten 33 Strategiskt inriktade bidrag, som disponeras av Sida.

Återrapportering i enlighet med villkoren ska lämnas till Sida senast den 31 mars 2022.

Telefonväxel: 08-405 10 00
Fax: 08-723 11 76
Webb: www.regeringen.se

Postadress: 103 33 Stockholm
Besöksadress: Fredsgatan 6
E-post: ud.registrator@regeringskansliet.se

2 (3)

الصورة رقم 87: صورة ملتقطة لوثيقة (3) بيانات دعم من الحكومة السويدية ومعطى لمركز صنعاء

ومن خلال الجدول رقم 34 عملنا على ترجمة الجزء الأهم والمتعلق بحجم التمويل في هذه الوثائق الثلاث والخاص بمساهمات دولة السويد الموجهة الى مركز صنعاء.

الجدول رقم 34 يترجم خلاصة الوثائق الثلاث السابقة للدعم من دولة السويد في الصور ارقام 85 و86 و87			
م	اسم المشروع	تاريخ الانتهاء	إجمالي التعهدات بالدولار
1	.مشروع دعم مركز صنعاء للمنتدى الدولي 2021 تقرير بواسطة السويد من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)	30.09.2023	دولار أمريكي 291,480
2	،مشروع دعم مركز صنعاء، الجهات الأجنبية الفاعلة، اليمن .المرحلة الثانية 2021 تقرير بواسطة السويد من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)	30.09.2022	دولار أمريكي 124,637
3	.مشروع دعم مركز صنعاء، الأقليات، المرحلة الثانية 2021 تقرير بواسطة السويد من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)	30.09.2022	دولار أمريكي 162,879
	الإجمالي		**575 ألف دولار**

الصورة رقم 88: صورة ملتقطة من موقع مؤسسة المجتمع المفتوح لبيانات تمويل ودعم مباشر لمركز صنعاء (2016 – 2023)

4 – 5 – 2 – التقارير المالية لمركز صنعاء للدراسات (شخصان يستحوذان على النصيب الاكبر)

كما ذكرنا سابقا تعتبر التقارير المالية أداة أساسية لتقييم شفافية المؤسسات والمراكز ومصداقيتها، وتتطلب الشفافية المالية أيضا نشر معلومات دقيقة حول عدد المشاريع وحجم التمويل، مصادره، وأوجه إنفاقه. وفي حالة ان هذه التقارير غيبت معلومات او ضخمت الحجم المالي لبنود ضمن التقرير المالي فإننا امام عدم التزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة وامام عمليات قد تصنف ضمن اختلاس وتلاعب بالتمويل.

علاوة على ذلك من الضروري البحث والتقصي في كيفية دخول هذه التمويلات إلى اليمن عبر الجهات الرسمية، مثل البنك المركزي في عدن. حيث يجب أن تكون هذه الأموال خاضعة للدورة المالية الحكومية وتدفع الضرائب، مما يعني ضرورة إدخالها من خلال القنوات الرسمية.

لذا، من المهم أن تكون هناك التزامات بتقديم تقارير مالية مفصلة توضح كيفية استخدام التمويلات، وتقييم الأثر الفعلي لهذه الأموال على المشاريع والمستفيدين. إن توفير هذه المعلومات سيساعد في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات المانحة، ويضمن محاسبة المؤسسة على استخدامها للأموال التي تم جمعها.

ومن خلال جردنا لحجم التمويلات التي استلمها **مركز صنعاء** بملايين الدولارات وكانت اما مباشرة ومنفردة او بشراكة مع مؤسسات أخرى، وأيضا كان بعضها تظهر كمساهمات من جهات مانحة مما يعني وجود مساهمات أخرى قد تكون موجودة ولم تظهر معنا في عميات الرصد، وهذه التمويلات من دول الاتحاد الاوروبي، ومن خلال البحث في موقع الاتحاد الأوروبي للتمويلات وجدنا تقارير مالية تتعلق بمشاريع لمركز صنعاء للدراسات.

لقد لوحظ ان مركز صنعاء يقدم تقارير مالية حول بعض المشاريع التي سجلت ورصدت، لكنها تقارير غير مدققة وغير كافية ويعتريها العجز ولا يمكن ان تصنف ضمن ما يسمى "التقارير المالية المحاسبية المدققة"، علاوة على وجود تضخيم للبنود والمصاريف التشغيلية والمرتبات بأرقام غير واقعية، والظاهر ان هذه التقارير عملت فقط للإيفاء بطريقة شكلية لمتطلبات المانح والذي لم يدقق فيها ولم يقيم النتائج، حيث يظهر ضمن جداول التمويل انه لا يوجد تقييم للمشروع او ليس الزاميا التقييم وهذا يعتبر خلل في الرقابة والالتزامات، وليكون لدينا فهم وتوضيح اكثر سنعمل على شرح احد نماذج هذه التقارير المالية المقدمة وهو خاص بمشروع "انشاء منتدى السلام" والذي كان حجم تمويله بحدود 983 الف دولار.

من خلال الوثيقة بالصورة رقم 89 والتي يتضح فيها مصاريف تتعلق بمرتبات المدير والموظفين بالمشروع نجد التالي:

- تبين أن بند المرتبات في مشروع واحد فقط (منتدى السلام) بلغ 319 ألف دولار وبشكل 30% من حجم تمويل المشروع البالغ 983 ألف دولار، طبعا هذا غير المصاريف الإدارية والتشغيل والتي تصل نسبتها مع بند المرتبات الى 55.%
- بالتدقيق أيضا ضمن البيانات وجد أن مدير مركز صنعاء خصص له أيضا مبلغ ويمثل فترة عمل قدرة بنسبة 10 % من وقته وبلغ هذا المبلغ 26.4 ألف دولار لهذا المشروع وبشكل نسبة 2.6 % من الحجم الإجمالي للمشروع، فما هو حجم مخصصات هذا المدير في المشاريع الأخرى للمركز؟

- المدير المالي للمشروع خصص له مبلغ 79.2 ألف دولار وهذي تشكل نسبة 8 % من حجم التمويل الإجمالي للمشروع.
- اما مدير المشروع فخصص له مبلغ 84 ألف دولار وهذي تشكل نسبة 8.5 % من حجم التمويل الإجمالي للمشروع.
- وبالتالي نجد ان مخصصات شخصين فقط هما مدير المشروع والمدير المالي وصلت الى نسبة 16.5 % من حجم التمويل الإجمالي للمشروع. مما يعكس توزيعًا غير متوازن للموارد في المشاريع.

هذا تحليل سريع لمثال واحد من نماذج تقارير مركز صنعاء حول المشاريع التي ينفذها، وهو أي النموذج يعتبر اقل تمويل حصلوا عليه، فما بالكم بالتمويلات الأخرى والتي وصلت بعضها حتى 4 مليون دولار للمشروع، وبالتالي كيف تحسب المخصصات لهؤلاء في المشاريع الأخرى وما هي احجامها المالية؟ وامام ذلك هل يقدمون تقارير مالية مفصلة ومدققة لليمن وكذا إقرار ضريبي عن هذه المرتبات الباهظة والغير واقعية والتي تأتي على حساب معاناة اليمنين؟ وماذا استفاد اليمن من ذلك؟

Description	Year 1			Year 2			
	Outcome 1	Outcome 2	Outcome 3	Outcome 1	Outcome 2	Outcome 3	Total
1.1 Salaries							
1.1.1 Executive Director, Sana'a Center lead (10% Of his time)	4.400	4.400	4.400	4.400	4.400	4.400	26.400
1.1.2 Program Director	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	8.000	48.000
1.1.3 Project Manger	14.000	14.000	14.000	14.000	14.000	14.000	84.000
1.1. 4 project officer	6.000	6.000	6.000	6.000	6.000	6.000	36.000
1.1.5 Finance officer	13.200	13.200	13.200	13.200	13.200	13.200	79.200
1.1.6 Communication officer	5.280	5.280	5.280	5.280	5.280	5.280	31.680
1.1.7 Policy strategic expert	2.333	2.333	2.333	2.333	2.333	2.333	11.000
Subtotal Human Resources	***53.213***	***53.213***	***53.213***	***53.213***	***53.213***	***53.213***	***319.280***
2.1 Travel (incl. visa, insurance etc.)	مرتبات المسؤول المالي ومدير المشروع بمركز صنعاء بلغت 16.6% من المشروع اما تكاليف الورش ففيها مافيها						
2.1.1 Flights Yemen Peace Forum workshops from Yemen to Amman or Addis Ababa (3 workshops*18 participants+4 staff and facilitator)	-	19.800	-	19.800	-	19.800	59.400
2.1.2 Flights for Youth Network meetings in Amman or Addis Ababa (3 meetings *15 youth activist +4 staff and facilitators)	19.000	-	19.000	-	-	19.000	57.000
2.1.3 Local ground travel for Yemen Peace Forum (including traveling from Yemeni cities to Aden or Sayoun (airport). 3 workshops * 18 people)	-	3.600	-	3.600	-	3.600	10.800
2.1.4 Local ground travel for Youth Network (including traveling from Yemeni cities to Aden or Sayoun (airport). 3 meetings * 15) people	3.000	-	3.000	-	-	3.000	9.000

#لن_نصمت
#وين_الفلوس

1

الصورة رقم 89: صورة ملتقطة من تقرير مالي لمركز صنعاء خاص بمشروع انشاء منتدى السلام في 2019 يوضح تفاصيل المرتبات لمن يعملون بالمشروع ومنهم (مدير المركز ومدير المشروع والمدير المالي)

من خلال النموذج السابق يمكن تحديد وتلخيص عدد من أوجه الفساد المالي والاداري الرئيسية وهي كالتالي:

إغفال الرقابة والتقييم: عدم قيام المانحين بتدقيق التقارير والنتائج يعتبر خللاً في الرقابة. التقارير التي تُقدم قد تكون شكلية ولا تعكس الوضع الحقيقي، مما يعني أنه يمكن أن تكون هناك أوجه فساد تتعلق بالتمويل دون أن يتم الكشف عن ذلك بسبب ضعف الرقابة.

تضخيم الأرقام وتوزيع غير عادل للموارد: تضخيم المصاريف :وجود مبالغ مرتفعة وغير واقعية في بند المرتبات والمصاريف التشغيلية وتخصيص نسبة كبيرة من التمويل للمديرين الرئيسيين، مما يشير إلى عدم استخدام الأموال بشكل فعال.

غياب الشفافية: فعدم تقديم تقارير مالية محاسبية مدققة :يعكس نقصًا في الشفافية والمصداقية.

التهرب الضريبي: ان عدم وجود إقرارات ضريبية عن المرتبات الباهظة يشير إلى احتمال وجود تلاعب قانوني. يجب أن تكون هذه الأموال خاضعة للضرائب، ويجب إدخالها عبر القنوات الرسمية.

خاتمة:

لقد تناول هذا الفصل بتحليل دقيق وموثق التمويلات الدولية الضخمة التي استهدفت اليمن خلال الفترة من عام 2015 إلى 2024، وخصّ بالذكر التمويلات الممنوحة لمجموعة محدودة ومترابطة من مؤسسات ومراكز الأبحاث. ولم يكن الغرض من هذا الفصل مجرد جرد للأموال، بل كان دعوة لـ "تحليل أعمق وفهم أفضل لديناميكيات العمل الإنساني" وكيف تم "استغلال واستثمار" هذه الأموال تحت لافتات براقة مثل السلام والعدالة وتعزيز الاقتصاد.

كشف التحليل عن وجود سيطرة واحتكار واضحين على التمويلات من قبل مؤسسات معينة، مثل "ديب روت DeepRoot"، و"رنين اليمن Resonate Yemen"، و " مواطنة لحقوق الانسان" و"مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية"، وهو ما تم تأكيده من خلال توثيق مشاريع بعشرات الملايين من الدولارات واليوروهات. وقد أبرزت الأدلة الموثقة عدة إشكاليات محورية تهدد نزاهة العمل الإنساني والتنموي في اليمن:

تضارب المصالح الممنهج والفساد المحتمل: حيث تم إثبات أن مديري هذه المؤسسات، مثل رأفت الأكحلي وعلاء قاسم، يشغلون مناصب حكومية حساسة (أعضاء الفريق الاقتصادي للمجلس الرئاسي اليمني) بالتزامن مع إدارتهم للمؤسسات المستلمة للتمويلات. وهذا التداخل يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية خطيرة حول "استغلال المنصب أمام الجهات الدولية المانحة".

شبهات التهرب الضريبي وانعدام الشفافية: بيّن الفصل التناقض الصارخ بين حجم التمويلات المرصودة التي استلمتها المؤسسات (بملايين الدولارات) والتقارير المالية العامة والمقدمة لحكومات خارجية (كالحكومة البريطانية لمؤسسة ديب روت)، والتي كانت تظهر أرقاماً متدنية للأصول. وهذا التناقض يضع علامات استفهام حول "التهرب الضريبي" و"التلاعب في البيانات" للتهرب من التدقيق والمساءلة.

تبادل الأدوار والاستحواذ: تشير الشراكات والتعاون المتكرر بين نفس المؤسسات والأفراد (مثل ديب روت، رنين اليمن، ومركز صنعاء) إلى محاولات للاستئثار بالمنح والتمويلات دون وجود مناقصات عادلة، وهو ما يعيق جهود التنمية والسلام الحقيقية.

إن التحدي الأكبر الذي تطرحه هذه النتائج ليس مجرد فساد مالي، بل هو تدمير الثقة بين المجتمع اليمني والجهات المانحة، وتوجيه الموارد بعيداً عن الفئات الأشد ضعفاً والأكثر احتياجاً في ظل الأزمة الإنسانية المستمرة. وبناءً على ما تم توثيقه، لا بد أن تختتم هذه الدراسة بدعوة ذات هدف واضح ومحدد: في المساءلة والمحاسبة الفورية، وتعزيز الرقابة الوطنية والدولية

في الختام، يمثل هذا الفصل وثيقة دامغة تسلط الضوء على ضرورة "التدقيق الأكبر في الأنشطة المالية والإدارية" للمؤسسات العاملة تحت غطاء المساعدات. ويبقى النجاح الحقيقي لهذا الجهد مرهوناً بمدى الاستجابة الجادة والملزمة من قبل المانحين والسلطات للتحقيق في هذه القضايا وتحقيق مبدأ الشفافية والحوكمة الذي تتغنى به تلك المؤسسات.

الفصل الخامس:

شبكات النفوذ والتمويلات - أدوار مشبوهة في دعم وتجميل مليشيا الحوثي

(مؤسسة مواطنة، مركز صنعاء للدراسات، رنين اليمن، DeepRoot ، زمالة حكمة)

5 – شبكات النفوذ والتمويلات - أدوار مشبوهة في دعم وتجميل مليشيا الحوثي

مقدمة:

يسلط هذا الفصل الضوء على قضية خطيرة تتمثل في الأدوار والتهديدات لأدوار بعض المؤسسات والمراكز باليمن في تغطية جرائم مليشيا الحوثي وتجميل المليشيا بطرق ملتويه وايصالهم الى مراكز القرار بالمنظمات الأممية. الى جانب ما يتعلق بالتمويلات المشبوهة التي تعطى لهذه المؤسسات وبملايين الدولارات دون غيرها.

تنصب الإشكالية في التباين الصارخ بين الرسالة المعلنة لهذه المؤسسات (كدعم حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والشفافية) وبين الأثر الفعلي لأنشطتها، فهناك تعاون وشراكة وكذا وجود تضارب في الأدوار بين مسؤولي بعض المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في اليمن، وتتلقي بعضها تمويلات كبيرة دون الإقرار عنها بشكل صحيح، كما تشير بعض الوثائق إلى صلات محتملة بين بعض تلك المنظمات مع جماعة الحوثي الإرهابية وتقديم الخدمات المختلفة لهذه المليشيا سواء عبر تجميلها بالغرب او عبر استقطاب قيادات منها وتمكينها من حضور اجتماعات دولية، وتمكينها من نسج علاقات مع المسؤولين الاممين والغربين واظهارهم بانهم افراد حياديين، او لدرجة حشد الجهود لإيقاف أي قرارات قد تتخذ ضد المليشيا سواء كقرارات التصنيف لها كجماعة إرهابية او قرارات تتعلق بالاقتصاد اليمني والتي قد تعلب دورا في وقف تحكم المليشيا الحوثية في الاقتصاد.

علاوة على ان بعض هذه المؤسسات تعلب دورا في تغطية جرائم المليشيا الحوثية المتمثلة بالاختطافات والتعذيب والقتل وتقوم بإصدار تقارير مشبوهة ومشوهه ضد الحكومة الشرعية لإبعاد النظر عما تقوم به المليشيا من اعمال ضد القانون الإنساني.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل طبيعة التعاون والتداخل في الأدوار، والكشف عن آليات استغلال التمويلات الدولية الضخمة – التي تصل إلى عشرات ملايين الدولارات –في بناء شبكة نفوذ تخدم أجندة المليشيا، بعيداً عن الرقابة والشفافية . ونؤكد هنا على ضرورة إجراء تحقيقات معمقة لمراجعة أداء هذه المؤسسات ومحاسبة أصحاب الأيدي الطويلة، واسترداد الأموال المهدورة.

5 – 1 – ادوار مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان التابعة لرضية المتوكل

تُعَرِّف "مواطنة" نفسها بأنها مؤسسة غير حكومية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان، ولكن التحليل النقدي لأنشطتها يكشف عن تناغم واضح مع سردية مليشيا الحوثي، مما يثير شكوكاً حول حياديتها المزعومة. حيث تتماهى مع ميليشيا الحوثي وتدعي زوراً الحيادية والعمل على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وللأسف تُظهر تقارير مؤسسة مواطنة تركيزاً مكثفاً على تشويه الحكومة الشرعية والتحالف العربي، مع غض الطرف عن فضح الجرائم الموثقة لمليشيا الحوثي، خاصة ما يتعلق بالاختطاف والتعذيب والقتل داخل سجون جهاز الأمن والمخابرات الحوثي. هذا التركيز الانتقائي يشكل "**تحويلاً للبوصلة الحقوقية**"، حيث يتم استخدام اللغة الحقوقية لخدمة هدف سياسي، وهو إبعاد الأنظار عن انتهاكات المليشيا الجسيمة للقانون الإنساني.

علاوة على ذلك شمل دور مؤسسة مواطنة التشارك مع منظمات أوروبية في فرنسا لرفع دعاوى قضائية ضد شركات فرنسية مزودة للأسلحة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات (الصورة رقم 90) [87]. يمثل هذا التوجه استراتيجية لـ "**تأطير الصراع دوليا**" (Framing the conflict) ، بتحميل التحالف العربي المسؤولية القانونية، مما يخدم بشكل غير مباشر الرواية الحوثية ويُخفف من الضغوط الدولية عليها.

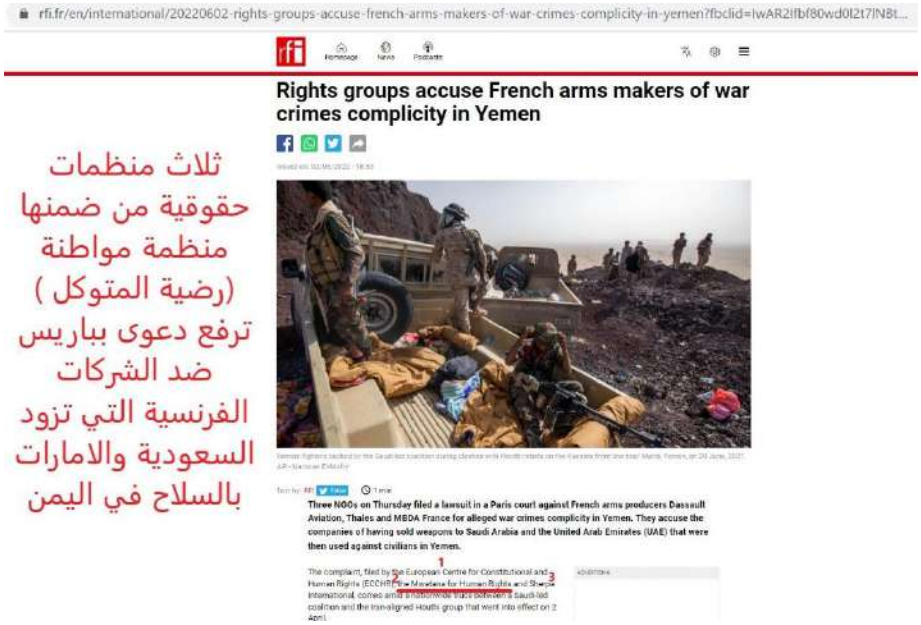

الصورة رقم 90: صورة ملتقطة من خبر تقديم دعوى قضائية مشاركة فيها مؤسسة مواطنة مع منظمات في فرنسا ضد الشركات الفرنسية التي تبيع أسلحة للتحالف العربي

تتلقى "مواطنة" ملايين الدولارات كمنح منها ما تم تفصيله كنماذج في الفصل الرابع من هذا الكتاب، هذه التمويلات تعكس حجم الدعم الدولي للقوى الناعمة لميليشيا الحوثي الارهابية. والتي لم تصرح باي شكل من الاشكال عن مصير التمويلات المستلمة وطرق استخدامها.

وتشير المعطيات إلى أن بدايات نشأتها وتلميع صورتها كمنظمة حقوقية "حيادية" تمت عبر حملة تحشيد قادتها ذات المجموعة المرتبطة بالمؤسسات الأخرى والتي تتلقى وتحتكر التمويلات، وعلى رأسهم رأفت الأكحلي [88] ومركز صنعاء للدراسات، لترشيحها لجائزة دولية – التوليب – (الصورة رقم 91)، مما مكنها من اكتساب مصداقية وتأثير في المجتمع الغربي لتبني تقاريرها الموجهة.

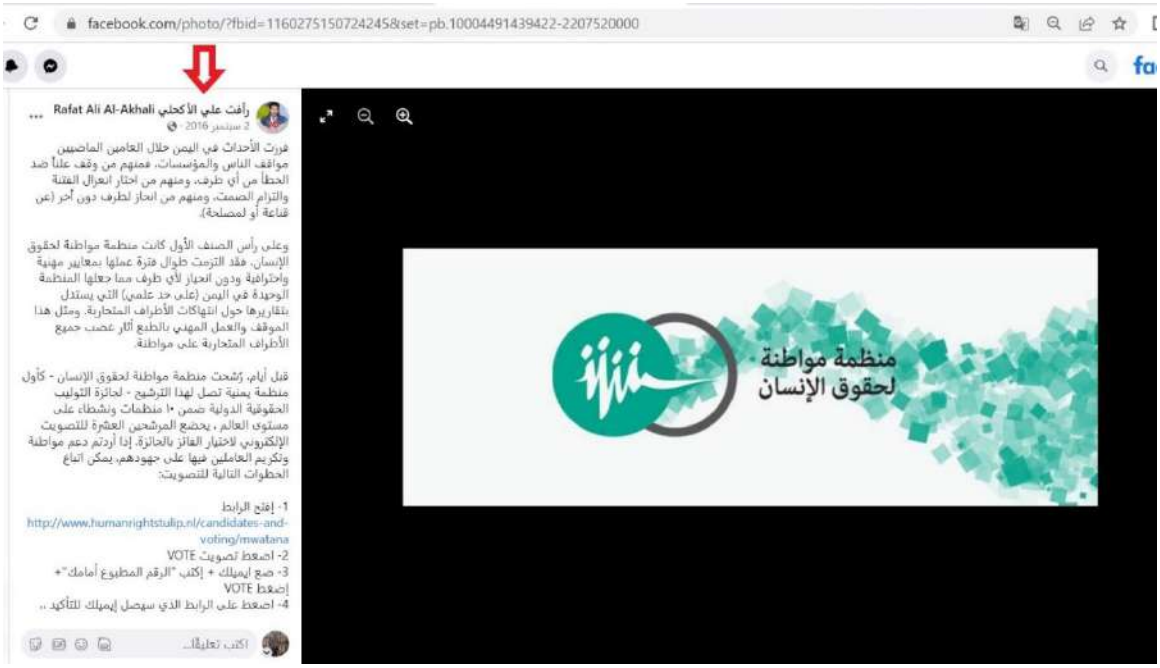

الصورة رقم 91: صورة ملتقطة لتغريدة لر افت الاكحلي ضمن حملة تحشيد كانت لمؤسسة مواطنة بشر اكة مركز صنعاء لدعم مواطنة لأخذ جائزة التوليب كمنظمة حيادية وانها ذات تقارير ذات مصداقية

5 – 2 – ادوار مركز صنعاء للدراسات الاستر اتيجية:

تأسس مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في عام 2014، ويعرّف نفسه كمركز أبحاث مستقل .إلا أن أنشطته تظهر تركيزاً على تخفيف الضغوط الدولية عن مليشيا الحوثي عبر آليات التأثير السياسي والدبلوماسي، مستخدماً ذريعة الأزمة الإنسانية. لدى مركز صنعاء شراكات ظاهرة وخفية مع مجموعة مؤسسات (شبكات النفوذ) والتي تلعب دورا في التخفيف من الضغوط على مليشيا الحوثي ومن أهمها مؤسسة مواطنة لرضية المتوكل الى جانب مؤسسات مثل **DeepRoot** ورنين اليمن لرافت الاكحلي وعلاء قاسم.

5 – 2 – 1 – حشد الجهود ضد تصنيف الحوثي جماعة إرهابية

تجلّى الدور الأبرز لمركز صنعاء في حشد الجهود، بالتعاون مع مؤسسات أخرى (مثل مواطنة وDeepRoot)، لإلغاء قرار الإدارة الأمريكية تصنيف مليشيا الحوثي كجماعة إرهابية في عام 2020، واستخدام حجة "الأزمة الإنسانية" والوضع الاقتصادي المتدهور [89 و 90] كشماعة لعرقلة هذا القرار .وتكرر هذا الموقف عند إعادة التصنيف في 2024، حيث استمر المركز في الانتقادات عبر باحثيه .يمثل هذا الدور محاولة لإبقاء الباب مفتوحاً أمام تعامل المجتمع الدولي مع المليشيا، وبالتالي منحها شرعية غير مباشرة. وسنفصل ذلك في الفقرة رقم 5 – 5 من هذا الفصل والتي توضح الأدوار المشتركة والمتناغمة لشبكات

النفوذ من هذه المؤسسات. فمن خلال أبحاثه وباحثيه ومناصريه، يسعى المركز إلى تخفيف الضغوط الدولية التي قد تؤثر سلبًا على الأوضاع في اليمن كما يدعي، ولكنه بالحقيقة يستخدم هذا الأسلوب وبشكل واضح في التخفيف من الضغوطات الدولية على مليشيا الحوثي عبر شماعة الازمة الإنسانية والتدهور الاقتصادي.

5 – 2 – 2 – تسهيل الاختراق الدبلوماسي: مؤتمرات السلام كمنصات تلميع

يتلقى مركز صنعاء تمويلات ضخمة، منها 4 ملايين دولار على سبيل المثال لعقد منتدى السلام في هولندا عام 2023 .يتم استغلال هذه المؤتمرات كأداة لـ "تبييض (Whitewashing) "شخصيات من قيادات مليشيا الحوثي، وتقديمها كـ "ناشطين سلام محايدين(Neutral peace activists) "، مما يسهل خروجهم ووصولهم إلى أوروبا ونسج علاقات مع مسؤولين دوليين، ومن الأمثلة على ذلك جمال عامر الذي عُيّن لاحقاً وزيراً لخارجية مليشيا الحوثي.

يروج المركز لفكرة الحوار والتفاوض لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد، لكنه يستغل ذلك في اخذ تمويلات بملايين الدولارات دون انجاز يذكر ولعقد مؤتمرات سلام يتم استغلالها في احضار شخصيات حوثية واظهارها بانها شخصيات حيادية وقد تكون هذه الشخصيات لديها مهام خارجية لمليشيا الحوثي،

لدى مركز صنعاء شراكات ظاهرة وخفية مع مجموعة من شبكات النفوذ من مؤسسات تلعب دورا في التخفيف من الضغوط على مليشيا الحوثي ومن أهمها مؤسسة مواطنة لرضية المتوكل الى جانب مؤسسات مثل **DeepRoot** ورنين اليمن لرافت الاكحلي وعلاء قاسم.

5 – 3 – تمويلات مشبوهه – العلاقة بين "مواطنة" و"مركز صنعاء" عبر تمويلات مؤسسة المجتمع المفتوح لرجل الاعمال اليهودي جورج سوروس:

تظهر العلاقة المتشابكة بين "مواطنة" و"مركز صنعاء" بوضوح في تلقيهما دعماً مالياً من نفس الجهات المشبوهة، حيث يمثلان الجهتين الوحيدتين في اليمن اللتين تتلقيان دعماً من مؤسسة المجتمع المفتوح (Open Society Foundation) التابعة لرجل الأعمال اليهودي جورج سوروس، بمبالغ سنوية ثابتة (200 ألف دولار) لكل منهما (الصورة رقم 92) (م.س.78و م.س. 86)

هذا الدعم الموجه يشير إلى وجود "تمويل ارتكازي (Anchor Funding) "قد يكون له تأثير مباشر على توجيه الأعمال والتقارير وفق متطلبات المانح، مما يعزز فكرة وجود أجندة متناسقة تتجاوز مجرد العمل الحقوقي والبحثي المستقل.

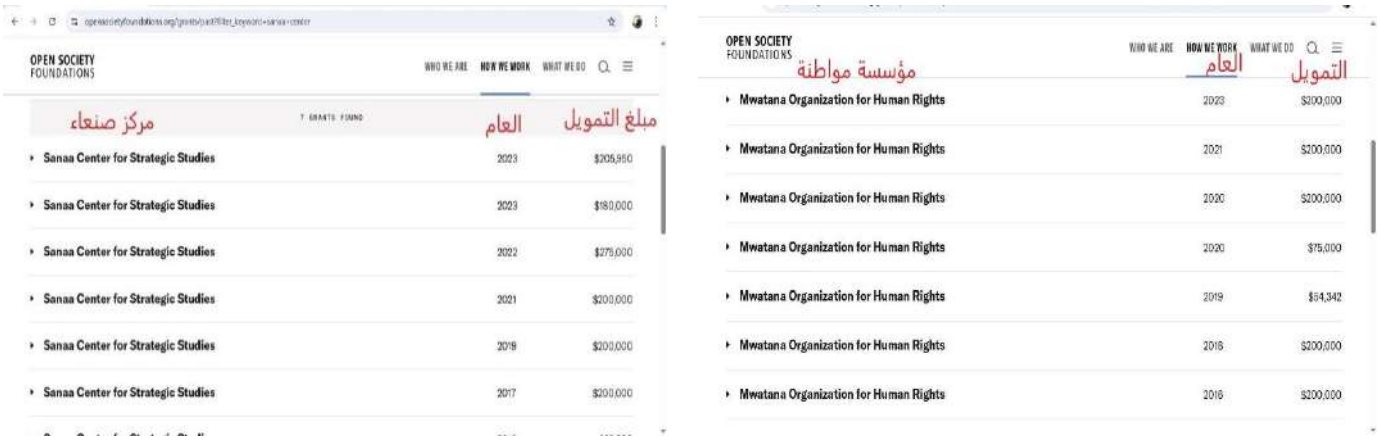

الصورة رقم 92: صورة ملتقطة لتمويلات سنوية ثابتة تعطى لمؤسسة مواطنة وكذا مركز صنعاء من مؤسسة تتبع رجل الاعمال اليهودي جورج سوروس

5 – 4 – ادوار مؤسسات DeepRoot و برنامج حكمة ورنين اليمن Resonate Yemen

تعتبر مؤسسات DeepRoot وبرنامج حكمة ورنين اليمن - المملوكة لرأفت الأكحلي وزوجته عبير المتوكل وشريكهم علاء قاسم - جزءاً من شبكة القوة الناعمة التي تعمل كمنصات لتعزيز مصالح الحوثيين تحت ستار التنمية والسلام والعدالة الانتقالية.

5 – 4 – 1 – هندسة الرواية وتسهيل دخول القيادات الحوثية

يظهر ان هذه المؤسسة **DeepRoot** والبرنامج لزمالة حكمة تعمل كمنصات لتعزيز مصالح الحوثيين تحت ستار العمل الإنساني والتنموي والعدالة الانتقالية والسلام. ومن خلال الاستفادة من هذه الكيانات، تمكن الاكحلي والمتوكل من تنمية العلاقات مع أصحاب المصلحة الدوليين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية والوكالات الإنسانية.

علاوة على ان الاكحلي لعب دورا في حشد الجهود مع مركز صنعاء لإيقاف قرار تصنيف الحوثي كجماعة إرهابية في 2020، فانه أيضا لعب أي رأفت الأكحلي وزوجته عبير المتوكل أدواراً حاسمة في تشكيل الرواية الدولية المحيطة بالمليشيا، حيث سَهّلوا إدخال عناصر استخبارات وقيادات حوثية إلى محافل دولية، مقدمين إياهم على أنهم "مدافعون محايدون عن السلام والتنمية".

ان مشاركة هؤلاء العناصر الحوثية مع **DeepRoot** وبرنامج **زمالة حكمة ورنين اليمن**، كمدافعين عن السلام والتنمية وافراد حياديين (مثل احمد عبدالعلي الشامي وامير الدين جحاف)، واللذين في مرحلة معينة من الحرب مارسوا أدوارا منها تقديم قيادات حوثية (مثل عبد القادر المرتضى) والتمكين والتنسيق لها لتشارك في القاء خطاب في مجلس حقوق الانسان بجنيف 2019، - المرتضى هو مدير السجون عند مليشيا الحوثي ومتهم بالتعذيب والاخفاء القسري والقتل للأسرى، وصنف مؤخرا على قائمة العقوبات الامريكية -، تُثير تساؤلات جدية حول مدى حيادية ومصداقية هذه البرامج والمبادرات، وتُلقي بظلال من الشك على أهدافها الحقيقية،

إن تصوير قادة الحوثيين على أنهم مدافعون محايدون يسمح لهم باكتساب المصداقية على الساحة الدولية، مما قد يحشد الدعم أو التعاطف مع قضيتهم. هذه الاستراتيجية فعالة بشكل خاص في البيئات التي تكون فيها الأزمة الإنسانية في اليمن نقطة محورية، لأنها تمكن الميليشيا من النأي بنفسها عن أنشطتها الأكثر عنفا.

سنتناول هنا بشكل مفصل توضيح كيف تمت **الية السردية وتقديم القيادات الحوثية** عبر هذه المؤسسات ونأخذ كمثال حالتي **احمد عبدالعلي الشامي وامير الدين جحاف** بالشرح عنهما وارتباطهما بجماعة الحوثي ومن ثم كيف تم تصديرهم للمشهد الدولي كنشطاء محايدين عبر برنامج حكمة ومؤسسة **DeepRoot** وكيف في مراحل لاحقة عملوا على إيصال سردية الحوثي الى المحافل الدولية:

5 – 4 – 1 – 1 – احمد عبدالعلي احمد الشامي:

من هو احمد عبدالعلي احمد الشامي وكيف قدمته مؤسسة DeepRoot وبرنامج زمالة حكمة كناشط حقوقي ومحايد؟

- احمد الشامي يحمل الجنسية الامريكية وبمجرد سيطرة مليشيا الحوثي عاد من أمريكا وعين في 2016 عضوا للجنة الاقتصادية لمليشيا الحوثي بقرار رقم 17 (وثيقة بالصورة رقم 93). كما انه كان يعتبر أحد المتحدثين الرسميين للمليشيا في كثير من اللقاءات التلفزيونية الدولية ومنها على قناة الميادين [(91)]
- يعتبر هو المنسق التجاري الخاص للأعمال والشركات التي تتبع المليشيا وعبدالسلام فليته والترتيب لها والتنسيق لتسجيلها في دول خارج اليمن، والتنسيق مع الافراد المالكين لهذه الشركات والتي تعمل في أنشطة غير مشروعه مثل تهريب السلاح والعديد من المعدات لمليشيا الحوثي، الى جانب العمل على سيطرة الشركات التابعة للمليشيا على كثير من القطاعات التجارية مثل الادوية وقطع الغيار وغيرها، حيث كونه يحمل الجنسية الامريكية يقوم بالتحركات الى اوروبا من بريطانيا وسويسرا وألمانيا الى أمريكا وحتى شرق اسيا ، ويستخدم كغطاء المركز الحقوقي الامريكي الذي يتبعه هو **ومحمد رضا الوزير** "المنظمة العربية لحقوق الانسان (**ARWA**)" المسجلة بأمريكا.

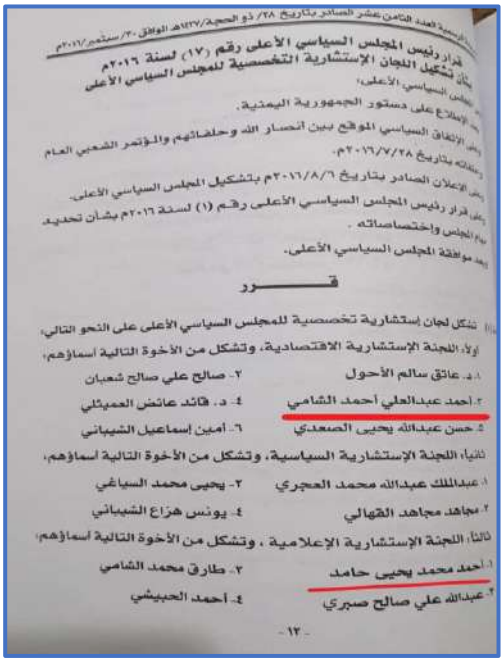

قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١٧) لسنة ٢٠١٦م
بشأن تشكيل اللجان الإستشارية التخصصية للمجلس السياسي الأعلى

رئيس المجلس السياسي الأعلى،

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الإتفاق السياسي الموقع بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام

وملحقاته بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨م.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد

مهام المجلس واختصاصاته .

وبعد موافقة المجلس السياسي الأعلى.

قـــــــرر

المادة (١): تشكل لجان إستشارية تخصصية للمجلس السياسي الأعلى على النحو التالي:

أولاً: اللجنة الإستشارية الاقتصادية، وتشكل من الأخوة التالية اسماؤهم:

١- د. عاتق سالم الأحول
٢- أحمد عبدالعلي أحمد الشامي
٣- حسن عبدالله يحيى الصعدي
٤- د. قائد عائض العميثي
٥- صالح علي صالح شعبان
٦- أمين إسماعيل الشيباني

ثانياً: اللجنة الإستشارية السياسية، وتشكل من الأخوة التالية اسماؤهم:

١- عبدالملك عبدالله محمد العجري
٢- مجاهد مجاهد القهالي
٣- يحيى محمد السياغي
٤- يونس هزاع الشيباني

ثالثاً: اللجنة الإستشارية الإعلامية ، وتشكل من الأخوة التالية أسماؤهم:

١- أحمد محمد يحيى حامد
٢- عبدالله علي صالح صبري
٣- طارق محمد الشامي
٤- أحمد الحبيشي

-١٢-

الصورة رقم 93: صورة لوثيقة قرار تعيين احمد عبدالعلي احمد الشامي في اللجنة الاقتصادية لمليشيا الحوثي 2016

- اظهر احمد الشامي نفسه في مرحلة معينة كشخص حقوقي وحيادي وعاونته في ذلك مؤسسات **DeepRoot** و برنامج زمالة حكمة لرأفت الاكحلي وعبير المتوكل، حيث قام برنامج زمالة حكمة بإدخاله ضمن قائمة القيادات العامة للبرنامج من الدفعة الأولى وعرف كناشط حقوقي. وتم الترويج له عبر مواقع البرنامج (الصورة 94) [(92)].

الصورة رقم 94: صور من مو اقع برنامج زمالة حكمة يظهر ويروج لأحمد عبدالعلي احمد الشامي كناشط حقوقي

- من خلال برنامج زمالة حكمة أصبح الشامي يشارك ويحضر الاجتماعات الدولية كناشط حقوقي وعضو زمالة حكمة، وبمرحلة لاحقة ومن خلال ذلك أصبح يعمل بالقرب أيضا من المبعوث الامي لليمن كما يعرف نفسه على موقع LinkedIn [93]، (الصورة رقم 95)، وهذا بدوره يمكنه من ان يلعب دورا مؤثرا في توجيه السياسات والقرارات للمبعوث الامي لصالح المليشيا الحوثية، وبالإمكان ذكر مثال الضغوطات التي مارسها المبعوث الامي لوقف إجراءات البنك المركزي بعدن في يوليو 2024.

- قدمته أيضا **DeepRoot** و برنامج زمالة حكمة كناشط حقوقي في أكثر من محفل دولي ومنها حضور اجتماع عبر الانترنت في 2021 مع المبعوث الأمريكي لليمن [94] (صورة رقم 96 الاجتماع)، رغم معرفتهم بان احمد الشامي أحد قيادات الحوثيين وعضو اللجنة الاقتصادية للمليشيا والمنسق التجاري للشركات الحوثية العابرة للحدود والتي تنشط في أنشطة غير مشروعة كتهريب السلاح

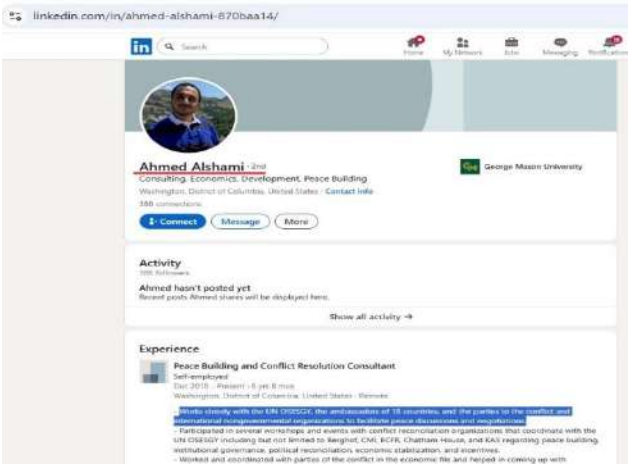

الصورة رقم 95: صورة ملتقطة من صفحة احمد الشامي على موقع Linkedin يوضح انه يعمل بالقرب من المبعوث الامي لليمن

الصورة رقم 96: صورة ملتقطة من خبر الاجتماع مع المبعوث الأمريكي لليمن في 2021 وبحضور احمد الشامي وتنسيق من مؤسسة DeepRoot و برنامج زمالة حكمة

5 – 4 – 1 – 2 – امير الدين جحاف:

من هو امير الدين جحاف وكيف قدمته مؤسسة DeepRoot وبرنامج زمالة حكمة كناشط حقوقي ومحايد؟

يلعب أمير الدين جحاف من خلال منظمة إنسان، دورًا فعالًا في تعزيز أجندة الحوثيين محليًا ودوليًا. ويرتبط هذا الكيان ارتباطاً وثيقاً بالحوثيين ويعمل على تعزيز صورتهم في الغرب. وتتوافق جهودهم مع الأنشطة والتقارير التي تصدرها منظمة مواطنة بقيادة رضية المتوكل. غالباً ما تشوه تقارير مواطنة شرعية الحكومة اليمنية وتعزز رواية الحوثيين. كما وينسق جحاف أنشطته مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي يرأسها أحمد الشامي ومحمد الوزير.

- اظهر امير الدين جحاف نفسه أيضا كشخص حيادي وعاونته في ذلك مؤسسات **DeepRoot** و برنامج زمالة حكمة لرأفت الاكحلي وعبير المتوكل، حيث قام برنامج زمالة حكمة بإدخاله ضمن قائمة القيادات العامة للبرنامج من الدفعة الثانية وعرف كناشط حقوقي. وتم الترويج له عبر مواقع برنامج زمالة حكمة (الصورة رقم 97) [(95)].
- قدم امير الدين جحاف عبر هذه المؤسسة **DeepRoot** والبرنامج زمالة حكمة أيضا في أكثر من محفل دولي على انه ناشط حقوقي، وهو بالأصح قيادي حوثي [(96)] ، الصورة رقم 98)، ويملك مؤسسة تسمى مؤسسة انسان تعمل ظاهرا للدفاع عن حقوق الانسان الا انها في الحقيقة احدى المؤسسات التي خلقتها أجهزة المليشيا لتجميل صورتها بالغرب والدفع بالرواية الحوثية في الواجهة امام الوكالات الأممية.

الصورة رقم 97: صور ملتقطة من موقع برنامج زمالة حكمة يظهر ويروج لأمير الدين جحاف كناشط حقوقي

الصورة رقم 98: صور ملتقطة من موقع " المسيرة" التابع لمليشيا الحوثي ويظهر حوار مع امير الدين حجاف

5 – 4 – 1 – 3 – التواطؤ في تبييض القيادات الحوثية في المحافل الدولية (أدوار مشتركة للشامي وحجاف):

من خلال أدوار رأفت الاكحلي وزوجته عبير المتوكل التي ذكرناها تمكن احمد الشامي وامير الدين حجاف ومؤسساتهم الى الوصول بشكل أكبر الى أروقه الأمم المتحدة كأشخاص حقوقيين ومحايدين والعمل على تبييض ادوارهم السابقة والمستمرة وممارسة أدوار جديدة تخدم سردية جماعة الحوثي، وتعد أخطر جوانب هذه الأدوار هي تسهيل وصول قيادات حوثية أمنية واقتصادية إلى منصات دولية رفيعة، مما منحهم حصانة معنوية وأتاح لهم التأثير في السياسات.

لقد عمل (الشامي وحجاف وبمعاونة محمد رضا الوزير وعبر مؤسساتهم) على تمكين أحد العناصر الأمنية لمليشيا الحوثي وهو **عبدالقادر المرتضى** (المسؤول عن السجون الحوثية والمتهم في تعذيب الاسرى في السجون لمليشيا الحوثي) من القاء خطاب عبر الانترنت في مجلس حقوق الانسان بجنيف في 2019 [(97)]، يثير هذا الوضع مخاوف أخلاقية بشأن مشاركة الأفراد الذين لديهم مثل هذه الادعاءات الخطيرة في منصات حقوق الانسان الدولية رفيعة المستوى.

أن تسهيل مشاركة المرتضى في هذا الحدث (الصورة رقم 99) تم تنظيمه والتنسيق له من خلال **المنظمة العربية لحقوق الإنسان (أروى)** ، بقيادة **محمد رضا الوزير** وأحمد **الشامي** ، وكذلك **منظمة إنسان** ، التابعة **لأمير الدين حجاف بمشاركة امين المنصور عن منظمة انسان**. يسلط هذا الارتباط الضوء على كيفية استفادة الميليشيات من المنظمات التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان لتعزيز أجندتها، كما ان هذه الأعمال تثير مخاوف أخلاقية عميقة حول استغلال منصات حقوق الإنسان لتلميع سجلات المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة.

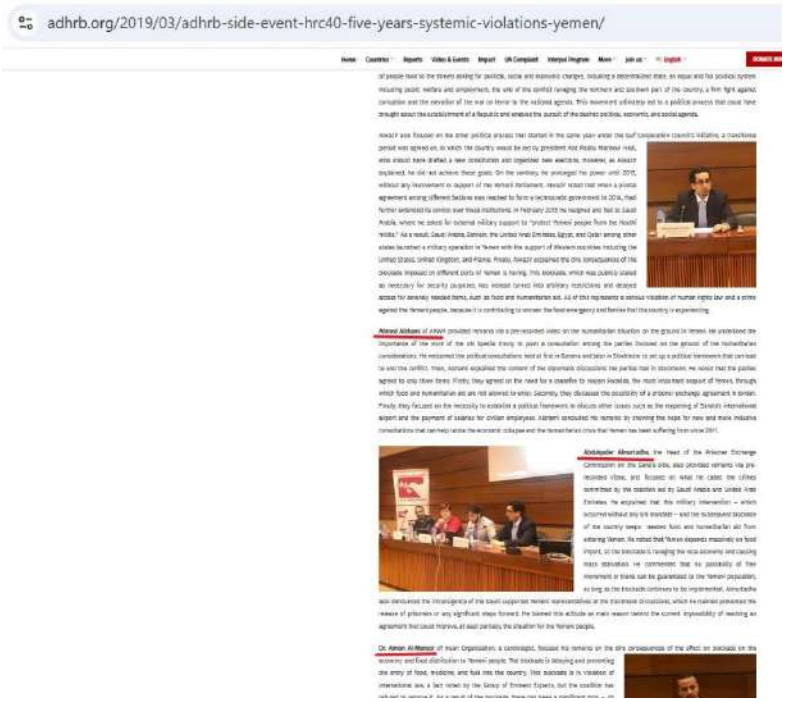

الصورة رقم 99: صور ملتقطة من خبر حول مشاركة عبدالقادر المرتضى في اجتماع جنيف 2019 والقاء خطاب عبر النت بتنسيق من الشامي وجحاف

5 – 4 – 2 عرقلة الإجراءات الاقتصادية للشرعية

في يونيو 2024، وبالشراكة بين DeepRoot ومركز صنعاء ومؤسسةCARPO ، تم عقد ورشة في الأردن بعنوان "خطوات تخفيف التصعيد الاقتصادي" [98]، (الصورة رقم 100) حيث ركزت بشكل أساسي في النقاشات على الضغط ضد الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي اليمني في عدن.

مثّلت هذه الورشة محاولة لعرقلة جهود الحكومة الشرعية الهادفة لوقف نفوذ مليشيا الحوثي على الاقتصاد اليمني، مما لعب دوراً في تمكين المبعوث الأممي من ممارسة ضغوط لوقف القرارات بحجة الازمة الإنسانية. وتم تنفيذ هذه الورشة عبر ما يسمى منتدى رواد التنمية [99] والذي أيضا يشكل أحد البرامج التي يتشارك فيه DeepRoot ومركز صنعاء ومؤسسة تدعى CARPO (الصورة 101).

المستغرب والاغرب في هذه الورشة هو مشاركة شخصيات من الحكومة الشرعية التي يفترض بها ان تدافع عن قرارات الحكومة لا عرقلتها، ولكن ربما لا يطول الاستغراب عندما نعرف ان احدى المؤسسات الشريكة في البرنامج المنظم لهذه الورشة وهي مؤسسة DeepRoot ومديرها رأفت الاكحلي هو أيضا يشغل منصب حكومي فهو عضو الفريق الاقتصادي التابع لمجلس

الرئاسة، مما يمثل تضاربًا واضحًا في المصالح، ويطرح تساؤلات حول ماهي مصالحهم من تقويض الإجراءات الاقتصادية للحكومة اليمنية الشرعية الهادفة الى تقييد النفوذ الحوثي

الصورة رقم 100: صور ملتقطة من خبر عقد الورشة الخاصة بتخفيف التصعيد الاقتصادي

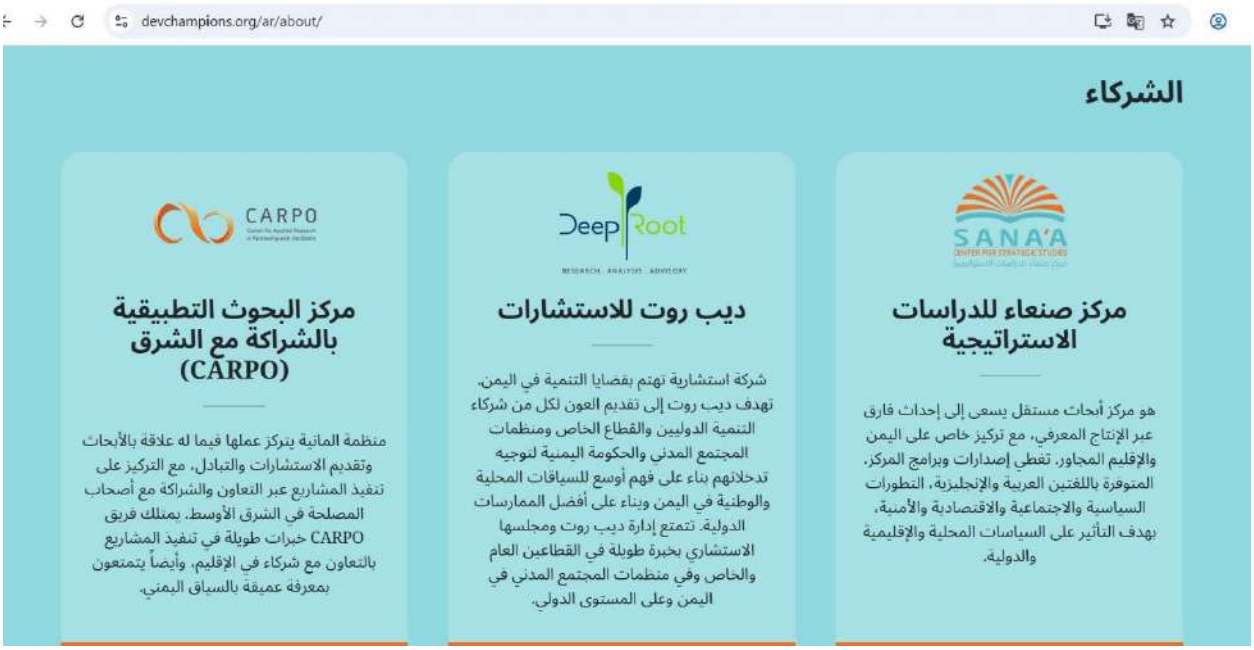

الصورة رقم 101: صور ملتقطة من موقع برنامج رواد التنمية توضح الشركاء للبرنامج

5 – 5 – التواطؤ المشترك لشبكات النفوذ وتخفيف الضغط عن جماعة الحوثي: توظيف "الذريعة الإنسانية"

تتناول هذه الفقرة الدور المشترك لعدد من المؤسسات – تحديدًا **مركز صنعاء، ومواطنة، و – DeepRoot** في تشكيل ما يُوصف بأنه "شبكات نفوذ" تعمل على تجميل صورة جماعة الحوثي دوليًا وعرقلة أي قرارات تهدف إلى ممارسة الضغط ضدها، وذلك عبر **التحجج المستمر بالأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن**.

5 – 5 – 1 - الاعتراض على التصنيف الإرهابي كمثال محوري:

1. **عهد ترامب :(2020)** عندما أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارًا بتصنيف جماعة الحوثي "جماعة إرهابية" في نهاية عام 2020، قادت هذه المؤسسات حملة واسعة للاعتراض على القرار. تضمنت الحملة حشد جهود وضغوط دولية وجمع باحثين غربيين لدعم موقفها، مستخدمة الذرائع الإنسانية والاقتصادية كوسيلة لإلغاء التصنيف. وقد أثمرت هذه الجهود بتعليق القرار في عهد الرئيس بايدن لاحقًا.
2. **التصنيف الجديد :(2024)** مع إعادة تصنيف جماعة الحوثي "جماعة إرهابية" في ولاية ترامب الثانية في 2024، عاد "مركز صنعاء" ليُبدي اعتراضه مُجددًا بحجة الأزمة الإنسانية. ورغم أن هذا التصنيف الجديد تضمّن تحذيرًا بمحاسبة الجهات التي تسعى لعرقلة الجهود الدولية ضد الحوثي، استمر باحثون من المركز في محاولة "التهويل من مخاطر القرار" عبر تصريحاتهم.

5 – 5 – 2 - تصريحات و انتقادات مثيرة للجدل لمو اقف دولية:

يُشار إلى أن انتقادات هذه المؤسسات لم تقتصر على القرارات الأمريكية. فقد وجهت انتقادات حادة لأي تصنيف للحوثي كجماعة إرهابية من قبل دول أخرى. ومما يثير الانتباه، انتقاد المؤسس والشريك والمدير السابق في مركز صنعاء، **فارع المسلمي**، لتصنيف دولة كندا للحوثي جماعة ارهابية، حيث جاء تصريحه بلهجة تُوصف بالاستهتار والتحدي، متسائلًا: "هل سيمنع هذا التصنيف... من انطلاق الصرخة الحوثية في مترو مدينة مونتريال؟" [100] الصورة رقم 102.

كما أن **عبد الغني الإرياني**، الباحث الأول في مركز صنعاء، انتقد التصنيف الأمريكي الأخير في يناير 2025 وكذا التصنيف السابق في 2020 [101 و102] (الصورة رقم 103)، وتُوثق المرفقات (تغريدات [103 و104] وصور تجميعية لعدد من التصريحات والانتقادات في الصورة رقم 104) حتى اعتراض مدير مركز صنعاء **ماجد المذحجي على هذا التصنيف** [م.س.89] ، هذه الحملة المنهجة بدأتها المؤسسات منذ عام 2020 [م.س.90] بهدف تخفيف الضغوط عن جماعة الحوثي، ومن ضمنها تغريدات لـ **رأفت الأكحلي** ضمن هذه الحملة الرافضة متحججا بالأزمة الانسانية [105]. (الصورة رقم 105)

أن هذه المؤسسات تمارس ضغوطًا دولية مستمرة، مستخدمة شماعة "الأزمة الإنسانية"، لخدمة أجندة تتمحور حول عرقلة أي إجراءات دولية ضاغطة أو تصنيف إرهابي لجماعة الحوثي، مما يُعد تواطؤًا مشتركًا يهدف إلى تخفيف العبء السياسي والدولي عن الجماعة.

الصورة رقم 102: صور ملتقطة من تغريدة لفارع المسلمي والتي ينتقد تصنيف الحوثي جماعة إرهابية من قبل كندا

الصورة رقم 103: صور ملتقطة من تصريح لعبد الغني الارياني باحث بمركز صنعاء والتي ينتقد فيها تصنيف الحوثي جماعة إرهابية

الصورة رقم 104: صورملتقطة مجمعة لعدة تصريحات في الحملة التي قادها مركز صنعاء المعارضة للتصنيف الأمريكي لجماعة الحوثي في 2020

الصورة رقم 105: صورملتقطة مجمعة لعدة تصريحات لر افت الاكحلي في الحملة المعارضة للتصنيف الأمريكي لجماعة الحوثي في 2020

5 – 6 – أدوار مؤسسات و افراد اخرين مرتبطين بشبكات النفوذ:

5 – 6 – 1 – مستشار مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (خلدون باكحيل)

خلدون محمد الوجيه باكحيل، يشغل منصب المستشار الاستراتيجي والمنسق الأول لشؤون اليمن في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF). اتصالات باكحيل مع قيادة الحوثيين واسعة النطاق وهامة.

من خلال مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF)، ينظم باكحيل مؤتمرات تتعلق بالقبائل اليمنية، والتي غالباً ما تعقد في سويسرا أو ألمانيا. ويشتبه في أن هذه الاجتماعات تتضمن أنشطة غير معلنة تدعم مصالح الحوثيين. كما ان لدى مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) نفسه شراكات مع منظمات مثل **DeepRoot**، ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، والمعهد الأوروبي للسلام **EIP** ، مما يثير المزيد من التساؤلات حول مدى تورطهم في الأنشطة المتعلقة بالحوثيين.[106]

مارس باكحيل جهودا في محاولة التخفيف على مليشيا الحوثي عبر التضليل وبذات بعد التصنيف الأمريكي الأخير لجماعة الاحوثي في يناير 2025، وعمل مباشرة بعد القرار على بث دعايات تضليلية زائفة تتعلق بمرض غريب يتفشى في مناطق سيطرة جماعة الحوثي وان هناك مجاعة قادمة بهذه المناطق[107]، وكان يهدف لمحاولة عرقلة العقوبات والتخفيف منها وعملية حشد اعلامي ضد العقوبات عبر استغلال شماعة الازمة الإنسانية وعملية تضليل بوجود مرض غير مفهوم ويتفشى ويفتك بالكثير (الصورة رقم 106).

الصورة رقم 106: صور ملتقطة مجمعة لمنشور خلدون باكحيل جاءت بعد قرار التصنيف الأمريكي الأخير لجماعة الحوثي في 2025

أدوار باكحيل ليست مقتصرة على مثل هذا المنشور او التحشيد الإعلامي والتضليل وانما يمارس أدوار أخرى في خدمة مليشيا الحوثي عبر التقارير التي يرفعها ويكتبها سواء لمركز جنيف لحوكمة قطاع الامن او لمراكز أخرى.

ففي تقرير نشر بديسمبر 2024، قام بأعداده خلدون باكحيل للمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية ISPI - Italian Institute for International Political Studies [108] تحدث فيه عن وجود مليشيات تتبع المجلس الرئاسي والحكومة الشرعية وان اصلاح قطاع الامن محدود لديها وتجند القصر (الأطفال)، بعكس ما يحدث عند مليشيا الحوثي والتي وصفها بانها باسم "أنصار الله" ولم يشر بانها مليشيا بل من الواضح انه يؤكد انها لا تقوم بتجنيد القصر (الأطفال)، الصورة رقم (107). وهذا الأسلوب كما تؤكد منصة فردويكي في احد تقاريرها السابقة يشكل عملية تضليل وتزييف للحقائق وتجميل لمليشيا الحوثي عند الجهات الدولية والمراكز البحثية الأوروبية [109].

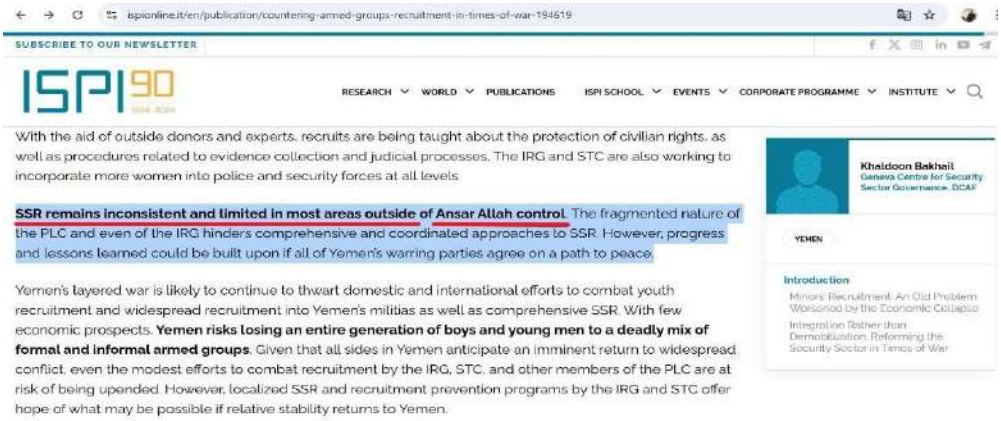

الصورة رقم 107: صور ملتقطة لتقرير خلدون باكحيل للمعهد الإيطالي في ديسمبر 2024

5 – 6 – 2 – شبهات التواطؤ في قضايا القرصنة – "مؤسسة حماية القانون" (عبدالله سلطان شداد)

يكشف هذا المحور تفاصيل ما يُوصف بأنه شبهات تواطؤ مثير للجدل لتسهيل عملية دفع فدية (أجور قرصنة) مقابل الإفراج عن السفينة وطاقم السفينة المحتجزة "جالكسي ليدر (Galaxy Leader) "، التابعة لشركة إسرائيلية. حيث تظهر العملية تحت ستار "نصرة غزة" المزعوم من قبل الحوثيين، بينما تشير الدلائل إلى ترتيبات مالية مباشرة. بين جماعة الحوثي ومفاوضين أجانب، والترتيب لهؤلاء المفاوضين لدخول اليمن عبر شبكة من الأفراد والمؤسسات القانونية والمدنية في اليمن،

دور"شبكة التسهيل" وتضارب الأدوار:

لعبت جهتان رئيسيتان، يملكهما نفس الشخص وهو عبدالله سلطان شداد، دورًا محوريًا في تسهيل دخول المفاوضين الأجانب إلى اليمن:

- مؤسسة شداد للمحاماة والاستشارات القانونية :قدمت المؤسسة المفاوضين الأجانب على أنهم يمثلون "الشركة المالكة للباخرة"، وتولت متابعة القضية مع جماعة الحوثي.
- مؤسسة حماية القانون وتعزيز السلم الاجتماعي (مؤسسة مجتمع مدني) :استخدمت هذه المؤسسة غطاءً آخر، حيث قدمت نفس الأفراد على أنهم "مستثمرون أجانب "يرغبون في معرفة الوضع الاستثماري باليمن، في تناقض واضح مع الإفادة الأولى.
- أسماء الأشخاص المفاوضين:
  - شخص بريطاني يُدعى Michael، رقم جواز سفره (128802471) صادر بتاريخ فبراير 2020
  - رجل أعمال ودبلوماسي أوغندي يُدعى Habib، وهو مالك شركة نما سجما. ورقم جوازه الدبلوماسي (D00000008) صادر في أغسطس 2023.

هذا التناقض يشير إلى استخدام معلومات مضللة وغطاء الاستثمار أو السياحة لتسهيل دخول شخصيات (بريطانية وأوغندية) مرتبطة بنشاط دفع أجور قرصنة، وهو ما يُعتبر خدمة مباشرة لجماعة الحوثي في أنشطتها غير القانونية.

مسار التسهيل ومحاولات التحايل:

- بدأت محاولات تسهيل دخول المفاوضين عبر طلبات تأشيرات قُدمت عبر أحد المكاتب السياحية بغرض "الزيارة السياحية"، لكنها وُقفت او رفضت من قبل الجهات المختصة.
- تم التحايل على هذا الرفض عبر اللجوء إلى سفارة اليمن في أديس أبابا، حيث خاطب السفير وزير الخارجية بطلب الموافقة، وتمت الموافقة ودخول الأفراد لاحقًا.
- تُظهر المذكرات المرفقة تضاربًا في المعلومات الرسمية، كالإشارة إلى الإفراج عن السفينة قبل حدوث ذلك، والإشارة إلى وجود فرد أوغندي ضمن الطاقم وهي معلومة تضليلية لتبرير جنسية أحد المفاوضين التي ظهرت،

توثيقات لمذكرات توضح مسار العملية:

1. مذكرة طلب من سفارة اليمن بأثيوبيا بمنح تأشيرة للشخصين المذكورين بتاريخ 25 ديسمبر 2024 ، ولاحظوا ما كتب بنهاية المذكرة ان السفينة أفرج عنها وان القبطان يرغب بالمغادرة (الصورة رقم 108)، في حين ان السفينة كانت ماتزال محتجزة وتعرضت الى ضربة من الطيران الإسرائيلي في مطلع يوليو 2025.
2. مذكرة من وزارة الخارجية اليمنية الى وزارة النقل بتاريخ 26 ديسمبر 2024 توضح طلب السفارة بمنح التأشيرة للأفراد المذكورين بغرض متابعة افراد طاقم الباخرة. (الصورة رقم 109)
3. مذكرة من وزارة النقل الى الخارجية بتاريخ 27 ديسمبر 2024 تفيد بموافقة الوزارة على منح التأشيرة وتتحدث عن وجود افراد من طاقم الباخرة من الجنسية الأوغندية (الصورة رقم 110) ..... وهذا غريب فجميع الإعلانات والاخبار لا تذكر ان أحدا من طاقم الباخرة يحمل الجنسية الأوغندية والتي هي جنسية أحد الافراد المطلوب لهم التأشيرة.
4. افادة من مكتب شداد للمحاماة تحت توقيع المالك للمكتب عبدالله سلطان شداد بتاريخ 8 ديسمبر 2024 أي قبل طلبات التأشيرة من سفارة اليمن بأثيوبيا، وهذا ما يؤكد عملية محاولة إعادة الطلب السابق الذي تم رفضه، الإفادة تتضمن طلب تأشيرة دخول لنفس الافراد وكذا تأكيد ان مؤسسة شداد انها هي التي تتولى قضية الباخرة بمتابعة مليشيا الحوثي. (الصورة رقم 111).
5. افادة من مؤسسة حماية القانون والسلم الاجتماعي وأيضا تحت توقيع عبدالله سلطان شداد الذي يملكها (بدون تاريخ) وتفيد بطلب تأشيرة لنفس الافراد المذكورين ولكن هنا تصفهم بأنهم مستثمرين أجانب ويرغبان بمعرفة الوضع الاستثماري باليمن (الصورة رقم 112)،.... في تناقض واضح مع المذكرة السابقة وهذا ما يشير الى استخدام معلومات مضللة وفيها تحايل واستخدام غطاء الاستثمار أو السياحة لتسهيل دخول أفراد مرتبطين بأنشطة قد تكون غير مشروعة إلى اليمن وتخدم المليشيا الحوثية، في مخالفة واضحة للقوانين المحلية والدولية.

من خلال ما سبق، يظهر تواطؤ واضح بين هذه الكيانات القانونية والمدنية وشخص مالكها عبدالله سلطان شداد، وبين جماعة الحوثي، لتمرير نشاط غير قانوني (دفع فدية القرصنة)، في انتهاك للقوانين المحلية والدولية، ما يوضح استخدام هذه المؤسسات كغطاء لخدمة أجندات المليشيا الحوثية وأنشطتها غير المشروعة.

خلفية مالك المؤسسات (عبدالله سلطان شداد):

حاليا عبدالله سلطان شداد يسمي نفسه محامي عام في المحاكم ويملك مكتب محاماة، وأيضا لديه مؤسسة اسمها حماية القانون وتعزيز السلم الاجتماعي ولا يعرف حجم التمويلات التي استلمها وكيف تم التصرف بها، الى جانب انه يعمل ضمن شبكة الوسطاء المحليين وهذه أيضا لها تمويلات ولها أدوار.

يسلط الضوء هنا أيضا على خلفية عبدالله سلطان شداد، الذي يُزعم أن له تاريخًا من الأنشطة المشبوهة، بما في ذلك اتهامات سابقة بـ "النصب والاحتيال على الطلاب "في ماليزيا في العام 2014 [110 و 111]. كما كاد أن يُعيَّن شداد مديرًا عامًا للشؤون القانونية بمحافظة مأرب، لولا تدخُّل محافظ المحافظة وإيقافه للقرار.

سفارة الجمهورية اليمنية
أديس أبابا

الرقم : 311/108/63/23
التاريخ: 2024/12/25م
المرفقات:

عاجل

سعادة السفير الاخ/ عبدالقادر محمد هادي المحترم
رئيس دائرة مكتب الوزير

بعد التحيه...

#لن_نصمت #وين_الفلوس

تلقت السفارة الطلب المرفق بخطابنا هذا من شركة (GRESHAM PARTNERS UK LTD)

بخصوص منح كل من :-

1- السيد كاكيمو حبيب أوغندي الجنسيه يحمل جواز سفر دبلوماسي رقم (D00000008)

2- السيد ميشيل دونالاند بريطاني الجنسيه يحمل جواز سفر رقم (128802471)

بعد أن تم إحتجاز سفينة الشركة من قبل الحوثة في ميناء الحديده وتم الأفراج عنها ويرغب القبطان مغادره الحديده إلى عدن .

ونأمل الشركة التكرم بالموافقه على منح المذكورين التأشيره اللازمة في أقرب وقت ممكن .

تكرموا بالإطلاع وإبلاغنا بالرد

وتقبلوا خالص التحيه

السفير / يحيى علي الارياني
القائم بالأعمال بالإنابه

صورة رقم 108: مذكرة السفارة اليمنية بأثيوبيا الى وزارة الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الخارجية والمغتربين
مكتب الوزير

الرقم: ٢٠٢٤/٩٢٠٣
التاريخ: / /
الموافق: ٢٦/ ١٢/ ٢٠٢٤م
المرفقات:

#لن_نصمت #وين_الفلوس

عاجل وهام

معالي الأخ د. عبدالسلام صالح حميد
وزير النقل
تحية طيبة وبعد،

الموضوع: منح السفينة المحتجزة في ميناء الحديدة للمدعو اطلق سراحهم

نرفق لكم مذكرة سفارة بلادنا في اديس ابابا رقم 311/108/63/23 وتاريخ 2024/12/26م، المتضمنة الإفادة بأطلاق المليشيات الحوثية لطاقم السفينة من الجنسية الاوغندية كانت محتجزة في ميناء الحديدة، وسوف يغادرون الى عدن ثم الى العاصمة المؤقتة عدن.

ونرفق السفارة طلب شركة GRESHAM PARTENERS UK LTD. منح التالية أسمائهم تأشيرات دخول الى بلادنا لغرض مقابلة افراد الطاقم المفرج عنهم وعددهم 28 بحاراً وترحيلهم الى بلادهم :

1- كاكيمو حبيب اوغندي الجنسية يحمل جواز سفر دبلوماسي رقم (D00000008)
2- ميشيل دونالاند بريطاني الجنسية يحمل جواز سفر رقم (128802471)

للتكرم بالاطلاع والتوجيه بما تروونه حيال منح المذكورين أعلاه تأشيرة دخول لبلادنا من عدمه.

وتفضلوا قبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. شائع محسن الزنداني
وزير الخارجية وشؤون المغتربين

صورة رقم 109: مذكرة وزارة الخارجية الى وزارة النقل

الجمهورية اليمنية
وزارة النقل
مكتب الوزير

التاريخ: ٢٧/ ١٢/ ٢٠٢٤م
المرفقات:
المرجع: ن ق/ ٢٠١١/ ٢٠٢٤م

#لن_نصمت #وين_الفلوس

«عاجل وهام»

معالي الدكتور/ شائع محسن الزنداني
وزير الخارجية وشؤون المغتربين
المحترم

تحية طيبة ،،،

تهدي معاليكم أطيب التحيات مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح في مهام عملكم ،،،

إشارة إلى خطابكم بتاريخ 2024/12/26م مرجع (2024/9203) بشأن ما ورد في مذكرة سفارة بلادنا في أديس أبابا بتاريخ 2024/12/26م رقم (311/108/63/23) المتضمن الإفادة بإطلاق المليشيات الحوثية لطاقم السفينة من الجنسية الأوغندية كانت محتجزة في ميناء الحديدة وسوف يغادرون إلى تعزومن ثم إلى العاصمة المؤقتة عدن.

وأرفقت السفارة طلب شركة(GRESHAM PARTENERS UK LTD) منح التأشيرة أسمائهم دخول بلادنا لغرض مقابلة أفراد الطاقم المفرج عنهم وعددهم (28)بحاراً وترحيلهم إلى بلادهم:-

1-كاكيمو حبيب أوغندي الجنسية يحمل جواز سفر دبلوماسي رقم (D00000008).
2-ميشيل دونالاند بريطاني الجنسية يحمل جواز سف رقم(128802471).

نعود إليكم بموافقتنا على منح المذكورين تأشيرة دخول لبلادنا بحسب الإجراءات المعمول بها.

مع تقديرنا لكم

صورة رقم 110: مذكرة وزارة النقل تو افق على التأشيرة

مؤسسة شداد
للمحاماة والإستشارات القانونية
SHADDAD LAW FIRM

الرقم: 5-12
التاريخ: ٢٠٢٤/٧/٨م

#لن_نصمت
#وين_الفلوس

إلى من يهمه الأمر — المحترم

تحية طيبة وبعد:

الموضوع/ طلب الموافقة الأمنية بمنح تأشيرة دخول إلى الجمهورية اليمنية عدد شخصين.

ببالغ الاحترام والتقدير يطيب لنا في مؤسسة شداد للمحاماة والاستشارات القانونية أن نتقدم اليكم بطلب منح تأشيرة دخول إلى الجمهورية اليمنية لكلا من السيد/ MICHEL DONALD STANLEY RAPER

والذي يحمل الجنسية البريطانية ويحمل جواز سفر برقم (128802471) صادر بتاريخ 20 FEB 2022م، والحاج/ ALHAJ HABIB KAGIMU الذي يحمل جنسية أوغندية ويحمل جواز سفر دبلوماسي رقم (D00000008) صادر بتاريخ 2/8/2023، وذلك بغرض زيارة مكتبنا ومناقشة القضية الخاصة بشركة (راي كار كاربرز) المالكة للسفينة (جالكسي ليدر) وطاقمها البحارة وعددهم (25) شخص، والذين تم احتجازهم من قبل جماعة انصار الله الحوثيين بمحافظة الحديدة بتاريخ 19 نوفمبر 2023م، كوننا متولين قضيتهم من جانب قانوني واجرائي ومتابعتها امام الجهات ذات العلاقة.

لذلك، نطلب منكم التكرم بالموافقة على منحهم تأشيرة الدخول الى العاصمة المؤقتة عدن - الجمهورية اليمنية والموافقة الأمنية من الجهات ذات العلاقة.

وتقبلوا تحياتنا،،،

رئيس مؤسسة شداد للمحاماة والاستشارات القانونية

صورة رقم 111: مذكرة من مكتب شداد للمحاماة تفيد بطلب التأشيرة لممثلي شركة الباخرة المختطفة من الحوثي

SOCIAL PEACE PROMOTION AND LEGAL PROTECTION FOUNDATION
مؤسسة حماية القانون وتعزيز السلم الاجتماعي

الموضوع/ طلب موافقة دخول اثنين مستثمرين اجانب.

ببالغ الاحترام والتقدير يطيب لنا في مؤسسة حماية ان نتقدم اليكم بطلب منح تاشيرة دخول لكلا من

الحاج / ALHAJ HABIB KAGIMU الذي يحمل جنسية اوغندية ويحمل جواز سفر برقم (D00000008)صادر بتاريخ 2/8/2023 .والذي يعد مالك شركة نماء سجما وبصحبته الأخ/MICHEL DONALD STANLEY RAPER الذي يحمل الجنسية البريطانية ويحمل جواز سفر برقم (١٢٨٨٠٢٤٧١)صادر بتاريخ 20 FEB 2022 .

وذلك كونهما يرغبان بمعرفة الوضع الاستثماري في اليمن ومناقشتهما عن بعض الاجراءات القانونية اللازمة والتراخيص المطلوبة.

#لن_نصمت
#وين_الفلوس

وتقبلوا تحياتنا،،

المحامي/ عبدالله شداد
رئيس المؤسسة

www.spplpf.org
info@spplpf.org
+967 04 22 44 90
+967 777 68 91 91

صورة رقم 112: مذكرة من مؤسسة حماية التابعة لشداد تفيد بطلب التأشيرة لنفس الافراد على انهم مستثمرين اجانب

خاتمة:

يؤكد هذا الفصل على وجود شبكة نفوذ منظمة داخل اليمن، تتألف من مراكز دراسات ومؤسسات مجتمع مدني تعمل كقوة ناعمة لتجميل صورة مليشيا الحوثي دوليًا وتتلقي تمويلات ضخمة ومشبوهة.

تكشف الأدلة عن تضارب صارخ بين الرسالة المعلنة لهذه المؤسسات (كدعم حقوق الإنسان والسلام) وبين أثرها الفعلي، الذي يتجسد في:

- تحويل البوصلة الحقوقية عن فضح جرائم المليشيا (اختطاف، تعذيب، قتل) إلى تشويه الحكومة الشرعية.
- عرقلة الضغوط الدولية والتحشيد الممنهج ضد تصنيف الحوثي كجماعة إرهابية، مستخدمة "الذريعة الإنسانية" كغطاء للحماية. واستخدام أسلوب التضليل بالمعلومات المغلوطة.
- تبييض القيادات الحوثية (بما فيهم عناصر أمنية واقتصادية متورطة) وتسهيل وصولها إلى المحافل الدولية كـ"نشطاء سلام محايدين" عبر برامج الزمالة والمؤتمرات.
- التورط المباشر في أنشطة غير قانونية، التي قد تدخل في تسهيل إجراءات دفع فدية القرصنة لسفينة "جالكسي ليدر." وطاقمها.

إن ما تم الكشف عنه يوضح تحويل دور هذه المؤسسات من العمل المدني أو البحثي المستقل إلى غطاء لخدمة أجندة المليشيا وتمكين أنشطتها غير المشروعة، مما يستدعي ضرورة إجراء تحقيقات دولية معمقة لمراجعة أداء هذه الشبكات ومحاسبة الأفراد المتورطين في تقويض جهود استقرار اليمن.

الفصل السادس:

الاختلالات والتحقيق والمساءلة والمحاسبة

ومقترح خطة العمل

6 – الاختلالات والتحقيق والمساءلة والمحاسبة ومقترح خطة العمل

مقدمة:

شهدت الفترة ما بين (2015 – 2024) تدفقاً هائلاً للتمويلات الدولية لليمن، حيث بلغ الحجم الإجمالي للمساعدات الإنسانية 33 مليار دولار أمريكي، بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني. ومع ذلك، ناهيك عن التمويلات التي أعطيت عبر الاتحاد الأوروبي بعشرات ملايين من الدولارات بشكل مباشر دون مناقصة او تنافس او شفافية الى مؤسسات ومراكز بحثية تتعلق بمشاريع سلام وعدالة وتعزيز اقتصاد وتدريب.

تشير الأدلة إلى أن هذه المبالغ الضخمة لم تحقق الأثر المرجو على أرض الواقع، بل شابت إدارتها اختلالات وتجاوزات عامة وفساداً منهجياً. ساهمت هذه التجاوزات إلى تحويل مسار التمويل بعيداً عن المستفيدين المستحقين، وتضخيم النفقات التشغيلية وحجم التمويل، وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لميليشيا الحوثي.

يسعى هذا الفصل إلى تحليل أوجه الفساد الرئيسية للوكالات الأممية العشر الكبرى وكذا المؤسسات والمراكز التي تم تحديدها عبر فصول هذا الكتاب، ومن المهم النظر لهذه كنماذج تعبر عن وضع إدارة التمويلات الدولية لليمن فهناك عدد كبير بالمئات من المنظمات والمؤسسات الأخرى التي يجب البحث والدقيق والمساءلة والمحاسبة لها، كما يتناول الفصل تحديد متطلبات وإجراءات التحقيق والمساءلة، وتقديم ملخص خطة عمل لضمان استخدام هذه الموارد بفعالية وشفافية في المستقبل.

6 – 1 – التمويلات وتحديد الاختلالات:

سنعمل في هذا المحور الفرعي على إعطاء ارقام تجميعية مبنية على البيانات المرصودة في الباب الأول لحجم التمويلات التي تم رصدها خلال الفترة المدروسة وفقا لكل وكالة اممية ومنظمة او مؤسسة على حدة، إضافة الى تحديد الاختلالات الرئيسية واوجه الاتهامات المتعلقة بالوكالات الأممية فيما يتعلق بتمويلات المساعدات الإنسانية، الى جانب إعطاء ارقام تجميعية أيضا للمؤسسات الخمس المرصود بياناتها التمويلية لمشاريع السلام والعدالة وحوكمة وتعزيز اقتصاد في الفصل الرابع مع تحديد الاختلالات والاتهامات الرئيسية لكل منها.

6 – 1 – 1 - الوكالات الأممية العشر الكبرى:

- **برنامج الغذاء العالمي WFP**

هذا البرنامج استلم للفترة (2015 – 2024) مبلغ يقارب 9 مليار دولار وفق المعلن والمثبت بالأدلة، وهو مسؤول عن تصريف هذا المبلغ لتوفير احتياجات السكان المتضررين بالحرب من غذاء وغيره ويتضمن الحبوب والرز والزيت والبقوليات وأيضا تخزين ونقل هذه المواد، وأيضا عمل في فترة من الفترات على صرف مبالغ نقدية للمتضررين وتدخل أيضا فيما يتعلق بالأغذية المدرسية.

- **منظمة اليونيسف للطفولة UNICEF**

استلمت هذه المنظمة باسم اليمن مبلغ يفوق سبعة مليار دولار خلال الفترة المحددة (2015 – 2024) منها 2 مليار دولار تتعلق بمشاريع المساعدات الإنسانية والمياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي وحتى مشروع استعادة التعليم، ومبلغ 5 مليار دولار باسم مشروع الحوالات النقدية الطارئة ومشروع الاشغال كثيفة الايدي والخدمات الاجتماعية

- **منظمة الصحة العالمية WHO**

بلغ ما استلمته هذه المنظمة ما يقارب مليار دولار خلال الفترة (2015 – 2024)، وهذه المشاريع شابها الفساد بشكل كبير، سواء من خلال التنفيذ او حتى الاشتراك مع مليشيا الحوثي في اصدار تصاريح لدخول مواد طبية باسم المنظمة وهي أساسا خاصة بتجار مليشيا الحوثي.

- **مفوضية الأمم المتحدة اللاجئين UNHCR**

استلمت هذه المنظمة باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يقارب مليار ومائة وسبعون مليون دولار.

- **منظمة الهجرة الدولية IOM**

استلمت هذه المنظمة باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يقارب سبعمائة مليون دولار.

- **منظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO**

استلمت هذه المنظمة باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يقارب مئتان وستون مليون دولار، مع العلم ان هذه الوكالة تستلم تمويلات أخرى بعشرات ملايين الدولارات عبر جهات دولية أخرى مثل مرفق البيئة العالمي GEF ومن صندوق المناخ الأخضر باسم اليمن وتحت مشاريع تسمى التغير المناخي، وهذه التمويلات غير مرصودة ضمن الجداول بالملف.

- **منظمة الأمم المتحدة للسكان UNPF**

استلمت هذه المنظمة باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يزيد عن 300 مليون دولار.

- **مجلس تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة OCHA**

استلم هذا المجلس باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يزيد عن 160 مليون دولار.

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP**

استلم هذا البرنامج باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يزيد عن 129 مليون دولار وهذا ما أعلن عبر موقع التتبع العالمي الا ان هذا البرنامج أيضا استلم مئات ملايين الدولارات أيضا عبر تمويلات مباشرة من الاتحاد الأوروبي لم تكن مسجلة

بموقع التتبع العالمي وتتعلق بمشروع المرونة الاقتصادية بمرحلتين الأولى والثانية ووصلت الى 195 مليون دولار الى جانب مشاريع تتعلق بتأهيل الموانئ باليمن من البنك الدولي وصل الى 50 مليون دولار علاوة على مشاريع أخرى.

- **الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPs**

استلم هذا البرنامج باسم اليمن خلال الفترة (2015 – 2024) مبلغ يزيد عن 80 مليون دولار وهذا ما أعلن عبر موقع التتبع العالمي الا ان هذا البرنامج أيضا استلم ملايين الدولارات أيضا عبر تمويلات مباشرة من الاتحاد الأوروبي لم تكن مسجلة بموقع التتبع العالمي.

6 – 1 – 2 - اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد للوكالات الأممية العشر الكبرى:

من خلال ما تم تناوله ورصده وبحثه وتحليله من تمويلات لهذه الوكالات ومن نماذج لمشاريع في فصول الباب الأول من هذا الكتاب، نجد ان اهم أوجه الفساد تتمثل في التالي:

- **فساد عدم التوريد للتمويلات عبر النك المركزي بعدن:** لا يتم توريد الأموال للمساعدات التي استلمها هذه الوكالات الاممية عبر البنك المركزي بعدن وهذا مخالف للقانون وفيه تحايل واضرار بمصلحة اليمن ودعم لمليشيا الحوثي، الى جانب التلاعب بفارق صرف العملة وحساب سعر الريال ناهيك عن التهرب الضريبي في دفع ضرائب للحكومة الشرعية عبر بنكها فيما يتعلق بمرتبات المدراء للبرنامج والموظفين وغيرها.
- **تلاعب واختلاس للتمويلات عبر تضخيم الموازنات التشغيلية** والتي تصل الى 50 %
- **تلاعب وتخادم مع شركات تتبع مليشيا الحوثي:** ظهر ذلك بشكل رئيسي مع برنامج الغذاء العالمي حيث ان الشريك الرئيسي له هي شركة المحسن اخوان التابعة لـ **علي الهادي** القيادي الحوثي والمصنف في قوائم الإرهاب الامريكية، فهو يتولى أي علي الهادي شراء المواد الغذائية والتي اغلبها غير مطابقة للمواصفات وبعضها تالف الى جانب تخزينها ونقلها. **علي الهادي** وعبر البرنامج استطاع ان يحصل على مقاولات فاسدة بشكل حصري بدون أي مناقصات وهذا كله كان يصب في دعم مليشيا الحوثي. علاوة على المقاولات مع منظمات أخرى.
- **الفساد في جودة الأغذية الموزعة وتخزينها:** برنامج الغذاء العالمي بشكل رئيسي مع منظمات أخرى لديهم فساد اخر يتعلق بجودة الأغذية سواء من حبوب وطحين وزيت وغذاء أطفال والتي يوزعها على الاسر اليمنية ، وهذه الأغذية فيها كثير من الفساد من ناحية صلاحية هذه المواد او سوء التخزين والتي ضبطت في كثير من الحالات سواء في مخازن مدينة عدن او مدينة مارب وغيرها من المحافظات، وهذه الحالات تكرر حدوثها على طول فترة المدروسة، وهذا يدل على التعمد في ضياع المساعدات والتعمد في ارتكاب الجريمة بالإضرار بصحة وسلامة الاسر.
- **استخدام مواد سامة مثل بروميد الميثيل:** حيث يتم رش المواد الغذائية التالفة بهذا المبيد لتغطية الجريمة في كثير من الحالات، ومن ثم بعد طرد الحشرات والسوس منها يتم توزيعها او رميها، وفي كلا الحالتين نحن امام جريمة مركبة بين فساد مالي واخلاقي وتعمد الاضرار بصحة الاسر المحتاجة، المبيد المستخدم هو بروميد الميثيل

يتم توريده عبر **شركة دغسان** والتي أيضا تتبع أحد الموالين لمليشيا الحوثي والذي أيضا صنفت شركاته على قائمة العقوبات الامريكية.،

- **فساد في توريد وإعادة تصدير وحدات التخزين المتنقلة (الخيام):** حيث يتم جلب هذه الوحدات على حساب التمويلات لليمن ثم بعد ذلك يقدم طلب بإعادة تصديرها الى دول أخرى وتحدد قيمتها بمبلغ غير معقول بأضعاف القيمة الحقيقية، ومع ذلك لا يتم إعادة هذه الأموال، ورغم مطالبات وزارة المالية بعدن والتي رفضت طلب إعادة تصدير احدى هذه الوحدات مؤخرا وطالبت فيها الوزارة بتوريد المبالغ لوحدات سابقة منذ 2020 لم تورد منذ ذلك الحين، وللأسف عملية إعادة التصدير تتكرر منذ 2020 الى 2025 ولم تورد الأموال او يعاد توجيهها لليمن.
- **فساد في مشاريع توزيع المساعدات الغذائية:** وكمثال مشروع المساعدة الغذائية العامة – المساعدات النقدية في محافظات عدن وحجة وريمة وامانة العاصمة" وهي بالشراكة بين منظمة الغذاء العالمي **WFP** ومنظمة الإغاثة
- **فساد مشروع الحوالات النقدية الطارئة:** اختلاس المخصصات للأسر المحتاجة والتلاعب بها عبر لعبة المصارفة وفارق سعر الصرف وتمكين مليشيا الحوثي عبر هذه منظمة اليونيسف من المشروع، حيث تم فضح وكشف حقائق هذا المشروع ومن ثم تقديم شكاوى في **2021** الى البنك الدولي بأمريكا ومن ثم الزامهم في **2023** بدفع المستحقات وفق سعر الدولار للمنطقة بيومه، ولكن للأسف لم يتم التعويض عما خسرته الاسر في الفترة السابقة منذ 2017 ولم تتم محاسبة المنظمة والشركاء في هذا الفساد.
- **فشل وفساد في مشاريع المياه والصرف الصحي** التي وصلت الى حدود مليار دولار ولم تظهر اثارها في مشاريع ملموسة لبنى تحتية لمحطات صرف صحي او شبكات الصرف او شبكات صرف مياه الامطار او حتى القضاء على الأوبئة الخطيرة مثل الكوليرا والحميات، وتلاعبت بها المنظمات ومولت ودعمت أيضا من خلال مليشيا الحوثي، الى الان اغلب المدن اليمنية تعاني من طفح المجاري وشبه انعدام لوصول مياه الشرب وانتشار الامراض للحميات وغيرها وحتى عودة لمرض الكوليرا.
- **مشروع محطة الصرف الصحي الطارئة بمارب** مثال على ضياع وفساد التمويلات الخاصة بالمياه والصرف الصحي، فهذه الأموال المخصصة للمياه والصرف الصحي أعطيت أيضا بشكل غير فني، حيث تم إعطاء مقاولات بشكل مباشر لجهات ليس لديها الخبرة، وهذا ما حدث في هذا المشروع بمارب والذي كان مسؤول عنه مؤسسة اسمها **بناء للتنمية**، هذه المحطة غرقت بعد اول شهرين من افتتاحها وكان هناك خلل في المواصفات وخلل في الدراسات واختيار الموقع وغيره وللأسف اليوم هذه المحطة كارثة بيئية على المدينة والأراضي الزراعية التي حولها.
- **فساد مشاريع استعادة التعليم:** أيضا تدخلت المنظمات هنا واستلمت تمويلات مشاريع تتعلق بالتعليم فاقت 600 مليون دولار، ومنها مشروع استعادة التعليم والذي بلغ تمويله 153 مليون دولار، وتم التلاعب بالكثير من اجزائه ولم يستفد التعليم ولا المعلم، الى جانب تسهيل سيطرة مليشيا الحوثي على المشروع واختلاس التمويل لصالحها وتوجيه جزء من تمويلات القطاع لطباعة الكتاب المدرسي المحرف والطائفي. ان فشل وفساد هذه

التمويلات بهذا القطاع وعدم وجود نتائج لها هو ما قد يفسر قرار منظمة اليونسكو الذي صدر في **سبتمبر2025** ويدعو الى حماية قطاع التعليم باليمن ويؤكد ان قطاع التعليم بكل مكوناته يتعرض للانهيار [(116)]

- **تمويلات لتنفيذ مشاريع وحدات صحية** وإعادة تأهيل لوحدات صحية ولم تنفذ بالشكل المطلوب وبعض الأحيان لم تنفذ نهائيا، وهناك وثائق لبعض المشاريع التي تدل على ذلك وبذات في المناطق الريفية باليمن.
- **عدم تسجيل كثير من النازحين وتغييب بياناتهم:** تدعي المنظمات العمل على العديد من المشاريع ومساعدة النازحين ولكن تجد اغلب النازحين ليس لهم أسماء مسجلة او استفادة بعضهم فقط لمرة واحدة واختفاء بياناته فيما بعد وضياع حقوقه، وحتى من استفاد كانت هذه المساعدات متلاعب بها، وبالتالي يجب ان يقدم تفصيل متكامل عن المشاريع التي نفذت وأين؟ وعمل جرد للنازحين والتأكد من استلامهم للمساعدات وهل انتظمت خلال فترة النزوح وهل كان هناك أي خلل بجودة ما قدم لهم وبالتالي معرفة التكاليف الحقيقية والاثر على النازحين وطلب تقديم التقارير المالية المفصلة للتدقيق فيها والتأكد من الأثر واستفادة الناس والدولة.
- **اختلال تمويلات المشاريع الزراعية:** يدعي العمل على العديد من المشاريع الزراعية للمزارعين والمجتمعات المضيفة للنازحين حيث خصص للمنظمات التي تشرف على هذا القطاع مئات الملايين من الدولارات، لكن لا يظهر أثر ملموس لهذه المشاريع ولا يعلم بشكل واضح اين ذهب الدعم للمزارعين او كيف خصص وكيف تمت عملية اختيار المستفيدين، وبالتالي يجب ان تقدم تفصيل متكامل عن المشاريع التي نفذت وأين والتكاليف والاثر على القطاع الزراعي وتقديم التقارير المالية المفصلة للتدقيق فيها والتأكد من الأثر واستفادة المزارعين والقطاع الزراعي والدولة.
- **مشاريع التغير المناخي والبيئة:** هناك عشرات الملايين من الدولارات خصصت باسم هذه المشاريع من صناديق دولية مثل صندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمي GEF والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ومنها ما سمي مشروع الاستعداد للتغير المناخي وكذا مشروع يتعلق بدعم الزراعة وحماية البيئة في عدد من المناطق باليمن، وهذه التمويلات غير مرصودة ضمن هذه الدراسة، والى الان لا يعرف كيف تدير المنظمات هذه الأموال، وما اثارها على مقاومة التغيرات المناخية والتكيف معها والاستعداد لها سواء على مستوى المزارعين او حتى المناطق المتأثرة.
- **تلاعب بتقارير الحوادث الأمنية:** مجلس الأمم المتحدة للشؤون الانسانية له كثير من أوجه التلاعب وبذات فيما يتعلق بالتقارير الحوادث الأمنية التي تتعرض لها مكاتب المنظمات وموظفيها والتماهي مع مليشيا الحوثي وتغطية جرائمها، إضافة الى التوظيف لكثير من العناصر المنتمية لمليشيا الحوثي او أقاربهم والمثال نجيب المنصور مدير العلاقات العامة والاتصال بالمكتب الرئيسي للمجلس بصنعاء.
- **حشد تمويلات توجه لدعم مليشيا الحوثي:** يتم حشد تمويلات خارج ما هو معلن بشكل مباشر مثل ما حدث في التمويل الخاص بالباخرة صافر والذي وصل الى **145 مليون دولار** وتم شراء سفينة بديلة لصافر وتسليمها لمليشيا الحوثي ولم يتم انهاء التهديد البيئي البحري بل مكنوا مليشيا الحوثي أكثر، اخر تمويل أيضا بملايين

الدولارات حصل عليه ولم يحدد القيمة الفعلية له واعطي من قبل مركز الملك سلمان ويتعلق بالباخرة التي غرقت العام الماضي (**الباخرة روبيمار**) بالبحر بسبب قصف مليشيا الحوثي لها، والتي تحمل اسمدة كيميائية خطرة.

- **ضياع تمويلات أولية لإنقاذ الباخرة صافر:** يتعلق الامر هنا بالأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي استلمت تمويلات وصلت الى **12 مليون دولار** تتعلق بعمليات انقاذ وسحب للباخرة صافر منذ البداية لكنها لم تقم باي دور في ذلك، وضاعت الأموال وتم الاضطرار الى عمليات حشد لتمويل جديد كما ذكر بالفقرة السابقة.
- **دور مشبوه في اتفاقية الباخرة صافر والبديلة نوتيكا:** كان لمجلس الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور رئيسي في تسليم الباخرة نوتيكا البديلة للباخرة صافر لمليشيا الحوثي وتمكين المليشيا من الحصول على باخرة أخرى وتهديد الوضع البيئي بالبحر الأحمر، الى جانب ما ظهر مؤخرا حول استخدام المليشيا الحوثية لهذه البواخر لتهريب الوقود والنفط، وتغطية عمليات التشغيل ورواتب الطواقم للباخرة من موارد الأمم المتحدة التي هي أساسا معطاة لمساعدة الشعب اليمني وليس الدعم لمليشيا الحوثي.
- **فساد التمويلات الإضافية:** هناك تمويلات أخرى من الاتحاد الأوربي لا تدخل ضمن الرقم المعلن بموقع التتبع ونجد بعضها معلن بموقع الاتحاد الاوروبي، فمثلا رصدنا تمويل لمشروع يسمى تعزيز المرونة الاقتصادية لليمن ويهدف الى رفاهية الفئات الأشد فقرا وذلك على مرحلتين بإجمالي تقريبا 195 مليون دولار من 2018 الى الان (المرحلة الأولى 80 مليون دولار، والمرحلة الثانية 115 مليون دولار).
- **دعم مؤسسات مجتمع محددة دون غيرها:** من هذا المشروع لتعزيز المرونة الاقتصادية تم إعطاء مبلغ **5.6** مليون دولار مباشر بدون اعلان مناقصات في المرحلة الأولى للمشروع وحدد في الوثيقة بانه سيوجه الى مؤسسات مثل مواطنة لرضية المتوكل، ومؤسسة DeepRootلرافت الاكحلي، ومركز صنعاء لماجد المذحجي وفارع المسلمي، والمركز اليمني لقياس الراي لحافظ البكاري. وبالتدقيق وجدنا ان المبلغ ذهب لأحدى هذه المؤسسات وهي رنين اليمن.
- **تمويلات نزع الألغام وتسليمها لمن يزرع الألغام:** برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو من استلم ما يتعلق بتمويلات نزع الألغام والتي سلم جلها لمليشيا الحوثي التي تزرع الألغام، هناك تحقيق مكتمل من نيابة مارب في قضية تمويلات نزع الألغام التي سلمت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم ادانة البرنامج في مجريات التحقيق.
- **فساد تمويلات مخصصة للتنمية والمساهمة والدعم في فساد مشترك مع مليشيا الحوثي:** حيث خصصت تمويلات أخرى خارج هذا الأرقام المعلنة اعطيت عبر الاتحاد الأوربي والحكومة الألمانية وصلت الى مبلغ 450 مليون دولار مخصصة للخدمات الصحية والطرق والكهرباء والتنمية الحضرية سلمت عبر الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي أيضا كان لها مساهمة في أوجه فساد مع مليشيا الحوثي منها كمثال متعلق بأحد المشاريع قام بشراء معدات بقيمة **4 مليون** دولار لوزارة البيئة التابعة لمليشيا الحوثي في صفقة مكررة وبنفس المواد اشتريت عبر منظمة أخرى.

6 – 1 – 3 – الخمس المؤسسات والمراكز البحثية الأخرى:

وهنا نقصد بها المؤسسات التي تم تناولها في الفصلين الرابع والخامس وهي (ديب روت DeepRoot ، رنين اليمن Resonate Yemen، برنامج زمالة حكمة ومؤسسة مواطنة لحقوق الانسان ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية). ، وسنعمل هنا على تقسيمها هذه المؤسسات الى ثلاث مجموعات لعرض ما يتعلق بالتمويلات الاجمالية لها وأواجه الاتهامات والمساءلة.

ان الأموال التي تم القدرة على رصد جزء منها واستلمتها هذه الجهات الخمس والمقدرة بعشرات ملايين الدولارات باسم اليمن، والتي استحوذت عليها دون غيرها من مؤسسات المجتمع المدني بدون حتى اعلان مناقصات وتنافس وشفافية تثير الكثير من الاتهامات حول التلاعب والاختلاس وعدم الشفافية، ناهيك عن ان هذه الأموال خصصت لمشاريع تتعلق بالتدريب والمنتديات ونقل التجارب والحوكمة وتعزيز القانون ولقاءات عبر الانترنت وتداخلت مع مشاريع تعزيز المرونة الاقتصادية، وخصص لها مبالغ كبيرة مما يدل على تضخيم حجم التمويل على حساب اليمن في حين لا يلمس الأثر المباشر على الأرض، ويتم تصريفها في مرتبات وبدلات سفر، وكان بالإمكان الاستفادة منها بشكل اكبر لو كانت وضعت عبر خطط تنموية للبلد وكانت الحكومة مشرفة ومراقبة وهي من تضع خطط الاحتياجات الرئيسية للمشاريع، وما يثير أيضا المساءلة حول استخدام هذه الاموال ومشاركة هذه المؤسسات في تسهيل ظهور قادة الحوثيين في المحافل الدولية او الاعتراضات التي يظهروها عند تصنيف جماعة الحوثي بجماعة إرهابية.

6 – 1 – 3 – 1 – المجموعة الأولى (مؤسسة ديب روت DeepRoot ، مؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen ، برنامج زمالة حكمة)

هذه المؤسسات يتداول ادارتها ثلاثة افراد هم (رافت الاكحلي، علاء قاسم، وعبير المتوكل زوجة رافت الاكحلي) وتتبع بشكل رئيسي رافت الاكحلي، استلمت تمويلات وفق ما رصد باسم مشاريع تعزيز الاقتصاد وصنع سلام وعدالة وتعزيز القانون، وكانت هذه الأموال اما بشكل تمويل كامل او مساهمات من دول ضمن المشاريع ، ووفق ما رصدنا ووضحنا بالفصول السابقة، فان ما تم القدرة على رصدة من تمويلات استلمتها هذه المؤسسات الثلاث مجتمعة او بشراكة مع مؤسسات أخرى او عبر مساهمات للمشاريع باسم اليمن هو مبلغ يقارب 28 مليون دولار ، ويجب التأكيد على ان هذا ما تم القدرة على رصدة فهناك مبالغ ومشاريع أخرى لم نستطع الوصول لها وهناك أيضا مساهمات مخفية من دول ضمن المشاريع وتم توضيح هذه الملاحظات ضمن جداول في الفصل الرابع.

اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد:

1. **تمويلات غير خاضعة للرقابة وإهدار للأموال:**

- هذه الأموال لم تكن خاضعة لرقابة الحكومة والياتها المالية، ولم تدخل عبر البنك المركزي اليمني بعدن وكانت تعطى مباشرة لهذه المؤسسات دون مناقصة او اعلان، وهذا كله يتنافى مع عناوين هذه المشاريع. ناهيك عن وجود شبهات التهرب الضريبي في دفع ضرائب لمرتبات المدراء والموظفين.

- ذهبت الأموال في مشاريع "سلام زائف وعدالة وحوكمة" لم يستفد منها اليمن، بل زادت التدهور، وصُرفت في سفريات وندوات ومرتبات وموازنات تشغيلية مع تضخيم لحجم التمويل.

2. **خدمة مليشيا الحوثي على المنصات الدولية:**

- الوصول إلى المنصات الدولية المؤثرة وتقديم شخصيات حوثية كـ"دعاة للسلام والتنمية" مع تجاهل انتهاكاتهم.
- تهم تتعلق بتقديم خدمات للحوثيين عبر هذه المنصات، بما في ذلك الارتباط بسلسلة لتسهيل مشاركة قيادي حوثي (عبد القادر المرتضى) بإلقاء خطاب عبر الانترنت في مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

3. **تقويض القرارات الدولية:**

- استغلال العمل الإنساني والوضع الاقتصادي لتخفيف الضغوط على الحوثيين.
- حشد الجهود لرفض تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية، وإسقاط هذا التصنيف في 2021.

4. **تضارب المصالح وعدم الانصياع للقانون:**

- وجود بعض المدراء (رأفت الأكحلي وعلاء قاسم) في مناصب ضمن الفريق الاقتصادي للحكومة الشرعية، مما يثير تساؤلات حول استغلال المنصب وتضارب المصالح.
- اتهامات للمدير رئيسي (رأفت الأكحلي) برفض الانصياع للقانون ومحاولات التضليل على العدالة واستخدام منصبه في عرقلة تنفيذ الحكم الذي صدره ضده مؤخرًا، رغم استلامه تمويلات تخص القانون والعدالة.

6 – 1 – 3 – 2 – المجموعة الثانية - مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان:

هذه المؤسسة تديرها وتراسها رضية المتوكل ونائبها عبد الرشيد الفقيه، وتستلم تمويلات باسم حقوق الانسان من خلال رفع تقارير حقوقية كما تدعي وأيضا تدعي حماية الضحايا، والحقيقة انها مارست أدوار في التضليل بمعلومات التقارير الحقوقية والاضرار بالشرعية وتجميل مليشيا الحوثي، وهي مرتبطة في اعمالها هذه مع مؤسسات رأفت الاكحلي حيث يعتبر رأفت الاكحلي ممن حشد الجهود لإظهار ولترشيح مواطنة لجائزة التوليب كمؤسسة حيادية وان تقاريرها ذات مصداقية.

استلمت مؤسسة مواطنة تمويلات باسم اليمن وفق ما تم القدرة على رصدة مبلغ يقدر ب 6.5 مليون دولار من الاتحاد الأوربي وخصوصا هولندا، كما ان لديها دعم سنوي منتظم يبلغ 200 ألف دولار من مؤسسة المجتمع المفتوح التي يملكها رجل الاعمال اليهودي الأمريكي جورج سوروس وبلغ مليون ومائة ألف دولار خلال الفترة 2016 الى 2023، وتعتبر مواطنة ومركز صنعاء هما الجهتان الوحيدان باليمن اللتان تستلمان دعم من رجل الاعمال اليهودي.

اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد:

1. **تمويلات وتقارير مضللة:**
   - التمويلات غير خاضعة لرقابة الحكومة ولا تورد عبر البنك المركزي بعدن، وصُرفت في تقارير وسفريات وندوات ومرتبات، وتعطى بشكل مباشر دون مناقصة او اعلان مع تضخيم لحجمها، ناهيك عن وجود شبهات التهرب الضريبي في دفع ضرائب لمرتبات المدراء والموظفين.
   - تقديم تقارير حقوقية مشوهة ومضللة تخدم مليشيا الحوثي على حساب اليمن.
2. **التعاون لخدمة الحوثيين:**
   - العمل بالشراكة مع مؤسسات المجموعة الأولى في تشكيل السرد لصالح الحوثيين على المنصات الدولية.
   - حشد الجهود لرفض تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.
3. **تلقي دعم من رجل الاعمال اليهودي جورج سوروس:**
   - التساؤل حول الهدف والتوجيه من الدعم السنوي الموجه من مؤسسة المجتمع المفتوح، وتفرد هذه المؤسسة ومركز صنعاء بتلقي هذا الدعم دون غيرهما.

6 – 1 – 3 – 3 – المجموعة الثالثة - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هذه المركز يديره حاليا ماجد المذحجي وهو شريك مؤسس مع فارع المسلمي الذي كان يديره سابقا ومازال شريك بهذا المركز، وتستلم تمويلات باسم السلام وتعزيز الاقتصاد من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات ورفع تقارير كما تدعي، والحقيقة انهم مارسوا أدوار عبر هذا المركز في التضليل بمعلومات التقارير والاضرار بالشرعية وتجميل مليشيا الحوثي وتخفيف الضغوطات الدولية عن المليشيا بحجة شماعة الازمة الإنسانية والاقتصاد، وحتى مؤتمرات السلام وما نسميه الزائف ساهم هذا المركز من خلاله بإظهار قيادات حوثية على انهم شخصيات ناشطة حقوقية ومحايدة مما أدى الى تلاعب بالسرديات لشرعنة مليشيا الحوثي، وهو أي مركز صنعاء مرتبط في كثير من اعماله مع مؤسسات رأفت الاكحلي. فجميعهم شبكة نفوذ واحدة تدور حولهم التمويلات الأوروبية ويتداولونها بينهم.

استلم مركز صنعاء تمويلات باسم اليمن وفق ما تم القدرة على رصدة مبلغ يقدر ب **7.7 مليون دولار** من الاتحاد الأوربي وخصوصا هولندا ونرويج والسويد، كما ان لديهم دعم سنوي منتظم يبلغ 200 ألف دولار من مؤسسة المجتمع المفتوح التي يملكها رجل الاعمال اليهودي الأمريكي جورج سوروس وبلغ **مليون ومائتان ألف دولار** خلال الفترة 2016 الى 2023، ويعتبر مركز صنعاء ومؤسسة مواطنة هما الجهتان الوحيدان باليمن اللتان تستلمان دعم من رجل الاعمال اليهودي.

اهم الاتهامات واوجه الاختلاس والفساد:

1. **تضليل بالسرديات وشرعنة الحوثيين:**

- التضليل بمعلومات التقارير، والإضرار بالشرعية، وتجميل مليشيا الحوثي والتخفيف من الضغوط الدولية عليها.
- المساهمة في مؤتمرات "السلام الزائف" لإظهار قيادات حوثية على أنهم شصيات حيادية، والتلاعب بالسرديات لشرعنة المليشيا.
- تسهيل مشاركة شخصيات مثل جمال عامر (القيادي الحوثي ووزير خارجيتهم المزعوم) في المؤتمرات الدولية.

2. **العمل ضمن شبكة نفوذ لاحتكار الحصول على التمويلات:**

- أن المركز، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، يشكلون "شبكة نفوذ" تتبادل الأدوار والاحتكار على التمويلات الأوروبية وتعمل على نسج سردية شرعنة مليشيا الحوثي.

3. **تمويلات غير خاضعة للرقابة وإهدار للأموال:**

- التمويلات غير خاضعة لرقابة الحكومة ولا تورد عبر البنك المركزي بعدن، وصُرفت في تقارير وسفريات وندوات ومرتبات، وتعطى بشكل مباشر دون مناقصة او اعلان مع تضخيم لحجمها، ناهيك عن وجود شبهات التهرب الضريبي في دفع ضرائب لمرتبات المدراء والموظفين، التعامل مع بنوك صنفت ضمن العقوبات الأمريكية.

4. **تلقي دعم من رجل الاعمال اليهودي جورج سوروس:**

- التساؤل حول الهدف من الدعم الموجه من مؤسسة المجتمع المفتوح، وتفرد هذا المركز ومؤسسة مواطنة بتلقي هذا الدعم.

5. **تقويض القرارات الدولية:**

- استغلال العمل الإنساني والوضع الاقتصادي لتخفيف الضغوط على الحوثيين.
- حشد الجهود لرفض تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية، وإسقاط هذا التصنيف في 2021.

6 – 2 – الاختلالات والتجاوزات العامة في إدارة التمويلات

تتمحور أوجه الفساد في إدارة التمويلات حول مجموعة من الممارسات المالية والإدارية غير القانونية التي أدت إلى هدر القيمة الفعلية للمساعدات ودعم أطراف غير شرعية، واستمرت هذه المنظمات والوكالات بوضع خطط بعيدة عن واقع الحال واستهلكت التمويلات المخصصة لمساعدة اليمنيين في خطط طارئة على طول العشر سنوات الماضية دون وجود العمل على مشاريع مستدامة وذات أثر على الأرض او على المتضررين من الحرب او حتى أثر على تنمية المجتمع او تنموية للدولة وبناء الدولة.

ان اهم الاختلالات الرئيسية والعامة في مجمل ما يتعلق بالتمويلات الدولية لليمن تمثلت في:

6 – 2 – 1 - التحويلات المالية والتلاعب بسعر الصرف

- تحويل الأموال خارج القنوات الرسمية: حيث تم تجاوز البنك المركزي اليمني في عدن، وتحويل الأموال عبر بنوك وصرافين خاصين، بعضهم مصنف ضمن قائمة العقوبات الأمريكية.
- غياب الرقابة: أدى هذا التجاوز إلى غياب الرقابة الرسمية وفتح الباب أمام التلاعب والفوضى المالية.
- التلاعب بأسعار العملة: استخدمت كثير من المشاريع (مشاريع نقدية مشاريع بنية تحتية وصحية وتعليم وغذاء وتوريد مواد) والتي تنفذها المنظمات فمثلا مشروع "الحوالات الطارئة"، تعاملت بسعر صرف منخفض للدولار (250 ريالاً للدولار الواحد) ، في حين كان السعر الفعلي يتجاوز 1000 ريال، ما أدى إلى خسارة فادحة في القيمة الفعلية للمساعدات. وانعكاس ذلك سلبا على حقوق الاسر اليمنية المحتاجة.

6 – 2 – 2 - المبالغة في النفقات التشغيلية وفساد الإغاثة

- تضخيم النفقات التشغيلية: خصصت بعض المنظمات أكثر من 50% من التمويل لمصاريف تشغيلية (رواتب، مكاتب، سفريات)، هذا التضخيم قلل من حجم الدعم الفعلي الذي وصل للمواطنين المحتاجين، بينما تتراوح النسبة القانونية للتشغيل لأي مشروع بين 10% إلى 15% فقط من حجم المشروع.
- فساد الغذاء: تم التعاقد مع شركات مشبوهة مرتبطة بقيادات حوثية، مثل "شركة علي الهادي".
- توزيع مواد فاسدة: تكرر توزيع مواد غذائية منتهية الصلاحية أو فاسدة، وغياب معايير السلامة في التخزين والنقل، مما يشكل "جريمة مركبة فساد مالي وأخلاقي وتعمد بالإضرار بصحة الأسر المحتاجة".

6 – 2– 3 - دعم وتمكين مليشيا الحوثي

- اقتطاع نسب ثابتة: حيث تُقتطع نسبة ثابتة تصل إلى 2% من التمويلات سنويًا لصالح مليشيا الحوثي باتفاقات غير معلنة. ويُعد خرقًا لقوانين تمويل الجماعات المسلحة.

- التحكم في إدارة المشاريع: حيث تسيطر مليشيا الحوثي على إدارة جميع المشاريع والأموال وتوجيه خططها عبر جهاز تابع لها انشاته مع بداية الحرب كان يسمى المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الانسانية (سكمشا)، كما ان المنظمات الدولية والوكالات الأممية استمرت في رفض نقل مكاتبها الرئيسية إلى عدن، وتستبعد الحكومة الشرعية من الرقابة وتحتج بحصانة دولية وتستغل وجود الازمة الإنسانية وتهويلها لعرقلة أي رقابة او محاولة لتصحيح إدارة التمويلات والمشاريع الإنسانية.
- فساد وتلاعب في تمويلات نزع الألغام وتسليمها لمليشيا الحوثي: حيث ذهب جزء كبير من تمويلات نزع الألغام والمسلم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى مليشيا الحوثي التي تزرع الألغام.
- ضياع تمويلات مشاريع المياه والصرف الصحي: التي اغلبها تدار من صنعاء شكلت أحد أوجه التمويل الرئيسية لمليشيا الحوثي واستخدمت في علاقات مشبوهة بين وزارة المياه والبيئة بصنعاء وعدن من ناحية، ومن ناحية أخرى استغلت هذه التمويلات من قبل مليشيا الحوثي في مناطق سيطرتها في عمليات التجنيد لأبناء القرى والمناطق الريفية عبر وعود بتنفيذ مشاريع مياه في القرى.
- أدوار مشبوهة: استغلال العمل الإنساني لتقديم خدمات لمليشيا الحوثي، والعمل على التغطية على الانتهاكات، وبث دعايات مضللة وحشد جهود لوقف أي قرارات دولية تتعلق بتصنيف المليشيا، والعمل على اظهار قيادات حوثية كناشطين حقوقيين محايدين ووصولهم الى المنصات الدولية لتبييض جرائم مليشيا الحوثي.
- ازمة الباخرة صافرة وتسليم الباخرة البديلة (نوتيكا) لمليشيا الحوثي، واستغلال الموارد المالية للأمم المتحدة المخصصة لمساعدة اليمن في دعم مليشيا الحوثي لتهريب النفط عبر الباخرة البديلة، وشبهات تواطئ لتغطية اعمال القرصنة الحوثية في البحر الأحمر.

6 – 3 – متطلبات وإجراءات التحقيق والمساءلة

يتطلب التعامل مع هذه الاختلالات والاتهامات التي فصلت على عدة مستويات الى إجراءات تحقيقات وتدقيقات صارمة على عدة مسارات:

6 – 3 – 1 - المساءلة القضائية والمالية للوكالات الأممية والمنظمات الدولية وشركائهم من مؤسسات ومراكز:

- فتح تحقيق قضائي عاجل: ضرورة فتح تحقيق قضائي عاجل والبدء في استدعاء ممثلي جميع الوكالات الأممية الكبرى (مثل WFP، UNICEF، WHO، UNDP، وغيرها) والمنظمات الدولية.
- التدقيق المالي الشامل: طلب كافة المشاريع والتقارير المالية المفصلة والمدققة لكل مشروع على حدة.
- التأكد من الأثر: المساءلة حول الاستفادة والتأثير على أرض الواقع للشعب اليمني والدولة اليمنية، والتأكد من عدم ضياع التمويلات دون فائدة فعلية.

- مساءلة عن الموازنات التشغيلية والضرائب: التحقيق والتدقيق حول الموازنات التشغيلية للتأكد من عدم تجاوزها النسبة القانونية (10%-15%). وطلب كشوفات الموظفين لكل منظمة ومؤسسة. ومطابقتها مع التقارير المالية المدققة والمفصلة والمطالبة بكشوفات واسناد تفيد التزام المنظمات بدفع ضرائب المرتبات للمدراء والموظفين والموازنات التشغيلية والعقود من الباطن والتأكد انها وردت لصالح الحكومة الشرعية عبر بنكها المركزي بعدن.

6 – 3 – 2- تتبع مسارات الأموال وتصحيح التحويلات

- تتبع الأموال والجهات المتعاملة: طلب أسماء البنوك والصرافات التي تتعامل معها المنظمات، والتحقيق حول سبب عدم دخول الأموال عبر البنك المركزي اليمني بعدن، والتأكد حول كيفية وصول هذه الأموال بعملة الدولار ودخولها الى اليمن حيث بلغت 33 مليار دولار، والمساءلة والتحقيق حول إذا تم التصرف في تمويلات معينة وبقائها خارج اليمن لدعم تحويلات مشبوهة قد تتعلق بتغطية مالية لشراء معدات واسلحة عبر شركات تتبع جماعة الحوثي.
- حظر التحويلات: عمل إجراء عاجل بحظر التحويلات عبر بنوك أو شركات صرافة خاضعة للعقوبات، والإلزام بالتوريد للتمويلات عبر البنك المركزي بعدن.
- تتبع التعاقدات المشبوهة: تتبع التعاقدات والشركاء المحليين المتواطئين مع المنظمات الدولية.

6 – 3– 3 - مساءلة المؤسسات المحلية والمراكز الممولة

- التحقيق مع المؤسسات الخمس بشكل خاص: فتح تحقيق قضائي عاجل مع مدراء المؤسسات والمراكز التي استلمت عشرات الملايين من الدولارات دون مناقصات وشفافية، مثل مؤسسة مواطنة، مركز صنعاء للدراسات، ومؤسسة DeepRoot ، ومؤسسة رنين اليمن Resonate Yemen وبرنامج زمالة حكمة.
- اتهامات التضخيم والموازنات: التحقيق والمساءلة عن تضخيم حجم التمويل على حساب اليمن، وتصريف الأموال في مرتبات وبدلات سفر، وذهابها في موازنات تشغيلية عالية.
- المساءلة السياسية: مساءلة هذه المؤسسات عن دورها في تسهيل ظهور قادة الحوثيين في المحافل الدولية، والاعتراض على تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية.
- التحقيق مع المؤسسات الأخرى للمجتمع المدني المحلية التي استلمت تمويلات غير مباشرة عبر المنظمات الدولية والوكالات الأممية والتأكد من العقود وحجم التمويل ونوعية الأنشطة ومدى تنفيذها. والتأكد من أي أدوار خرى قد تكون مرتبطة بالتضليل او تواطئ في اعمال غير مشروعة تخدم مليشيا الحوثي.

6 – 4 – خطة عمل مقترحة للمعالجات المستقبلية

تُشكّل هذه الخطة المقترحة، التي وُضعت ختاماً لهذا العمل الشامل، **الزاوية الأهم ونقطة التتويج الفعلية للجهد البحثي والتحليلي المبذول وعمليات الرصد والتتبع المستمرة منذ سنين** .إنها ليست مجرد إضافة شكلية، بل تمثل **انتقالاً نوعياً** يتجاوز الدور التقليدي المتمثل في حصر التمويلات ورصد الاختلالات فحسب. فالخطة توفر **خارطة طريق متكاملة ورؤى استباقية للحلول والمعالجة الجذرية**، مقدمة بذلك إجابات عملية للتحديات المطروحة.

والأهم من ذلك، **تُؤسس الخطة إطاراً وطنياً متيناً ومحكماً للرقابة والمساءلة** .هذا الإطار مصمم خصيصاً لتحقيق أهداف محورية ثلاثية الأبعاد :**أولاً: التحقيق الدقيق والشفاف** في الممارسات المشبوهة، **ثانياً: المحاسبة الصارمة والناجزة** للمتسببين في الهدر والفساد، **وثالثاً: إعادة التوجيه الفعّال والاستراتيجي للتمويلات** لضمان توظيفها بما يخدم المصالح العليا للشعب اليمني بشكل مباشر ويحقق لهم الحماية الكاملة من أي شكل من أشكال الاستغلال أو التلاعب.

6 – 4 – 1 – الفكرة:

خطة لإطار وطني للمساءلة والشفافية ومتابعة التمويلات الدولية الموجهة إلى اليمن، ورصد أي ممارسات فساد أو انحراف أو دعم للحوثي، وتحويل الأدلة إلى ملف قضائي يقدَّم إلى نيابة الأموال العامة للتحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية. وبنفس الوقت الحفاظ على استمرار التمويلات الدولية وتوجيها بالشكل المناسب لخدمة الشعب والوطن.

6 – 4 – 2 – الفلسفة:

- **سيادة القانون**: لا حصانة لأي مؤسسة أو منظمة.
- **المساءلة والشفافية**: كل جهة تُحاسب على نتائج عملها وأثره الفعلي.
- **عدم الإضرار**: ضمان استمرار المساعدات للفئات المستحقة مع منع تسربها لتصبح احدى أدوات مليشيا الحوثي لاستمرار الحرب وتمويل جهاته ضد اليمن واليمنيين.
- **الحوكمة الرشيدة**: ضبط التمويلات بالمعايير القانونية والرقابية.

6 – 4 – 3 – الأهداف:

1. كشف المؤسسات والمنظمات التي تلاعبت بالتمويلات أو دعمت مليشيا الحوثي.
2. إحالتها للتحقيق أمام نيابة الأموال العامة.
3. تجميد أصولها وحساباتها وايقافها إلى حين انتهاء التحقيق.
4. إشراك المانحين في إصلاح آليات التمويل.
5. حماية العمل الإنساني وضمان وصوله لمستحقيه،
6. الانتقال من الخطط الطارئة الى الخطط التنموية.

6 – 4 – 4 – النتائج المتوقعة

- فتح تحقيقات رسمية ضد المؤسسات المتورطة.
- صدور أوامر بتجميد الأصول والحسابات وإيقاف اعمالها حتى انتهاء التحقيقات.
- استرداد أو إعادة توجيه التمويلات إلى قنوات شفافة.
- محاكمات علنية تردع أي تلاعب جديد.
- إعادة بناء الثقة مع المانحين والمجتمع.
- إيجاد بدائل للعمل عبر انشاء منظمات او مؤسسات ذات قدرة ولديها الشفافية وتخدم المجتمع والوطن

6 – 4 – 5 – الخطوات التنفيذية القانونية والميدانية.

خلال تنفيذ هذه المراحل والخطوات المقترحة يتم العمل بشكل فعلي على انشاء منظمات ومؤسسات تكون جاهزة كبدائل للعمل وربطها بعلاقات مع المانحين الدوليين والوكالات الأممية.

المرحلة الأولى (تحدد فترة زمنية) للتحضير

- جمع الأدلة من تقارير رسمية ومن تقارير استقصائية لمنصة " فرودويكي " وحملة "لن نصمت" والتحقيقات الصحفية.
- إنشاء قاعدة بيانات بالمؤسسات المشبوهة.
- حفظ الأدلة الرقمية والورقية بطريقة مؤمّنة.

المرحلة الثانية (تحدد فترة زمنية) التحقيق الأولي

- تحليل التحويلات المالية والعقود.
- زيارات ميدانية لمواقع المشاريع المعلنة.
- مراجعة قوائم المستفيدين والتحقق من وصول المساعدات.
- فحص برامج "السلام" التي منحت جماعة الحوثي شرعية غير مباشرة.

المرحلة الثالثة (تحدد فترة زمنية) بناء الملف القضائي

- إعداد مذكرة إحالة تتضمن:
  - الأدلة المالية والميدانية.
  - الممارسات الموثقة.

- التكييف القانوني (غسل أموال، تمويل جماعة مسلحة، احتيال، تزوير).
- إرفاق قائمة بالأدلة والمرفقات.

المرحلة الرابعة (تحدد فترة زمنية) الإحالة وتسريع القضية المنظورة في نيابة الأموال العامة بمارب

- تسريع رفع الملف. وطلب فتح تحقيق عاجل.
- إصدار أوامر تجميد احترازية للأصول.
- استدعاء مسؤولي المؤسسات والمنظمات للتحقيق.
- إخطار المانحين لتعليق التمويل لحين انتهاء التحقيق.

المرحلة الخامسة (تحدد فترة زمنية) التحقيق المتقدم

- متابعة التحقيقات واستدعاء الشهود.
- طلب تعاون قضائي دولي لتتبع التحويلات الخارجية.
- تنفيذ تدقيق مالي شامل للبرامج السابقة.
- تعليق تراخيص المؤسسات المحلية المتورطة

6 – 4 – 6 – استمرار العمل الإنساني ومنع تكرار التجاوزات والتحول للعمل التنموي:

ومن اجل ضمان فعالية التمويل الإنساني في المستقبل ومنع تكرار التجاوزات والانتقال السلس للعمل التنموي، يقترح العمل على اربعة محاور:

6 – 4 – 6 – 1 - الانتقال الاستراتيجي نحو التنمية المستدامة: تجاوز مرحلة الإغاثة

- تقتضي الضرورة الملحّة **بلورة آلية وطنية متدرجة ومحكمة** تضمن الانتقال الفعّال والسلس من الاعتماد على **خطط الاستجابة الإغاثية الطارئة** –التي تظل حلاً مؤقتاً – إلى تبني **الخطط التنموية المستدامة والشاملة.**
- يجب أن تتضمن هذه الآلية **مراحل زمنية واضحة ومؤشرات قياس دقيقة**، تبدأ بترسيخ الاستقرار الأولي، ثم تنتقل تدريجياً إلى بناء القدرات، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة. الهدف الأسمى هو **تجاوز عقلية الإغاثة** وتحويل المجتمعات المتلقية للمساعدات إلى مجتمعات **قادرة على الصمود، منتجة، ومكتفية ذاتياً**، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي طويل الأمد.

- هذه الالية يجب ان توضع من قبل خبراء يمنيين ذو كفاءة وعبر الحكومة اليمنية، معتمدة على بيانات ومعلومات ميدانية وواقعية ناتجة عن تقييم حقيقي للاحتياجات الإنسانية والتنموية على مستوى اليمن ككل ودون الاعتماد على أي تدخل للمنظمات الدولية او الوكالات الأممية.

6 – 4 – 6 – 2 - المعالجات الإجرائية والمالية

- إلزام التوريد عبر البنك المركزي: إلزام المنظمات الدولية بالتوريد الكامل للتمويلات عبر البنك المركزي اليمني في عدن، وتفعيل النظام السابق للرقابة الالكترونية والمرتبط بوزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والمنظمات الرئيسية والجهات الحكومية والوحدات المنفذة للمشاريع على مستوى المحافظات.
- الغرامات والعقوبات المالية: فرض غرامات مالية على المنظمات التي يثبت تورطها أو إهمالها الجسيم، ويتم إعادة استخدام هذه الغرامات لدعم مشاريع خدمية للمجتمع.
- آلية الدفع المراقبة: إيقاف أي تحويلات نقدية مباشرة (Cash Transfers) ووضع خطة جديدة عبر آليات دفع مراقبة وشفافة.

6 – 4 – 6 – 3 - المعالجات الرقابية والإنسانية

- استبدال الشركاء: استبدال الشركاء المحليين المتورطين بمؤسسات محلية محايدة أو مؤسسات مجتمع مدني تحمل تسجيل رسمي وتفعيل نظام الرقابة عليها وعدم السماح بوجود أي تضارب للمصالح ضمنها، وضمان عدم ممارسة أي ضغوطات عليها لتوظيف أقارب مسؤولين حكوميين او ممثلي أي أحزاب.
- إيجاد قنوات بديلة: إيجاد قنوات بديلة عبر منظمات إقليمية أو آليات عربية محايدة.
- تفعيل الرقابة المجتمعية: تشكيل لجان محلية من المواطنين لمراقبة وصول المساعدات.
- التحول للآليات الإلكترونية: إلزام المنظمات الدولية باستخدام آليات توزيع إلكترونية (بطاقات ذكية، بصمة، تحويل مصرفي مباشر للمستفيدين) ويتم ربطه بنظام الرقابة عبر البنك المركزي اليمني والوزارات الأخرى المشاركة.

6 – 4 – 6 – 4 - المعالجات السياسية والدبلوماسية

- إيقاف برامج الشرعنة: وقف أي برنامج "سلام" يشرعن مليشيا الحوثي أو يعاملها كطرف رسمي دون مساءلة.
- تضمين العدالة الانتقالية: إعادة صياغة برامج السلام بحيث تشمل آليات عدالة انتقالية واضحة وغير متلاعب بها، والمحاسبة على الجرائم، وضمان عدم استغلال التمويل لتعزيز سلطة المليشيا.
- الضغط الدبلوماسي: استخدام نتائج التحقيق كورقة ضغط دبلوماسية مع المانحين لوقف التعامل مع مليشيا الحوثي وتطبيق القرارات الدولية الخاصة بالتعامل مع الجماعات المسلحة والجماعات الارهابية.

خاتمة

لقد كشف هذا الفصل عن حجم الفساد والتجاوزات الخطيرة التي شابت إدارة التمويلات الدولية الضخمة لليمن خلال الفترة (2015-2024)، والتي قُدِّر حجم المساعدات الإنسانية الإجمالي فيها بـ33 مليار دولار أمريكي .وتشير الأدلة إلى أن هذه المبالغ لم تحقق الأثر المرجو، بل تم تحويل مسارها بعيداً عن المستفيدين المستحقين، وتضخيم النفقات التشغيلية، وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لمليشيا الحوثي.

إن أوجه الفساد الرئيسية المتمثلة في التلاعب بأسعار الصرف، والمبالغة في النفقات التشغيلية التي وصلت إلى أكثر من 50% في بعض الحالات، وتوزيع مواد غذائية فاسدة، وصولاً إلى دعم وتمكين مليشيا الحوثي بشكل مباشر وغير مباشر، تشكل "جريمة مركبة فساد مالي وأخلاقي وتعمد بالإضرار بالأسر المحتاجة ." كما تم رصد أدوار مشبوهة لمؤسسات محلية ومراكز دراسات ممولة تهدف إلى تجميل مليشيا الحوثي وشرعنتها وتسهيل وصول قياداتها إلى المنصات الدولية.

إن معالجة هذا الملف تتطلب تحركاً شاملاً ومساءلة صارمة على عدة مستويات .ومن الضروري فتح تحقيق قضائي ومالي عاجل مع الوكالات الأممية والمنظمات الدولية وشركائها المحليين، والتدقيق في موازناتها التشغيلية، ومطالبتها بتوريد الضرائب والأموال عبر البنك المركزي اليمني في عدن .كما يجب تتبع مسارات الأموال وحظر التعامل مع أي بنوك أو شركات صرافة خاضعة للعقوبات.

لضمان فعالية التمويل الإنساني في المستقبل، لا بد من تنفيذ خطة العمل المقترحة التي ترتكز على إلزام المنظمات بالتوريد الكامل عبر البنك المركزي بعدن، واستبدال الشركاء المحليين المتورطين بمؤسسات محايدة، والتحول إلى آليات توزيع إلكترونية وشفافة، وإيقاف أي برامج "سلام" تشرعن مليشيا الحوثي .إن الهدف الأسمى هو إنشاء إطار وطني للمساءلة والشفافية يضمن سيادة القانون ولا يمنح حصانة لأي مؤسسة، مما يحقق استرداد الأموال المنهوبة أو إعادة توجيهها، ويكفل وصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين.

الخاتمة العامة:

لقد شكّل هذا الكتاب، "**كشف حقائق التمويلات الدولية لليمن: تاريخ مأساوي من الأمل إلى الخداع**"، نقطة تحول مفصلية في تناول ملف المساعدات الإنسانية والتنموية في اليمن، حيث لم يقتصر دوره على مجرد رصد الأرقام، بل تعمق في كشف المسارات الملتوية لثروة قُدِّرت بـ 33 مليار دولار أمريكي خُصصت لليمن بين عامي 2015 و2024.

يؤكد الكتاب بوضوح أن هذه المبالغ الضخمة، ورغم حجمها الذي كان يمكن أن يغير وجه البلاد، لم تحقق الأثر المرجو على حياة ملايين اليمنيين، بل انحرفت عن مسارها الأصلي لتتحول إلى مصدر ثراء للنافذين وتمكين لأطراف الصراع، مما يستدعي ضرورة مراجعة شاملة لآليات تقديم وإدارة تلك التمويلات.

يكشف هذا الكتاب، استنادًا إلى وثائق وأدلة ميدانية، أن التمويلات الدولية المقدمة لليمن منذ عام 2015 تحوّلت من أداة استجابة إنسانية إلى مصدر تغذية مستمر للفساد المؤسسي، ورافعة اقتصادية موازية مكّنت أطرافًا غير شرعية من تعزيز نفوذها المالي والسياسي، على حساب حقوق المستفيدين وأولويات الدولة الشرعية.

لقد كشف البيانات عن حقيقة صادمة: التمويلات تحولت إلى "**جريمة مركبة**" تجسد فساداً مالياً وأخلاقياً وقانونياً وإنسانياً. وتتركز أوجه الفساد في المحاور الرئيسية:

1. الاستحواذ والتلاعب المالي: تمثلت قمة الفساد في التلاعب الممنهج بأسعار الصرف، والمبالغة المفرطة في النفقات التشغيلية للوكالات الأممية، والتي وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من 50% من إجمالي التمويل. وكذا استحوذت بعض المنظمات والمؤسسات على معظم التمويلات دون وجود نتائج ملموسة على الأرض. كما أظهرت التحليلات أن العديد من هذه الأموال تم توجيهها نحو مليشيا الحوثي،
2. التمكين ودعم الصراع: أثبتت الوثائق أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال لم يذهب إلى المستفيدين الحقيقيين، بل تم تحويل مساره عبر بنوك وشركات خاصة ليسهل وصولها وتمكين مليشيا الحوثي، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد رصد الكتاب كذلك دور مؤسسات ومراكز بحثية محلية مشبوهة استلمت ملايين الدولارات تحت غطاء التنمية والسلام، فيما كانت تخدم أهدافاً سياسية تتعارض مع مصالح الدولة. مما ساهم في إطالة أمد الصراع بدلاً من تخفيف معاناة الشعب اليمني.
3. التورط الإنساني: تضمن الكشف اتهامات خطيرة، مثل الفساد في جودة الأغذية الموزعة وتخزينها، ووقوع حالات لـ "توزيع مواد غذائية فاسدة" على الأسر المحتاجة، مما يشير إلى تعمُّد الإضرار بسلامة المستفيدين.

4. نماذج موثقة لأوجه الفساد والتلاعب والتضليل، بدءًا من عمليات الفساد المالي، وصولاً إلى التضليل في تقارير حقوق الإنسان. جاء توثيق دور المؤسسات المحلية والدولية، مثل "ديب روت" و"مركز صنعاء"، في تسهيل أجندة الحوثيين عبر تقديم قيادات حوثية كشخصيات محايدة.

دعوة للتحرك والمساءلة: إن هذا الكتاب ليس مجرد تقرير، بل هو وثيقة اتهام تدعو إلى محاسبة جميع المتورطين. لقد أصبح من الضروري مراجعة آلية عمل المنظمات الدولية والوكالات الأممية التي استحوذت على أكثر من 60% من التمويل، كونها أظهرت قصوراً خطيراً في الشفافية والمساءلة، أو ربما تواطؤاً مباشراً.

يؤكد الكتاب على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية نحو المساءلة والشفافية وفقا لخطة العمل المقترحة، تبدأ بـ:

- إلزام المنظمات الدولية بتوريد جميع التمويلات عبر البنك المركزي اليمني في عدن، لتعزيز الشفافية وإخضاعها للدورة المالية الحكومية.
- تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة وفرض الغرامات والعقوبات على كل من يثبت تورطه أو إهماله الجسيم.
- يتوجب على الجهات الحكومية والمجتمع الدولي العمل معًا لتفعيل الرقابة على أداء المنظمات وتحديد المسؤوليات عن الاختلالات. مع التأكيد على أهمية بناء شراكات شفافة ومستدامة تعزز من الاستقرار والتنمية في اليمن.

إن مصير اليمن وشعبه لا يمكن أن يبقى رهينة لفساد يتحول فيه الأمل إلى خداع، والمعونة إلى أداة لتمويل الحرب. إن رسالة هذا الكتاب واضحة: يجب إنهاء الإفلات من العقاب، وإعادة توجيه التمويلات ومشاريعها لخدمة الشعب اليمني الذي عانى الأمرين من ويلات الحرب وفساد الإغاثة معاً.

إن السكوت على هذا النمط من الانحرافات لا يُعد تقصيرًا فحسب، بل تواطؤًا غير مباشر مع منظومة تتجاوز القوانين، وتخرق المبادئ الأساسية للعمل الإنساني. وهو ما يستدعي تحركًا عاجلًا على ثلاث مستويات: المساءلة، والإصلاح المؤسسي، وإعادة هيكلة آليات التمويل والتوزيع.

ختاماً، لقد آن الأوان أن يُعاد النظر جذريًا في مسارات التمويل الدولي لليمن، من خلال أدوات رقابة مستقلة وشفافة، تضمن عدم تسرب الأموال إلى كيانات مصنفة، أو استخدامها كوسيلة للتأثير السياسي، أو امتصاصها في كلفة تشغيلية مفرطة.

هذه ليست أزمة تمويل، بل أزمة ثقة ومصداقية، تتطلب من المجتمع الدولي إثبات جديته والتزامه الحقيقي بمبادئ العدالة، الحياد، والمساءلة.

المراجع:

1	موقع الأمم المتحدة لخدمات التتبع المالي (التتبع الدولي للتمويلات) UNOCHA, "FTS https://fts.unocha.org/countries/248/flows/2024
2	البوابة الرقمية موقع تتبع للتمويلات، الاتحاد الأوربي https://d-portal.org/ctrack.html?&country_code=YE&status_code=2&year_min=2015&year_max=2024#view=main
3	موقع المساعدات الخارجية للحكومة الامريكية، موقع التمويل الأمريكي https://foreignassistance.gov/?fbclid=IwY2xjawJKf6xleHRuA2FlbQIxMAABHawPKhBXbEhjlCORPrYYWPirkItzBCB_UzZPohA_HCnmQoKy_2t_ghggow_aem_ICANz2zX7_UbfqJkxIpzHg
4	مقابلة مع قناة العربية الحدث حول صفقات فساد لبرنامج الغذاء العالمي مع القيادي الحوثي علي الهادي ، مايو 2025 https://www.youtube.com/watch?v=RNCzUVbW9iQ
5	فيديو لعمليات سوء تخزين للمساعدات الإنسانية (الغذاء والمواد الطبية) ومخازن غير مناسبة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي باليمن ،(عبدالقادر الخراز، 21 يوليو 2025) https://www.facebook.com/watch/?v=1427697735137289
6	فيديو لعمليات سوء تخزين وتلف للمساعدات الإنسانية (قمح) ومخازن غير مناسبة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي باليمن، (عبدالقادر الخراز، 22 يوليو 2025) https://www.facebook.com/watch/?v=716175814576739
7	تقرير لعمليات سوء تخزين وتوزيع مواد منتهية الصلاحية من قبل برنامج الغذاء العالمي باليمن، قناة اليمن اليوم الفضائية،2022 https://www.youtube.com/watch?v=WPPFIbsCKIE
8	فيديو من مخازن برنامج الغذاء العالمي باليمن لأغذية منتهية الصلاحية او تالفة من طحين وزيت وغذاء اطفال يتم تبخيرها بمبيد سام (بروميد الميثيل) لطرد الحشرات التي تتكاثر فيها بسبب فسادها وانتهاء صلاحيتها ومن ثم توزيعها من جديد على الشعب اليمني، (عبدالقادر الخراز، 15 ابريل 2024.) https://www.facebook.com/watch/?ref=search&v=449340714331165&external_log_id=d2da0745-5e7c-47ba-a781-fd111fe24695&q=%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D9%84
9	منشور لوثائق فساد الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPs في 2020 ، تتعلق بتلاعب بأسعار المواد الموردة وكذا تكرر صرف المواد بنفس المواصفات وبنفس الكمية عبر منظمة أخرى لوزارة المياه والبيئة، (عبدالقادر الخراز، أكتوبر 2020) https://www.facebook.com/share/p/1H7MTyDn7L/
10	منشور لوثائق تمويل عبر الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPs في 2020 ، تتعلق بعمليات معالجة ازمة الباخرة صافر وقطرها وسحبها الى موقع امن، (عبدالقادر الخراز، 25 سبتمبر 2020) https://www.facebook.com/share/p/18epvtBv1p/

11	منشور لوثائق استلام وتوزيع بنود التمويل عبر الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPs، تتعلق بعمليات معالجة ازمة الباخرة صافر وقطرها وسحبها الى موقع امن ولم يتم الإنجاز وضاعت الاموال، (عبدالقادر الخراز، 27 سبتمبر 2022) https://www.facebook.com/share/p/16GytRRZLC/
12	خطاب وزير الخارجية السعودية بالأمم المتحدة مؤخرا في 14 أكتوبر 2025 ، يوضح ان الدعم المقدم من السعودية لليمن في المجال الإنساني والتنموي وصل الى 27 مليار دولار. https://www.facebook.com/watch/?v=1560710191976237
13	اعلان المتحدثة باسم البيت الأبيض عن توقيف الدعم لبرنامج الغذاء العالمي باليمن ، بتاريخ 8 ابريل 2025 ، الدقيقة 8.49 https://www.youtube.com/watch?v=kc0Dgm-_lzo
14	منشور عن مرتبات بالدولار لمشروع المدن الحضرية بعدن ويصرف من صنعاء عبر جماعة الحوثي ومن ضمنهم السكرتير الخاص للوزير توفيق الشرجي التابع للشرعية، (عبدالقادر الخراز ، 9 سبتمبر 2021) https://www.facebook.com/share/p/1BFgP5Javo/
15	مقابلة للوزير الحوثي السابق للبيئة نبيل الوزير يوضح تحكم المليشيا بالمشاريع في مناطق الشرعية ، ويتضمن المنشور وثائق عن مرتبات بالدولار لمشروع المدن الحضرية بعدن ويصرف من صنعاء عبر جماعة الحوثي، (عبدالقادر الخراز ، 7 اكتوبر 2020) https://www.facebook.com/share/v/1CuzjZkRg4/
16	تقرير وكالة أسوشيتد برس الامريكية عن فساد الوكالات الأممية باليمن وصرف مرتبات شهرية تصل الى عشرة ألف دولار للفرد لبعض القيادات التابعة لمليشيا الحوثي، فبراير 2020 Yemen's Houthi Rebels Impeding UN Aid Flow, AP News." AP News, Feb 2020 https://apnews.com/article/united-nations-yemen-ap-top-news-international-news-weekend-reads-edb2cad767ccbf898c220e54c199b6d9
17	منشور عبدالغني جميل محافظ امانة العاصمة صنعاء المعين من الشرعية بعنوان "كارثة فساد كبيره مندوب منظمه الإغاثة الدولية." ، 4 أكتوبر 2023 www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0p3CWHyU4K2RYiAEckiZzeZXT2Vc5xjT5YonRXpfHAd9oh2F8CsEXzVAYC1WJ4wmnl&id=100015628964047
18	منشور عن "برامج الاستجابة العاجلة باليمن وتلاعباتها واطالة امد الحرب." (عبدالقادر الخراز ، 9 يونيو 2020) www.facebook.com/story.php?story_fbid=3024884877593452&id=100002159075078&mibextid=Nif5oz.&paipv=0&eav=AfYKRkKCloX-Cc_tCQouxN4YCRZf7iOjeJRaOa8rdBw_2ArALVhyX4PHWxEo2uPCd0M&_rdr
19	"تقرير عن: مشروع المساعدات الغذائية والنقدية لبرنامج الغذاء العالمي باليمن."، فردويكي نوفمبر 2023 FraudWiki , https://www.fraudwiki.net/%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%b9%d8%af%d8%a7%d8%aa-

	%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9- %d9%88%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a_3975/
20	"تقرير عن: ضياع هدية بولندا من القمح بين انعدام مهنية الشرعية واطماع منظمة الغذاء العالمي"، فردويكي اكتوبر 2023 ، FraudWikI www.fraudwiki.net/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%b9%d9%86- %d8%b6%d9%8a%d8%a7%d8%b9-%d9%87%d8%af%d9%8a%d8%a9- %d8%a8%d9%88%d9%84%d9%86%d8%af%d8%a7-%d9%85%d9%86- %d8%a7%d9%84%d9%82%d9%85%d8%ad-%d8%a8%d9%8a%d9%86_3873/
21	تقرير استبدال خزان صافر بالناقلة البديلة نوتيكا: خطوة محفوفة بالمخاطر، مؤسسة ماعت المصرية ومركز الخراز للاستشارات، 9 أغسطس 2023 https://maatpeace.org/ar/%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%AA- %D9%88%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%B2- %D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA- %D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9/
22	تصريح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصحيفة الشرق الأوسط ينكر أي علاقة له بتشغيل الباخرة نوتيكا (اليمن) وانه بلغ جماعة الحوثي شفويا وخطيا اعتراضه على عمليات تهريب النفط، 13 يوليو 2025 https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85- %D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/5164274- %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85- %D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%A3%D9%89- %D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D9%86%D9%82%D9%84- %D9%88%D9%82%D9%88%D8%AF-%D9%86%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%A7- %D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%91%D9%84-%D8%B5%D8%A7%D9%81%D8%B1- %D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9?fbclid=IwY2xjawLza 7BleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFqczBTN0V6YURNMWY3SmhxAR5acjZSE9UquV5WIpokXPwPMOCFNp9m QQk9JgBFt7HpCWsbogDEQPvFOla-VQ_aem_W6rNEYVLXLfasQWfYYXKhQ
23	تصريح للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول دفعه لموازنة تشغيل الباخرة نوتيكا بمبلغ شهري 450 الف دولار ، موقع Lloyd's List ، 7 يوليو 2025

	https://www.lloydslist.com/LL1154126/Exclusive-How-a-UN-purchased-tanker-became-a-Houthi-floating-storage-facility-for-Russian-oil
24	رابط وثيقة المرحلة الأولى لمشروع تعزيز المرونة الاقتصادية باليمن عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي https://files.acquia.undp.org/public/migration/ye/Prodoc-SIERY.pdf
25	بيانات موقع الاتحاد الأوروبي عن مشروع تعزيز المرونة الاقتصادية للمرحلة الأولى، ابريل 2022 https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/strengthening-institutional-and-economic-resilience-yemen-siery_en?s=143
26	منشور عن تقرير للمنظمات عن أسواق الصرف في 2020 ووجود ثلاث أسواق للتلاعب بالعملة، (عبدالقادر الخراز ، 9 يونيو 2020) https://www.facebook.com/share/p/19yS89LSWa/
27	تقرير عن الصندوق الاجتماعي للتنمية، (عبدالقادر الخراز، 27 أغسطس 2025) https://www.facebook.com/share/p/1A4jacM3ys/
28	وثائق فساد في محطة الصرف بمحافظة صنعاء، (عبدالقادر الخراز، 23 نوفمبر 2020) https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=3502417313173537&id=100002159075078&mibextid=Nif5oz&paipv=0&eav=Afbqv0qeMiJ7qXLXwLdIPU_Cf6YfdnqQnC45fPuFpVk86vpe32uFvjnOALweIuL6Vl8&_rdr
29	سكاي نيوز عربية، هجوم مليشيا الحوثي على مارب يهدد بكارثة انسانية، " ،15 مارس 2021 https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1421846-%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%94%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%95%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9
30	تلاعب المنظمات باليمن ببيانات النزوح واعتماد احصاء 2004، (عبدالقادر الخراز، 18 يناير 2021) https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=3646174882131112&id=100002159075078&mibextid=Nif5oz&paipv=0&eav=AfYq3LqfxO1KwXQmTlUtkirwnfJPXbFDm5SH7ASbgXIWJaHy7QxgUoTjQ1vvXfiHrMI&_rdr.

31	معايير اسفير الدولية، "spherestandards.org," https://www.spherestandards.org/ar/humanitarian-standards/
32	اعلان تنفيذ مشاريع للصرف الصحي بمأرب، صحيفة الثورة الرسمية، 12 ديسمبر 2019 https://althawra-news.net/news110684.html.
33	تمويلات أعطيت لمؤسسة بناء للتنمية للعام 2017 , https://fts.unocha.org/countries/248/flows/2017?f%5B0%5D=destinationOrganizationIdName%3A7676%3ABuilding%20foundation%20for%20Development.
34	مناقشة مشاريع مؤسسة بناء في الجوف ، موقع سبأ نت (التابعة لمليشيا الحوثي) ، 4 يوليو 2018 https://www.saba.ye/ar/news500842.htm.
35	تمويلات أعطيت لمؤسسة بناء للتنمية للعام 2018 , https://fts.unocha.org/countries/248/flows/2018?f%5B0%5D=destinationOrganizationIdName%3A7676%3ABuilding%20foundation%20for%20Development.
36	تمويلات أعطيت لمؤسسة بناء للتنمية للعام 2019 https://fts.unocha.org/countries/248/flows/2019?f%5B0%5D=destinationOrganizationIdName%3A7676%3ABuilding%20foundation%20for%20Development.
37	تمويلات أعطيت لمؤسسة بناء للتنمية للعام 2023 https://fts.unocha.org/countries/248/flows/2023?f%5B0%5D=destinationOrganizationIdName%3A7676%3ABuilding%20foundation%20for%20Development.
38	تصريح لمدير صندوق النظافة والتحسين بمأرب محمد عطية حول محطة الصرف الطارئة، ابريل 2020 https://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=121032.
39	فيديو يبين امتداد جريان المياه الملوثة من محطة الصرف الطارئة بمأرب، (عبدالقادر الخراز، 20 مايو 2023) https://www.facebook.com/watch/?v=513259010892159
40	فيديو لغرق محطة الصرف الصحي الطارئة بمأرب، (عبدالقادر الخراز، 21 مايو 2023) https://www.facebook.com/watch/?v=3424759291125070

41	فيديو لتفجر أحد انابيب الشبكة للمحطة وتشكل نافورة من المياه الملوثة بشارع رئيسي بمأرب، (عبدالقادر الخراز، 5 أكتوبر 2022) https://www.facebook.com/watch/?v=1532429780527041
42	الوحدة التنفيذية لادارة مخيمات النازحين بمأرب، تكريم لمؤسسة بناء للتنمية، 28 أغسطس 2023 https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=627492432301706&id=113441227040165&mibextid=Nif5oz&paipv=0&eav=AfaXP3BJD4zE467tLYx0gGGFFn1xjhe3gpt_5sNnzIdwTLpzDMv85SM6kB1Au1wjYAE&_rdr
43	المعهد العربي للتخطيط، تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية، الأردن، 2019 https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/489/489_develop_bridge147.pdf
44	المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، دليل تصنيف المشاريع الصناعية والتنموية: المبادئ الرئيسية للتقييم البيئي للمشاريع، فبراير 2022 https://hrdiscussion.com/hr136682.html
45	ENVIRONMENTAL ASSESSMENT GUIDELINES, 2003, Asian Development Bank https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/32635/files/environmental-assessment-guidelines.pdf
46	رابط تسجيل مؤسسة ديب روت **DeepRoot** في موقع الحكومة البريطانية بتاريخ مارس 2017 https://find-and-update.company-information.service.gov.uk/company/10644607
47	رابط الحكومة البريطانية لأسماء من يتداولون إدارة مؤسسة ديب روت DeepRoot مع عناوينهم وجنسياتهم https://find-and-update.company-information.service.gov.uk/company/10644607/officers
48	قرار تشكيل المجلس الرئاسي ومن ضمنه في الفقرة "4" المادة "ب" أعضاء الفريق الاقتصادي https://www.mofa-ye.org/Pages/17058/
49	مشروع دعم جهود صنع السلام الشامل والتحول السياسي في اليمن 2019 https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/supporting-inclusive-peace-making-efforts-and-political-transition-yemen_en?s=211&fbclid=IwAR0vMWKiMI5dt7EeYeKWDMH6hCvk_dBlpDdAIF-yEDORQigpGKLqQA4Z_f0
50	مشروع إعادة التفكير في اقتصاد اليمن 2018 https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/rethinking-yemens-economy-phases-i-and-ii_en?s=143&fbclid=IwAR0Kpbxsd3RH83jFCJkwkCa-L1Kg0-jr9B_eb5qdBRoWhpeKiXcVthrZVOo
51	برت سكوت مدير مكتب المبعوث الامي لليمن وكان يعمل مع ديب روت https://www.4may.net/news/139119
52	مشروع جسور (2020 – 2024)

	http://d-portal.org/ctrack.html?publisher=US-EIN-52-2145827#view=act&aid=US-EIN-52-2145827-YE-10020
53	منشور عن برنامج جسور، تساؤلات عن من يدير البرنامج وماذا قدم؟ (عبدالقادر الخراز، 27 نوفمبر 2022) https://www.facebook.com/share/p/1BZmKAw3ii/
54	تقرير الاتحاد الأوروبي وشركائه من منظمات المجتمع المدني والمبلغ المقدم لها في 2017 https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/compiled_country_updates_annual_report_on_human_rights_and_democracy_2017_clean_0.pdf
55	اعلان مساهمة الاتحاد الأوروبي في مشروع وثبه https://www.eeas.europa.eu/delegations/yemen/eu-joins-forces-yemens-private-sector-promote-entrepreneurship_en
56	الإعلان عن مشروع وثبه على تويتر من صفحة الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2024 https://x.com/EUinYemen/status/1850541822617002071/photo/2
57	موقع الحكومة البريطانية لبيانات ديب روت DeepRoot للتقارير المالية https://find-and-update.company-information.service.gov.uk/company/10644607/filing-history?page=1
58	منشور حملة لن نصمت حول تمويلات ديب روت في سبتمبر 2022 https://www.facebook.com/share/p/1BBSQR2SVH/
59	رابط يوضح تفاصيل عنوان مؤسسة رنين اليمن بصنعاء https://manhom.com/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%B1%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86/
60	رابط صفحة مؤسسة رنين اليمن ومسجل عنوانها بعدن كموقع على الخريطة https://www.facebook.com/Resonate.ye/about
61	رابط من صفحة رنين اليمن يفيد بان رأفت الاكحلي رئيسا لها https://www.facebook.com/share/p/16jTunJ4AT/
62	منشور من صفحة مؤسسة سد مارب تفيد باجتماع مع رئيس مؤسسة رنين اليمن رأفت الاكحلي https://www.facebook.com/share/p/1EUGJ1k694/
63	رابط من صفحة رنين اليمن يفيد بان علاء قاسم مديرا تنفيذيا لها https://www.facebook.com/share/1P4XPquTx7/
64	موقع برنامج زمالة حكمة التابع لمؤسسة ديب روت يوضح ان علاء قاسم مدير تنفيذي لمؤسسة دي روت ومدير لجهاز تسريع استيعاب تعهدات المانحين https://www.hikmafellowship.org/ar/organizers#program-3
65	وثيقة إعادة بناء الحوكمة باليمن بتنفيذ عبر رنين اليمن ومؤسسة رواد file:///C:/Users/User/Downloads/ec-rebuilding-governance-in-yemen-final.pdf
66	موقع Safeworld يوضح عن مشروع إعادة بناء الحوكمة باليمن https://www.saferworld-global.org/resources/publications/1246-rebuilding-governance-in-yemen?fbclid=IwY2xjawLxkrVleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFjVlU3eEh4dWFGQmdUWGplAR55J7G_BCvgXMFAER

	zQ92uh5epaT4lWkMfL428_8kElOs21RPU5guxdUo0q6A_aem_HqN1fbiFGVA4Z2z_wggtRw#:~:text=Saferworld%2C%20Resonate%21%20Yemen%2C%20Rowad%20and,term%20peace
67	موقع الصندوق العالمي لإشراك وتمكين الشباب يوضح عن مشروع مقدم لليمن عبر مؤسسات منها رنين اليمن https://stage.gcerf.org/yemen/?fbclid=IwY2xjawLxkhlleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFjVlU3eEh4dWFGQmdUWGplAR5iQxIO0kDYq6EtOWi_sQ-iTJUXYEMWtkJ2DI_SRvrWn4eleEH1TueDqmS-1Q_aem_qWE8yDARZfhmR_sB1QgjWg#:~:text=LOCAL%20PARTNERS
68	وثيقة مشروع الصندوق العالمي لإشراك وتمكين الشباب المعطى لمؤسسة رنين اليمن. https://www.gcerf.org/wp-content/uploads/2015/12/Country-Profile_Yemen.pdf
69	موقع برنامج زمالة حكمة التابع لمؤسسة ديب روت https://www.hikmafellowship.org/ar/organizers#program-3
70	بيانات مشروع لبرنامج زمالة حكمة في موقع التمويلات للاتحاد الأوروبي https://d-portal.org/savi/?aid=XM-DAC-7-PPR-4000005917
71	بيانات مشروع لبرنامج زمالة حكمة في موقع وزارة الخارجية الهولندية https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/activities/XM-DAC-7-PPR-4000005917?tab=summary
72	موقع مؤسسة مواطنة لحقوق الانسان https://www.mwatana.org/about
73	رابط خبر استقالة جماعية لعدد من أعضاء مجلس الأمناء لمؤسسة مواطنة لحقوق الانسان، نوفمبر 2023 https://alharf28.com/p-91381
74	مشروع مناصرة حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في اليمن من موقع موقع وزارة الخارجية للحكومة الهولندية (2019 – 2021) موجه لمؤسسة مواطنة. https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/activities/XM-DAC-7-PPR-4000002145?tab=summary
75	مشروع توثيق ودعم ومناصرة حقوق الإنسان من موقع موقع وزارة الخارجية للحكومة الهولندية (2021 – 2023)، موجه لمؤسسة مواطنة. https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/search?search=mwatana&tab=activities
76	مشروع حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في اليمن من موقع الاتحاد الأوروبي للتمويل (2023 – 2025)، موجه لمؤسسة مواطنة. http://d-portal.org/ctrack.html?country_code=YE&reporting_ref=YE-MSAL-18-2013&year_min=2015&year_max=2023#view=act&aid=YE-MSAL-18-2013-4000006647
77	مشروع بناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان. في اليمن 2018، من تقرير للاتحاد الأوروبي للعام 2018، موجه لمؤسسة مواطنة. https://international-partnerships.ec.europa.eu/system/files/2020-12/promising_practices_2018_web.pdf#:~:text=Building%20peace%20and%20enhancing%20human,making%20Budget%20EUR%20900%2C000
78	تفاصيل الدعم السنوي لمؤسسة مواطنة من مؤسسة المجتمع المفتوح Open Society Foundations https://www.opensocietyfoundations.org/grants/past?filter_keyword=mwatana
79	موقع الصفحة الرسمية لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

	https://sanaacenter.org/ar
80	موقع مركز صنعاء على الفيس بوك https://www.facebook.com/sanaacenter
81	موقع وزارة الخارجية الهولندية يوضح تمويل منتدى السلام 1 ، الموجه لمركز صنعاء 2022 - 2026 https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/activities/XM-DAC-7-PPR-4000005709?tab=summary
82	موقع وزارة الخارجية الهولندية يوضح تمويل منتدى السلام 2 ، الموجه لمركز صنعاء 2023 - 2025 https://www.nlontwikkelingshulp.nl/en/#/sectors/15220?tab=activities&search=Sana'a%20Center%20for%20Stratigic%20Studies&countries=YE&sectors=15220
83	موقع الاتحاد الأوروبي يوضح تمويل منتدى السلام 2 ، الموجه لمركز صنعاء 2023 - 2025 http://d-portal.org/ctrack.html?publisher=YE-MSAL-49-M-2019#view=act&aid=YE-MSAL-49-M-2019-XM-DAC-7-PPR-4000006573
84	موقع الاتحاد الأوروبي يوضح تمويل لإنشاء منتدى السلام 2019، الموجه لمركز صنعاء http://d-portal.org/savi/?aid=XM-DAC-7-PPR-4000003145
85	موقع للحكومة النرويجية يوضح عن تمويل اعطي منها الى مركز صنعاء بشكل مباشر عبر اتفاقية https://resultater.norad.no/avtale/YEM-23/0001
86	تفاصيل الدعم السنوي لمركز صنعاء للدراسات من مؤسسة المجتمع المفتوح **Open Society Foundations** https://www.opensocietyfoundations.org/grants/past?filter_keyword=sanaa+center
87	رابط لخبر لدعوى مؤسسة مواطنة ضد الشركات الفرنسية للأسلحة في 2022 https://www.rfi.fr/en/international/20220602-rights-groups-accuse-french-arms-makers-of-war-crimes-complicity-in-yemen?fbclid=IwAR21fbf80wd0l2t7INBt
88	رابط التغريدة لرافت الاكحلي حول ترشيح لمؤسسة مواطنة لأخذ جائزة التوليب facebook.com/photo/?fbid=1160275150724245&set=pb.100044914394422-2207520000
89	خبر تصريح مدير مركز صنعاء حول قرار تصنيف مليشيا الحوثي جماعة إرهابية في 2021 https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/46280368
90	تقرير على موقع مركز صنعاء حول تداعيات قرار تصنيف مليشيا الحوثي جماعة إرهابية في 2020 https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/12359
91	احد لقاءات احمد الشامي التلفزيونية كمتحدث باسم مليشيا الحوثي على قناة الميادين في مايو 2015 https://www.almayadeen.net/episodes/729204/_%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

	%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR2j6IsM6lVpLSIxyVUjqq8J-1zDAQSv5OcNcngpd_nnXo5K__STc3dy7Bw_aem_AT7Ti02OQQf_z43EUr2rIpUfcEfyzLYmmLSq_8hXDqlbJedXrLkh20XbU7uF01WYNT9WTXhS6DrQG783EPH9W2b4
92	رابط لموقع برنامج زمالة حكمة للدفعة الأولى ويظهر اسم احمد الشامي https://www.hikmafellowship.org/ar/cohorts/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89/fellows
93	أحمد الشامي القيادي الحوثي يعرف نفسه بانه يعمل بالقرب من المبعوث الامي لليمن https://www.linkedin.com/in/ahmed-alshami-870baa14/
94	خبر الاجتماع ومشاركة احمد الشامي مع المبعوث الأمريكي بتنسيق من رافت الاكحلي ، ديب روت DeepRoot وزمالة جكمة في ابريل 2021 https://www.facebook.com/YemenHikma/posts/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%B2%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%AA%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%AB%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%BA-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1/276671967417750/
95	رابط لموقع برنامج زمالة حكمة للدفعة الثانية ويظهر اسم امير الدين جحاف https://www.hikmafellowship.org/ar/cohorts/second-cohort/fellows#
96	موقع "المسيرة" التابع لمليشيا الحوثي يوضح عن لقاء مع امير الدين جحاف في ديسمبر 2021 https://www.almasirahnews.com/71834
97	رابط يوضح مشاركة عبدالقادر المرتضى في اجتماع مجلس حقوق الانسان جنيف والقاء خطاب عبر النت، مارس 2019 https://www.adhrb.org/2019/03/adhrb-side-event-hrc40-five-years-systemic-violations-yemen/
98	رابط الندوة "خطوات تخفيف التصعيد الاقتصادي" التي نظمتها مؤسسة CARPO مع رواد التنمية الشريك مع مركز صنعاء وديب روت DeepRoot، أقيمت الندوة بعد قرارات البنك المركزي بعدن التي كانت تهدف لتجفيف منابع تمويل مليشيا الحوثي، في 4 يونيو 2024 https://www.facebook.com/photo/?fbid=751361017167495&set=pb.100068808108807.-2207520000&locale=sl_SI
99	موقع رواد التنمية ويظهر المؤسسات الشريكة بالبرنامج (مركز صنعاء وديب روت DeepRoot) https://devchampions.org/ar/about/
100	تغريدة لفارع المسلمي والتي ينتقد تصنيف الحوثي جماعة إرهابية من قبل كندا ، (2 ديسمبر 2024) https://x.com/almuslimi/status/1863641622388298186?t=qqKywiNSOAOxX7hJi9Ap_A&s=19

101	تصريح لعبدالغني الارياني – باحث في مركز صنعاء، يعترض على التصنيف الأخير 2025 لجماعة الحوثي في قوائم الإرهاب الامريكية، ويتحجج بان التصنيف سيقضي على أي مفاوضات سلام، (28 يناير 2025) https://x.com/SanaaCenter/status/1884297942946738364
102	من صفحة مركز صنعاء لمقابلة تلفزيونية لعبدالغني الارياني – باحث في مركز صنعاء على قناة الجزيرة حول التصنيف الأمريكي للحوثي في 2020، معترضا على التصنيف بحجة الازمة الإنسانية، (12 يناير 2021) https://www.facebook.com/watch/?v=762227924704873
103	تقرير لصحيفة الجاردين 2021 حول التصنيف الأمريكي للحوثي في 2020 ، يتضمن تصريحات لخبراء مركز صنعاء https://www.theguardian.com/world/2021/jan/11/us-designation-of-yemen-houthis-as-terrorists-will-worsen-humanitarian-crisis
104	تغريدات وتعليقات لرافت الاكحلي اثناء حملة رفض للتصنيف الأمريكي لجماعة الحوثي في 2020 بحجة الازمة الانسانية https://x.com/maldhabyani/status/1330899442304753667?t=aA-mj49bOtBTAi4s-ztetQ&s=19&fbclid=IwY2xjawL0Y9RleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFtcm1yQTNHWmNHRkM5ajJKAR66Y3Gt_IntbF89sP9nPUdWUhc9nCGqVK-k9X98PTlWe8tXxBhmWgX6iaKDOg_aem_F8YxjFQxnJTBih1TUs95kA
105	تغريدات وتعليقات لرافت الاكحلي اثناء حملة رفض للتصنيف الأمريكي لجماعة الحوثي في 2020 بحجة الازمة الانسانية https://x.com/ymnraf/status/1330824015200612352
106	تقرير الجزء الثاني من التنظيم السري الحوثي في المنظمات والصناديق الدولية – فرودويكي، يوليو 2024 https://www.fraudwiki.net/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d8%ab%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%a7_4183/
107	منشور خلدون باكحيل حول المرض الغير مفهوم الذي يجتاح مناطق سيطرة جماعة الحوثي بعد التصنيف الأخير للحوثي كجماعة إرهابية (31 يناير 2025) https://x.com/KBakahail/status/1885374581248037354
108	تقرير لخلدون باكحيل في موقع المعهد الإيطالي للدراسات حول تجنيد القصر (الأطفال) من قبل قوات الشرعية ويسميها مليشيات، نشر في ديسمبر 2024 https://www.ispionline.it/en/publication/countering-armed-groups-recruitment-in-times-of-war-194619
109	تقرير شرعنة مليشيا الحوثي من خلال لوبيات السلام الزائف والأبحاث الموجهة (الهندسة السردية الدولية في اليمن) ، فرودويكي ابريل 2025 https://www.fraudwiki.net/%d8%b4%d8%b1%d8%b9%d9%86%d8%a9-%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%b4%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%88%d8%ab%d9%8a-%d9%85%d9%86-%d8%ae%d9%84%d8%a7%d9%84-%d9%84%d9%88%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b3_4295/
110	منشور على الفيسبوك عن عبدالله شداد مالك مؤسسة حماية القانون والسلم الاجتماعي، (عبدالقادر الخراز، 4 يوليو 2024) https://www.facebook.com/share/17SiGeStjP/
111	خبر من موقع "عدن الحدث" حول اغلاق جامعات أهلية ويذكر عبدالله شداد وقضايا الاحتيال والتزوير بالماليزيا (نوفمبر 2015)

	https://www.aden-alhadath.info/posts/11984
112	قرار اليونسكو في سبتمبر 2025 الذي يدعو الى حماية قطاع التعليم باليمن https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000395646_ara

الملاحق

الملحق رقم 1

وثيقة مسودة تقرير من جهاز الرقابة والمحاسبة حول تحقيق لتمويلات للتعليم ومنها مشروع استعادة التعليم وما تخلله من فساد)

مكونة من 35 صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير الجهاز بشأن مراجعة حسابات وزارة التربية

والتعليم

ح/المنح والمساعدات

حصل قطاع التعليم باليمن على عدد كبير من المنح والمساعدات الخارجية خلال الفترة من 2019م الى 2022م الا ان الوزارة تفيد عدم وجود جميع الاتفاقيات المبرمة مع المانحين والمنفذين بشأن تلك المنح والمساعدات حيث تبين ما يلي:

- تشير وثيقة منحة استعادة التعليم ان هناك منح وانشطة جاري تنفيذها حتى نهاية 2020م بعدد (27) منحة وبرنامج منها عدد (16) منحة وبرنامج بلغت قيمتها (294,485,766) دولار فيما عدد (11) منحة لم تشير وثيقة منحة استعادة التعليم الى قيمتها. تفاصيلها بالمرفق رقم (1)
- فيما تشير مراسلات الوزارة وكذا بعض الاتفاقيات الصغيرة التي تم موافاتنا بها الى عدد (25) برنامج واتفاقيات صغيرة بلغت قيمتها مبلغ (18,726,648) دولار ومبلغ (1,723,811) ريال سعودي، و(2,506,483) يورو و(2,835) دينار كويتي و(26,663) جنيه إسترليني لم توافينا الوزارة باتفاقياتها وبياناتها مكتملة تفاصيلها بالمرفق رقم (2)
- كما وردت الإشارة الى برامج وانشطة وكذا مانحين بخلاف ما ذكر أعلاه ببعض مراسلات الوزارة وتقارير الإنجاز السنوية للوزارة بلغ عددها () تفاصيلها بالكشف المرفق رقم (3)
- وردت بدون قيمة غير معروف قيمتها علاوة على تدخلات صغيرة. علاوة على إشارة تقارير ومراسلات الوزارة الى وجود ممولين وأنشطة تتعلق بمعونات بخلاف ما ورد أعلاه بعدد () ممولين وبرامج لقطاع التعليم وتشير الخطة الانتقالية ان عدد المنظمات النشطة في كتلة التعليم حتى أغسطس 2018م بلغت (36) منظمة ويتضمن المرفق رقم () تفاصيل ذلك ولم تفصح الوزارة عن حجم وطبيعة الدعم المقدم كما لم تفصح الوزارة عن أي منح نقدية وعينية من أي أطراف خارجية أو داخلية.

ولم نتمكن من القيام بالمراجعة والفحص المناسب لتلك المنح والمساعدات وذلك للأسباب التالية:

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- لم تقم الوزارة وقطاعاتها المختلفة بموافاتنا بجميع الاتفاقيات الخاصة بتلك المنح و المساعدات باستثناء اتفاقية تمويل منحة استعادة التعليم والتعلم بمبلغ (153.88) مليون دولار وبعض الاتفاقيات الفرعية وعقود التنفيذ بشأن لبعض الأنشطة وبمبلغ اجمالي ()دولار فقط مع انها صور و أغلبها غير مكتملة وغير موقعة أو مختومة.

وتبرر الوزارة ذلك بسبب...

2- لا تتوفر لدى الوزارة وقطاعاتها ووحداتها التابعة أي تقارير أو قوائم مالية عن تلك المنح والمساعدات أو أي تفاصيل توضح المخطط والمنفذ والمتبقي على مستوى المنحة أو على مستوى النشاط الفرعي للمنحة ماليا ومادياً, ومن خلال مناقشة العديد من المعنيين بشان تلك المنح التي لم يتم موافاتنا باتفاقياتها ابدوا عدم اطلاعهم ومعرفتهم باي منها عدا منحة الشراكة البرمجة الثالثة التي أبدت وحدة إدارة البرامج علمها بها وتبلغ قيمتها(31)مليون دولار.

3- لا تمتلك الوزارة مدخلات التخطيط الأساسية لتلك المنح حيث لم يتم اجراء مسح تربوي او مدرسي ولا توجد الإحصائيات اللازمة للتخطيط والاستيعاب لتلك المنح كما ليس لدى الوزارة معايير وأسس واضحة لتحديد أولوية الاحتياجات والمدارس والبرامج المستهدفة ومؤشرات لرصد وتقييم تلك التدخلات وأثرها.

4- قبول الوزارة باتفاقيات منح تتضمن افراغ لدور الوزارة المحوري في التخطيط او التنفيذ او الاشراف او المراجعة والتقييم لتلك المنح وكذلك الأمر بالنسبة للخطة الانتقالية وادلة التنفيذ لمنح الشراكة العالمية للتعليم (استعادة التعليم والتعلم) والتي خولت المانحين والمنظمات المنفذة وخاصة منظمة اليونسيف بتولي جميع المهام الجوهرية لتلك من تخطيط وتنفيذ ومحاسبة واشراف وتقييم.

بل وصلاحية اختيار وتوظيف بعض المسؤولين والموظفين في الوحدات التنفيذية بالوزارة بل وتعيين المراجع الخارجي لحسابات المنح ..... الخ.

5- تم منح المنظمات المنفذة جميع المهام الجوهرية والاساسية بشان منحة الشراكة (استعادة التعليم) على اعتبار الأوضاع الاستثنائية في البلد وعدم وجود حكومة قوية ولكن ذلك يتعارض مع ابجديات السيادة وكذا يعتبر تداخل خطير في المهام اذ ان المنظمة هي المستفيد من القرض الذي يصرف باسمها وهي المنفذ وهي المقيم والمراقب في نفس الوقت ,الأمر الذي يزيد من مخاطر التلاعب بتلك المنحة.

6- لم يتم تمكين القطاعات والمستويات الإدارية المختلفة من مهامها القانونية في إدارة تلك المنح (بما فيها منحة الشراكة) سواء من حيث التخطيط او التنفيذ او الاشراف والتقييم وقد كان لغياب المعلومات الأساسية عن تلك المنح دورا سلبيا على أداء الوزارة بقطاعاتها المختلفة علاوة على قيام الوزارة بتخويل المنظمات بكل الأدوار المفصلية لتلك المنح.

7- لقد انحصر دور الوزارة نظريا وفقا للأدلة التنفيذية على الجانب التنسيقي بأضعف

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مستوياته وعمليا انحصر هذا الدور الثانوي على التنسيق روتيني ولم يشمل جميع الجوانب الجوهرية وقد أقتصر هذا الدور على شخص واحد وهو مدير المكتب الفني والذي كان خارج البلاد لمعظم الوقت وتم إضافة عضوين من كل من صنعاء وعدن الى جانب رئيس المكتب الفني لتكوين اللجنة لفنية وقد ساد التناقض وعدم التعاون بين أعضاء اللجنة الامر قلص من دورها التنسيقي المحدود أصلا .

اما بالنسبة للوحدات التنفيذية (حاليا وحدة إدارة البرامج) والتي أنشئت بهدف تنفيذ المنح والمساعدات والقروض الخارجية فقد تحول دورها الى التنسيق مع منظمة اليونسيف لتجميع البيانات والمشاركة ببعض الاعمال الثانوية التي تكلفها المنظمة بها لبعض أنشطة التدريب دون تمكينها من معرفة الدورة المستندية والتكلفة الفعلية لتلك الأنشطة.

8- تؤكد الوزارة رفض اليونسيف والعديد من المنظمات موافاتها بالبيانات الخاصة بنتائج تنفيذ ومستوى الإنجاز المادي والمالي للمنح أو البرامج التي تنفذها ولم نقف على أي مطالبات من الوزارة لليونسيف بخصوص ذلك.

9- لم تقم الوزارة بالمتابعة والتنسيق الجاد واللازم مع الجهات المعنية ومنها وزارة التخطيط وزارة الخارجية والممولين الرئيسين وكذا المنظمات المنفذة بشأن تلك المنح للحصول على اتفاقيات واوليات تلك المنحة والتقارير والقوائم المالية بشأنها وكذا متابعة الإنجاز والتقدم المحرز بشأن تنفيذها واوجه استخدام تلك الأموال في ضل علمها بمبالغة المنظمات بنفقات التشغيل التي تزيد في بعض البرامج عن 50% من تكلفة النشاط في حين تقتضي الاتفاقية ان لا تتجاوز نفقات التشغيل نسبة 10% وقد كانت نسبة تلك النفقات بالنسبة لمنحة الشراكة السابقة(2%)

من خلال مراجعة الوثائق و البيانات المحدودة التي قدمتها الوزارة وقف الجهاز على العديد من المخالفات والتجاوزات الخطيرة وفيما يلي أهمها:

التي تؤثرا سلبا على عدم استفادة البلد من تلك المنح والمساعدات وسوء استغلال تلك الموارد بخلاف ما خصصت له ومنها على سبيل المثال ما يلي:

أولا ما يتعلق بالتخطيط والتنسيق لتلك المنح:

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيما بلغ قيمة المنح المتبقية والبالغة () منحة وبرنامج بلغت قيمتها () دولار ,و() ريال سعودي ,و () جنيه إسترليني, و() يورو و() دينار كويتي

1- حتى الان لا تملك الوزارة قاعدة بيانات او مسح مدرسي شامل وميداني اما المسح الذي تم للمدارس في 2016/2015م فهو مكتبي وقد قامت به التربية في كل من (صنعاء وعدن) ونفذ في مايو 2016م واستغرق ادخال البيانات حتى نهاية 2017م ولم يتسنى اجراء دراسة استقصائية واحصائية لتلك البيانات حتى يتم الاستفادة منها وبالتالي تفتقد الخطط التي تضعها الوزارة او وضعت باسم الوزارة للموضوعية والدقة والعدالة. وقد اتضح ان تلك البيانات غير دقيقة كما سياتي بيانه لاحقاً.

2- من خلال الاطلاع على الخطة الانتقالية للأعوام (2019م الى 2021م) , (اعدت من قبل اليونسكو وكان دور الوزارة ثانوي) والتي استهدفت تمويل تدخلات بتكلفة بلغت (6.372) مليون دولار (لم يتم موافاة الجهاز بالخطة القطاعية) الخطة القطاعية باعتبار تلك الخطط وعاء لاستيعاب التمويل (المنح) المتوقع حيث يلاحظ عليها ما يلي:

- عدم تخصيص أي بنود استثمارية كأنشاء مدارس جديدة، أو احداث نقلة نوعية في التعليم او وسائل التعليم الحديثة وركزت الخطة على أنشطة يمكن وصفها بالكمالية في ضل أوضاع البلد بسبب الحرب.
- عدم تناسب مبالغ تلك الخطة لحجم وتكلفة الاحتياجات الفعلية مما ترتب عليه انحصار تدخلات اتفاقية الشراكة على نسبة ضئيلة من المدارس وصلت في بعض الأنشطة الى نسبة 1.3% من اجمالي المدارس.

3- أسماء المكونات الرئيسية للخطة الانتقالية تتسم بالغموض وعدم التحديد الدقيق والمكونات الأربعة هي (وصول أمن ومنصف للتعليم، تحسين التدريس والتعلم، المنشآت والتجهيزات المدرسية، تعزيز القدرات المؤسسية) وكان الاجدر استخدام أسس علمية أكثر دقة وشمول في تحديد وتبويب احتياجات التعليم واولوياته.

وقد ترتب على ذلك عدم إمكانية الفصل والتمييز الواضح للأنشطة الفرعية لكل مكون رئيسي ومن ثم تكررت وتداخلت الكثير من الأنشطة الفرعية بل والمساعدة في أكثر من مكون رئيسي مثل التدريب والمرفق رقم() يوضح المكونات الرئيسية والمساعدة. وكان يفترض الاسترشاد بالخطط السابقة على الأقل.

كما تختلف بشكل جوهري مسميات مكونات وأنشطة منحة الشراكة العالمية

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للتعليم(الموقعة بعد الخطة) عن مسميات الخطة الانتقالية التي تمثل وعاء لاستيعاب اتفاقيات المنح وهو ما يعد مؤشرا على عدم دقة خطط الوزارة العامة و كذلك صعوبة تقييم ومقارنة مستوى المنفذ من تلك المنح مقارنة ببنود الخطة المذكورة.

4- عدم وجود توزيع منطقي لتكلفة الخطة بين الأنشطة المختلفة فرغم ان الخطة الانتقالية تتكون من 119 نشاط فرعي منبثقة من أربعة مكونات رئيسية و(27) استراتيجية(مكون مساعد) فان الموازنة المخصصة لعدد 15 نشاط فرعي تتجاوز مبلغ (310) مليون دولار أي ان ما نسبته (12.6%) من الأنشطة حصلت على ما نسبته (83.33%) من موازنة الخطة وبالرجوع الى تفاصيلها فأن اغلبها تتمثل في أنشطة غير ملحة في الوقت الراهن ومنها (التغذية, الصيانة البسيطة, الطباشير, الأقلام)

5- لا يوجد لدى الوزارة حتى اللحظة أي معايير وشروط محددة ومكتوبة لتحديد المدارس المستحقة لتنفيذ كل نشاط وكذا معايير واسس علمية لتحديد أولوية وتكلفة الأنشطة المطلوب تنفيذها بما يتوافق مع واقع الحال.

6- لم تحدد الوزارة أسماء المدارس المستهدفة من الأنشطة المختلفة وذلك عند اعداد الخطة الانتقالية و بعد توقيع اتفاقية الشراكة(استعادة التعليم) قدمت الوزارة كشفا بها وقد قام مكتب البنك الدولي في اليمن لاحقا برفض ذلك الكشف واعتمد مدارس بناء على مؤشرات وضعها فريق البنك الدولي باليمن كما تم رفض عدة تعديلات للاتفاقية قدمتها الوزارة و هو ما يؤكد غياب المعايير الموضوعية للاختيار من جهة و ضعف دور الوزارة في تخطيط تلك المنح والمساعدات. وتتناول فقرة التنفيذ أوجه القصور في ذلك التحديد.

7- يوجد تكرار للعديد من الأنشطة في أكثر من اتفاقية ومنحة او برنامج في ضل عدم التحديد الواضح والشفاف للمدارس او الأنشطة المستهدفة من كل منحة وعدم قيام وكذا المام القطاعات المعنية بالوزارة باي تفاصيل عن جميع الاتفاقيات من جهة وعن الأنشطة المنفذة من جهة أخرى وهو ما يترتب عليه مخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية تكرار تنفيذ العديد من الأنشطة المتشابهة في اطار نفس المدارس المستهدفة.

8- تمثل منحة الشراكة (استعادة التعليم والتعليم والبالغة (153.88) مليون دولار ما نسبته (56.5%) من إجمالي الخطة الانتقالية البالغة (372.6) مليون دولار ومع ذلك فان المنحة تقتصر على عدد (6) أنشطة فرعية وعلى النحو التالي :

حسب اتفاقية الشراكة		حسب الخطة الانتقالية	مليون دولار	الفارق مليون دولار
المكون 1: تعزيز فرص	مليون دولار	البند المقابل بخطة التعليم		

ه صوتيا بـ CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الالتحاق		الانتقالي		
دعم المعلمين	38.2	يتماشا مع 1-7و1-3 و2-1	21	17.2
التغذية	42.7	يتماشا 2-6-1	5.55	12.8-
مواد تعلم ومستلزمات مدرسية	23.3	توفير وسائل ونهج القراءة وطباعة كتب	0.2	23.1
بنية تحتية	18.5	يتماشا مع البند 103و1-4	2.5	13.3
المكون2				0
التعليم البديل	2.6	يتسق مع المكون 8- 1	0.35	2.25
إدارة أنشطة تعليمية	8.9	يتسق مع 1-1و1-2و 2-4و4-2	7.4	4.2
المكون3				
نفقات إدارة ورسوم	18.6	غير محدد		
الاجمالي	**152.8**		**86.95**	**47.25**

بعضها تقدر قيمتها وفقا للخطة مبلغ ()دولار وتتضمن بنود لم تكن ضمن الخطة (الأولوية أ) ومنها حوافز المعلمين ونظام المعلومات التربوية(EMIS)

9- يؤخذ عليها ال وكذا مؤشرات ومعايير لا تراعي توزع الأنشطة بين أكبر عدد من المدارس اذ تم اختيار عدد 1207 مدرسة للحصول على أنشطة المكون الأول والبالغ 122.7 مليون دولار و يمثل 80% من اجمالي المنحة في حين يفترض ان لا تحصل المدرسة الواحدة على أكثر من تدخل سواء من المنحة او من أي مصدر أخر ولم تكن أيضا موضوعية وعادلة فمثلا تم حصر تدخلات المكون الرئيسي الأول لمنحة الشراكة والبالغ 122.7 مليون دولار ويشمل

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: ملاحظات حول عملية التنفيذ والاشراف على المنح:

1- لم تقدم الوزارة أي بيانات عن سلامة ومستوى التنفيذ ومعدل الإنجاز المادي والمالي لجميع المنح والمساعدات بشكل عام وتفيد بان ذلك من مسؤولية المنظمات المنفذة لتلك المنح والمساعدات.

2- كما يفيد المختصون بالوزارة بانه ليس لديهم أي تفاصيل عن الأنشطة والبرامج المستهدفة من كل منحة بل ليس لديهم علم بالكثير من المنح والاتفاقيات كما سبق وهو ما يجعل أي محاولة لمتابعة التنفيذ والتقييم لتلك المنح مهمة صعبة للغاية.

3- كما يفيد المختصون بالوزارة ان كل من وزارة التخطيط ومكاتب التربية والتعليم بالمحافظات علاوة على السلطة المحلية تتجاوز الوزارة بقطاعاتها المركزية عند التنسيق والتوقيع والتنفيذ والتقييم للكثير من المنح والمعونات.

4- لم تقم الوزارة بالتفعيل المطلوب للقطاعات والوحدات والإدارات المعنية بالتخطيط والتنفيذ والاشراف والتقييم على تلك المنح وفقا للوائح والقرارات النافذة ,في الوقت نفسة لا يتوفر لدى الوزارة الطاقم الوظيفي المؤهل والكافي أيضا للقيام بتلك الوظائف مع تعدد أنشطة تلك المنح وتنوعها على مستوى مديريات الجمهورية ,كما لا توجد الاعتمادات الكافية والمناسبة لقيام الوزارة بمهامها كما يجب تجاه تلك المنح والمساعدات .

بالنسبة لمنحة الشراكة (استعادة التعليم والتعلم) كنموذج يلاحظ على تنفيذها ما يلي:

1- اتسم تحديد المناطق المستهدفة بعدم الموضوعية مقارنة بمؤشرات مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الوارد في الخطة الانتقالية وكذا مؤشرات شدة الاحتياج للتعليم وهي:

- مدى حصول الأطفال على التعليم في المديرية (معدل الالتحاق).
- النسبة المئوية للمدارس غير العاملة في المديرية، يتم حساب وزنه

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مرتين.

- النازحين / العائدين في سن المدرسة كنسبة مئوية من سكان المجتمع المقيمين من نفس الفئة العمرية.
- عدد حالات الإصابة بالإسهال المائي الحاد.

وقد تصدرت المحافظات التالية قائمة المحافظات الأشد احتياجا وهي (صعدة، الجوف، عدن، تعز، حجة، لحج) وذلك وفقا لتلك البيانات والواردة في الخطة الانتقالية (والتي لم تحدد أسماء المدارس وتفاصيل التدخلات). ومع ذلك حرمت كلا من (الجوف وعدن وحجة ولحج) من منحة الشراكة وعلى وجه الخصوص المكون الأول والبالغ (122.7) مليون دولار الذي يمثل ما نسبته 80% من المنحة.

2- رغم ان المنحة مخصصة للتعليم على مستوى الجمهورية الا انه عند توزيع الأنشطة تم فصل ما يخص كل من المحافظات الخاضعة للشرعية عن المحافظات الخاضعة للحوثيين وكما أنشئت وحدات تنفيذية وكذا لجنة فنية على هذا التقسيم كذلك يتم التنسيق بشكل منفصل من قبل المنظمات مع السلطتين، ولا يوجد أي تنسيق او نوع من التبعية لسلطات وزارة التربية والتعليم في كل من عدن وصنعاء على كل المستويات، وتتولى المنظمات وعلى وجه الخصوص مهام التنسيق ودمج بيانات كل طرف بمعزل عن الطرف الاخر.

الأمر الذي خلق فجوة كبيرة في التنسيق الثانوي وكذا في توفير بيانات مجملة عن المنحة ككل.

كما ساهم الى جانب عوامل أخرى في تعطيل دور الوزارة في إدارة ومراقبة المنحة وهو ما ينطبق على أي منح وبرامج أخرى

كما ترتب على ذلك اختلاف وتباين في أسلوب وطريقة بعض الأنشطة فمثلا في المحافظات الشمالية والغربية تم زيادة عدد المعلمين المستفيدين من الحوافز على ان يصرف للمعلم حافز لشهر واحد فقط في العام الدراسي لتغطية أكبر عدد من المعلمين

3- تتم عملية التنفيذ ببطيء ولذلك تبعات خطيرة على تحقيق المنحة لأهدافها علاوة على تبديد مخصصات المنحة مقابل رواتب ونفقات تشغيلية للمنظمات المنفذة حيث تبين ما يلي:

- لم تتجاوز نسبة التنفيذ المادي لمنحة الشراكة الحالية (3.2%) من

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنشطة المنحة البالغة (153.88) مليون دولار للمنفذ حتى ديسمبر 2022م وذلك حسب تقرير بعثة البنك الدولي وشركاء التعليم على الرغم من مرور 50% من فترة المنحة الموقعة في نوفمبر 2020م رغم تمديدها عام إضافي لتنتهي في ديسمبر 2024م.

مع التنويه الى إن تقرير البعثة لم يتطرق الى نسبة الإنجاز المالي حيث لم يوضح التكاليف الفعلية لتلك التدخلات وكذا أسعار بنودها ولم يوضح كم المتبقي نقدا من المنحة وانما تناول كميات الاعمال المنفذة بشكل موجز.

- من خلال المناقشة مع المعنيين بالوزارة أكدوا انه لا يتم الاطلاع على الاعمال المنفذة على الواقع وكذا التوريدات، وليس للوزارة والمختصين أي بيانات عن استلام تلك الاعمال والتوريدات من المنظمات المنفذة او المتعهدين للمنظمات على تنفيذها, كما لا تطلع الوزارة على كيفية تحديد الأعمال المطلوب تنفيذها بالنسبة للصيانة البسيطة لكل مدرسة.

كما لا تطلع الوزارة على أسعار وقيمة البنود التي يتم تنفيذها أو توريدها من قبل المنظمات و بالنسبة لحوافز المعلمين وكذا مرتبات المعلمات بالريف لا تتمكن الوزارة من معرفة التكلفة الإجمالية واي حوالات مرتجعة لم تصرف (من قبل محلات الصرافة) رغم ان الوزارة هي من ترفع الكشوفات للمنظمة

الجدير ذكره ان منحة الشراكة السابقة (استعادة التعليم والتعليم التي تمت في 2014م بمبلغ (82.6)مليون دولار تم إعادة برمجتها ثلاث مرات حيث تم صرف مبلغ 10 مليون لصعدة ثم 41 مليون صرفت بالبرمجة الثانية وتبقى حوالى 31 مليون دولار تم صرفها بالبرمجة الثالثة التي انتهت في عام 2021م حسب افادة المختصين وهو منا يؤكد بطيء تنفيذ تلك المعونات

ويترتب على تأخر التنفيذ ذهاب معظم مخصصات المنح بشكل نفقات تشغيل ومرتبات للمنظمات المنفذة لتلك المنح.

4- تتشابه وتتكرر الأهداف والأنشطة في أكثر من منحة وبرنامج مع تعدد وكثرة المنح والبرامج والتدخلات وكذا المانحين حيث تبين ما يلي:

- تتطابق المحاور الرئيسية للتدخلات المستهدفة في جميع خطط الوزارة وكذا في اتفاقيات المنح والتي تصب في أنشطة تفصيلية لا تخرج عن المحاور التالية (دعم المعلمين وتدريبهم، تحفيز الطلاب -

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تغذية وحقيبة..، تطوير وطباعة المناهج والأدلة وتأهيل وصيانة وتأثيث المؤسسات التعليمية) , حتى وان وجدت بعض الاختلافات في مسميات المكونات الرئيسية(التي غالبا ما تتسم بالعموم وعدم التحديد)

- عند اعداد الخطط لا يتم تسمية المدارس وكذا الأعمال المستهدفة على وجه التحديد وكذلك الأمر عند توقيع اتفاقيات المنح والمساعدات. وتتجاهل الاتفاقيات الإشارة الى أي تفاصيل عن تلك التدخلات او التدخلات السابقة لها في نفس النشاط.
- لا يتم تخصيص مكونات وتدخلات محددة على منحة او منفذ واحد بدلا من توزيع المكون او النشاط الفرعي على أكثر من منحة

بل أحيانا يتم توزيع النشاط الواحد على أكثر من منفذ (منظمة) على مستوى المنحة الواحدة. تفاديا لتكرار استفادة المدرسة او تنفيذ نفس الفعالية أكثر من مرة

- لا توجد قاعدة بيانات لتوثيق التدخلات والأنشطة المنفذة على مستوى كل مدرسة من جميع المنح والمساعدات والمصادر الأخرى
- لا يتم مراعاة تجنب تكرار استفادة المدرسة الواحدة من أكثر من تدخل او فعالية على مستوى المنحة الواحدة ناهيك عن بقية المنح والبرامج وعلى مدى زمني معين بما يضمن تحقيق نوع من العدالة وتعميم الاستفادة على أكبر عدد ممكن من المدارس.
- لا يتم أجراء أي تحديث للخطط العمة ومنها الخطة الانتقالية بما تم استيعابه من منح وكذا ما نفذ منها وتحديد الفجوة غير الممولة وفجوة التكاليف بين المخطط والمنفذ ومن ثم صعوبة تقييم مدى الاستفادة من تلك المنح وعكس ذلك التقييم في الخطط والمنح المستقبلية
- فيما يلي بعض المنح والبرامج التي تتسم بالتداخل زمنيا وكذا من حيث طبيعة الأنشطة المنفذة مع منحة استعادة التعليم والتعلم الحالية وهي:

- منحة استعادة التعليم والتعلم السابقة (البرمجة الثالثة) بمبلغ(31) مليون دولار نفذت من 2018م حتى 2021م وتستهدف مكونات مطابقة لاستعادة التعليم الحالية ومنها حوافز المعلمين ومرتبات المعلمات الريفيات
- برنامج تحسين جودة التعليم تمويل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) لمدة 5سنوات في اليمن. للمشروع ثلاثة مخرجات

ه صوتيا بـ CamScanner
CamScanner

مترابطة تهدف إلى (1) تحسين تأهيل المعلمين ومديري المدارس في الجامعة؛ (2) تعزيز القدرة على تطوير المدارس، و (3) تعزيز القدرة على توفير الدعم التربوي النفسي والاجتماعي كما توفر المعدات الأساسية للمدارس وتعزيز مهارات وكفاءة التعلم

كما يدعم معهد الائتمان لإعادة الاعمار(KFW) المعلمين المتطوعين في المواقع التي بها نسبة عالية من النازحين

- تقوم منظمة إنقاذ الطفولة أيضا بتنفيذ تدخلين ممولين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،أحدهما يركز على إتاحة فرص التعليم للأطفال خارج المدرسة ،. والثاني ، بوابة التعليم ،ويهدف إلى تحسين بيئة التعلم في 559مدرسة رسمية بتمويل وقدره 36 مليون دولار ويتركز حول التدريب و تطوير مواد التعلم
- ESPIG منحة برنامج قطاع التعليم 31.7دولار لم توفر الوزارة أي بيانات عنها وعن الخطة المتعلقة بها حيث يتم اعداد الخطة القطاعية بشكل منفصل عن الخطة الانتقالية وتغطي الخطة القطاعية فترة أطول من الخطة الانتقالية وهي 6 سنوات ويجري الان التحضير لخطة قطاعية تشمل الفترة من 2024م الى 2030م .

5- لم يتم موافاة الوزارة والقطاعات التابعة لها باي تقارير انجاز مالي ومادي لتلك المنحة ويقتصر دور وحدة إدارة الشراكة وكذا بعض القطاعات على رصد أنشطة التدريب المقامة وكذا بعض التحويلات النقدية الخاصة بحوافز المعلمين ورواتب المعلمات الريفيات دون معرفة تكلفتها الفعلية حسب افادة المختصين بالوزارة.

6- أتضح من خلال تقريري بعثة البنك الدولي والشركاء للمنحة المؤرخان في 7 ديسمبر 2022م و2023/8/10م بشان مراجعة وتقييم المنحة وجود تخبط وعدم وضوح الرؤية في تحديد الأنشطة والتدخلات التي يفترض انها منبثقة من الخطة(الانتقالية) وكذا تأخر التنفيذ بشكل عام وعدم التنفيذ وفقا لخطة المنحة او الخطة الانتقالية وكذا العديد من المعضلات التي وردت في تقريري البعثة وعلى النحو التالي:

- عدم الانتهاء من اعداد المعلومات والاحصائيات والمؤشرات التي تطلب الأمر توفرها لتحديد بعض التدخلات المطلوب تنفيذها ومن ثم تقييم أثرها وهذا مؤشر خطير يعيق من تنفيذ المنحة ويهدد بانحراف الاستخدام عن الأنشطة المستهدفة.
- وجود مدارس مستأجرة أو خاصة ضمن المدارس المستهدفة وقد تم استبعادها وهو ما يعكس عدم دقة الاستهداف وعدم دقة المعلومات.

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- عدم كفاية بعض المخصصات المالية لتنفيذ بعض البنود مثلا مخصص الصيانة البسيطة بمعدل 12,000 دولار للمدرسة تعد أحيانا غير كافية فيتم تغطية الفوارق من وفورات مدارس أخرى .
- تم اعتماد تنفيذ بنود لم تكن ضمن بنود وانشطة المنحة ومنها تنفيذ خزانات حصاد لعدد (59) مدرسة بتكلفة تقديرية (900,354) دولار، , القيام بعمل صيانة لألواح الطاقة الشمسية لعدد (232) مدرسة وكانت الخطة الانتقائية تضمنت شراء وتركيب طاقة شمسية لعدد 2000 مدرسة بتكلفة 12 مليون دولار ولم تتضمن بند الصيانة المذكور،

كان المفترض تقديم حقيبة وأدوات مدرسية لعدد 1,5 مليون طالب بتكلفة (37.5) مليون دولار على مدار ثلاث سنوات لكن اليونسيف عدلت المستهدف الى 590 ألف حقيبة لعام واحد فقط وعند النقاش ان المنفذ 200ألف حقيبة فقط (بتاريخ لاحق لتقرير بعثة البنك الدول).

- المخطط توريد زي مدرسي مع الحقيبة لعدد مليون وخمسمائة ألف طالب لكن لم يتم توريد الزي نهائيا.
- اما بالنسبة للأدوات المدرسية فيشير تقرير فريق البنك والشركاء ان النقاش لازال جاري حول كيفية توظيف المبلغ وهناك مقترح بتوفير كتب تكميلية للقراءة والحساب للصفوف من اول الى ثالث أساسي(على الرغم انه لازال هناك خلاف حول طباعة المنهج كما سيرد لاحقا.
- بالنسبة لبند حوافز المعلمين ومرتبات المعلمات الريفيات المؤقتات فقد اقتصر الصرف على سبعة أشهر حتى الان (أي لعام دراسي واحد) بينما المفترض ثلاثة أعوام دراسية وبواقع 9أشهر للعام الدراسي وتم الاتفاق على استخدام الوفر لصالح إعادة التأهيل للمدارس او زيادة عدد المعلمات (نظرا لانسحاب عدد منهن) او توفير مزيد من التدريب للمعلمات الحاليات. أي لم يحسم امر الوفر.
- وبالنسبة للتغذية فان المخطط هو امداد أكثر من 500 الف طالب على مدار ثلاث سنوات بالتغذية بينما ما تم تنفيذه حتى التاريخ هو وجبة واحدة لعدد 590 الف طالب وطالبة ويشير تقرير البنك ان المعتمد - البالغ (42.7) مليون دولار -يتوقع صرفه بالكامل نهاية 2022م وهو ما يثير التساؤل حول أوجه انفاقه الجدير ذكره انه لم يتم الإشارة الى التكلفة الفعلية للوجبة رغم ان المخطط ان تكون بسعر (24)سنتا أمريكيا.
- نظام المعلومات(EMIS):

- هناك اختلاف في الراي بين الأطراف الأخرى حول مخرجات مجموعة التعليم

ه صوتيا بـ CamScanner
CamScanner

المحلية الخاصة بنظام المعلومات التربوية(EMIS).

- هناك اتفاق على الحاجة الى اجراء مسح شامل نظرا للفجوات الحالية في البيانات والقدرة المحدودة على مراقبة الأنشطة.
- تقوم اليونسكو بمشاركة مخرجات ورش العمل التي أجريت مع صنعاء وعدن (استمارة المسح، قائمة رئيسية للمدارس) .
- ستقوم الوزارة بمراجعة الميزانية التقديرية المعدة من اليونسكو لإجراء المسح التربوي بالتشاور مع اليونسيف واليونسكو لتقييم ماذا كان يمكن اجراء المسح من مشروع استعادة التعليم والتعلم.
- لا توجد موارد متاحة لإجراء المسح بالتكاليف المقترحة من اليونسكو والهدف هو اجراء مسح ميسور التكلفة.

- تأخر اليونسيف في تنفيذ بعض الأنشطة وبشكل غير معقول ومنها بند الصيانة اذ لازالت في طور مراجعة الأسعار، حتى تاريخ تقرير البنك الدولي يشير انه لازال هناك نقاش حول المحاور الرئيسية لتنفيذ البرنامج (أي تحديد الاحتياجات).
- بند طباعة الكتاب المدرسي (رغم انه من خارج الخطة الانتقالية) اشار تقرير بعثة البنك الدولي وشركاء التعليم انه لازال هناك نقاش حول اعتماده اذ يصر البنك على الطباعة لمنهج عام 2014م وان تتم الطباعة خارج البلد وان يتم تخصيص 30% من المخصص البالغ (4.5) مليون دولار لشراء قصص مصورة وحتى الان لم ينفذ شيء, الجدير ذكر ان المنهج المستهدف على أساس تغطية مدارس عدد(4-5) مديريات من كل محافظة.
- استغرق مراجعة كشوفات استحقاق حوافز المدرسين المرفوعة من الوزارة ما يقارب عام كامل، وتبرر اليونسيف ذلك للبعثة الى ان التحقق من صحة الاستحقاق اخذ وقتا , وهناك حالة تذمر لدى المدرسين من تأخر صرف تلك الحوافز (50 دولار شهريا للمدرس , وكذا بالنسبة للمعلمات الريفيات رواتب بواقع 145دولار شهريا ,لمدة 7 أشهر لكل عام دراسي.
- لم يشر التقرير الى ما صرف من المكون الرابع وهو نفقات ورسوم إدارية (نفقات تشغيل) والمخصص له (18.6) مليون دولار في ضل ارتفاع نسبة نفقات التشغيل التي تستحوذ عليها المنظمات والتي تشمل رواتب وتنقلات وايجارات لسيارات ومساكن وبدل سفر ومحروقات وخلافه ويزيد من ارتفاع تلك النفقات تأخر تنفيذ الأنشطة بشكل ملحوظ عن الوقت المخطط لها.

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اعترضت الوزارة على الاتفاقيات الفرعية بين اليونسيف والمنظمات الدولية غير الحكومية مثل تعاقد المنظمة مع برنامج الغذاء العالمي على تنفيذ بند التغذية المدرسية دون موافقة الحكومة اليمنية كما تعاقدت اليونسيف مع منظمة رعاية الطفولة بمبلغ (31)مليون دولار علاوة على برنامج أخر وهو التعليم في حالة الطوارئ ولم تقدم المنظمة بيان تفصيلي بما تم تنفيذه للبرنامجين حتى تاريخه

ومن خلال الاطلاع على مكونات البرنامجين يلاحظ تركزهما على التدريب وتطوير المواد التعليمية وهما بذلك يتشاركان مع أنشطة منحة استعادة التعليم وقد أوكلت اليونسيف تنفيذ تلك الأنشطة على منظمة رعاية الأطفال أيضا.

مع ان منظمة رعاية الطفولة تقوم بتنفيذ برنامج الدعم الانتقالي للتعليم(بوابة التعليم

- تم إضافة بند المنح الدراسية (لم يكن ضمن جدول المنحة) بواقع 1500دولار لكل مدرسة لعدد 2650مدرسة من وفورات بند الصيانة البسيطة لإجراء إصلاحات طفيفة للمدارس بنظر مدراء المدارس لمواجهة....
- هناك راي سائد بالوزارة بأن المنظمات تستطيع استغلال وفورات أي برنامج او منحة في تمويل برامج أخرى جديدة حتى لو كانت لا ترتبط بقطاع التعليم.
- تعد وتنفذ منظمة اليونسيف خطة سنوية مستقلة خاصة بها في قطاع التعليم لا علاقة لها بمنحة استعادة التعليم والتعلم (الشراكة) وتنفذها المنظمة بشكل مستقل عن اشراف الوزارة وخاصة الوحدة التنفيذية.
- حصلت مشكلة فوارق أسعار صرف كبيرة عند صرف نسبة ال 70% منها أي 1050*2650= 2782500دولار حولت بالريال من قبل بنك الامل بسعر 700ريال في حين سعر الصرف بالسوق بواقع 1200 -1300في تلك الفترة

ويتضمن المرفق رقم() أهم البنود التي وردت بالتقييم .

7-تم تقاسم تنفيذ المنحة على ثلاث منظمات وهي:

- منظمة اليونسيف بحوالي (79) مليون دولار
- منظمة رعاية الطفولة بمبلغ (31) مليون دولار

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- برنامج الغذاء العالمي بمبلغ(42.7) دولار

وهو ما يترتب عليه مزيدا من نفقات التشغيل والمرتبات للمنظات المنفذة

تقديرات الاستخدامات	الإضافات	التقديرات بعد التعديل	الاستخدامات الفعلية للعام المالي	الوفر او التجاوز
55,226,000	0منافع اجتماعية للموظفين 2021	55,226,000	2,371,480	52,854,520
	2022		1,088,570	

10- حوافز المعلمين لم تكن ضمن الخطة

11- مدارس خاصة وأهلية

انقسام الوحدات التنفيذية صنعاء وعدن وانعدام التنسيق بينهما في التنفيذ والاشراف والتقييم واستغلال اليونسيف لهذا الوضع في عدم موافاة الوزارة باي تقارير عن الإنجاز ومستوى التقدم المحرز وكذا أي بيانات أخرى عن تنفيذ منحة الشراكة.

تفتقر الوزارة الى أدني مقومات العمل المؤسسي للتخطيط والاستيعاب للمنح والمساعدات الخارجية وكذا التنفيذ والمتابعة والتقييم لها ويبدوا ذلك جليا من حيث الآتي:

1- فيما يتعلق بالتخطيط والترتيب للمنح والمساعدات تبين ما يلي:

- *لا توجد أي بيانات وإحصائيات دقيقة وشاملة بحيث تصلح كأداة فاعلة للتخطيط واتخاذ القرارات السليمة وخاصة ما يتعلق بالمنح والمساعدات وتحديد مجالاتها وأنشطتها ونطاقها.*
- عدم تقديم خطط سنوية او استراتيجية للوزارة منذ عام 2019 حتى تاريخه

ه صوتيا بـ CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وخاصة ما يتعلق بالمنح المساعدات وفي ظل توقف الدعم الحكومي للوزارة في الجانب الاستثماري.

- تم الاعتماد على المكتب الإقليمي لليونسكو في بيروت في اعداد الخطة الانتقالية للتعليم للفترة من 2019م الى 2021م وبمبلغ إجمالي (372,606,885) دولار كإطار لاستيعاب المنح والمساعدات الخارجية لقطاع التعليم موافق عليه من الجهات المانحة وقد كان للوزارة بعض الاعتراضات قدمت بشكل مقترحات ورغم انها لم تصب بشكل جوهري في تجاوز الخلل الرئيسي والمتمثل في افراغ أي دور جوهري للوزارة في التخطيط والتنفيذ والاشراف والتقييم الا انه تم رفض تلك المقترحات كذلك اتضح ان اتفاقيات المنح والمساعدات تعد من قبل الجهات المنفذة والمانحة ويتم مناقشتها لاحقا مع الوزارة دون تضمين مقترحات الوزارة .
-
- لم يتم الترويج والسعي الحثيث لجذب التمويل الكافي لتلك الخطة اذ بلغ ما أمكن الوقوف عليه من تمويل لتلك الخطة مبلغ 153 مليون دولار وبنسبة (41.27%) من إجمالي الخطة الانتقالية وقد وقعت تلك المنحة في ديسمبر 2020م أي بعد مرور عامين من زمن الخطة

في الوقت الذي لم تنتهي من الاتفاقيات والخطة الانتقالية السابقة للفترة 2019- 2021 شرعت الوزارة في اجراء ترتيبات لخطة انتقالية جديدة دون لوقوف على ما انجز من الخطة السابقة والمنح السابقة بشانها.

تشير تفاصيل الخطة الانتقالية ان عدد المدارس المتضررة من الحرب 1485 مدرسة وانه قدم تم إصلاحها بنسبة 100% بحلول 2021م ولكن هناك تدخل لتوفير 2131 فصل مؤقت للنازحين لتغطية النقص في المدارس المتضررة

(ماذا بشأن المدارس المتضررة كليا)

حيث تشير مذكرة الوزارة الموجهة لليونسكو بيروت في 2023/6/8م برقم 315 الى ضرورة تسريع خطة قطاع التعليم في اليمن (ESP) 2024-2030م وتطلب من اليونسيف بصفتها وكيل منحة اعداد الخطة القطاعية ما يلي:

1- الموافقة على وثيقة الهيكل التنظيمي الفني لمراجعة خطة التعليم الانتقالية وتطوير خطة التعليم القطاعية 2024-2030م لنهج اليمن كاملا.
2- الموافقة على الأسماء المحددة من الوزارة ضمن قوام التسيير والتخطيط والفرق الفنية وتضمين حقوقهم لعدم وجود موازنة للوزارة لذلك
3- الموافقة على اختيار الخبيرين الذين سيدعمان مراجعة خطة التعليم الانتقالية

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وخطة قطاع التعليم بموافقة الوزارة والعمل مع اللجان المذكورة وتقديم التعليمات والارشادات قبل الشروع في التنفيذ وتقييم العمل قبل قبل نهاية التنفيذ وان يتم لاحقا الاتفاق مع رئيس المكتب الفني على نسخة وثيقة الاجتماعات التشاورية على مستوى المحافظات

مذكرة رئيس المكتب الفني للوزير بتاريخ 2022/8/10م بشأن الاعداد للبعثة القادمة لمراجعة مشروع استعادة التعليم/البنك الدولي تشير ان الفريق الفني برئاسة رئيس المكتب الفني قام بما يلي:

1- إقرار المدارس المستهدفة على مستوى المديريات والمحافظات وتم ابلاغ مديرة البنك الدولي بذلك برسالة الوزير رقم383 وتاريخ 2021/12/11م (أي بوقت متأخر)
2- تحديد مهام الفريق الفني لعموم اليمن في رسالة موجهة لمديرة البنك الدولي باليمن برقم 224 وتاريخ 2021/8/1م
3- تحديد موقف الوزارة (الاعتراض على مقترح مدير البنك الدولي للمدارس المستهدفة) بموجب مذكرة الوزارة رقم 148 وتاريخ 2021/4/27م ردا على مذكرة مديرة البنك بشأن المدارس المستهدفة المحددة من قبلها والمؤرخة في 2021 /4/23
4- موافقة الوزارة على التخطيط المشترك لمنح الشراكة العالمية للتعليم برئاسة رئيس المكتب الفني وعضوية أربعة فنيين اثنان من عدن واثنان من صنعاء وبحسب المحضر المؤرخ في 2020/11/19م

الأمر الذي يؤكد وجود تباينات بين الوزارة والجهات المانحة ومكتب اليونسكو حول التخطيط وتحديد المدارس والأنشطة المستهدفة

اعتراض مدير التخطيط في 2022/9/19م على المدارس المستهدفة يشير ان المحافظات الجنوبية حصلت على 158 مدرسة من أصل 1207 مدرسة وبنسبة 13% بينما يفترض المناصفة ويشير ان نسبة المستهدف بالمنحة للمحافظات تحت سيطرة الشرعية هي 42% و58% لمناطق الحوثي

ثالثا: الرقابة والتقييم

سبق التطرق الى غياب أي دور فاعل واساسي للوزارة في التخطيط والتنفيذ والاشراف على المنح والمساعدات الخارجية واضطلاع المنظمات وعلى وجه الخصوص منظمة اليونسيف بذلك وهو ما كان له تأثير سلبي على قدرات الوزارة والجهات الحكومية

ومن الطبيعي في ضل عدم وقود قاعدة بيانات ومسح تربوي شاملين وكذا عدم توفر

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بيانات عن مستوى وتفاصيل التنفيذ من المنح والمعونات الخارجية ان تفقد الوزارة أي وظيفة رقابية وتقييمه لتلك المنح والبرامج والأنشطة المنفذة وتصير عاجزة عن التخطيط السليم مستقبلا لنشاط ومتطلبات قطاع التعليم ومن مؤشرات ضعف الوزارة ما يلي:

1- لا تستطيع الوزارة قياس حجم وطبيعة وكذا اثر التدخلات والنشطة المختلفة المنفذة من قبل المنظمات والشركاء الاخرين

2- لا تستطيع الوزارة معرفة معوقات تنفيذ تلك الأنشطة وكذا الموقف المالي والمادي من التنفيذ بما يساعدها على معالجة وتلافي المعوقات والتعثر وكذا إعادة برمجة تلك الأنشطة بوقت مبكر.

3- لا تستطيع الوزارة تحديد المنح والبرامج المتعثرة وكذا المتوقع انتهاء مدتها واحتمال مصادرتها لعدم الاستغلال.

4- لا تستطيع الوزارة تحديد التجاوزات و أوجه القصور المصاحبة لاستخدام أموال تلك المنح والمعونات من قبل المنظمات كون تلك البيانات تضل حكرا على المنظمات المنفذة وفقا لإفادة الوزارة ويتجلى ذلك في رفض منظمة رعاية الطفولة وكذا الوكالة الامريكية للتنمية موافاة الوزارة بالمنفذ الفعلي من برنامج بوابة التعليم (برنامج الدعم الانتقالي)البالغة 36 مليون دولار .

5- هناك مؤشرات من كمية على مرفق يوضح اختلاف المبالغ المخصصة لمكونات اتفاقية إعادة التعليم والتعلم مقارنة بقيمة تلك البنود المقابلة لها في خطة التعليم

CamScanner ه صوتيا بـ
CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

مرفق رقم (2) يوضح البرامج والمنح الجارية في قطاع التعليم بخلاف منحة استعادة التعليم والتعلم بمبلغ يزيد عن(294,485,766) مليون دولار حسب ما وردة في وثيقة تقييم منحة استعادة التعليم والتعلم :

	البرنامج/النشاط	موازنة تقديرية	العملة	اسم البرنامج/مصدر التمويل
1	المخرج 1	27.3	مليون $	إمكانية الوصول
2	المخرج 2	4.2	مليون $	جودة التعليم
3	المخرج 3	1.4	مليون $	الحفاظ على نظام التعليم في حالة الطوارئ
4	المخرج 4	116.7	مليون $	حوافز المعلمين منها 60 مليون غير ممولة لعام 2020 و2021
5	التغذية المدرسية	45.7	مليون $	البرنامج الدولي لرصد الامومة 2020
6	تعليم الفتيات الريفيات	6.5	مليون $	الصندوق العربي والبنك الدولي وdfid,ISDB, kfw للفترة 2019-2020
7	تعليم الاستجابة للازمات 1	6	مليون $	الصندوق العربي والبنك الدولي وdfid,ISDB, kfw للفترة 2019-2021

حه صوتيا بـ CamScanner
CamScanner بـ صوتيا حه

8	تعليم الاستجابة للازمات 2	23	مليون $	الصندوق العربي والبنك الدولي وdfid,ISDB, kfw للفترة 2019-2022
9	تحسين البنية التحتية للمدارس	6.5	مليون $	الصندوق العربي والبنك الدولي وdfid,ISDB, kfw للفترة 2019-2023
10	النقد مقابل الخدمات الاجتماعية للتعليم	1.3	مليون$	الصندوق العربي والبنك الدولي 2019و 2020
11	النقد مقابل الخدمات الاجتماعية للتعليم	2	مليون$	الصندوق العربي والبنك الدولي 2019و 2021
12	بوابة التعليم	36	مليون$	الوكالة الامريكية منظمة الطفولة 2018-2021م
13	تحسين الوصول للتعليم الجيد في اليمن	3	مليون $	الوكالة الامريكية منظمة الطفولة 2018-2020م
14	تمكين الوصول الى المسارات التعليمية تعز وحجة	1	مليون	الوكالة الامريكية منظمة الطفولة 2018-2020م
15	الاستجابة لكوفيد	11	مليون$	البنك الإسلامي للتنمية بمشاركة الصندوق الاجتماعي للتنمية
16	الحد من عوائق ضد التعليم الوقائي	1.5	مليون$	للأعوام 2019-2021م
17	اطار عمل سيدا		$	للأعوام 202--2021م
18	زيادة قدرة الطلاب المتأثرين على الصمود	غير محدد		الوكالة الامريكية منظمة الطفولة 2018-2021
19	تلبية الاحتياجات العاجلة للصحة	غير محدد		للأعوام 2020-2023م
20	تأهيل العاملين بالمدرسة	غير محدد		BMZ,GIZ
21	تطوير المدرسة والدعم النفسي والاجتماعي	غير محدد		ECWوالمجلس النرويجي للاجئين
22	إدارة التعليم في الازمات	غير محدد		ECWوالمجلس النرويجي للاجئين
23	إعادة تاهيلوبناء الفصول المدرسية	غير محدد		ECWوالمجلس النرويجي للاجئين
24	تدريب المعلمين وموظفي التعليم	غير محدد		ECWوالمجلس النرويجي للاجئين

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

25	توزيع المواد المدرسية على الأطفال	غير محدد		ECWوالمجلس النرويجي للاجئين	
26	توفير مواد النظافة للفتيات	غير محدد		ECWوالمجلس النرويجي للاجئين	
27	العمل مع المجتمعات للحفاظ على المدارس آمنة	غير محدد		ECWوالمجلس النرويجي للاجئين	
	الإجمالي	294,485,766			

المرفق رقم (2) اتفاقيات ومشاريع صفيرة

1	جدول كميات	ترميم وتاهيل	مرسة التصحيح	غير محدد	49,367	دولار	يمن ايد ومكتوب مسلم ايد
2	اتفاقية يمن أي	دعم خدمات التعليم إعادة تاهيل المدارس طور الباحة محافظة لحج	لبوزة وأبو موسى الاشعري	01/09/2021	74,004	دولار	يمن ايد
3	اتفاقية مشروع	بناء 6 فصول إضافية	بلقيس م مارب	01/05/2021	180,553	دولار	مسلم هاندز
4	اتفاقية مشروع	مشروع التدخلات التكاملية اليمن تعز	فصلين صبر الموادم مع التأثيث والزي		26,663		جنيه
5	اتفاقية مشروع	دعم المؤسسة العامة لمطابع الكتاب	3بطاريات تتبع فرز الألوان كمبيوتر بليت	01/05/2021	2,835	دينار كويتي	الجمعية الكويتية للإغاثة
6	اتفاقية مشروع	ترميم وتأثيث 12 مدرسة في اربع محافظات	وادي بن علبي و باكثير حضرموت والفاروق شبوة,الزبيري والنهضة الكويت وعقبة بن نافع في تعز وعلي بن ابي	01/11/2020	1,208,134	دولار	الجمعية الكويتية للإغاثة

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

			طالب بمارب و عثمان بن عفان وعمر بن الخطاب والصباح والنجاح في الحديدة				
7	اتفاقية	مكررة برقم 4 أعلاه	حق فصلين صبر الموادم	01/08/2020			
8	اتفاقية مشروع		تحسين فرص الحصول على تعليم رسمي للأطفال الأكثر ضعفا	01/08/2021	432,490	دولار	منظمة المساعدة الإسلامية بريطانيا
9	اتفاقية مشروع	مشروع المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن	تسع محافظات دعم مؤسسي وتدريب لمدة 18 شهر	01/10/2021	3,236,805	دولار	منظمة سول للتنمية/تمويل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
10	اتفاقية مشروع	المرحلة الثانية لترميم وتأثيث وتأهيل مدارس أساسي وثانوي	خديجة والقادسية في تبن ووالكبسي في ردفان لحج ومديرية العبادي الشعيب الضالع	01/04/2021	1,723,811	ريال سعودي	الجمعية الكويتية للإغاثة
11	اتفاقية مشروع	دعم لمدرسة مسلم هاندز البريقة الشعب	تجهيزات لمدرسة فيها 270 يتيم	01/07/2021	390,937.63	دولار	منظمة مسلم هاندز
12	اتفاقية مشروع	تقديم مساعدات تعليمية امنة تعز مديرية المظفر10 مدارس	حقائب للمعلمين وتدريب 300 وتوفير 100 كرسي مزدوج وأدوات نظافة	01/10/2021	200,000	دولار	منظمة كير العالمية اليمن ومساهمة مكتب الشؤن الإنسانية ocha
13	اتفاقية مشروع	مشروع استعادة التعليم والتعلم	1207مدرسة في عدد 7 محافظات	01/10/2021	31,000,000	دولار	منظمة رعاية الأطفال الدولية مكتب اليمن

ه صوتيا بـ CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

14	اتفاقية مشروع	تدخلات الاستجابة الإنسانية للتعليم النازحين في حيس	خ5مدارس في حيس الحديدة	15/08/2021	248,890	دولار	مؤسسة تمدين شباب
15	اتفاقية مشروع	مشروع دعم النازحين مناطق ذات الأولوية الأولى والرابعة لحجوالاولوية الثانية الحديدة	تأهيل مرافق المياه ومستلزمات مدرستين بالمسيمير	01/09/2021	485,917	دولار	منظمة صناع النهضة
16	اتفاقية مشروع	مشروع الاحتياجات تلطارئة في مخيمات النازحين في مارب	24فصل دراسي لثلاثة مخيمات مع الأثاث وكتب للاساسي	01/10/2021	129,000	دولار	منظمة العمل الإنساني البولنديpah
17	اتفاقية أساسية	منظمة المساعدة الإسلامية بريطانيا واليمن		11/02/2020			
18	اتفاقية مشروع	منظمة المساعدة الإسلامية بريطانيا واليمن	فصلين وترميم دورة مياه صبر الموادم تعز	غير محدد	مكرره برقم 4		
19	اتفاقية المشروع	تحسين الوصول الى التعليم الأساسي النوعي للأطفال المتأثرين بالصراع تعز والضالع	5مدارس في تعزو4في الضالع	01/11/2020	969,492	دولار	المجلس النرويجي للاجئين

ه صوتيا بـ CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

20	اتفاقية مشروع	مشروع العودة للمدرسة مدارس في البريقة والتواهي عدن	إعادة تأهيل ومستلزمات وتوعية لمدرستي المينا ومجمع الشعب	20/08/2020	79,025	دولار	منظمة اقرأ الدولية البريطانية
21	اتفاقية مشروع	تعزيز خدمات حماية الطفل لحج وابين		01/07/2019	465,760	دولار	قلوبال ايد هاند gah السودان
22	اتفاقية مشروع	مكررة برقم 21 أعلاه					
23	اتفاقية المشروع	التدخل الطارئ في التعليم والتغذية	الاستجابة الطارئة محافظة تعز 9مدارس في المعافر والشمايتين	15/04/2019	515,607	دولار	منظمة سول للتنمية
24	اتفاقية المشروع	دعم نظام التعليم في مديرية دار سعد عدن		01/05/2019	326,603	دولار	منظمة صناع النهضة
25	اتفاقية مشروع	برنامج الدعم الانتقالي للتعليم عدن لحج الضالع عمران صنعاء	يستهدف 559 مدرسة على مرحلتين الأولى 176 مدرسة والثانية 383 مدرسة	25/09/2019	36,000,000	دولار	منظمة رعاية الأطفال الدولية مكتب اليمن
26	اتفاقية مشروع	الحد من عوائق توفير التعليم الوقائي لل متضررين	الاستجابة الطارئة عدن اربع مديريات ولحج اربع	01/07/2019	2,506,483	يورو	منظمة رعاية الأطفال الدولية مكتب اليمن
27	مذكرة تفاهم فرعية		التدخل الطارئ في التعليم والتغذية الصحية	مكرر23	15/04/2019		
28	اتفاقية مشروع	مشروع استمرار التعليم في حالة الطوارئ وحماية الطفل والتغذية لحج		01/07/2019	1,250,004	دولار	منظمة رعاية الأطفال الدولية
29	اتفاقية	مشروع الدعم الانتقالي للتعليم في		25/09/201	6,500,000	دولار	منظمة كريتيف

حه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

	مشروع	عدن,لحج,الضالع,عمران,صنعاء		9			اسوشيتس بالتعاون مع منظمة رعاية الأطفال الدولية
30	اتفاقية مشروع	تحسين الوصول الى التعليم النوعي للأطفال المتأثرين بالصراع في اليمن YEFM1908	خنفر وزنجبار وم الضالع والمضاربة تبن والمقاطرة والقبيطة لحج	01/11/2019	276,162	دولار	المجلس النرويجي للاجئين
32	مذكرة تفاهم فرعية		دعم التعليم لمحافظة ابين وصول الأطفال للتعليم في خنفر زنجبار بابين		420,689	دولار	مؤسسة شباب ابين
33	اتفاقية مشروع	دعم خدمات التعليم الأساسي والثانوي	جبل حبشي والمعافر وصبر الموادم للمدارس الفتح والتصحيح والرحمة عقاقة		1,260,545	دولار	منظمة يمن ايد
					18,726,648		

مرفق (3|)

التاريخ	البيان
2019	مركز الملك سلمان حسب تقرير انجاز 2019
16/05/2019	المنحة السعودية الامارتية عبر اليونسيف :خروقات اليونسيف
27/06/2019	منظمة الإنقاذ الدولية IRCحسب تقرير الإنجاز 2019

ه صوتيا بـ CamScanner
CamScanner

2019	برنامج التطوير المدرسي GIZتقرير انجاز 2019
2019	منظمة سول 15فصل في المعافر والشماتين وترميم 9 مدارساخرى
2019	منظمة صناع النهضة12 فصل في اللحوم دار سعد وترميم مدرستين
2019	منحة التنمية البريطانية ترميم 45 مدرسة شبوة ابين حضرموت
2019	بنك الاعمار الألماني 3و 4 ترميم 18مدرسة، ترميم مرافق ل5 مدارس عدن ولحج وبناء 4 فصول
2019	المجلس النرويجي لشؤن اللاجئين
2019	منظمة الجايكا
2019	اتفاقية التغذية ل 10 محافظات لعدد 532746 طالب وطالبة مع برنامج الأغذية العالمي WFPابريل 2019 الى مايو 2020
2019	الصندوق الاجتماعي للتنمية
2019	التعليم المسرع ALP
2019	كشف مشاريع المحفظة الطارئة الحالية رقم 18 المطلوب من التخطيط في 2020/4/12
2019	المشاريع الطارئة الجديدة للمحفظة رقم 19 مؤسسة التنمية الدولية

CamScanner ـه صوتيا بـ

2019	بوابة التعليم
2019	منحة كوفيد 19 العاجلة
2019	منظمة رعاية الأطفال الدنماركية تقرير الإنجاز 2019
2019	الصندوق العربي
2019	(ايسيسكو)منظمة المؤتمر الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة تقرير 2019م
2019	مجلس التعاون الخليجي بشأن تأمين طباعة الكتاب المدرسي
2020	منصة كالسشريا للتعلم الالكتروني الذكي "مبادرة تعليمنا لن يتوقف
2020	منظمة اليونبس
2020	منظمة سكوب للتنمية
2020	توقيع اتفاقية مشروع التغذية المدرسية مع برنامج الاغذية العالمي (WFP) الذي يستهدف عدد(10) محافظات هي:(عدن – لحج – ابين – شبوة – الضالع – حضرموت - ابين – تعز – مأرب – الجوف) يشمل عدد(38) مديرية لعدد (1450)مدرسة الذي يستهدف عدد(281844) طالب و(250902) طالبة بأجمالي عام (532746) طالب وطالبه. نوع الوجبة المقدمة هي وجبة افطار يومية لطلاب التي هي عبارة عن (بسكويت عالي الطاقة – بسكويت محشي بالتمرية). وكانت اتفاقية المشروع لعدد (14) من شهر ابريل 2019م الى نهاية مايو 2020م

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2020	استئناف تنفيذ اتفاقية مشروع التغذية المدرسية للمشروع الحالي والذي بداء من شهر (اكتوبر ٢٠١٨) وحتى شهر (يناير ٢٠١٩) وتم تمديد المشروع الى مارس ٢٠١٩الذي هو عبارة عن تقديم وجبة يومية للطلاب (بسكويت عالي الطاقة – بسكويت محشي بالتمرية) الذي يستهدف (7) محافظات : (عدن – لحج – ابين – شبوة – الضالع - حضرموت– تعز) لعدد (14) مديرية و(515 مدرسة) الذي يستهدف (107556) طالب و (101257) طالبه بأجمالي عام (208813) طالب وطالبة. وقد تم خلال فترة المشروع الى نهاية نوفمبر عام ٢٠١٩ توزيع عدد (2321.33) طن متري
20/09/2023	اتفاقية المرحلة الثانية لمشروع العودة للمدارس مع ائتلاف الخير
13/04/2022	مشروع المساعدات النقدية لمعلمي البريقة مؤسسة ينابيع الخير
	البرنامج السعودي لتنمية واعمار مشروع الشهادات الدولية المهنية في التدريس
	شارك البرنامج بعدد 52 مشروع ومبادرة تعليمية لدعم فرص التعليم في اليمن منها انشاء 27 مدرسة نموذجية ومركز للموهوبين ومشروع انشاء وتجهيز المدارس والجامعات ومشروع طباعة الكتاب المدرسي ومشروع النقل المدرسي الامن
	مشروع استحقاق التعليم للفتيات المتسربات عبر الايسيسكو بتمويل مركز الملك سلمان تنفيذ ائتلاف الخير للإغاثة والاعمال الإنسانية 7محافظات تجهيز 21 مدرسة للفتيات والحقيبة المدرسية وتنمية القدرات ل 350 عامل في مجال تعليم الفتيات ونجهيز 100 فصل دراسي جديد

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يشير دليل عمليات المشروع (أي مشروع استعادة التعليم والتعلم أبو 153
مليون دولار الى :

1- فقرة الإدارة والمسؤوليات ص 12 الشركاء المنفذين المباشرين للمشروع هم اليونسيف برنامج الغذا ومنظمة انقاذ الطفولة ويلتزمون بالتنسيق مع الحكومة وهم مسؤولين عن الإبلاغ عن التقدم المحرز في التنفيذ والالتزام بسياسات البنك الدولي ومشروع الاشغال العامة هو الشريك المحلي وتترتب المهام على النحو التالي:

النشاط	المسؤولية	المكون الفرعي
حوافز المعلمين	اليونسيف	1-1
المعلمات الريفيات	اليونسيف	1-1
تدريب المعلمين و متابعة الأنشطة (ملاحظات في الصف, التقييم العشوائي -تدريب اثناء التدريس	منظمة انقاذ الطفولة	1-1
التغذية المدرسية	برنامج الغذاء العالمي	2-1
اعداد وطباعة وتوزيع مواد التعلم	منظمة انقاذ الطفولة	3-1
توزيع المستلزمات المدرسية	اليونسيف	3-1
إعادة تأهيل طفيفة للمدارس شاملة امدادات المياه والصرف	مشروع الاشغال باشراف اليونسيف	4-1
اعداد وتعميم مواد التعلم الذاتي/في المنزل	منظمة انقاذ الطفولة	1-2
بناء القدرات نظام معلومات مدراء مدارس وتربويين	اليونسيف	2-2

ه صوتيا بـ CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

	ومنظمة انقاذ الطفولة	

1- وتبرر الوزارة ذلك بان منظمة اليونسيف هي المسؤولة عن إدارة الجانب التمويلي والبرمجي للمنح وبالتالي يتم التخطيط والتنفيذ والمحاسبة وكذا التقييم والمراجعة عبر منظمة اليونسيف بالتنسيق مع المنظمات المكلفة بتنفيذ بعض المنح او أنشطة منها وان دور الوزارة يتمحور حول التنسيق مع المنظمات والمانحين وكذا مع المدارس المستفيدة ويتم ذلك التنسيق عبر المكتب الفني و وحدة إدارة البرامج(الوحدة التنفيذية -فيما يتعلق بمنحة الشراكة)

مرفق يوضح تركز المالي لبنود الخطة الانتقالية على 15 نشاط من اصل 119 نشاط فرعي

المبلغ $	تفاصيل النشاط المخطط له
2,374,500	توفير المياه النظيفة للشرب وللحمامات لجميع المدارس 1485 مدرسة
37,500,000	توفير الحقائب المدرسية والزي لحوالي 1.5 مليون طالب لمستوى الحاجة 6 في السنة الأولى ومستوى 5 في سنة2 ومستوى 4في سنة 3
55,500,000	تقديم التغذية الصحية و / أو الحصول على حصص إعاشة في التعليم منزلية ل- 1.5 مليون طالب) بما في ذلك الروضة الحكومية)
74,250,000	تنفيذ أعمال إعادة التأهيل لعدد (1485) مدرسة ومؤسسات تعليمية، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي للمدارس
28,500,000	تنفيذ اعمال الصيانة البسيطة لعدد 5700 مدرسة
21,310,000	توفير الفصول المؤقتة بعدد (2131) وتركيبها في 259 مدرسة متضررة وفرص التعليم البديلة

ممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

11,635,000	توفير وايصال الأثاث المدرسي والمعدات لعدد 2327 مدرسة ومؤسسة تربوية
33,000,000	توريد وايصال (300,000) مقعد مدرسي مزدوج للمدارس المستهدفة
1,003,980	توفير عدد إجمالي (200,796) باكت أقلام السبورات خلال الثلاث السنوات
1,269,408	توفير إجمالي (1586760) علبة طباشير سبورات خلال
1,638,720	توفير السبورات لعدد (2276) مدرسة باجمالي27312 سبورة
16,650,000	توفير الحمامات والأسوار والنوافذ والمداخل والممرات الآمنة وتسوية الساحات وعمل الملاعب ومظلات الحماية لعدد 1665 مدرسة
10,000,000	توفير معامل حاسوب ل 2000 مدرسة تتوفر فيها غرف حاسوب
4,000,000	توفير معامل علوم ل 2000 مدرسة تتوفر فيها غرف معامل
12,000,000	توفير وايصال وتركيب، واستلام منظومات الطاقة البديلة ل 2000 مدرسة
310,631,608	الإجمالي

مثلا تم تحديد 2000 مدرسة لكل من البرامج التالية كلا على حدة (توفير معامل حاسوب / تجهيزات مدرسية/طاقة شمسية مع تدني المبالغ المخصصة للمدرسة من كل برنامج وبمبلغ(2000دولار ،800 دولار، 6000 دولار)لكل برنامج على التوالي

مرفق () المكونات الرئيسية والمساعدة للخطة الانتقالية (بدون الأنشطة الفرعية):

المكون المساعد	الموازنة $
تفعيل المشاركة المجتمعية	949,215

ه صوتيا بـ CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تشكيل وتدريب فرق التطوير المدرسي	2,095,525
تحسين السلامة والامن المدرسي	2,777,880
تعزيز الصحة والنظافة	2,389,500
رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم	86,000
توفير الحوافز لضمان حقوق جميع الأطفال في العليم	93,000,000
التعاقد مع معلمات الريف	12,006,000
دعم التعليم البديل	348,400
اجمالي المكون 1 **(وصول أمن ومنصف للتعليم)**	**113,652,520**
توفير تدريب المعلمين) الصفوف 1-3) على القراءة والحساب	6,250,332
تدريب المعلمين للصفوف 4-9 على التعليم النشط	9,319,352
تحسين الاشراف التربوي	477,500
ن زيارات الاشراف التربوي على وجه الخصوص في المناطق النائية	633,623
طباعة وتوزيع الكتب المدرسية	0
دمج الكتب المدرسية ذات الجزئين	812,200
استكمال نهج القراءة للصف الثاني أساسي	61,450
ليف كتاب نهج القراءة للصف الثاني أساسي ودليل المعلم ودليل التدريب	56,400
توفير الوسائل التعليمية	371,000

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تطوير بدائل تعوض عدم طباعة الكتاب المدرسي	390,000
تفعيل الأنشطة اللاصفية	18,000
اجمالي المكون 2 تحسين التدريس والتعلم:	**18,389,857**
إعادة تأهيل البنية المتضررة جزئياً ؛والصيانة البسيطة وتوفير التجهيزات للمدارس، وإنشاء فصول دراسية مؤقتة	124,060,000
توفير المعدات والأثاث واللوازم المدرسية	48,547,108
إعادة تأهيل البنية التحتية التربوية وتوفير التجهيزات	48,250,000
اجمالي المكون 3 المنشآت والتجهيزات المدرسية	**220,857,108**
الحفاظ على تشغيل النظام التعليمي وتعزيز نظام الاختبارات	16,436,000
فير التدريب وبناء القدرات التعليمية مع التركيز على إدارة التعليم في حالة الطوارئ	984,900
تعزيز نظام إدارة المعلومات التربوي وعمليات المتابعة والتقييم	1,677,000
تعزيز آليات التنسيق بين السلطات الحكومية والشركاء	109,500
تطوير خطة خمسية لقطاع التعليم العام	500,000
المكون 4 تعزيز القدرات المدرسية:	**19,707,400**
إجمالي عام الخطة	372,606,885

نستخلص من التقرير ان الوزارة لم يكن لديها بيانات واحصائيات دقيقة وان الخطة الانتقالية للتعليم وكذا المنحة الخاصة باستعادة التعليم والتعليم لم تعد على أسس مدروسة ليس على مستوى حجم الاحتياجات بل أيضا على مستوى مسميات وطبيعة المكونات الرئيسية والفرعية للأنشطة المختلفة لتجد الوزارة ومثلها

حه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنفذين بعد مرور نصف مدة تنفيذ المنحة بحاجة الى تحديد الاحتياجات وترتيبها وكذا إحلال مكونات وانشطة محل أخرى وكذا استبعاد مكونات أساسية وجوهرية مثل الطاقة الشمسية وبند المسح الشامل نفسه الذي طلبته اليونسكو.

ه صوتيا بـ CamScanner
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم 2

وثيقة نتائج تحقيق للنيابة العامة بمحافظة مارب في 2023 حول تمويلات نزع الألغام المسلمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP،

مكونة من 10 صفحات

((مذكرة استطلاع رأي))

في القضية رقم ٨٥لسنة ٢٠٢٣م ج.ج نيابة مأرب الابتدائية.

والمقيدة برقم٦٤لسنة٢٠٢٣م ج.ج نيابة استئناف م/مأرب

أولاً الوقائع: -

تخلص الواقعة إلى اتهام/هيئات ومكاتب تابعة للأمم المتحدة عاملة في الجمهورية اليمنية بداعم مليشيات الحوثي الارهابية مالياً، وعينياً ولوجستياً تحت مسميات مختلفة منها: نزع الألغام والتوعية بمخاطرها، رغم علم تلك الجهات الاممية الداعمة بأن مليشيات الحوثي هي المسئولة عن زراعة مليوني لغم. وذلك بحسب ما جاء في البلاغ المقدم للنائب العام بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٥م من منظمة شاهد والهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات هود (اقليم سبأ) وهيومن رايتس للحقوق والتنمية، ومنظمة حريتي للحقوق والتنمية، ومنظمة عين لحقوق الانسان، والمنسق للتقرير /سليم علاو.

ومن خلال الاطلاع على محاضر تحقيقات النيابة والتقرير المرفق بالبلاغ تبين الاتي:-

١)سليم محفوظ قائد علاو (مقدم البلاغ) - ٣٢سنه/رئيس منظمة ((هو))في إقليم سبأ-مقيم في مارب- ت (٧١٥٦٦٦٣٦٣).

جاء في أقواله في محاضر تحقيقات النيابة أنه وبصفته مواطن يمني ومن حقه أن يتقدم بأي بلاغ عن أي جريمة ترتكب كون القانون لا يشترط في المبلغ صفة معينة.

-أنه منذ العام ٢٠١٦م وبعد قيام جماعة الحوثي بالسيطرة على بعض المحافظات بقوة السلاح والانقلاب على الحكم وتضرر المواطنين من العبوات والألغام التي قامت هذه الجماعة بزراعتها في المناطق التي كانت تسيطر عليها وسقوط عدد من الضحايا من النساء والأطفال وكبار السن، قام باعتباره رئيس لمنظمة ((هو)) بإصدار تقارير تناولت هذه الجريمة.

-في العام ٢٠١٦م أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش، تقريراً حول الألغام وكانوا شركاء مع منظمة هيومن رايتس ووتش في ذلك التقرير ، ومنذ العام ٢٠١٧م وحتى ٢٠٢٢م قامت هذه المنظمات بإصدار تقارير حقوقية تناولت جريمة الألغام وتضمنت احصائيات للضحايا في عموم محافظات الجمهورية، وتقوم تلك المنظمات بإحياء اليوم العالمي للتوعية بمخاطر الألغام الذي يصادف ١٤ ابريل من كل عام، ويعرضون فيه صور للضحايا ويشارك بها عدد من الأطفال.

-وخلال هذه المرحلة وبالرغم من الجهود التي تبذل في مجال نزع الألغام أو المجال الحقوقي تتفاجأ تلك المنظمات وكذلك مقدم البلاغ بزيادة زراعة الألغام في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي عسكرياً، وتسقط الضحايا بصورة شبه يومياً. في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عدد من المناطق منها الحديدة، ومارب، والجوف، وذلك في حين يفترض أن تقل زراعة الألغام، الا أن عدد الضحايا في ازدياد مستمر. وهذا ما يؤكد أن جماعة الحوثي مستمرة في تصنيع وتطوير الألغام والعبوات الناسفة. واستخدام وسائل حديثة في ذلك.

-والشيء المحير في الامر وجود دعم اممي بملايين الدولارات وتحويلات نقدية وسيارات تحت عطاء انساني وهو نزع وتطهير الأرضي اليمنية من الألغام والتوعية بمخاطرها في حين أن المجتمع الدولي والمحلي يعلم بأن جماعة الحوثي هي الجهة الوحيدة والمنفردة في زراعة الألغام واستخدامها.

وذلك الدعم يأتي لليمن عبر مكاتب ووكالات تابعة للأمم المتحدة ويتم تسليمة للمراكز والجهات التابعة لجماعة الحوثي التي تقوم بزراعة الألغام كما تقوم، بدعمها لتنفيذ دورات توعوية بمناطق الألغام في مناطق لم تدخلها الحرب بل قاموا بتسليمهم سيارات لوحظ مؤخراً قيام جماعة الحوثي باستخدامها عسكرياً في العروض العسكرية التي تقيمها جماعة الحوثي.

-وأن المكاتب التابعة للأمم المتحدة الداعمة لجماعة الحوثي هي: -

*البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بإشراف المدعو/ستيفن برانث رئيس المستشارين الفنيين.

*يونيسف منظمة الطفولة.

*منظمة الصليب الاحمر.

*مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

*منظمة الصحة العالمية.

*منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

*بعثة أندومها الخاصة بتنفيذ استكوهولم.

-حيث قام رئيس المستشارين الفنيين بالإشراف على مشروع اسموه مشروع المرحلة الأولى لنزع الألغام بمبلغ (٣٩.٩٣١.٩٢٠) دولار امريكي ،٣٠يونيو ٢٠٢٠م ، بالإضافة الى المبلغ الذي تم صرفة للمرحلة الثانية مبلغ وقدرة(٧٣.٧٠٩.٢١٠) دولار امريكي، وقد سلم لتنفيذ المرحلة الأولى والثانية، والذي افاد أنه حصل عليها من المواقع الرسمية للأمم المتحدة.

وقد احتوت تلك التقارير على بيان الشركاء للمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وهي اللجنة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام، والمركز التنفيذي للتعامل مع الألغام والمقصود بها هي الجهات المتواجدة في صنعاء وتسيطر عليها جماعة الحوثي سيطرة كاملة، فهي اي جماعة الحوثي من تقوم بتعيين ادارتها ومسئوليها وتوظيف من يعملون لصالحها، وقد قامت مؤخراً بتعيين المدعو/علي صبرة الذي يعمل حالياً المدير العام للمركز التنفيذي وتم تعيينه في هذا المنصب من قبل منتحل صفة رئيس الجمهورية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المدعو/صالح الصماد .بالإضافة الى عدد من القيادات الحوثية على راس ادارة هذه الجهات منهم /محمد عبدالله العبدلي منتحل رتبة عميد، والذي يعمل نائباً لمدير المركز التنفيذي للتوعية ومساعدة الضحايا ، وعلي محمد صبرة مدير اداة التوعية ،والمدعو/ احمد محمد الريشة منسق مشاريع التوعية لدى المركز، والمدعو/ محمد احمد العمراني، واخرين على النحو الوارد في محضر اقوال مقدم البلاغ صـ٦ .

-ونتيجة ذلك الدعم فقد كانت جماعة الحوثي لا تملك الا القليل من الورش والمعامل لصنع الألغام والعبوات الناسفة ونتيجة لذلك الدعم فانها اصبحت تمتلك الأن عدد١٠٠ معمل ومصنع وورشة في عدد من المحافظات بحسب الكشف المرفق.

-وأن المكاتب والوكالات التابعة للأمم المتحدة كانت السبب في تهريب عدد من الخبراء العسكريين سواء كانوا لبنانيين أو إيرانيين وعلى راسهم المدعو/ايرلو، حيث قامت تلك المنظمات والمكاتب بعمل مذكرة تفاهميه وقاموا بأنشاء جسر جوي بحجة أنه طبي أنساني لمدة ستة أشهر، وهذه الوثيقة موقعة من قبل/لينر جرندي المنسق المقيم في صنعاء للشئون الإنسانية من جانب الامم المتحدة، ومن جانب المليشيات الحوثية المدعو/هشام شرف الدين منتحل صفة وزير الخارجية.

-كما قامت منظمة اليونسف بتقديم عدد من الدورات للمليشيات الحوثية، حيث قامت بتمويل ٣٩ دورة توعية في مجال الألغام عقدت معظمها في مناطق لم تدخلها الحرب مثل: محافظة ريمة ومحافظة المحويت واستهدفت فئات الصم والبكم ومعلمين في المدارس.

"ومن الأدلة التي يستند لها مقدم البلاغ بأن جماعة الحوثي هي من تقوم بزراعة الألغام ، فهي التقارير الحقوقية الصادرة عن منظمات حقوقية بناءً على رصد وتوثيق مع الضحايا المصابين وأهالي الضحايا المتوفيين ، على النحو المبين في قاعدة البيانات للضحايا والمصابين الذين سقطوا بسبب الألغام الحوثية.

-"والتقرير الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش بتاريخ ١٧نوفمبر ٢٠١٥م تحت عنوان(الحوثيون يستخدمون الألغام الأرضية من جديد) والذي يؤكد أن جماعة الحوثي هي من تقوم بزراعة الألغام.

"وتقرير اخر صادر عن نفس المنظمة بعنوان(قوات الحوثي وصالح تستخدم الغام أرضية) وقد ورد في ذلك التقرير عدد من الضحايا الذين سقطوا في صنعاء ومارب وعدن وتعز.

"وتقرير اخر صادر عن نفس المنظمة تحت عنوان (الألغام الأرضية الحوثية تقتل المدنيين وتمنع المساعدات).

"وكذلك وثيقة صادرة عن مؤسسة (سي أن) تتحدث عن الألغام والعبوات الناسفة المرتجلة المستخدمة من طرف قوات الحوثي في الساحل الغربي سنة٢٠١٨م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"وكذلك القرار الصادر عن مجلس الأمم المتحدة (٢٦٢٤)لعام ٢٠٢٢م ٢٨فبراير ٢٠٢٣م في الجلسة رقم(٨٩٨١) في الصفحة الثانية منه ما نصه ((وإزاء ذلك يدعوا مجلس الامن الحوثيين التدابير اللازمة لوقف الاستخدام العشوائي للأسلحة ذات الاثار العشوائية معبراً عن قلقة)) (من قتيل الألغام الأرضية وتسجيل اماكنها وإزالة ما هو مزروع من الألغام الأرضية من المناطق الخاضعة لسيطرتهم) وهذا القرار يلزم المليشيات الحوثية بإزالة الألغام باعتبارها الجهة التي قامت بزراعتها ، وبالتالي فانه لا يحق للمنظمات التابعة للأمم المتحدة أن تقوم بدعمهم لهذا الغرض.

-كما جاء في اقوال مقدم البلاغ قيام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتقديم عدد عشرين سيارة نوع هيلوكس لجماعة الحوثي بالإضافة الى مبالغ مالية تحت غطاء نزع الألغام يتم تسليمها عن طريق البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام في صنعاء والواقع تحت سيطرة المليشيات الحوثية والذي يديره المدعو/علي عبدالله صبرة المعين من قبل منتحل صفة رئيس الجمهورية /صالح الصماد بالقرار رقم(١٢٨) لسنة ٢٠١٧م ، وفي ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١م اقر القيادي في جماعة الحوثي عبدالمحسن الطاؤوس بحصول ما يسمى لدى جماعة الحوثي المجلس الأعلى للشئون الإنسانية والذي تم تأسيسه وتشغيله من قبل جماعة الحوثي على مبلغ مليون وخمسمائة الف دولار كدعم طارئ لما يسمى بنزع الألغام عبر البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام ،إضافة الى أنه يتم تقديم دعم مالي سنوي مبلغ وقدرة مليون وخمسمائة الف دولار منذ العام ٢٠١٦م وحتى العام ٢٠٢٢م تحت مسمى نزع الألغام باعتباره شريك أساسي بالإضافة الى ما ذكرة موقع الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. بتنفيذ مشروع نزع الألغام الطارئ بمبلغ (٣٩.٩٣.٩٢٠) دولار امريكي، كما قامت منظمة الفاو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتسليم جماعة الحوثي عبر ما يسمى وزارة الزراعة في صنعاء عدد اثنين وثلاثين سيارة تحت غطاء مكافحة الجراد.

-وأن القاعدة رقم (٨٣) من القانون الدولي العرفي قد أوجبت على طرف النزاع الذي قام بزراعة الألغام بإزالتها. كما أن قانون الجرائم والعقوبات العسكرية اليمني اعتبر زراعة الألغام من جرائم الحرب المعاقب عليها.

-وأضاف أن جماعة الحوثي تعتبر جماعة إرهابية بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٦٢٤) لسنة ٢٠٢٢م وقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (١)لسنة٢٠٢٢م وحكم المحكمة العسكرية للمنطقة الثالثة الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥م والذي ذكر بأن جماعة الحوثي قد قام بأنشاء عدد كبير من المصانع والورش لصناعة وتطوير الألغام ، وصنف جماعة الحوثي بانها جماعة ارهابية.

ختص

"وأضاف أن عدد الضحايا من القتلى والجرحى المدنيين (٣٠٢٤) قتيل منهم (٦٤٧) طفل و(٢٠٢) امرأة و(١٦٠) مسن، واصابة (٤٢٣١) مواطن بجروح وتشوهات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جسدية وعاهات دائمة منهم (١٠٣٢) طفل و(٢٨٥) امرأة و(١٨١) مسن، بالإضافة الى الحاق اضرار كلية وجزئية لعدد(٥٦٢٠) من الممتلكات الخاصة موزعة بين (١٣٥٠) منزل و(٣٢٠)منشأة صناعية و(٩٣٣) مزرعة وتفوق (٢٥٠٠) رأس غنم ، وكذلك تضرر (٥٦٥) منشاة عامة بينها(١٠١) مرفق تعليمي و(٣٢)مرفق صحي و(٦٤)مقر حكومي و(١٥)مقر منظمة و(٧٧)دور عبادة و(٣٨) معلم اثري وتدمير (١٣٥) طريق وجسر و(١٠٣)خزان مياه ، الى غير ذلك مما ورد في التقرير المرفق بالملف.

٢)محمد يحيى الفقيه- ٥٨سنه/مدير دائرة الهندسة العسكرية في وزارة الدفاع -مقيم في مارب.

جاء في أقواله لدى محاضر تحقيقات النيابة أن طبيعة عمل دائرة الهندسة العسكرية تأهيل فرق نزع الألغام في المناطق المحررة والنزول الى الأماكن التي قامت المليشيات الحوثية بزراعة الألغام فيها ، وقد قامت دائرة الهندسة العسكرية بنزع الألغام في منطقة الفرضة والجوف واليتمة والربابه وأماكن أخرى كثيرة حتى على مستوى حريب وعسيلان وبيحان وغيرها من المناطق المحررة ، وعن الدعم الذي تتلقاه دائرة الهندسة العسكرية فقد افاد أنها تتلقى دعم من وزارة الدفاع باعتبارها تابعة لها ،وكذلك من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية التي تقوم بدعم الدائرة بالأجهزة والمعدات وكذلك البرنامج الوطني لنزع الألغام ومنظمة مسام وبالنسبة للأمم المتحدة فأنه لا يوجد أي دعم منها وليس لهم أي علاقة بالأمم المتحدة أو أي منظمة تابعة لها ، وبالنسبة للدعم الذي يقدمه المركز الوطني لنزع الألغام فهو عبارة عن تشغيل عدد من افراد الدائرة لديهم، وهناك دعم مالي كبير تقدمة الأمم المتحدة ومعدات مثل السيارات باسم البرنامج الوطني لنزع الألغام الذي مقره في صنعاء وتابع للمليشيات.

٣)امين صالح عبدالله العقيلي -٥١سنه – مدير البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام – مقيم في مارب- مقر العمل عدن- دار سعد.

جاء في أقواله لدى محاضر تحقيقات النيابة أن طبيعة عمل البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام هي القيام بكل الاعمال المتعلقة بالألغام، النزع والتطهير وعمليات المسح الغير التقني والتقني والتوعية ومساعدة الضحايا من خلال جمع البيانات وتقديم المساعدة من خلال المانحين، وقد عمل البرنامج في جميع المحافظات المحررة ابتداء من الساحل الغربي وتعز ولحج وجميع المحافظات المحررة فقط. وجاء في أقواله أن ما جاء في تقرير الأمم المتحدة أن عمليات المسح سجلت واحد وعشرون محافظة يقصدون منه بأن المشروع الإنمائي يدعمون المركز الرئيسي في صنعاء حتى الأن الذي استولت عليه المليشيات الحوثية منذ العام ٢٠١٤م وأن القائمين على المشروع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الانمائي (unp) يبررون قيامهم بدعم المليشيات بأنهم يدعمون الاعمال الإنسانية في اليمن كامل وأن الدعم الأكبر يمنح للمركز الذي تسيطر عليه المليشيات الحوثية .بينما المساحة التي يغطيها المركز الموجود في عدن كبيرة جداً ، وأضاف أن الأمم المتحدة لا تقدم لهم ميزانية تشغيلية نقدياً ، وأن ما يتم تقديمه عبارة عن حوافز للعاملين وفق كشوفات يتم الرفع بها اليهم ووقود ومستلزمات مكتبية وقرطاسية وفي ٢٠٢٠م قدمت لهم عدد من السيارات سلمت للفرق هذا ما تقدمة (unp) ، ومنظمة اليونسف قدمت لهم دعم ، وأن الميزانية يتم وضعها من قبل منظمات الأمم المتحدة دون اخذ راي المركز الوطني في عدن- وفي ٢٠٢٣م تم ابلاغهم بأن الميزانية عباره عن مبلغ(١.٧٠٠.٠٠٠) دولار ، وقد توقفت بعض الفرق عن العمل بسبب العجز المالي.

-كما جاء في أقواله بأن عدد العاملين في المركز الوطني الموجود في عدن حوالي(٦٩٠) شخص بينما الوثيقة الصادرة عن المشروع الطارئ لنزع الألغام تفيد بأنهم يدفعون مرتبات لعدد(١٣٠٠) شخص ، وأضاف أن زراعة الألغام تقوم بها جماعة الحوثي لأن معظم الألغام التي يتم نزعها مجهولة المصدر أي أنها صناعة محلية.

٤)محمد مهيوب احمد قائد- شاهد-٤٥سنة-مهندس في الدائرة العسكرية-مارب.

جاء في أقواله لدى محاضر تحقيقات النيابة أنه يعمل في الدائرة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع ومهنته هي نزع الألغام وأنه سبق وأن عمل في البرنامج الوطني قبل الحرب، وأنه قام بنزع الألغام في عدد من المناطق وهي: صرواح والفرضة واللبنات والحزم واليتمة وشبوة وعسيلان والجب جب، وأن الألغام التي يتم نزعها عبارة عن الغام فردية والغام عربات واغلبها محلية الصنع وخاصة العبوات التي على شكل احجار، ويتم تعديل الغام العربات الى الغام فردية. وأن جماعة الحوثي هي من تقوم بزراعة تلك الألغام.

٥)إبراهيم علي ناجي صعنون-أحد ضحايا الألغام -١٥عام-طالب-مقيم في مارب-الميل.

جاء في أقواله لدى محاضر تحقيقات النيابة بأنه أحد ضحايا الألغام وأنه في ٢٠١٧/٨/٢٦م واثناء ما كان يرعى الأغنام في منطقة مدغل مع أبناء عمه الساعة الحادية عشرة ظهراً أنفجر به لغم أدى الى اصابته في رجله اليمنى في القدم وفي عيونه وشظايا في باقي جسمه، وكذلك أصيب ابن عمه ناجي بقطع رجله اليمنى وتوفى ابن عمه الاخر المدعو/عبد الله، وأنه لا يوجد في تلك المنطقة أي معسكرات ولا بجوارها، وإنما كانت تلك المنطقة تحت سيطرة الحوثيين وبعد أن تم طردهم وتحريرها ذهبوا ليرعوا الأغنام فأنفجر بهم اللغم.

ختصر

٦)ناجي ناصر ناجي صعنون-١٧سنة-مارب –الميل- أحد ضحايا الألغام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جاء في أقواله لدى محاضر تحقيقات النيابة أنه كان يرعى الأغنام في مدغل جوار قريتهم مع أبناء عمه وهم مراد صعنون وإبراهيم صعنون وعبدالله صعنون وفي الساعة الحادية عشرة ظهراً انفجر بهم لغم أدى الى بتر قدمة اليمنى وتقلصات في الاثني عشر وانه يستخدم حالياً رجل صناعي، كما أدى انفجار اللغم الى وفاة ابن عمه عبدالله صعنون واصابة الاخرين، وذلك بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٦م .

المستندات: -

١-تقرير دعم الموت (شراكة في الجريمة) مكون من عدد (٦٤) صفحة بالعربي ونسخة منه باللغة الإنجليزية عدد (٦٤) صفحة صادرة عن عدد خمس منظمات حقوقية.

٢-عدد ثلاثة تقارير تحت مسمى (١-زراعة الموت٢-الألغام كابوس يطارد اليمنيين).
-(الألغام القاتل الاعمى) صادره من عدد من المنظمات ترصد وتوثق الخسائر.

٣-كشف بضحايا الألغام والعبوات الناسفة مقدم من مقدم البلاغ عدد٢٩ ورقة +كشفين يوضحان بيانات وقائع وضحايا العبوات الناسفة والألغام والذخائر غير المتفجرة م/مارب (١١) ورقة.

٤-عدد ٣ تقارير صادرة من منظمة هيومن رايتس ووتش في تواريخ مختلفة توضح ارتكاب جماعة الحوثي لجريمة الألغام عدد(٢٨)ورقة.

٥-دراسة ميدانية (تحقيق ميداني) صادر من مؤسسة أبحاث التسليح اثناء الصراعات(CAR) عدد (٣٣) ورقة.

٦-كشف مقدم من مقدم البلاغ للورش والمعامل والمصانع في عدد من المحافظات يتم استخدامها من قبل جماعة الحوثي لصناعة الألغام عدد(٣) ورق + كشف للدورات التدريبية التوعوية التي قامت بها الجهات المسيطر عليها من قبل جماعة الحوثي برعاية منظمة اليونسف والصليب الأحمر عدد(٢) إضافة الى ست صور تبين الدورات التدريبية.

٧-قرار مجلس الامن برقم (٢٦٢٤) لعام ٢٠٢٢م في جلسة (٨٩٨١) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨م والذي يوضح الزام جماعة الحوثي بالتوقف عن زراعة الألغام وإزالة ما تم زراعته، ويصفها في احدى فقراته بالجماعة الإرهابية كما يدرج القرار الحوثيين تحت خطر السلاح المستهدف (٦) ورق.

٨-محضر جلسة نطق بالحكم بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥م من محكمة المنطقة العسكرية الثالثة الابتدائية والذي قضى في الفقرة ثانياً تصنيف جماعة الحوثي جماعة إرهابية، وحلها ومصادرة جميع ممتلكاتها عدد ورقتين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩-طلب بإصدار امر الحجز التحفظي على أموال مشروع نزع الألغام المودعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الاغاثي عدد (٤) ورق موقع من مقدم البلاغ وعدد من الناشطين.

١٠-مشروع مكون من (٣٠) ورقة لما يسمى بمشروع نزع الألغام الطارئ في اليمن المرحلة الأولى باللغة الإنجليزية قدمه المبلغ، وعدد (٩) ورق مرفقات، افاد المبلغ بأنه استخرجه من موقع الأمم المتحدة، وعليه ختم برنامج الأمم المتحدة.

١١- مشروع نزع الألغام الطارئ المرحلة الثانية عدد (٧١) ورقة، افاد المبلغ بأنه استخرجه من موقع الأمم المتحدة، وعليه الختم باللغة الإنجليزية، وارفق به عدد (٥) صفحات باللغة العربية يوضح فيه المنظمات الشريكة في تنفيذ المشروع.

١٢-عدد (٢) تقارير طبية وصور بطائق شخصية لعدد (٢) من الضحايا الذين تم اخذ اقوالهم عدد (٥) صفحات.

١٣-عدد (٧) صور منشورات واخبار تفيد تسليم بعض الجهات الأمنية لسفارة هولندا والبرنامج الاغاثي للأمم المتحدة وغيرهم عدد من السيارات والمبالغ المالية.

١٤-صورة لمذكرة تفاهم بين المنسق للشئون الإنسانية للأمم المتحدة مع المنتحل صفة وزير الخارجية المدعو/هشام شرف لأنشاء جسر جوي لنقل ما يسمى حالات طبية ورقة واحدة.

١٥-صورة قرار صادر تحت توقيع منتحل صفة رئيس الجمهورية لدى مليشيات الحوثي صالح الصماد، بتعيين المدعو/علي عبدالله صبرة نائباً لرئيس اللجنة الوطنية لنزع الألغام، للاستدلال به على تعامل منظمة الأمم المتحدة مع الحوثيين ورقة واحدة.

***الحيثيات والرأي:-**

-ومما تقدم يتضح أن الوقائع المنسوبة للمنظمات التابعة للأمم المتحدة وهي (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة undp) ومنظمة الطفولة – يونسف، ومنظمة الصليب الأحمر، والمجلس الدنماركي للاجئين (DRC)، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة أو نمها (unMHA) ، ومكتب المفوضية لشئون اللاجئين ، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، تمثل جريمة تمويل الإرهاب المجرمة بنص المادة(٤) من قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم(١٥) لسنة ٢٠١٠م وتعديلاته، والتي نصت فيما نصت عليه(على أنه يعد مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب كل من" يجمع أو يقدم اموالاً أو يؤمن الحصول عليها أو ينقلها عمداً وبإرادته بأي وسيلة كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وسواء كانت من مصادر مشروعة أو غير مشروعة بنية استخدامها أو مع علمة بأنها ستقدم لمنظمة إرهابية، أو هيئة أو جمعية إرهابية أو لإرهابي أو لفعل إرهابي، ويمكن استنتاج العلم من الظروف الواقعية الموضوعية ،وتبقى المسئولية الجنائية قائمة سواء استخدمت هذه الأموال كلياً أو جزئياً...الخ)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذلك من خلال قيام هذه المنظمات بدعم جماعة الحوثي الارهابية بأموال نقدية ومعدات عينية تحت غطاء انساني وهو (نزع وتطهير الأراضي اليمنية من الألغام والتوعية بمخاطرها) ، في حين أن الثابت بأن مليشيات الحوثي الانقلابية هي من تقوم بزراعة الألغام وتطويرها وتصنيعها ،ويتضح ذلك من خلال ما جاء في اقوال الخبراء الذين تم سماع اقوالهم بأن جميع الألغام التي يتم نزعها من قبل العاملين في دائرة الهندسة العسكرية ،وكذلك من خلال ما جاء في اقوال الضحايا الذين قرروا أنهم تعرضوا للإصابات في المناطق المجاورة لقريتهم في منطقة مدغل وأن هذه المنطقة كانت تحت سيطرة جماعة الحوثي ،وبعد أن تم اخراجهم منها ذهبوا لرعي الأغنام فيها وانفجر فيهم لغم أدى الى وفاة احدهم واصابة اخرين بإصابات أدت الى اعاقتهم.

-كما أن ما جاء في التقرير الصادر من مجلس الامن الدولي رقم(٢٦٢٤) لعام٢٠٢٢م الصادر بتاريخ٢٨/فبراير/٢٠٢٢م ، يؤكد بأن جماعة الحوثي هي المسئولة عن زراعة الألغام وألزمها بوقف زراعتها والزمها بإزالتها، باعتبارها الجهة المسئولة التي قامت بزراعتها.(جلسة مجلس الامن رقم ٨٩٨١).

-بالإضافة الى التقارير الصادرة عن منظمة هيومن رايتس وواتش وغيرها من المنظمات الدولية والمحلية المبينة سابقاً، وكذلك الكشف المقدم من مقدم البلاغ الذي يحتوي على عدد المصانع والورش التي قامت جماعة الحوثي بإنشائها لتصنيع وتطوير الألغام.

-وكل تلك الأدلة التي لا تقبل الشك تثبت بأن جماعة الحوثي الانقلابية هي المسئولة دون غيرها عن زراعة الألغام، والتي أدت الى قتل واصابة الألاف من المدنيين واتلاف الأموال العامة والخاصة في جميع المناطق التي سيطرت عليها.

-والثابت ايضاً أن جماعة الحوثي لم ولن تقوم بإزالة تلك الألغام التي قامت بزراعتها، ولم يحدث ذلك منها رغم القرارات الصادرة عن مجلس الامن بإلزامها بذلك. كما ان قرارات مجلس الامن التي ألزمت جماعة الحوثي بإزالة تلك الألغام استندت الى أن جماعة الحوثي هي التي قامت بزراعة تلك الألغام، وبالتالي يقع على عاتقها مسئولية إزالتها، وهو ما يعني عدم جواز تقديم أي مساعدة او دعم مالي لهذه الجماعة وكان اللازم على تلك المنظمات تقديم جميع الدعم الى الجهة المسئولة عن نزع الألغام التابعة للحكومة اليمنية ولدائرة الهندسة العسكرية باعتبارها الجهة المعترف بها دولياً.

-والثابت ايضاً أن جماعة الحوثي تعتبر جماعة إرهابية بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٦٢٤) لسنة٢٠٢٢م وقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم(١) لعام٢٠٢٢م، وحكم المحكمة العسكرية الثالثة ، مما يعني أن تقديم أي دعم لهذه الجماعة وتحت أي مسمى يمثل جريمة تمويل الإرهاب.

ختص

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الا انه ولما كان الثابت أن تلك المنظمات التابعة للأمم المتحدة تتمتع بالحصانة القضائية وفقاً لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة ١٩٤٦م وهو ما لا يجوز معه اتخاذ أي اجراء من إجراءات القبض عليهم أو الحجز على أموالهم او أموال المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وهو ما يعني عدم إمكانية ذلك بناءً على الطلب المقدم من مقدم البلاغ، الا ان هذا لا يعني ترك الحبل على الغارب للعبث بأرواح وممتلكات الناس لجماعة الحوثي الإرهابية، من خلال صناعة وتطوير وزراعة الألغام في الأراضي اليمنية، باستخدام تلك الأموال التي تمنح لها عبر تلك المنظمات والتي لولاها لما تمكنت المليشيات من ذلك ، إذ انه وطالما والمليشيات الحوثية الإرهابية قد ثبت امام مجس الامن وجميع المنظمات انها هي من تقوم بزراعة الألغام ، فهل من المعقول ان تقوم بنزعها وهل من المقبول منحها تلك الأموال ، والثابت للجميع انها لم ولن تقوم بنزعها.
فالثابت ايضاً ان جماعة الحوثي الإرهابية تستخدم تلك الأموال لتطوير قدراتها العسكرية وابسط دليل على ذلك استخدامها للسيارات الممنوحة لها في عروضها العسكرية على مرأى ومسمع من الجميع، وعبر وسائل الاعلام.
وبالتالي فأنه من غير المقبول او المنطقي ان تكون أرواح المواطنين المدنيين من الأطفال والشيوخ والنساء والرجال التي حرمت جميع القوانين والرسالات السماوية الاعتداء عليها او المساس بها مباحه لجماعة الحوثي الإرهابية، وتتلقى الدعم من المنظمات التي أنشأت اساساً لحماية حقوق وارواح الانسان أياً كانت جنسيته او ديانته.
وفي هذه الحالة فإن اقل ما يمكن عمله تجاه هذه المنظمات هو إلزامها بتوريد كل مبالغ الدعم عبر البنك المركزي اليمني /عدن، ومن خلاله يتم الصرف على الجهات التابعة للشرعية التي تقوم بنزع الألغام.
-وحيث ان الامر كذلك ونظراً لأهمية القضية وجسامتها فإننا نستطلع رأي معالي النائب العام بكيفية التصرف في القضية.

وعليه: -

نوجه بإرسال ملف القضية الى مكتب النائب العام للعرض على معالي النائب العام لاستطلاع رأيه والتأشير.

والله الموفق...

المحامي العام
عارف عبد الغني سيف
رئيس نيابة استئناف مأرب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم 3

وثيقة مشروع الحوالات النقدية الطارئة لليمن والصادرة من البنك الدولي بواشنطن والتمويل الذي استلمته اليونيسيف وتلاعبت بحقوق الاسر اليمنية المحتاجة،

مكونة من 35 صفحة

وثيقة صادرة عن
البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PAD2402

المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة المشروع

بشأن

تمويل إضافي ثانٍ وإعادة هيكلة

بمبلغ 145.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة
(يعادل 200 مليون دولار أمريكي)

إلى

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

من أجل

المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن

9 مايو/أيار 2016

الحماية الاجتماعية والعمل
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على الجهات والأفراد المرسلة إليهم للقيام بواجباتهم الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها بدون تخويلٍ من البنك الدولي.

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها

(سعر الصرف الساري في 30 أبريل/نيسان 2016)

وحدة العملة	=	ريال يمني
250.05 ريال يمني	=	1 دولار
دولار أمريكي	=	0.73 وحدة من حقوق السحب الخاصة

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

الاختصارات والأسماء المختصرة

AF	تمويل إضافي
CBY	البنك المركزي اليمني
CRW	نافذة الاستجابة للأزمات
CT	التحويلات النقدية
EA	التقييم البيئي
ECRP	المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات
FM	الإدارة المالية
FMFA	اتفاقية إطار الإدارة المالية
FPA	اتفاق المبادئ المالية والتعاقدية
GRM	آلية معالجة المظالم
GRS	دائرة معالجة المظالم
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IDP	النازحون/المشردون داخلياً
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFR	التقارير المالية المؤقتة/المرحلية غير المراجعة
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MIS	نظام معلومات الإدارة
PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
SDR	حقوق السحب الخاصة
SWF	صندوق الرعاية الاجتماعية
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية
TOR	الصلاحيات والاختصاصات
TPM	المتابعة من قِبَل الغير
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
USD	دولار أمريكي

نائب الرئيس لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:	حافظ غانم
المدير القطري:	أسعد عالم
مدير أول بقطاع الممارسات العالمية:	ميكال روتكوسكي
مدير قطاع الممارسات:	هنا بريكسي
رئيسة فريق العمل:	أفراح الأحمدي

الجمهورية اليمنية

المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات ـ منحة إضافية ثانية وإعادة هيكلة

المحتويات

أولا. مقدمة 1
ثانيًا. خلفية مرجعية ومبررات التمويل الإضافي 2
ثالثًا. التغييرات المقترحة 6
رابعًا. ملخص التقييم المسبق 10
خامسًا. معالجة المظالم بالبنك الدولي 12
الملحق 1: إطار النتائج 13
الملحق 2: تكاليف المشروعات 20
الملحق 3: الوصف التفصيلي للمشروع 21
الملحق 4: تقييم المخاطر 26

صحيفة بيانات التمويل الإضافي

الجمهورية اليمنية

التمويل الإضافي الثاني للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن (P163729)

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

GSP05

.

معلومات أساسية – المشروع الأصلي			
الرقم التعريفي للمشروع الأصلي:	P159053	فئة التصنيف البيئي الأصلية:	باء- تقييم جزئي
التاريخ الحالي للإقفال:	30 يونيو/حزيران -2019		

معلومات أساسية – التمويل الإضافي			
الرقم التعريفي للمشروع:	P163729	نوع التمويل الإضافي (من موجز تحديث الأنشطة):	إعادة هيكلة وتوسيع نطاق
نائب الرئيس لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:	حافظ غانم	فئة التصنيف البيئي المقترحة:	باء- تقييم جزئي
المدير القطري:	أسعد عالم	تاريخ السريان المتوقع:	15 يونيو/حزيران -2017
المدير الأول لقطاع الممارسات العالمية:	مايكل روتكوفسكي	التاريخ المتوقع لإقفال المشروع:	30 يونيو/حزيران -2019
مدير قطاع الممارسات:	هنا بريكسي	رقم التقرير:	PAD2402
رئيسة فريق العمل:	أفراح علوي الأحمدي		

الجهة المتلقية للمنحة				
اسم المنظمة	للاتصال:	المسمى الوظيفي	الهاتف	البريد الإلكتروني
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	ميريتكسيل ريلانو	الممثل القطري	+967-1-211-400	mrelano@unicef.org

بيانات تمويل المشروع الأصلي (المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن - P159053) (بملايين الدولارات الأمريكية)

التواريخ الأساسية

المشروع	القرض/ الاعتماد/ الصندوق الاستئماني	الموقف	تاريخ الموافقة	تاريخ التوقيع	تاريخ السريان	تاريخ الإقفال الأصلي	التاريخ المعدل لإقفال المشروع
P159053	IDA-D1320	سارٍ	19 يونيو/حزيران -2016	02 أغسطس/آب- 2016	02 أغسطس/آب- 2016	31 أغسطس/آب- 2018	30 يونيو/حزيران -2019
P159053	IDA-D1620	سارٍ	17 يناير/كانون الثاني 2017	25 يناير/كانون الثاني 2017	25 يناير/كانون الثاني 2017	30 يونيو/حزيران -2019	30 يونيو/حزيران -2019

الصرف

المشروع	القرض/ الاعتماد/ الصندوق الاستئماني	الموقف	العملة	الأصلي	المنقح	الملغى	المبلغ المنصرف	غير المنصرف	% المبلغ المنصرف
P159053	IDA-D1320	سارٍ	حقوق سحب خاصة	35.70	35.70	0.00	35.70	0.00	100.00
P159053	IDA-D1620	سارٍ	حقوق سحب خاصة	184.70	184.70	0.00	44.70	140.00	24.20

بيانات تمويل المشروع (المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن - P163729) (بملايين الدولارات الأمريكية)

[ ]	قرض	[ ]	منحة	[X]	منحة من المؤسسة الدولية للتنمية
[ ]	اعتماد	[ ]	ضمان	[ ]	أخرى

التكلفة الإجمالية للمشروع:	200.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	200.00
الفجوة التمويلية:	0.00		

مصدر التمويل – التمويل الإضافي	**المبلغ**
منحة من المؤسسة الدولية للتنمية	75.00
منحة المؤسسة الدولية للتنمية من نافذة التصدي للأزمات (CRW)	125.00
الإجمالي	200.00

الاستثناءات من سياسات البنك

هل يحيد هذا المشروع عن إستراتيجية المساعدة القطرية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟	لا

الشرح

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟	نعم

الشرح

تم السعي للحصول على الاستثناءات الثلاثة التالية في إطار التمويل الإضافي المقترح: (1) المعايير الخاصة بالجهات المتلقية المؤهلة من خلال نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية (CRW) بهدف السماح لليونيسف بأن تكون الجهة المتلقية للمنحة؛ (2) الفقرة 20 من إجراءات البنك رقم (BP 10.00) الخاصة بالإعفاء من تطبيق إرشادات مكافحة الفساد الخاصة بمنح المؤسسة الدولية للتنمية لليونيسف؛ (3) تطبيق عمولة ارتباط المؤسسة الدولية للتنمية على اليونيسف طوال مدة المشروع.

هل وافق جهاز الإدارة العليا للبنك على ذلك؟	نعم

الشرح

وافق النائب الأول لرئيس البنك الدولي للعمليات، والمدير المنتدب، وكبير الموظفين الماليين على قرار طلب موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على الاستثناء.

أعضاء فريق العمل

موظفو البنك

الاسم	**الدور**	**المسمى الوظيفي**	**التخصّص**	**الوحدة**

أفراح علوي الأحمدي	رئيسة الفريق (مسؤول إداري)	أخصائية أولى في مجال الحماية الاجتماعية		GSP05
جمال عبد الله عبد العزيز	أخصائي توريدات ومشتريات (مسؤول إداري)	أخصائي أول توريدات ومشتريات	التوريدات والمشتريات	GGO05
لويس آر. برادا فيلالوبوس	أخصائي توريدات ومشتريات	أخصائي أول توريدات ومشتريات	التوريدات والمشتريات	GGO05
مُعاذ الربيدي	أخصائي إدارة الشؤون المالية	أخصائي أول إدارة مالية	الإدارة المالية	GGO23
عامر عبد الوهاب علي الغورباني	عضو فريق العمل	أخصائي شؤون بيئية	البيئة	GEN05
إديث روغورو موندا	مستشار قانوني	مستشار أول	الشؤون القانونية	LEGAM
إيريك رانجيفا	أخصائي مالي			WFALN
جيسيبي زامباغليوني	القائم بمراجعة النظراء	كبير أخصائيي الحماية الاجتماعية		GSP07
إبراهيم إسماعيل محمد باسلامة	أخصائي سياسات وقائية	أخصائي في مجال التنمية الاجتماعية	الإجراءات الوقائية	GSU05
خالد أحمد علي محي الدين	عضو فريق العمل	خبير شؤون الحماية الاجتماعية		GSP05
ماركو نيكولي	عضو فريق العمل	أخصائي أول بالقطاع المالي		GFM2B
مايا العزازي	عضو فريق العمل	محللة عمليات		GSP05
فيليب جورج بيريرا غيمارايس ليت	القائم بمراجعة النظراء	خبير اقتصادي أول في الحماية الاجتماعية		GSP07
تيمور عبد العزيز	عضو فريق العمل	خبير اقتصادي أول في القطاع المالي		GFM05
كارلو ديل نينو	القائم بمراجعة النظراء	كبير الخبراء الاقتصاديين		GSP07
أوما بلاسوبرامنيان	عضو فريق العمل	مساعدة برامج		GSP05
ويلفريد إنجيلكه	عضو فريق العمل	خبير اقتصادي أول		MNC03

الفريق الموسع

الاسم	**المسمى الوظيفي**	**الموقع**

المواقع

البلد	**التقسيم الإداري الأول**	**الموقع**	**المخطط**	**الفعلي**	**الملاحظات**
		محافظة تعز			
		شبوة			
		صنعاء			
		محافظة صعدة			
		محافظة ريمة			
		محافظة مأرب			

		المحويت			
		محافظة الجوف			
		محافظة حضرموت			
		محافظة ذمار			
		المهرة			
		محافظة الحديدة			
		محافظة البيضاء			
		محافظة عدن			
		محافظة أبين			
		محافظة الضالع			
		محافظة عمران			
		محافظة حجة			
		إب			
		محافظة لحج			
		أمانة العاصمة			
		سوقطرة			

البيانات المؤسسية

المشروع الأصلي (المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن - P159053)

مجال الممارسة (الرئيسي):

الحماية الاجتماعية والعمل

مجالات الممارسة المساعِدة

تمويل إضافي للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات ـ التمويل الإضافي الثاني (P163729)

مجال الممارسة (الرئيسي):

الحماية الاجتماعية والعمل

مجالات الممارسة المساعِدة

التمويل والأسواق

الاستشاريون (سيُكشَف عن ذلك في موجز العمليات الشهري)

هل يلزم التعاقد مع استشاريين؟ سيتم تحديد الخدمات الاستشارية لاحقًا

أولا. مقدمة

1. تسعى وثيقة المشروع هذه إلى استصدار موافقة المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على تقديم منحة إضافية بمبلغ 145.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي) لليونيسف لمساندة التمويل الإضافي الثاني المقترح للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن (P159053) لصالح الجمهورية اليمنية. وتعرض وثيقة المشروع أيضًا عملية إعادة هيكلة من الفئة الأولى للمشروع الأصلي تتضمن مراجعة الهدف الإنمائي للمشروع، حيث سيدور محور تركيز التمويل الإضافي الثاني حول الاستجابة لأزمة الغذاء في اليمن. ومن المبلغ المقترح المعادل لقيمة 200 مليون دولار، هناك ما يعادل 125 مليون دولار من نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية (CRW)، وما يعادل 75 مليون دولار من خلال إعادة الارتباط بتقديم مِنَح ملغاة من المؤسسة الدولية للتنمية إلى اليمن والناجمة عن إعادة هيكلة محفظة المشروعات.

2. تمت الموافقة على منحة من المؤسسة الدولية للتنمية تعادل قيمتها 50 مليون دولار في يوليو/تموز 2016، وتمويل إضافي أول بقيمة تعادل 250 مليون دولار في يناير/كانون الثاني 2017 للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن. ويعمل المشروع الأصلي (متضمنًا التمويل الإضافي الأول) على تقديم مساعدة لتوفير سبل كسب العيش للمجتمعات المحلية الفقيرة من خلال الأشغال كثيفة الأيدي العاملة. وسيصل التمويل الإضافي الثاني المقترح إلى معظم اليمنيين المستضعفين إذ لا يستطيع أغلبهم المشاركة في العمل، وبالتالي لا يستطيعون الاستفادة من برنامج المدفوعات النقدية مقابل العمل الذي يسانده المشروع الأصلي الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن (على سبيل المثال، كبار السن، والمعوقون، والأسر المعيشية التي تعولها نساء، إلخ). وبناء عليه، سيقدم التمويل الإضافي الثاني المقترح مساعدات نقدية لشراء المواد الغذائية، كما سيعمل على زيادة أثر المشروع، وسيستهدف 1.5 مليون نسمة آخرين من بين من يعانون من فقر مزمن، ومعظم الأسر المعيشية المستضعفة، مع تحويلات نقدية تستهدف هؤلاء.

3. يواجه السكان في اليمن أزمة غذائية غير مسبوقة. وتتنبأ الأمم المتحدة بحدوث مجاعة وهو ما يمثل مخاطر ملموسة في اليمن. وأدى الصراع الدائر إلى إحداث وقف وفوضى في صرف الرواتب، وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي في اليمن، وأدى إلى تقليص الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي خفض الدخل، والحد من قدرة الأشخاص والأسر على شراء المقررات الغذائية. وعلاوة على ذلك، أدى الصراع إلى إحداث وقف وفوضى في ورادات المواد الغذائية. وأشار المستوردون إلى زيادة الصعوبات في بيع الواردات المشتراة في اليمن، كما ذكروا تراجع القوة الشرائية باعتبار أن ذلك يمثل سببًا رئيسيًا. ويجد مستوردو المواد الغذائية بأحجام صغيرة صعوبة متزايدة في الحصول على خطابات اعتماد وبنوك مراسلة بسبب أثر الصراع على القطاعين المالي والتجاري. ويفرض كل هذا مخاطر على توفر المواد الغذائية، بالإضافة إلى التحدي المتمثل في توفيرها بأسعار ميسورة.

4. أدت الظروف الحالية إلى خلق أمرين حتميين ينبغي تناولهما: (1) وضع ترتيبات مؤقتة لتمويل التجارة بهدف تفادي الاضطرابات في واردات المواد الغذائية بالغة الأهمية؛ و(2) المعالجة العاجلة لمحدودية القوة الشرائية لدى الشرائح المستضعفة من اليمنيين، وهو ما يهدد أمنهم الغذائي. وحتى يتسنى معالجة الحتمية الأولى، تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تقديم تمويل رأسمالي لإنشاء صندوق لتمويل التجارة يمكن أن تستفيد منه المؤسسات المالية اليمنية المؤهلة لتمويل الواردات من المواد الغذائية من القمح والأرز من خلال مستوردين محليين مؤهلين. ومن الممكن معالجة الحتمية الثانية ـ وهي معالجة محدودية القوة الشرائية ـ على أفضل نحو من خلال برنامج للتحويلات النقدية يغطي جميع أنحاء البلاد. وتبين التجارب الدولية أن التحويلات النقدية تعتبر من أنسب أدوات شبكات الأمان الاجتماعي وقت الأزمات.

5. يعتمد التمويل الإضافي الثاني المقترح على المساندة التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية من قبل لبرنامج التحويلات النقدية، وعلى المبادرة المشتركة الحالية المقدمة من مجموعة المانحين ـ فريق عمل متخصص لوضع اشتراطات وطرائق لتقديم التحويلات النقدية الطارئة. ويشارك في قيادة هذه المبادرة البنك الدولي واليونيسف ووزارة الخارجية الأمريكية، وتضم وزارة التنمية الدولية البريطانية والاتحاد الأوربي. وقام هذا الفريق بإعداد برنامج منسق حول بدائل استئناف برنامج التحويلات النقدية، كما يعكف على وضع آلية متعددة المانحين من أجل التمويل المستقبلي. وحدد فريق العمل متطلبات إعداد أنظمة تقديم التحويلات النقدية. وتحقيقًا لهذا الغاية، تنفذ اليونيسف حاليًا منحة ممولة من الولايات المتحدة[1] بهدف مساندة جاهزية وإعداد أنظمة تقديم التحويلات النقدية، وبناء القدرات، والتحليل المستند إلى أدلة وشواهد لهذه التحويلات. وستمول هذه المنحة بالتوازي أنشطة المساعدة الفنية، وبناء قدرات المؤسسات المحلية، مع إمكانية تمويل إجراءات التزويد بالموظفين وتكاليف التشغيل والعمليات[2]. وسيستمر الحوار والتنسيق بين مجموعة المانحين المعنية طوال فترة التنفيذ.

[1] يقدم مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى (NEA) حاليًا منحة مدتها سنة واحدة بقيمة إجمالية تبلغ 6.1 مليون دولار.
[2] يجري نقاش حاليًا في هذا الشأن بين اليونيسف ومكتب وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى.

ثانيًا. خلفية مرجعية ومبررات التمويل الإضافي

6. أدَّى الصراع الدائر في الجمهورية اليمنية وما اقترن به من انفلات أمني وعدم الاستقرار السياسي إلى صعوبة وصول شحنات الغذاء والوقود، والانهيار الاقتصادي إلى ضائقة اقتصادية طاحنة. ويعاني النسيج الاقتصادي والاجتماعي في اليمن من توتر حاد، وقد انكمش النشاط الاقتصادي بصورة حادة منذ نشوب هذا الصراع. وأشارت التقارير إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 40%، ويرجع السبب في ذلك توقف إلى الأنشطة الاقتصادية وتشغيل المنشآت بنصف طاقاتها مقارنة بفترة ما قبل الصراع. وتشير التقديرات إلى أن 8 ملايين يمني فقدوا سبل كسب العيش أو يعيشون حاليًا في مجتمعات محلية لا تحصل إلا على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية أو تكاد لا تحصل عليها. ومنذ سبتمبر/أيلول 2016 لا يتم صرف رواتب موظفي الدولة إلا بصورة جزئية. وهناك تراجع حاليًا في إيرادات المالية العامة، وعجز تمويلي متزايد يؤدي إلى زيادة المتأخرات، ويقوض وظائف الدولة، ويؤدي إلى اضمحلال بيئة أنشطة القطاع الخاص.

7. تراجعت القدرة على الاستيراد تراجعًا حادًا نظرًا لتراجع احتياطيات النقد الأجنبي إلى أقل من شهر من الواردات في أواخر 2016. وبخلاف نقص احتياطيات النقد الأجنبي، هناك صعوبة في الترتيبات الخاصة بالبنوك المراسلة وإصدار خطابات الاعتماد أثرت على حالة الواردات. ولا يمكن تفعيل نشاط الاستيراد إلا من خلال اللجوء إلى الأطراف الفاعلة في السوق من القطاع الخاص المحلي والاستفادة من مواردهم المالية وقدراتهم. لكن هذه السوق تتسم بأنها صغيرة ولا يرغب هؤلاء في تحمل مخاطر عقود الاستيراد التي قد يستغرق إنجازها حتى 6 شهور في ظل هذه الظروف الحالية في اليمن.

8. هناك أزمة تتزايد بمستويات خطيرة في ظل الصراع الحالي إذ تشير تنبؤات الأمم المتحدة إلى حدوث مجاعة تمثل مخاطر ملموسة في اليمن على مدى الشهور الستة القادمة. وأدى هذا الصراع إلى تفاقم صعوبة الموقف الحالي في اليمن. ولهذا الصراع أثر مدمر على تقديم الخدمات، التي تتضمن خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وهو ما يلقي بظلال ثقيلة على القدرات المؤسسية. وهناك أكثر من 19 مليون نسمة لا يحصلون على مياه شرب نظيفة وخدمات صرف صحي، وحوالي مليوني طفل تسربوا من التعليم. ويعاني 462 ألف طفل دون الخامسة من سوء تغذية حاد. وعلاوة على ذلك، أدى توقف استيراد المواد الغذائية إلى وجود مخاطر تتمثل في حدوث مجاعة في اليمن.

9. تشير التقديرات في مارس/آذار 2017 أن حوالي 17 مليون نسمة في اليمن يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي. ويُترجم هذا إلى أن 60% من السكان في اليمن يستهلكون كميات غير كافية من المواد الغذائية مقارنة بما بلغ 41% أثناء فترة ما قبل الأزمة في 2014. وتشير التقديرات إلى أن احتياجات الاستهلاك المحلي سنويًا من الحبوب وخاصة القمح بلغت 4.75 مليون طن متري في 2016، منها حوالي 3 ملايين طن متري من القمح، وتستورد اليمن منها ما يزيد على 95%. وتشير التقديرات إلى أن الاحتياجات الشهرية من واردات القمح تبلغ حوالي 350 ألف طن متري، وبلغ إجمالي المخزون الحالي من القمح في نهاية يناير/كانون الثاني حوالي مليون طن متري. وعلى الرغم من توفر مخزون المواد الغذائية إلى حد ما على المستوى الوطني، هناك قيود على الوصول إليه بسبب زيادة الأسعار وضعف القوة الشرائية لدى الناس. وقد كانت المؤشرات الاجتماعية متدنية بالفعل قبل أزمة 2015، لكنها الآن تشهد تدهورًا سريع الوتيرة.

10. تتضمن منظومة شبكات الأمان الاجتماعي في اليمن برنامجين وطنيين كبيرين هما: برنامج المال مقابل العمل الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية؛ وبرنامج التحويلات النقدية الذي ينفذه صندوق الرعاية الاجتماعية. وفي حين أن برنامج المال مقابل العمل يستهدف من يمرون بمراحل فقر سريعة الزوال، ويقدم إعانة دخل قصيرة الأجل أثناء الأزمة، نجد أن برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية يستهدف من يعانون من فقر مزمن، ويهدف إلى حمايتهم من الفقر المدقع، مع تشجيع الاستثمارات في التنمية البشرية والتمكين الاقتصادي للأسر المعيشية المشاركة. ومن ثم فهذا البرنامج يتعامل مع الأسر المعيشية نفسها على مدى سنوات عديدة.

11. يستهدف البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية في اليمن الأسر المعيشية الأشد فقرًا وضعفًا على أساس ربع سنوي في جميع المحافظات البالغ عددها 22، ويغطي حوالي 1.5 مليون أسرة معيشية مستفيدة، بإجمالي حوالي 8 ملايين نسمة تقريبًا يمثلون حوالي 30 % من السكان. وتمثل النساء 45% من إجمالي الحالات المستفيدة بصورة مباشرة من صندوق الرعاية الاجتماعية، و24% من الأسر المعيشية المستفيدة تعولها امرأة. وحوالي 57% من الأفراد في الأسر المعيشية التي يستهدفها صندوق الرعاية الاجتماعية من الأطفال دون الثامنة عشرة، ويبلغ إجمالي عددهم 4.25 مليون طفل. ووفق مسح قامت به اليونيسف (2012 - 2013)، فإن 70% على الأقل من المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية اعتمدوا على التحويلات النقدية لشراء المواد

الغذائية وتحسين سبل كسب عيشهم؛ وتمنع هذه المساعدات النقدية الأسر المعيشية المستضعفة من اللجوء إلى إستراتيجيات تأقلم سلبية؛ وساعدت هذه التحويلات النقدية الاجتماعية المستفيدين على تحسين سبل وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تشمل الصحة والتغذية والتعليم.

12. منذ بداية برنامج التحويلات النقدية في 1996، تقوم حكومة اليمن بتمويله مع تمويل جزئي مشترك من البنك الدولي والاتحاد الأوربي. وقبل الصراع الذي اندلع في 2015، كان البنك الدولي الجهة المانحة الرئيسية التي تمول 3 مشروعات كبرى، وهي على وجه التحديد: مشروع الدعم المؤسسي لصندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن (2010 - 2017) (P117608) (إصلاحات النظم)؛ والمشروع الطارئ للتعافي من الأزمة (2013 - 2014) (P133811)؛ ومشروع الدعم الطارئ للحماية الاجتماعية (2014 - 2016) (P151923). وقام مشروع المساندة المؤسسية بدور أساسي في معالجة عدد من أوجه القصور في أنظمة تقديم الخدمات الخاصة بصندوق الرعاية الاجتماعية. ومن خلال مساعدة فنية طويلة الأجل قدمتها شركة دولية بتوجيه من البنك الدولي، تم إحراز تقدم كبير بالفعل (على سبيل المثال، التحول إلى الاستهداف بحسب حالة الفقر؛ وتنقية سجل المستفيدين؛ وتحسين إدارة أنظمة المعلومات؛ وتطوير خطوات وبروتوكولات وإجراءات العمل).

13. أدى تصعيد الصراع في مارس/آذار 2015 وما تبعه من أزمة في المالية العامة إلى التوقف التام لعمليات صندوق الرعاية الاجتماعية بسبب نقص التمويل العام وتوقف ضخ الأموال المقدمة من المانحين (ومنها تلك الأموال المقدمة من البنك الدولي). وعلاوة على ذلك، فإن تدهور الموقف السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد كان له أثر سلبي على قدرات التنفيذ، والحوكمة، والقدرة المؤسسية الشاملة لصندوق الرعاية الاجتماعية على مجابهة الأزمات. وأدى هذا إلى توقف الأنشطة التي كانت تساند تحسينات أنظمة تقديم الخدمات في إطار مشروع المساندة المؤسسية. وفضلًا عن هذا، أدى هذا التوقف إلى ترك 8 - 9 ملايين فقير ومعظم الشرائح المستضعفة من دون مساندة للحماية الاجتماعية. وأدى الموقف السياسي الحافل بالتحديات ووقف صرف الرواتب لموظفي الدولة إلى مزيد من الضعف في هيكل الحوكمة الخاص بصندوق الرعاية الاجتماعية، وعملية صنع القرار داخل هذه المؤسسة، وهو ما فرض تحديات على المانحين بشأن مساندة التحويلات النقدية بصورة مباشرة من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية.

14. سيصل التمويل الإضافي الثاني المقترح إلى معظم اليمنيين المستضعفين (ومنهم، كبار السن، والمعوقون، والأسر المعيشية التي تعولها نساء، إلخ). وذلك بتقديم تحويلات نقدية لتمكين الأسر المعيشية المستهدفة من شراء المواد الغذائية. ويبرر مستوى الجوع الحالي وتدهور حالة انعدام الأمن الغذائي اقتراح تقديم تمويل إضافي لتوسيع نطاق أثر الاستجابة الطارئة. وسيطرح التمويل الإضافي الثاني إعادة هيكلة للمشروع الأصلي، وسيتضمن: (أ) مراجعة وتنقيح الهدف الإنمائي للمشروع لتبرير توسيع نطاق المشروع الأصلي ليتضمن المكون الخاص بالتحويلات النقدية؛ (ب) مراجعة وتنقيح إطار النتائج ليتضمن مؤشرات ذات صلة بالمكون الجديد؛ (ج) إدخال مكون إضافي – التحويلات النقدية الطارئة؛ (د) إضافة جهة متلقية وهيئة تنفيذ جديدة (اليونيسف) لبرنامج التحويلات النقدية.

15. يتسم أداء المشروع الأصلي بأنه جيد، ويعمل على تقديم مساعدة لتوفير سبل كسب العيش للمجتمعات المحلية الفقيرة من خلال الأشغال كثيفة الأيدي العاملة. وتم تقييم التقدم المحرز على صعيد تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع والتنفيذ بوجه عام على أنه "مرض" في التقرير الأخير لموقف التنفيذ والنتائج. وبلغت قيمة الصرف حتى الآن 50 مليون دولار (100% من إجمالي مبلغ التمويل في إطار المشروع الأصلي)، وحوالي 61 مليون دولار تقريبًا في إطار التمويل الإضافي الأول (أو 24% من قيمة التمويل الإضافي الأول).

16. في 30 أبريل/نيسان 2017، بلغ إجمالي عدد المشروعات الفرعية قيد التنفيذ 1191 مشروعًا في محافظات اليمن البالغ عددها 22 وفي 279 منطقة من إجمالي مناطق اليمن البالغ عددها 333. وتغطي هذه المشروعات الفرعية أنشطة في المجالات التالية: برنامج المال مقابل العمل، وأعمال البنية التحتية المجتمعية كثيفة العمالة؛ والتحويلات النقدية المعنية بالتغذية، وتشغيل الشباب لتقديم الخدمة؛ وإعادة إنعاش مؤسسات التمويل الأصغر. ويستفيد حاليًا حوالي 33132 شخصًا من التوظيف مقابل أجر من خلال المشاركة في برنامج المال مقابل العمل والأشغال العامة كثيفة الأيدي العاملة؛ وتم توفير حوالي 468899 يوم عمل (بلغت نسبة المشاركات المستفيدات من النساء 30%، ونسبة النازحين داخليًا 40%؛ ونسبة الشباب 55%)؛ ويستفيد حاليًا حوالي 10297 امرأة فقيرة من الحوامل والمرضعات من التحويلات النقدية المعنية بالتغذية وأعمال الفحص الخاص بالتغذية، ويتم تقديم المساندة لهن حاليًا للحصول على خدمات تغذية؛ وتم تدريب 590 فتاة ليعملن في وظيفة عاملات صحة/تغذية مجتمعية يساندن أنشطة التغذية؛ وتم تقديم المساعدة/إعادة إنعاش خمس مؤسسات تمويل أصغر، ويتم حاليًا تقديم المساندة لما يزيد على 650 مؤسسة

تمويل أصغر تعاني من أزمات خانقة، و300 مزارع من صغار المزارعين وذلك للحفاظ على أعمالهم؛ ويجري حاليًا إنشاء ومساندة 230 منظمة مجتمعية ومجلس لتنمية القرى لوضع آليات للمساعدة الذاتية ومجموعات العمل المجتمعية. ويؤدي هذا إلى زرع الأمل وتسهيل عملية الترابط الاجتماعي في مناطق الإجراءات التدخلية للمشروع.

17. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي (المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن) في "توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للفئات الأولى بالرعاية، والحفاظ على قدرات التنفيذ القائمة لاثنين من برامج تقديم الخدمات". وستجري مراجعة وتنقيح الهدف الإنمائي الحالي للمشروع كي يتضمن المكون الإضافي الخاص بالتحويلات النقدية من خلال إضافة ما يلي: "تقديم تحويلات نقدية طارئة للفقراء والمستضعفين للتصدي للأزمة الغذائية".

18. في حين ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليًا المشروع الأصلي (متضمنًا التمويل الإضافي الأول)، ستنفذ اليونيسف التمويل الإضافي الثاني وذلك نظرًا لخبراتها في البرنامج الوطني للتحويلات النقدية منذ 2011. وتتضمن خبرة اليونيسف على وجه التحديد انخراطها النشط في تنفيذ منحة ممولة من الولايات المتحدة لمساندة جاهزية أنظمة التحويلات النقدية التي يقدم لها أيضًا البنك الدولي مساندة فنية في الوقت الحالي. وعلاوة على ذلك، تقوم اليونيسف حتى الآن بتنفيذ مشروعات التحويلات النقدية بالاستعانة بأنظمة التقديم الخاصة بصندوق الرعاية الاجتماعية في جميع أنحاء اليمن. وهذه الخبرات مع قدراتها وتواجدها الميداني ونطاق اختصاصها الخاص بالحماية الاجتماعية، كل هذا يجعل اليونيسف الشريك الأنسب بالنسبة للبنك الدولي لتنفيذ التمويل الإضافي الثاني المقترح. وتعمل اليونيسف حاليًا في اليمن ولديها 230 موظفًا دوليًا ووطنيًا في مقرها في صنعاء، وفي 5 مراكز إقليمية (صنعاء، وإب/تعز، وصعدة، والحديدة، وعدن). وتتمتع اليونيسف بتواجد ميداني قوي، وتستمر في زيادة قدراتها ونطاق تقديم البرنامج بالتوازي مع تنفيذ خطة لامركزية طموحة. كما قادت اليونيسف تأسيس مراكز للبرامج الإنسانية في إب وصعدة.

19. يهدف التمويل الإضافي الثاني المقترح إلى توسيع نطاق أثر المشروع الأصلي من خلال استهداف الأسر المعيشية المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية على وجه التحديد (من يعانون من فقر مزمن) مع مساعدات نقدية مباشرة لتحسين قدراتها الشرائية الخاصة بالمواد الغذائية. وسيعمل التمويل الإضافي الثاني على وضع أسس الاستئناف الكامل لبرنامج التحويلات النقدية وتعزيز القدرة على المجابهة على المستوى المحلي.

20. سيعمل التمويل الإضافي الثاني المقترح الذي يعالج جانب الطلب الخاص بالأمن الغذائي على استكمال الجهود الحالية التي يقوم بها البنك الدولي والمجتمع الدولي لمواجهة التحدي الخاص بإمدادات المواد الغذائية وتعبئة الأرصدة النقدية لتأمين تسهيل تمويل التجارة لمساندة توفير النقد الأجنبي لمستوردي المواد الغذائية اليمنيين؛ وكذلك تمويل إضافي للمشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية الذي يعالج حالات سوء التغذية من خلال حزمة برامج تغذية متكاملة تنفذها اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. وعلاوة على ذلك، وحتى يتسنى تعظيم أثر المشروع على حالة التغذية للأسر المستفيدة التي لديها أطفال، ستعمل اليونيسف على ضمان الربط التشغيلي مع المشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية الذي تموله أيضًا المؤسسة الدولية للتنمية. وسيتم عمل الربط، إن أمكن، من خلال: (أ) اليونيسف بوصفها الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ للعمليتين؛ (ب) تنسيق البيانات الجغرافية حول الأسر المعيشية المستفيدة من التحويلات النقدية وخدمات التغذية؛ (ج) إشراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقومون بوظيفة إدارة الحالات لمساندة الأسر المعيشية المستفيدة المعنية بهدف توفير خدمات التغذية لها.

21. سيعمل التمويل الإضافي الثاني على حماية الأسر المعيشية الفقيرة المستهدفة والمتأثرة بالصراع التي تعاني من ضغوط هائلة ومخاطر تتمثل في إمكانية التعرض لأضرار تصيب رأس مالها البشري ولا يمكن معالجتها. وبالتالي يعمل هذا التمويل على إيجاد ربط واضح مع الهدف المزدوج لمجموعة البنك الدولي المتمثل في إنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام. وسيسهم هذا المشروع في الركيزتين التاليتين: (أ) تجديد العقد الاجتماعي؛ و(ب) اكتساب القدرة على مجابهة الصدمات المرتبطة بتدفق اللاجئين والنازحين؛ وقد وردت هاتان الركيزتان في إستراتيجية مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر/تشرين الأول 2015). وعلاوة على ذلك، يتوافق هذا المشروع مع مذكرة المشاركة القطرية لمجموعة البنك الدولي لليمن (السنة المالية 2017 - 2018) التي تستهدف تقديم مساندة طارئة للأسر والمجتمعات المحلية المتضررة من الصراع بتنسيق وثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة. ويسهم التمويل الإضافي الثاني المقترح في تحقيق الهدف الأول من أهداف مذكرة المشاركة القطرية، وهو "تقديم المساندة الطارئة للحفاظ على القدرات المحلية لتقديم الخدمات من أجل مساندة الأسر والمجتمعات المحلية التي تأثَّرت بالصراع".

الاستثناءات من السياسات المعمول بها والإعفاءات المقترحة

22. الإعفاءات: سيتقيد المشروع بسياسات عمليات البنك وإجراءاته الخاصة بتمويل المشاريع الاستثمارية. ولتيسير تنفيذ المشروع بمعرفة اليونيسف بصفتها جهة متلقية ووكالة منفذة للمشروع، يتعين على مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي الموافقة على الاستثناءات التالية من السياسات وهي:

(أ) *الاستثناء من المعايير الخاصة بالجهات المتلقية المؤهلة من خلال نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية (CRW) بهدف السماح لليونيسف بأن تكون الجهة المتلقية للمنحة*. وتذهب أموال برنامج نافذة الاستجابة للأزمات التابع للمؤسسة الدولية للتنمية (من خلال تصميمه الحالي) إلى الجهات السيادية التابعة للمؤسسة باعتبارها جهات متلقية للمنح، ومن ثم فإن معايير التأهيل وشروط التمويل الخاصة بهذا البرنامج تستند إلى اعتبارات البلد المعني؛ لكن على الرغم من عدم وجود نص صريح لدى البرنامج يمنع تقديم التمويل لجهات متلقية غير سيادية، فإن اليونيسف تعتبر منظمة دولية عامة.

(ب) *الاستثناء من تطبيق إرشادات مكافحة الفساد الخاصة بمنح المؤسسة الدولية للتنمية لليونيسف*. لتيسير تنفيذ المشروع بمعرفة اليونيسف، هناك سعي للحصول على استثناء من الفقرة 20 من إجراءات البنك رقم (BP 10.00) التي تتطلب تطبيق إرشادات البنك الخاصة بمكافحة الفساد، والاعتماد على استخدام إجراءات اليونيسف المعنية بمكافحة الاحتيال والفساد وذلك في إطار ترتيبات بديلة على غرار الأحكام المعنية بالنزاهة في اتفاق المبادئ المالية والتعاقدية. وتعتبر اليونيسف في وضع فريد من نوعه يمكّنهما من تنفيذ أنشطة المشروع داخل اليمن في هذا الوقت، ولا يوجد أي بديل عملي في ضوء تصميم المشروع ومحور تركيزه. وبالتالي فلن يكون من اختصاص البنك الدولي معاقبة الأطراف التي تتورط في الاحتيال والفساد في إطار المشروع، وإن كان البنك سيطبق قائمة الإيقاف والحرمان الخاصة به على المشروع لأغراض الأهلية.

(ج) *الاستثناء من تطبيق عمولة ارتباط المؤسسة الدولية للتنمية على اليونيسف طوال مدة المشروع*. وفقاً للقسم 3.01 من الشروط العامة لاعتمادات ومنح المؤسسة الدولية للتنمية، يستعرض مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي ويحدد رسم الارتباط على أرصدة التمويل المسحوبة على أساس سنوي. وتحدد سياسة المؤسسة الدولية للتنمية بشأن عمولة ارتباط المؤسسة الدولية للتنمية للسنة المالية 2017، التي صدرت ودخلت حيز النفاذ اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2016، عمولة الارتباط للسنة المالية 2017 بنسبة صفر %. ونظراً لأن عمولة الارتباط الحالي صفر %، يُتوقع أن يكون الأثر المالي لهذا التنازل المقترح ضئيلاً.

ثالثًا. التغييرات المقترحة

ملخص التغييرات المقترحة	
يقترح التمويل الإضافي الثاني المراجعات الرئيسية التالية: تعديل الهدف الإنمائي للمشروع كي يتضمن "تقديم تحويلات نقدية طارئة للفقراء والمستضعفين للتصدي للأزمة الغذائية"؛ وإدخال مكون جديد هو "التحويلات النقدية الطارئة"، وتنقيح إطار النتائج ليتضمن مؤشرات ذات صلة بالمكون الجديد؛ إدخال مكون إضافي ـ التحويلات النقدية الطارئة؛ وإضافة جهة متلقية وهيئة تنفيذ جديدة (اليونيسف) لتنفيذ التمويل الإضافي الثاني.	
التغير في الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	نعم [X] لا [ ]
التغير في الأهداف الإنمائية للمشروع	نعم [X] لا [ ]
التغير في إطار النتائج	نعم [X] لا [ ]
التغير في السياسات الوقائية المطبقة	نعم [ ] لا [X]
التغير في فئة التصنيف البيئي	نعم [ ] لا [X]
تغيّرات أخرى في الإجراءات والسياسات الوقائية	نعم [ ] لا [X]
التغير في الاتفاقيات القانونية	نعم [ ] لا [X]
التغير في تاريخ إقفال القرض	نعم [ ] لا [X]
الإلغاءات المقترحة	نعم [ ] لا [X]
التغير في ترتيبات الصرف	نعم [X] لا [ ]
إعادة التخصيص بين فئات الصرف	نعم [ ] لا [X]
التغير في تقديرات الصرف	نعم [X] لا [ ]
التغير في المكونات والتكاليف	نعم [X] لا [ ]
التغير في الترتيبات المؤسسية	نعم [X] لا [ ]
التغير في الإدارة المالية	نعم [X] لا [ ]
التغير في التوريدات/المشتريات	نعم [X] لا [ ]
التغير في جدول التنفيذ	نعم [ ] لا [X]
تغيرات أخرى	نعم [X] لا [ ]

الأهداف الإنمائية/النتائج

الأهداف الإنمائية للمشروع

الأهداف الإنمائية الأصلية للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع هو توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للسكان الأولى بالرعاية، والحفاظ على قدرات التنفيذ لاثنين من برامج تقديم الخدمات.

التغير في الأهداف الإنمائية للمشروع

التفسير:

ستتم مراجعة الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي كي يتضمن إضافة برنامج التحويلات النقدية.

الهدف الإنمائي للمشروع الجديد المقترح ـ التمويل الإضافي

الهدف الإنمائي للمشروع هو توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للسكان الأولى بالرعاية، والحفاظ على قدرات التنفيذ لاثنين من برامج تقديم الخدمات؛ وتقديم تحويلات نقدية طارئة للفقراء والمستضعفين للتصدي للأزمة الغذائية.

التغير في إطار النتائج

التفسير:

ستتم مراجعة إطار النتائج كي يتضمن مؤشرات إضافية تتوافق مع المكون الجديد الخاص بالتحويلات النقدية الطارئة. وستُضاف هذه المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع وعلى مستوى متوسط يقيس الإنجازات المحققة من وراء تقديم التحويلات النقدية.

الامتثال

التغير في فئة التصنيف البيئي

فئة التصنيف البيئي الأصلية:	فئة التصنيف البيئي الحالية:	فئة التصنيف البيئي المقترحة:
تقييم جزئي	تقييم جزئي	تقييم جزئي

الاتفاقات المنطبقة على تنفيذ المشروع ـ تمويل إضافي للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات ـ التمويل الإضافي الثاني (P163729)

مصدر التمويل	مرجعية اتفاقية القرض	وصف الاتفاقات	تاريخ الاستحقاق	التكرار	معدل التواتر	الإجراء
				☐		

الشروط

مصدر التمويل	الاسم	النوع

وصف الشرط

المخاطر

فئة المخاطر	التصنيف (عالية أو جوهرية أو متوسطة أو منخفضة)
1. الجوانب السياسية والحوكمة	عالية
2. جوانب الاقتصاد الكلي	مرتفعة
3. الإستراتيجيات والسياسات القطاعية	مرتفعة
4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	جوهرية
5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	عالية
6. الجوانب المالية والتعاقدية	عالية
7. الجوانب البيئية والاجتماعية	عالية
8. أصحاب المصلحة	عالية
9. أخرى	

التصنيف العام للمخاطر	عالية

التمويل

تاريخ إقفال القرض ـ تمويل إضافي (التمويل الإضافي الثاني للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن- (P163729)

مصدر التمويل	**تاريخ إقفال القرض للتمويل الإضافي المقترح**
منحة من المؤسسة الدولية للتنمية	30 يونيو/حزيران -2019
منحة المؤسسة الدولية للتنمية من نافذة التصدي للأزمات (CRW)	30 يونيو/حزيران -2019

التغير في ترتيبات الصرف

التفسير:

ستظل ترتيبات الصرف كما هي دون تغيير في إطار المشروع الأصلي الجاري؛ لكن في إطار التمويل الإضافي الثاني، ستقوم اليونيسف بالصرف حسب جميع الأنشطة الخاصة بالمكون المضاف حديثًا وهو التحويلات النقدية (المكون 3). وسيتم تحويل الأموال الخاصة بالمكون الفرعي 3.1 ضمن المكون الجديد إلى حساب خاص مخصص لأنشطة التحويلات النقدية، وأتعاب جهة (جهات) الصرف من حساب الأمم المتحدة.

التغير في تقديرات الصرف (بما في ذلك جميع مصادر التمويل)

التفسير:

سيجري تعديل جدول الصرف الخاص بالمشروع بأكمله ليأخذ في الحسبان مبلغ التمويل الإضافي بقيمة 200 مليون دولار. ومن المتوقع صرف هذا المبلغ مع تاريخ إقفال المشروع الأصلي في 30 يونيو/حزيران 2019.

عمليات الصرف المتوقعة (بملايين الدولارات الأمريكية) (شاملة كل مصادر التمويل)

السنة المالية	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
سنويا	110.00	300.00	90.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تراكميًا	110.00	410.00	500.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

المخصصات ـ تمويل إضافي للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات ـ التمويل الإضافي الثاني (P163729)

مصدر التمويل	**العملة**	**فئة الإنفاق**	**المخصصات**	**نسبة المدفوعات % (الإجمالي)**
			المقترحة	**المقترحة**
منحة المؤسسة الدولية للتنمية	الدولار أمريكي		75,000,000.00	100.00
		الإجمالي:	75,000,000.00	
نافذة الاستجابة للطوارئ	بالدولار أمريكي		125,000,000.00	100.00
		الإجمالي:	125,000,000.00	

المكوّنات

التغير في المكونات والتكاليف

التفسير:

ستتم إضافة المكون الجديد ـ التحويلات النقدية الطارئة ـ إلى التمويل الإضافي الثاني ليصل إجمالي المبلغ إلى 200 مليون دولار. وسيشتمل هذا المُكوّن على اثنين من المكونات الفرعية: (1) التحويلات النقدية؛ و(2) إدارة ورصد المشروع.

اسم المُكوّن الحالي	اسم المُكوِّن المقترح	التكلفة الحالية (بملايين الدولارات)	التكلفة المقترحة (بملايين الدولارات)	الإجراء
الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والخدمات المجتمعية	الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والخدمات المجتمعية	285.40	285.40	لا تغيُّر
أعمال الإدارة والرصد الخاصة بالمشروع	أعمال الإدارة والرصد الخاصة بالمشروع	14.60	14.60	لا تغيُّر
	التحويلات النقدية الطارئة	0.00	200.00	جديد
	الإجمالي:	300.00	500.00	

لا تغيُّر

التغير في الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ

التفسير:

ستظل الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ (المسؤولة عن التنفيذ) في المشروع الأصلي كما هي دون تغيير؛ وسيجري تنفيذ المكون الجديد ـ التحويلات النقدية الطارئة ـ بمعرفة اليونيسف.

اسم الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	النوع	الإجراء
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	لا تغيُّر
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	جديد

التغير في الترتيبات المؤسسية

التفسير:

ستظل الترتيبات المؤسسية كما هي دون تغيير في إطار المشروع الأصلي الجاري؛ لكن ستقوم اليونيسف بتنفيذ جميع الأنشطة في إطار المكون الجديد وهو التحويلات النقدية (المكون 3).

التغير في الإدارة المالية

التفسير:

على الرغم من أن ترتيبات الإدارة المالية في إطار المشروع الأول تخضع لتطبيق اتفاق المبادئ المالية والتعاقدية، ستنظم اتفاقية إطار الإدارة المالية ترتيبات الإدارة المالية في إطار التمويل الإضافي الثاني. واليونيسف من الأطراف المشاركة في التوقيع على اتفاقية إطار الإدارة المالية بين البنك الدولي والوكالات التابعة للأمم المتحدة، التي تنص على استخدام اللوائح المالية للأمم المتحدة. وبسبب طبيعة برنامج التحويلات النقدية، فإنه محفوف بالمخاطر نظرًا لتقديم مبالغ نقدية لعدد كبير من المستفيدين في منطقة جغرافية شاسعة، مع انخراط العديد من الكيانات في التنفيذ. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب الصراع الدائر والموقف السياسي المتقلب. وتفرض هذه العوامل تحديات جسام فيما يتعلق بالإدارة المالية، وتعمل على زيادة مخاطر الأخطاء والتسريبات. وسيتضمن تصميم المشروع ضوابط وآليات مساءلة للمساعدة في تخفيف حدة المخاطر الرئيسية بهدف ضمان توصيل كامل مبلغ التحويلات النقدية إلى المستفيدين المستحقين في الوقت المناسب. وتتضمن هذه الآليات: (1) تحليل ومراقبة قاعدة بيانات المستفيدين وقائمة المدفوعات؛ (2) التقييم السريع لوكلاء الصرف المختارين؛ (3) ترتيبات إدارة مالية محددة لتحويل الأموال والتقارير المالية المطلوبة الخاصة بالصرف؛ (4) المتابعة من قِبَل الغير؛ (5) آلية لمعالجة المظالم. وينبغي أن توافق اليونيسف والبنك الدولي على اختيار وكلاء الصرف (مؤسسات تمويل أصغر/بنوك) المشاركين في توصيل الأموال إلى المستفيدين بناء على الصلاحيات والاختصاصات المتفق عليها.

<u>تدفق الموارد المالية وترتيبات الصرف</u>. تتسم ترتيبات الصرف في إطار التمويل الإضافي الثاني بالبساطة لضمان إتاحة الأموال في الوقت المناسب. وسيتم السحب من منحة المؤسسة الدولية للتنمية بناء على التقارير المالية المؤقتة (المرحلية) غير المراجعة، وإشعار كتابي بالمسحوبات يقدمه المسؤولون المعينون التابعون لليونيسف إلى البنك الدولي. وستقوم اليونيسف بإعداد وتقديم التقارير المالية المؤقتة (المرحلية) غير المراجعة وفقاً للصيغة والدورية المتفق عليها مع البنك الدولي. ويتم تصميم هذه التقارير لتقديم معلومات واضحة بغرض

تسهيل رصد ومتابعة المشروع. وبالإضافة إلى فئات النفقات، تقدم هذه التقارير معلومات ذات صلة حول أوضاع الأسر المعيشية، والتوزيع الجغرافي لها، إلخ، كما ستجري مطابقتها بصورة تامة مقابل قوائم المدفوعات التي أعدتها وكالات الصرف. وسيغطي إشعار السحب الأول النفقات المتوقعة للأنشطة للشهور الستة الأولى من التنفيذ، وهي تغطي المنافع النقدية لأول ستة شهور، وتكاليف الإدارة والرصد ذات الصلة. وستقوم اليونيسف بفتح واستخدام حساب مخصص بالدولار (حساب خاص) فقط لأغراض المكون الفرعي 3.1 للمشروع من خلاله سيتم عمل جميع التحويلات وصرف أتعاب وكالات الصرف.

التغير في التوريدات/المشتريات

التفسير:

تخضع ترتيبات التوريدات/المشتريات في إطار المشروع الأصلي لتطبيق اتفاق المبادئ المالية والتعاقدية. وفي إطار التمويل الإضافي الثاني المقترح، سيتم تطبيق ترتيبات توريدات بديلة تتوافق مع إطار البنك الجديد الخاص بالتوريدات، وذلك على ضوء تقييم إجراءات التوريدات الخاصة باليونيسف وقبولها من جانب البنك الدولي بموجب الترتيبات الأخرى المسموح بها وفق القسم الثالث الخاص بالسياسات في إطار التوريدات الجديد. ويتمثل النشاط الرئيسي بموجب التمويل الإضافي الثاني في برنامج التحويلات النقدية، وهو لا يتضمن أنشطة توريدات تتطلب قدرات إضافية أو خارجية في إطار المكون الفرعي 3.2، وستقوم اليونيسف بالتعاقد على عدد من الخدمات الاستشارية تتضمن وكالة الرصد الخارجية في إطار أنشطة الرصد لمتابعة تنفيذ برنامج التحويلات النقدية، وضمان اتباع الإجراءات المتفق عليها، والإبلاغ عن أي انحرافات. وسيتم تحديد اختصاصات وكالة الرصد الخارجية والاتفاق عليها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والبنك. وسيتم تبادل تقارير وكالة الرصد الخارجية مع البنك الدولي وستتضمن الإجراءات المتخذة لعلاج مشكلات التنفيذ التي حددتها وكالة الرصد الخارجية، إن وجدت.

لا تغيُّر

التفسير:

التغير في الجهة المتلقية للمنحة: في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الجهة المتلقية للمنحة وهو الجهة المنفذة للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات، من المقترح أن تقوم اليونيسف بتنفيذ مشروع التمويل الإضافي الثاني وذلك نظرًا لخبرتها في العمل مع صندوق الرعاية الاجتماعية منذ 2011، ويشمل ذلك انخراطها النشط حاليًا في تنفيذ منحة ممولة من الولايات المتحدة لمساندة جاهزية أنظمة التحويلات النقدية التي يقدم لها أيضًا البنك الدولي مساندة فنية في الوقت الحالي. وعلاوة على ذلك، تقوم اليونيسف حتى الآن بتنفيذ مشروعات التحويلات النقدية الإنسانية بالاستعانة بأنظمة التقديم الخاصة بصندوق الرعاية الاجتماعية في جميع أنحاء اليمن. وهذه الخبرات مع قدراتها وتواجدها الميداني ونطاق اختصاصها الخاص بالحماية الاجتماعية، كل هذا يجعل اليونيسف الشريك الأنسب بالنسبة للبنك الدولي لتنفيذ التمويل الإضافي المقترح.

رابعًا. ملخص التقييم المسبق

التحليل الاقتصادي والمالي

التفسير:

هذا المشروع هو مشروع طارئ الغرض منه هو التصدي لأزمة الغذاء في اليمن. وتماشياً مع أهداف المشروع، سيستفيد 1.5 مليون أسرة معيشية في اليمن أي حوالي 8 ملايين نسمة ـ بحسب التقديرات المتحفظة ـ بصورة مباشرة من المنحة البالغة قيمتها 200 مليون دولار ضمن التمويل الإضافي الثاني. ولضمان الاستدامة، ستكون هناك حاجة مستمرة إلى مساندة خارجية إضافية، وبناء عليه تُبذل الجهود لتعبئة الأموال من مانحين آخرين.

وتشير التقديرات إلى أن هذا المشروع سيحقق عائدًا كبيرًا بوجه عام بناء على استجابته لهذه الحالة الطارئة. ويرتبط معدل العائد المحسوب للموارد المستثمرة بمساعدة الأسر الفقيرة، وتشمل الأمهات والأطفال، على مواجهة المجاعة، وتحمل تكاليف الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي. ومن المفترض أن ينقذ هذا المشروع حياة حوالي 30% من الشريحة المستهدفة. وبالتالي فهو يحقق عائدًا محسوبًا يبلغ 70%، لا سيما نظرًا للتحفيف من حدة المجاعة على الأمهات والأطفال. وبافتراض التمويل الكامل لبرنامج التحويلات النقدية لمدة سنة، من الممكن تحقيق عائد أعلى (تقريبًا أعلى بمقدار 4 أمثال).

التحليل الفني

التفسير:

يستهدف التمويل الإضافي الثاني المقترح 1.5 مليون أسرة معيشية فقيرة ومحرومة في جميع محافظات اليمن البالغ عددها 22، وتضم هذه الحالات كبار السن وذوي الإعاقة وأسر تعيش في فقر مزمن. وتستكمل الشريحة المستهدفة للتمويل الإضافي الثاني تلك الشريحة الخاصة بالمشروع الأصلي الذي يستهدف في معظمه من يمرون بمراحل فقر سريعة الزوال والأسر التي لديها أفراد يستطيعون المشاركة في العمل.

ويعتمد تصميم التمويل المقترح الإضافي على محددات تصميم راسخة للبرنامج الوطني للتحويلات النقدية (صندوق الرعاية الاجتماعية) الذي كان قائمًا قبل اندلاع هذا الصراع. وتستند عملية الاستهداف إلى مؤشرات الفقر باستخدام اختبار مستوى الدخل الفعلي. وبناء على سياسة الاستهداف الخاصة ببرنامج التحويلات النقدية، تشير التقديرات إلى أن خطأ الاشتمال يبلغ 14%، وهي نسبة مقبولة على ضوء الانتشار الحالي لأزمة الأمن الغذائي في اليمن. وسيتم فحص ومراجعة قائمة المستفيدين مرة أخرى وتصحيح القيود المزدوجة فيها، والتحقق من اتساقها قبل تسليم المبالغ النقدية. وسيتضمن هذا المشروع عملية لإدارة الحالات، بموجبها ستتم مراجعة حالات فقدان بطاقات الهوية أو وفاة المستفيد الأصلي ومساندتها بإصدار بطاقات بديلة إن تيسر ذلك. وسيساعد إشراك أخصائيين اجتماعيين، لديهم خبرة سابقة مع صندوق الرعاية الاجتماعية، على مستوى المنطقة والقرية على تسهيل عملية إدارة الحالات. ويبلغ متوسط المبلغ المقرر صرفه الخاص بالبرنامج الوطني حوالي 5 آلاف ريال يمني في الشهر. ويعتبر الحفاظ على اتساق هذا المبلغ مع ذلك الخاص بصندوق الرعاية الاجتماعية قبل الأزمة الخيار الأفضل لسببين هما: (1) سيعمل ذلك على تفادي تحديات محتملة خاصة بالتشغيل والاتصال تفرضها التغيرات في الاستجابة السريعة التي يمكن أن تؤدي إلى تحديات مستقبلية غير منظورة عندما يستأنف برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية عملياته؛ و(2) بسبب محدودية الموارد، فإن أي زيادة في المبلغ المقرر صرفه سينجم عنها تغطية أقل أو مدة تغطية أقصر. وتشير التقديرات إلى أن المبلغ المقرر صرفه في إطار التمويل الإضافي الثاني سيساعد الأسر المعيشية المستفيدة على الوفاء بحوالي 46% من تكاليف الحد الأدنى من سلة الغذاء (للأسرة المكونة من 5 أفراد) كما ورد في نشرة الغذاء التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة للأغذية.

وستقوم اليونيسف بتكليف شركات استشارية لمساندة التنفيذ في مناطق الإجراءات التدخلية الرئيسية. وستتم مساندة إدارة قاعدة بيانات المستفيدين وإدارة الحالات من خلال شركة دولية متخصصة في التحويلات النقدية تتمتع بخبرة فنية وخبرة دولية في أنظمة تقديم التحويلات النقدية، وخبرة واسعة في برنامج التحويلات النقدية في اليمن. وسيتم تحديد اختصاصات الشركات الاستشارية والاتفاق عليها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والبنك. وستقدم هذه الشركة مساندة فنية ومساندة يومية لأعمال التنفيذ، ويشمل ذلك من خلال مقدم خدمة محلي تتعاقد معه الشركة. وستتم مباشرة آلية معالجة المظالم أيضًا من خلال شركة، وسيتم تكليف جهة مستقلة لأداء أعمال المراجعة الخاصة بأداء التحويلات النقدية (وكالة الرصد الخارجية). وعلاوة على ذلك، ستقوم شركة استشارية بمساندة التيسيرات الميدانية. وستتم أتمته إدارة دورة توصيل المبالغ إلى أقصى حد ممكن للحد من الأخطاء المحتملة وتدعيم المساءلة. وسيتم توصيل المبالغ النقدية من خلال ترتيبات تعاقدية مع مؤسسات مالية تتمتع بخبرة في توصيل المساعدات النقدية، مع تغطية جغرافية كافية للوصول إلى المستفيدين. وسيتم تشجيع وكلاء الصرف، إلى أقصى حد ممكن، لاستخدام التكنولوجيا في توصيل المبالغ النقدية، ويشمل ذلك استخدام تكنولوجيا الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول. وستستفيد ترتيبات توصيل المبالغ النقدية من الخبرات الحالية للمشروع الأصلي الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن ضمن برنامج المال مقابل العمل. وسيتم التخفيف من مخاطر التسريبات/الاحتيال وتحقيق المساءلة الاجتماعية من خلال عملية تنفيذ ورصد متعددة المراحل: سيتم تحويل قائمة إلكترونية آمنة للمستفيدين إلى جهة الصرف من خلال بروتوكولات آمنة لتبادل البيانات؛ وتطبيق آلية معالجة المظالم؛ وأعمال رصد خارجية تتضمن تقييم خبرات المستفيدين فيما يتعلق بالمنافع والمزايا التي يتم الحصول عليها، وكذلك عملية توصيل المبالغ النقدية.

التحليل الاجتماعي

التفسير:

المساواة بين الجنسين والاشتمال الاجتماعي. من المتوقع أن يكون للتمويل الإضافي الثاني أثر إيجابي، إذ سيعمل على زيادة استهلاك الغذاء من جانب الأسر المعيشية المستهدفة التي ستحصل على مساعدات مالية. ويبلغ إجمالي عدد الأسر المعيشية المستفيدة 1.5 مليون أسرة كانت مدرجة بالفعل في أكبر برنامج للحماية الاجتماعية في اليمن قبل اندلاع الصراع، منها 40% تعولها امرأة. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد المستفيدين من المساعدات النقدية يبلغ حوالي 8 ملايين شخص، منهم 52% من النساء. وتم تصميم هذا البرنامج لاستهداف من يعانون من فقر مزمن، والأيتام، والأطفال المحرومين، والأرامل، وذوي الإعاقة، وكبار السن، والأسر المعيشية التي تعولها المرأة. وسيساند الأخصائيون الاجتماعيون، وأغلبهم من النساء، التيسيرات الميدانية لضمان الوصول إلى المستفيدات من النساء؛ وستقوم وكالة الرصد الخارجية بإشراك عاملات من النساء للوصول إلى النساء، وضمان استطاعتهن التعبير عن آرائهن بشأن أي مخاوف أو شواغل أو شكاوى. وفي نهاية المطاف، سيقوم الأخصائيون الاجتماعيون بدور في تيسير التنسيق بين برنامج التحويلات النقدية، وإجراءات اليونيسف التدخلية المعنية بالتغذية (الممولة أيضًا من البنك الدولي في إطار المشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية) لربط الأسر المعيشية المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية بالإجراءات التدخلية المعنية بالرعاية الصحية والإمدادات الغذائية.

الإجراءات الوقائية الاجتماعية. لا يستدعي التمويل الإضافي الثاني تفعيل إجراءات العمليات/سياسة البنك بشأن إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)؛ لأن أنشطة المشروع لا تستلزم استحواذاً على الأراضي أو تقييداً للقدرة على الوصول إلى الخدمات و/أو تأثيراً على سبل كسب عيش المستفيدين. وبالنظر إلى طبيعة المشروع، سيكون التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين والمستفيدين المستهدفين بالغ الأهمية في ظل ظروف البلد الراهنة. وستقوم مؤسسة الرصد والمتابعة الخارجية بتجميع خبرات وتجارب المستفيدين بشأن أنشطة التحويلات النقدية. وعلاوة على ذلك، ستقوم اليونيسف بإعداد وتنفيذ منظومة لآلية معالجة المظالم حيث يجري تلقي الشكاوى من خلال العديد من القنوات. وستتجاوب هذه المنظومة مع جميع الشكاوى التي يجري تلقيها.
وضمان معالجة جميع الشكاوى على نحو فاعل وكفء.

المساءلة الاجتماعية. ستُؤخذ المساءلة الاجتماعية في الاعتبار من خلال: (1) قدرة المستفيدين على رفع شكواهم وتقديم آراء تقييمية من خلال آليات راسخة لمعالجة المظالم؛ (2) نشر معلومات بشأن استئناف برنامج التحويلات النقدية على المستفيدين المستهدفين المدرجين بالفعل في قاعدة بيانات البرنامج قبل نشوب الصراع وعلى المجتمعات المحلية المعنية؛ (3) التحقق المستقل من خلال مؤسسة تحقق ومتابعة خارجية؛ (4) الأنشطة الميدانية للرصد والمتابعة التي تقوم بها اليونيسف.

التحليل البيئي

التفسير:

سيتبع التمويل الإضافي المقترح فئة التصنيف البيئي للمشروع الأم، والتمويل الإضافي الأول. وهذه الفئة هي الفئة باء.

المخاطر

التفسير:

لا تزال طبيعة ومستويات المخاطر التي تم الوقوف عليها في المشروع الأصلي تنطبق على التمويل الإضافي الثاني حيث يُعد التصنيف العام للمخاطر مرتفعا، ويرجع هذا الى السياق الاستثنائي لهذه العملية الطارئة، والصراع الدائر في اليمن. وترتبط عوامل المخاطر الجديدة التي تؤثر على المكون 3 بصورة أساسية بمحدودية القدرات المؤسسية الخاصة بالتنفيذ، والمخاوف والشواغل المالية والتعاقدية، والتصميم الفني. وهذا التقييم المرتفع لمخاطر القدرات المؤسسية يعكس ما يلي: (أ) محدودية خبرات اليونيسف، كما هو الحال مع وكالات أخرى، في تقديم التحويلات النقدية على نطاق وطني في اليمن، وذلك على الرغم من القدرات الحالية والخبرات التي تتمتع بها اليونيسف بوجه عام في تنفيذ التحويلات النقدية؛ (ب) التحديات التي قد تواجهها اليونيسف في تحديد مقدمي الخدمات ذوي التأهيل العالي بسبب الموقف الأمني. وحتى يتسنى التخفيف من هذه المخاطر، ستقوم اليونيسف بحصر خدمات الشركات الاستشارية المؤهلة لمساندة إدارة ورصد الجوانب الإدارية والتشغيلية للتحويلات النقدية، وإشراك شبكة واسعة النطاق من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتمتعون بخبرة سابقة مع المستفيدين من التحويلات النقدية الموجودين في جميع المناطق؛ (ج) احتمالية نقص القدرات في المنظومة المالية الوطنية لتبادل واستيعاب الدولارات المطلوبة في الإطار الزمني المحدد؛ (د) زيادة المخاطر المالية الخاصة بالطرف المقابل نتيجة الأموال التي يتم جلبها إلى البلاد. ولا يزال تقييم المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة والمخاطر المالية والتعاقدية كما هو (مرتفع)، لكن تم الوقوف على مخاطر جديدة. وسيتم التخفيف من المخاطر السياسية المتمثلة في التوقف المحتمل لتقديم المبالغ النقدية وأعمال المراقبة والإشراف من خلال بروتوكولات أمنية صارمة بناء على المعارف المحلية بالتهديدات الأمنية، وإشراك الأطراف السياسية الفاعلة على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظات في أعمال التواصل وتيسير المدفوعات. وسيتم التخفيف من مخاطر الحوكمة المتمثلة في سيطرة النخبة من خلال إجراءات صارمة لتحديد هوية المستفيدين، والاستعانة بوكالة رصد خارجية، وإمكانية استخدام تكنولوجيا الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول لأغراض التنفيذ. وسيتم التخفيف من المخاطر المالية والتعاقدية المرتبطة بهيكل الإدارة المالية، والفساد، والاحتيال من خلال إشراك وكالة مستقلة لتوصيل المبالغ النقدية تتمتع بضوابط شفافة وصارمة ولديها إجراءات رقابة شديدة. وستجري اليونيسف مشاورات مع البنك الدولي لتحديد الشركاء الماليين الأنسب (أي البنوك) والمخاطر المصرفية. وترتبط عوامل مخاطر التصميم الفني بالتحديات التشغيلية التي من المحتمل أن تؤثر على توصيل المبالغ النقدية؛ وسيتم التعامل مع هذا من خلال: (أ) تكليف وكالات متخصصة في توصيل المبالغ النقدية لديها شبكات واسعة من الوكلاء المحليين، وأدوات رقابة وضوابط صارمة وسجل حافل بالإنجازات في مجال التعامل مع أحجام كبيرة من التحويلات النقدية؛ و(ب) تقديم الإرشادات التشغيلية وبناء قدرات وكالات الصرف. ويقدم الملحق 4 مناقشة متعمقة للمخاطر وإستراتيجيات التخفيف المقابلة لها.

خامسًا. معالجة المظالم بالبنك الدولي

يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا من أحد المشاريع التي يساندها البنك الدولي أن يتقدموا بشكاواهم إلى الآليات القائمة حالياً لمعالجة المظالم على مستوى المشروع أو إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك. وتكفل دائرة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة المخاوف والشواغل المتصلة بالمشروع. كما يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من المشروع رفع شكاواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك التي تقرر ما إذا كان قد حدث ضرر - أو يمكن أن يحدث - نتيجة لعدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه المخاوف، وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك، يرجى زيارة الموقع: http://www.worldbank.org/GRS. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع: www.inspectionpanel.org.

الملحق 1: إطار النتائج

اسم المشروع:	التمويل الإضافي الثاني للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن (P163729)		مرحلة المشروع:	تمويل إضافي	الموقف
رئيسة فريق العمل:	أفراح علوي الأحمدي	الوحدة الطالبة: MNC03	إعداد:	مايا العزازي في 28 مارس/آذار 2017	
نوع الأداة:	البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	الوحدة المسؤولة: GSP05	قام بالتعديل:	مايا العزازي في 08 مايو/أيار2017	
البلد:	الجمهورية اليمنية	السنة المالية – الموافقة: 2017			
المنطقة:	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أداة التمويل: تمويل المشروعات الاستثمارية			
الرقم التعريفي للمشروع الأصلي: P159053 P122594		اسم المشروع الأصلي: المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن (P159053)			

.

الأهداف الإنمائية للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي:

الهدف الإنمائي للمشروع هو توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للسكان الأولى بالرعاية، والحفاظ على قدرات التنفيذ لاثنين من برامج تقديم الخدمات.

الهدف الإنمائي للمشروع المقترح – التمويل الإضافي:

الهدف الإنمائي للمشروع هو توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للسكان الأولى بالرعاية، والحفاظ على قدرات التنفيذ لاثنين من برامج تقديم الخدمات؛ و تقديم تحويلات نقدية طارئة للفقراء والمستضعفين للتصدي للأزمة الغذائية.

النتائج

تم أخذ المؤشرات القطاعية الرئيسية في الاعتبار: نعم — مستوى إعداد التقارير عن النتائج: مستوى المشروع

.

مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع

الموقف	اسم المؤشر	الجانب المؤسسي	وحدة القياس		خط الأساس	الفعلي (الحالي)	المستهدف النهائي
لا تغيُّر	عدد المنتفعين بشكل مباشر بفرص عمل بأجر (المؤشِّر الرئيسي: عدد المستفيدين من برامج شبكات الأمان)	☐	العدد	القيمة	0.00		400000.00
				التاريخ	19 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	نسبة المنتفعين من الإناث	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00		30.00
لا تغيُّر	نسبة النازحين داخليا/العائدين	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00		20.00
لا تغيُّر	نسبة المنتفعين من الشباب (16-35 عاما)	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00		35.00
لا تغيُّر	عدد الأفراد الذين تم تيسير حصولهم على الخدمات الأساسية،	☐	العدد	القيمة	0.00		2500000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	حصة الإناث	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	40.00		40.00
لا تغيُّر	عدد الأشخاص (النساء والأطفال) الذين استفادوا من خدمات التغذية (الإجمالي)	☐	العدد	القيمة	0.00		85000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019

لا تغيُّر	نسبة الموظفين الرئيسيين الذين تم إبقاؤهم	☐	النسبة المئوية	التعليق				
				القيمة	100.00		100.00	
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019	
				التعليق				
لا تغيُّر	الصندوق الاجتماعي للتنمية	☐	العدد النوع الفرعي تكميلي	القيمة	185.00		185.00	
لا تغيُّر	برنامج الأشغال العامة	☐	العدد النوع الفرعي تكميلي	القيمة	53.00		53.00	
جديد	الأسر المعيشية المستفيدة من التحويلات النقدية	☐	العدد	القيمة	0.00		1500000.00	
				التاريخ	30 أبريل/نيسان - 2017		30 يونيو/حزيران - 2019	
				التعليق				
جديد	إناث	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00		40.00	
جديد	المنتفعون ببرامج شبكات الأمان الاجتماعي	☒	العدد	القيمة	0.00		8000000.00	
				التاريخ	30 أبريل/نيسان - 2017		30 يونيو/حزيران - 2019	
				التعليق				
جديد	عدد المستفيدين من برامج شبكات الأمان ـ التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد)	☒	العدد النوع الفرعي الموازنة	القيمة	0.00		8000000.00	
				التاريخ	30 أبريل/نيسان - 2017		30 يونيو/حزيران - 2019	
				التعليق				

جديد	المنتفعون ببرامج شبكات الأمان الاجتماعي ـ الإناث	☒	العدد النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00		4000000.00

مؤشرات النتائج المرحلية

الموقف	اسم المؤشر	الجانب المؤسسي	وحدة القياس		خط الأساس	الفعلي (الحالي)	المستهدف النهائي
لا تغيُّر	عدد أيام العمل التي تم توفيرها	☐	العدد	القيمة	0.00	123.00	7000000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-	30 أبريل/نيسان - 2017	30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	نسبة الشباب	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00		35.00
لا تغيُّر	النازحون داخليا/العائدون	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00	38.00	20.00
لا تغيُّر	إناث	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00	123.00	30.00
لا تغيُّر	عدد المنتفعين بشكل غير مباشر من دعم الدخل (أفراد أسر العمال)	☐	العدد	القيمة	0.00		1000000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	عدد الأمتار المكعبة من شبكات المياه التي أُنشئت/أُعيد تأهيلها	☐	متر مكعب	القيمة	0.00		300000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019

			التعليق				
لا تغيُّر	مساحة الأراضي والمدرجات الزراعية التي أُعيد تأهيلها	☐	هكتار	القيمة	0.00		1900.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	طول الطرق التي تم تحسينها	☐	كيلومتر	القيمة	0.00		200.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	عدد أيام العمل التي تم توفيرها	☐	العدد	القيمة	0.00		2000000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	نسبة النازحين داخليا/العائدين	☐	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	القيمة	0.00		30.00
لا تغيُّر	عدد المنتفعين بشكل غير مباشر من دعم الدخل (أفراد أسر العمال)	☐	العدد	القيمة	0.00		700000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	عدد الأمتار المكعبة من شبكات المياه التي أُنشئت/أُعيد تأهيلها	☐	متر مكعب	القيمة	0.00		200000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	مساحة الأراضي الزراعية التي تمت حمايتها	☐	هكتار	القيمة	0.00	8339.00	7000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-	30 أبريل/نيسان - 2017	30 يونيو/حزيران - 2019

				التعليق				
لا تغيُّر	عدد الفصول الدراسية التي أعيد تأهيلها	☐	العدد	القيمة	0.00	2000.00	820.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-	30 أبريل/نيسان - 2017	30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	عدد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر (منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة) الذين تمت مساندتهم	☐	العدد	القيمة	0.00	800.00	4000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-	30 أبريل/نيسان - 2017	30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	إناث	☐	النسبة المئوية	القيمة	0.00		50.00
			النوع الفرعي				
			تكميلي				
لا تغيُّر	عدد الأفراد الذين استفادوا من وظائف بأجر في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والإنتاج الحيواني (قصيرة أو طويلة الأجل بما فيها الوظائف غير الرسمية)	☐	العدد	القيمة	0.00	5.00	26000.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-	30 أبريل/نيسان - 2017	30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق		تم تحديد 800 مزارع ويتوقع أن يكون المنتفعون 6400	
لا تغيُّر	إناث	☐	النسبة المئوية	القيمة	0.00		20.00
			النوع الفرعي				
			إضافي، تكميلي				
لا تغيُّر	عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي استفادت من المشروع	☐	العدد	القيمة	0.00		9.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر			النسبة المئوية	القيمة	0.00		90.00

	نسبة الشكاوى المُسجَّلة التي عولجت في حدود الإطار الزمني المُحدَّد في دليل تنفيذ المشروع	☐		التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
لا تغيُّر	نسبة المنتفعين في المسح الاستقصائي الذين عبَّروا عن رضاهم عن النهج التشاركي للمشروع	☐	النسبة المئوية	القيمة	0.00		70.00
				التاريخ	20 يونيو/حزيران 2016-		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			
جديد	عدد المستفيدين الذين تم استطلاع آرائهم وأفادوا بحصولهم على إجمالي المبالغ المقررة	☐	النسبة المئوية	القيمة	0.00		100.00
				التاريخ	30 أبريل/نيسان - 2017		30 يونيو/حزيران - 2019
				التعليق			

.

الملحق 2: تكاليف المشروعات

المكون (المشروع الأصلي + التمويل الإضافي الثاني)	التكلفة المقترحة المعدلة (المشروع الأصلي + التمويل الإضافي) (بملايين الدولارات)		الإجراء
1. الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والخدمات المجتمعية	**285.40**		لا تغيُّر
1.1 برنامج الأموال مقابل العمل والخدمات المجتمعية التي تستهدف الشباب	180.40		
1.2 البنية التحتية المجتمعية على نطاق صغير	85.00		
1.3 إعادة إنعاش المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل	20.00		
2. أعمال الإدارة والرصد الخاصة بالمشروع	**14.60**		لا تغيُّر
2-1 التكاليف غير المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	9.66		
2.2 التكاليف المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	4.24		
2.3 جهة المتابعة والرصد والتقييم الخارجية	0.70		
3. التحويلات النقدية الطارئة	**منحة من المؤسسة الدولية للتنمية**	**منحة من الولايات المتحدة.[3]**	جديد
إجمالي التحويلات النقدية الطارئة	**200.00**	**0.00**	
3.1 - التحويلات النقدية	***191.10***	***0.00***	
• التحويلات النقدية	*185.50*	0.00	
• أتعاب وكالات الصرف	*5.68*	0.00	
3.2 أعمال الإدارة والرصد الخاصة بالمشروع	***8.90***	**4.60**	
• الخدمات الاستشارية			
• المتابعة من قِبَل الغير	1.55	0.00	
• مساندة فنية وتشغيلية لبرنامج التحويلات النقدية	0.00	0.80	
• آلية معالجة المظالم وإدارة الحالات	0.00	2.10	
• الاتصالات وأعمال التيسير	0.00	0.75	
2.2 التكاليف المباشرة لليونيسف			
• الموظفون، ومصروفات التشغيل والعمليات الإضافية	3.35	0.95	
2.2 التكاليف غير المباشرة لليونيسف	3.92		
التكلفة الكلية للمشروع	**500.00**	**4.60**	

[3] منحة من الولايات المتحدة لليونيسف للمشروع الطارئ لإعادة تفعيل التحويلات النقدية. المبالغ للإيضاح ويمكن أن تتغير بحسب المناقشات التالية بين اليونيسف ووزارة الخارجية الأمريكية.

الملحق 3: الوصف التفصيلي للمشروع

1. سيضيف التمويل الإضافي الثاني مكونًا جديدًا هو (المكون 3: التحويلات النقدية الطارئة) للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن الجاري العمل به. وسيقدم المكون 3 مساعدات نقدية طارئة لحوالي 1.5 مليون أسرة معيشية فقيرة ومستضعفة؛ وسيمول إجراءات تدخلية مرتبطة بإدارة وتنفيذ ورصد ومتابعة التحويلات النقدية. وينفذ المشروع الأصلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين تنفذ اليونيسف المكون الجديد الممول من التمويل الإضافي الثاني.

2. سيتضمن المكون 3 مكونيْن اثنين فرعيين هما: التحويلات النقدية (المكون الفرعي 3.1)؛ وإدارة ورصد المشروع (المكون الفرعي 3.2).

3. ***المكون الفرعي 3-1: تحويلات نقدية (191.1 مليون دولار).*** سيمول هذا المكون الفرعي تحويلات نقدية لمدة 6 شهور لما يبلغ 1.5 مليون أسرة معيشية بقيمة 5000 ريال يمني (ما يعادل 20 دولارًا عند إنشائه) في المتوسط لكل أسرة في الشهر، ويتم تقديم هذا المبلغ على أساس ربع سنوي. ويظل هذا المبلغ ثابتًا بالريال اليمني. كما سيمول هذا المكون الفرعي الأتعاب والرسوم المرتبطة بتقديم هذه المبالغ من خلال مؤسسة مدفوعات تابعة للقطاع الخاص (مؤسسات تمويل أصغر/بنوك). وتعتمد محددات تصميم التحويلات النقدية (الاستهداف، ومعادلة حساب المنافع، وتواتر تقديم المبالغ، ونطاق التغطية، إلخ) على تلك المحددات الخاصة بالبرنامج الوطني للتحويلات النقدية الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية، الربع الأخير من سنة 2014.

4. *المستفيدون.* يتمثل المستفيدون المباشرون من المشروع في هؤلاء المدرجين حاليًا على قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، والذين تم تحديدهم من خلال معايير استهداف الفقر والوفاء بالمعايير المطلوبة الخاصة بمدى المعاناة الاجتماعية: كبار السن والأسر المعيشية التي تعولها نساء والأيتام، إلخ. (الشكل 1).

الشكل 1: توزيع المستفيدين بصورة مباشرة من التحويلات النقدية حسب الفئة الاجتماعية

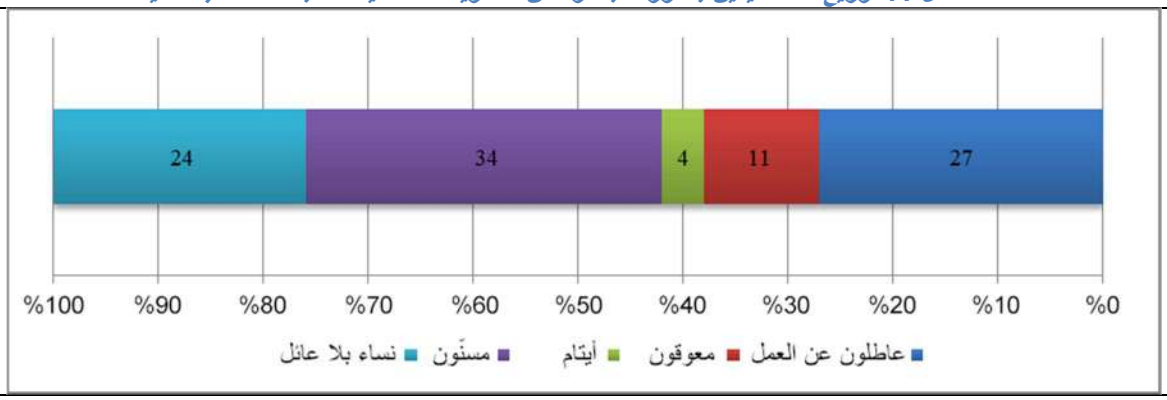

5. يُقدر إجمالي عدد الأسر المعيشية المستفيدة من المساعدات النقدية بنحو 1.5 مليون (ما يعادل 8 ملايين فرد، وتمثل النساء 52% من إجمالي عدد المستفيدين بصورة مباشرة وغير مباشرة). وستغطي التحويلات النقدية المستفيدين في جميع المحافظات البالغ عددها 22 (الشكل 2).

الشكل 2: التوزيع الجغرافي للمستفيدين من برنامج الرعاية الاجتماعية (بالآلف أسرة)

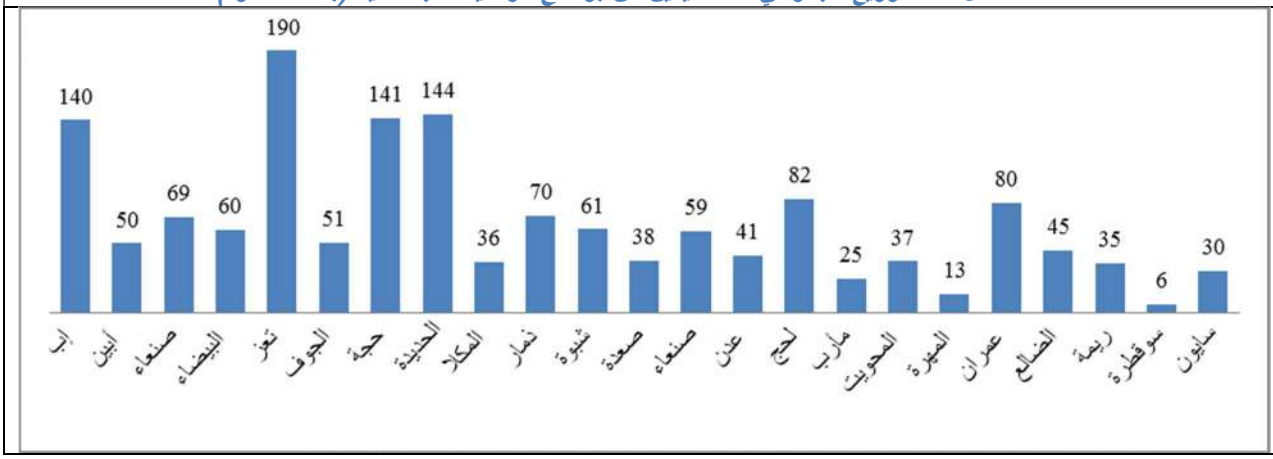

6. *مبلغ التحويل*. يتراوح المبلغ المقرر للأسرة المعيشية ما بين 3 آلاف إلى 50 آلاف ريال يمني في الشهر حسب حجم الأسرة المعيشية، ويبلغ في المتوسط 5 آلاف ريال للأسرة في الشهر. و يبين الجدول 1 مستويات المنافع حسب حجم الأسرة المعيشية.

الجدول 1: المبلغ المقرر شهريًا حسب حجم الأسرة في الربع الأخير من 2014 (بالريال اليمني)

	حجم الأسرة					
	شخص واحد	*شخصان*	*3 أشخاص*	*4 أشخاص*	*5 أشخاص*	*أكبر من 5 أشخاص*
المبلغ	3,000	3,600	4,200	4,800	5,400	6,000

7. *الاستهداف*. لم يقم هذا المشروع بعملية استهداف منفصلة ومستقلة، لكنه سيعتمد على القائمة الحالية الخاصة بالمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، التي تعتمد بدروها على اختبار مستوى الدخل الفعلي.[4] وستكون جميع الأسر المعيشية المدرجة حاليًا على قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية مؤهلة للحصول على التحويلات النقدية الطارئة. وحتى لو كانت بعض الأسر المعيشية المدرجة في هذه القائمة (18% من إجمالي عدد المستفيدين) أعلى من خط الفقر في وقت إعداد القائمة (مسح ميزانية الأسرة لعام 2006/2005)، فقد تضاعفت معدلات الفقر منذ ذلك التاريخ، وهناك احتمالية كبيرة أن تكون هذه الأسر المعيشية قد تعرضت لأخطار ومعاناة، لا سيما في ظل الأزمة الإنسانية الحالية.

8. *عملية توصيل التحويلات النقدية*. يعرض الشكل 3 رسمًا بيانيًا لعملية توصيل التحويلات النقدية وستساند اليونيسف شركة استشارات دولية تتمتع بخبرة في أنظمة التحويلات النقدية طوال فترة تنفيذ المشروع. وستساند هذه الشركة عملية إعداد الإجراءات التفصيلية الخاصة بجميع خطوات توصيل المدفوعات النقدية، وتقديم مواد التدريب، والإشراف على تدريب جميع الجهات المشاركة، ومن بينها شركة المتابعة والرصد والتقييم الخارجية، والشركة المعنية بآلية معالجة المظالم، ووكالات الصرف، إلخ.

[4] تهدف منهجية اختبار مستوى الدخل الفعلي، التي تم وضعها بمساعدة فنية من البنك الدولي، إلى تحسين الاستهداف الذي يراعي الفقراء بناء على سمة واضحة وملحوظة للأسر المعيشية ترتبط بصورة عملية بالفقر. ويجري جمع البيانات المتصلة بمتغيرات مثل الخصائص الفردية/الأسرية وملكية الأسر المعيشية للسلع المعمرة ، ويتم تطبيق سلسلة من "الأوزان الترجيحية" عليها بناء على مساهمتها الفردية في قياس رفاهية الأسرة المعيشية.

الشكل 3: عملية توصيل التحويلات النقدية

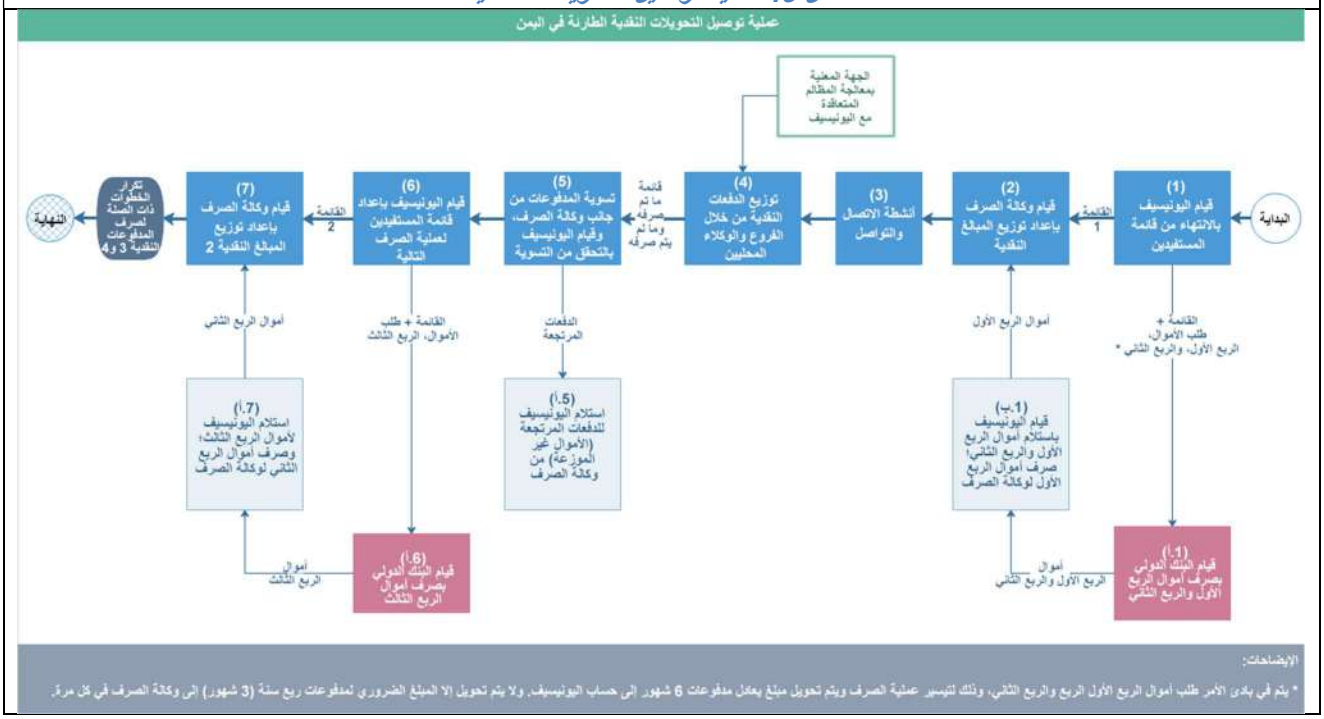

9. *الخطوة 1: الانتهاء من قائمة مدفوعات المستحقين:* ستستخدم اليونيسف قائمة المدفوعات المأخوذة من قاعدة بيانات المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية (قائمة التوزيع التي كانت موجودة قبل الأزمة في الربع الأخير من 2014). وبناء على هذه القائمة الخاصة بالمدفوعات، ستحسب اليونيسف إجمالي الموازنة المطلوبة للتحويلات في الربع الأول والربع الثاني وتقديم طلب حصول على الأموال إلى البنك الدولي. وسيبين طلب الأموال إجمالي قيمة التحويلات النقدية وأتعاب وكالة الصرف. وسيتم تحويل مبلغ بقيمة مدفوعات لمدة 6 شهور إلى حساب اليونيسف لتيسير عملية توصيل الشريحة الثانية من التحويلات النقدية في الربع الثاني من دون تقديم طلب الحصول على الأموال مرة أخرى. وبالتوازي مع تقديم طلب الصرف للبنك الدولي، سترسل اليونيسف قائمة المدفوعات إلى وكالات الصرف. وستتضمن هذه القائمة المعلومات التالية: (أ) اسم المستفيد؛ (ب) الرقم التعريفي للبرنامج؛ (ج) رقم الهوية الوطنية؛ (د) محل المستفيد: المحافظة، والمنطقة، والقرية؛ (هـ) مبلغ التحويل.

10. *الخطوة 2: الإعداد لتوصيل مدفوعات الربع الأول.* بمجرد أن تتسلم وكالة الصرف المبالغ من اليونيسف، ستقوم بالاستعداد لتوصيل المدفوعات. وتتضمن عملية الاستعداد إنشاء حسابات فردية (افتراضية) للمستفيدين حسب الإجراءات الداخلية لوكالة الصرف، ولوجستيات التخطيط لديها الخاصة بتوصيل المدفوعات، والتواصل مع موظفيها ووكلائها وتقديم التدريب اللازم لهم، وضمان مستويات كافية من السيولة. وسيستند التدريب والتواصل إلى دليل التشغيل والعمليات الخاص بالمشروع المعد بمعرفة اليونيسف.

11. *الخطوة 3: الاتصال والتواصل.* بمجرد الموافقة على خطة توزيع المدفوعات التي أعدتها وكالة الصرف واليونيسف واعتمادها، ستقوم اليونيسف (من خلال الشركة الاستشارية المعنية بالتواصل والتيسير بمساعدة المكاتب الميدانية التابعة لليونيسف) بإحاطة المستفيدين بالتحويلات القادمة. وسيتم التواصل مع المستفيدين من خلال الأخصائيين الاجتماعيين على مستوى المنطقة الذين سيقومون بنشر المعلومات حول توقيت وطرق توزيع المدفوعات على المستفيدين وإجراءات آلية معالجة المظالم.

12. *الخطوة 4: توزيع المدفوعات.* ستقوم وكالة أو أكثر من وكالات الصرف بتوزيع المدفوعات. وهذه الوكالات عبارة عن مقدمي خدمة المدفوعات على أساس تجاري، وتقوم اليونيسف بالتعاقد معها. ومن الضروري أن تستوفي الوكالات المختارة عددًا من المعايير، على وجه التحديد: (أ) خبرة عملية في مجال تحويل المدفوعات؛ (ب) القدرة على إنجاز حجم كبير من

المعاملات؛ (ج) توفر شبكة كبيرة من الوكلاء تغطي جميع مناطق اليمن؛ (د) تشغيل أنظمة إدارة بيانات ورقابة داخلية صارمة. وتعتبر خبرة العمل مع اليونيسف وبرامج التحويلات النقدية من ضمن المزايا. وتقوم وكالة الصرف بعرض طرائق واشتراطات توصيل المدفوعات ـ أو مزيج من الطرائق والاشتراطات المتعددة. ومن بين الخيارات الممكنة: (1) توزيع الأموال النقدية من خلال وكلاء ومكاتب الفروع، ومن خلال فرق عمل متنقلة؛ و(2) مدفوعات إلكترونية غير نقدية من خلال حسابات مصرفية عبر الهاتف المحمول. ومن المرجح أن يكون الخيار الثاني هو الخيار الأكثر جاذبية على ضوء القيود الحالية على السيولة.

13. سيتم تكليف مقدم خدمة المدفوعات بتغطية محافظة ما (أو منطقة داخل محافظة) لتوصيل التحويلات النقدية. وسيستند هذا التكليف إلى قدرة وكالة الصرف على تقديم الخدمات في المنطقة المعنية، ومدى ملاءمة طريقة الصرف المحددة التي تستطيع الوكالة تنفيذها، على سبيل المثال، سيكون فريق العمل المتنقل المعني بتوزيع المبالغ النقدية خيارًا مثاليًا في المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وسيستغرق توصيل المدفوعات شهرًا، وبهذا ستكون هناك مدة كافية أمام المستفيدين لإحاطتهم باستئناف برنامج التحويلات النقدية، وعمل الترتيبات اللازمة لتحصيل المنافع (المبالغ) الخاصة بهم من أقرب مكان، لا سيما بالنسبة لهؤلاء الذين ربما يكونون من ضمن المشردين والنازحين. وأثناء هذه المدة، سيقوم المستفيدون بزيارة مكان تسليم المدفوعات، بغضن النظر عن طريقة وشروط تسليمها.

14. *الخطوة 5: تسوية مدفوعات الربع الأول.* عند استكمال مدة توزيع المدفوعات، تقوم وكالة الصرف بإعداد تقرير خاص بتوصيل المدفوعات يوضح موقف المدفوعات الخاصة بكل مستفيد (تم صرفها أم لم يتم صرفها)، وكذلك إجمالي ما تم صرفه أو لم يتم صرفه من مبالغ. وتقدم وكالة الصرف هذا التقرير إلى اليونيسف لإجراء التسوية اللازمة. وتتضمن التسوية مقارنة المبالغ المقررة التي تم صرفها مع تلك الواردة في قائمة المدفوعات (الصرف) الأصلية، وسيتم التحقيق في الفروق (إن وجدت) في المبالغ المخططة والمنصرفة. وستقوم وكالة الصرف برد قيمة التحويلات غير المدفوعة التي لم يكن من الممكن صرفها للمستفيدين لعدم تواجدهم أو لعدم وجود بطاقات هوية سليمة، إلخ، ويتم رد هذه المبالغ إلى حساب اليونيسف. وستكون هذه الأموال متاحة للتحصيل في الجولة التالية من توزيع المدفوعات (المدفوعات في الربع الثاني).

15. *الخطوة 6: إعداد قائمة المدفوعات لتوصيلها في الربع الثاني.* ستقوم اليونيسف بإعداد قائمة مدفوعات (صرف) للجولة الثانية (في الربع الثاني)، وإرسالها إلى وكالة الصرف. وتبين قائمة المدفوعات مبلغ التحويل المقابل لقسط الربع الثاني بالإضافة إلى المبالغ غير المحصلة من الجولة الأولى (الربع الأول). وفي حالة وجود جولة ثالثة من الصرف (المدفوعات)، ستتكرر الدورة المشار إليها أعلاه.

16. ***المكون الفرعي 3-2:* أعمال الإدارة والرصد الخاصة بالمشروع (8.9 مليون دولار).** سيساند هذا المكوِّن تنفيذ التمويل الإضافي، وإدارة البرنامج ومتابعته ورصده وتقييمه لضمان تنفيذه بنجاح وكفاءة حسب تصميمه. وسيمول هذا المكون ما يلي: (أ) التكاليف المباشرة لليونيسف وتشمل أجور ورواتب الموظفين والعمالة ومصروفات التشغيل والعمليات؛ (ب) التكاليف غير المباشرة لليونيسف ـ مساندة الإدارة العامة؛ (ج) الخدمات الاستشارية المطلوبة للمساعدة الفنية ومساندة التنفيذ؛ واستخلاص الدروس المستفادة. وستتضمن الخدمات الاستشارية: شركة لتقديم مساندة فنية وتشغيلية لبرنامج التحويلات النقدية؛ ومؤسسة خارجية للقيام بأعمال الرصد والمتابعة (TPM)؛ وشركة لإدارة الحالات وآلية معالجة المظالم؛ وشركة خاصة بالاتصالات وتسهيل الأعمال الميدانية. وتبين الأقسام التالية المهام والمسؤوليات الرئيسية لهذه الشركات الاستشارية.

17. *المساندة الفنية لعمليات تحويل الأموال.* ستساند هذه الشركة عملية إعداد الإجراءات التفصيلية الخاصة بجميع خطوات توصيل المدفوعات النقدية، وتقديم مواد التدريب، والإشراف على تدريب جميع الجهات المشاركة. وستقوم الشركة بإجراء تحليل وأعمال تحقق ورقابة خاصة بقائمة المستفيدين بحسب قاعدة بيانات البرنامج، كما ستقوم باستخراج قائمة نهائية بالمستفيدين لتقديمها لوكلاء الصرف؛ وتطوير ومساندة وإدارة نظام معلومات إدارة المشروع؛ ومساندة عمليات إدارة الحالات ذات الصلة بالتحديثات الخاصة ببيانات الأسر المعيشية، حسب الحاجة؛ وإجراء التنفيذ الشامل وتقديم المساندة الفنية، ويشمل ذلك مساعدة اليونيسف في إعداد الاختصاصات والشروط المرجعية الخاصة بمقدمي الخدمة.

18. *المتابعة من قِبَل الغير (مؤسسة خارجية للقيام بأعمال الرصد والمتابعة).* حتى يتسنى ضمان الرقابة الكافية على عملية توزيع المدفوعات، سيتم القيام بأعمال متابعة ورصد خارجية بواسطة شركة استشارية مستقلة. وتتضمن أعمال الرصد والمتابعة الخارجية 3 وظائف: (1) الرصد والمتابعة بصورة مستمرة لعمليات توزيع المدفوعات؛ (2) الرصد والمتابعة بعد إجراء

التحويلات؛ (3) التحقيق في الحالات المحددة بناء على توصية من اليونيسف. وتتضمن أعمال الرصد والمتابعة الخارجية المستمرة زيارات تفتيشية مفاجئة إلى مواقع توزيع المدفوعات وآليات معالجة المظالم لرصد ومتابعة تواجد وأداء وكلاء الصرف وموظفي آلية معالجة المظالم. وتتضمن أعمال الرصد والمتابعة الخارجية بعد إجراء عملية التحويلات مراجعة الأداء لتحديد نقاط القوة والضعف في تنفيذ عملية توصيل المبالغ النقدية. وتقوم عملية مراجعة الأداء بمسح عينة من المواقع للوقوف على خبرات وتجارب المستفيدين بشأن مدى وعيهم بالتحويلات، والمبالغ التي يحصلون عليها، وسهولة إجراءات توصيل المبالغ النقدية.

19. *آلية معالجة المظالم وإدارة الحالات ومساندة إدارة الحالات*. تتعاقد اليونيسف مع شركة/شركات محلية أو منظمات غير حكومية (جمعيات أهلية) للقيام بمهام معالجة المظالم. وتسمح آلية معالجة المظالم للمستفيدين وغير المستفيدين بتقديم شكاواهم بشأن البرنامج. وسيقوم مسؤولو آلية معالجة المظالم بتصنيف الشكاوى واتخاذ الإجراء المناسب حسب نوعية الشكوى. وتتراوح الإجراءات ما بين تقديم معلومات مرورًا بإحالة الحالات إلى قسم إدارة ومتابعة الحالات إلى إحالة حالات الاحتيال إلى اليونيسف للتحقيق فيها. وبالنسبة لإدارة الحالات، سيقوم المسؤولون بجمع البيانات/التحديثات المطلوبة بناء على نموذج سابق الإعداد كي يتم تسجيلها ومعالجتها من قبل اليونيسف بمساندة من شركة تقديم المساندة الفنية والتشغيلية لبرنامج التحويلات النقدية. وسيتم تسجيل جميع حالات الشكاوى وإبلاغ اليونيسف بها، ثم البت فيها، وبعد ذلك يتم الرجوع إلى الشاكي لإحاطته بما تم من خلال الأخصائيين الاجتماعيين التابعين لآلية معالجة المظالم و/أو المنسقين الميدانيين التابعين لليونيسف.

20. سيتم الاتفاق مع البنك الدولي على الاختصاصات والشروط المرجعية لجميع الشركات المكلفة قبل توصيل المبالغ النقدية (في مايو/أيار 2017). وسيكون لدى المشروع نظام حيوي للرصد والمتابعة وإدارة المخاطر، وهو ما يستلزم القيام بأعمال جمع البيانات بصورة متواترة من أرض الواقع باستخدام التكنولوجيا الرقمية إن كان ذلك ممكنًا، وجمع القصص والوقائع ورفع تقارير بشأنها، وتحديد إجراءات لرفع المظالم ومعالجتها، وإجراء زيارات ربع سنوية شاملة والاستعانة بالتقارير المعدة من جهة المتابعة والرصد الخارجية. وستقوم اليونيسف بإعداد تقارير سير العمل ورفعها إلى البنك الدولي في موعد أقصاه 45 يوماً من نهاية كل فترة خاصة برفع التقارير والإبلاغ عن سير العمل. وسيتم رفع التقارير المالية للبنك وفق اتفاقية إطار الإدارة المالية. وعلاوة على ذلك، سيتم تقديم التقارير النهائية لجهة المتابعة والرصد الخارجية للبنك.

21. **جدول التنفيذ.** سيتبع جدول تنفيذ المكون 3 بوجه عام الإطار الزمني للمشروع الأصلي. ويبين الجدول 2 توقيت الأنشطة المحددة الخاصة بهذا المكون على وجه التفصيل.

الجدول 2: الجدول الزمني لأنشطة المكون 3

الأنشطة الرئيسية للمشروع	2017												2018			
	4	5	6	7	8	9	10	11	12	1	2	3
قيام اليونيسف بالتعاقد مع شركة لتقديم مساندة فنية وتشغيلية لبرنامج التحويلات النقدية*												
إعداد الاختصاصات والشروط المرجعية الخاصة بعقود اليونيسف												
الانتهاء من قائمة مدفوعات المستحقين												
الإعداد لتوصيل مدفوعات الربع الأول												
الاتصال والتواصل												
توزيع المدفوعات												
تسوية المدفوعات												
معالجة المظالم **												
إدارة الحالات **												
المتابعة من قِبَل الغير												

ملاحظات:

* قبل تاريخ سريان منحة المؤسسة الدولية للتنمية باستخدام منحة الولايات المتحدة.

** سيستمر النشاط بعد الجولة الثانية من المدفوعات للسماح بإمكانية متابعة العملية.

الملحق 4: تقييم المخاطر

1. ينطوي تنفيذ المشروع المقترح على عدد من المخاطر: مخاطر سياسية وخاصة بالحوكمة ونظام الحكم؛ ومخاطر الاقتصاد الكلي؛ ومخاطر الإستراتيجيات والسياسات القطاعية؛ والمخاطر الاستئمانية؛ والمخاطر البيئية والاجتماعية وتلك الخاصة بأصحاب المصلحة. وسيتم إدخال تدابير للتخفيف من هذه المخاطر في تصميم المشروع، وستقوم اليونيسف بأعمال رصد ومتابعة للتحقق من مدى إدارة هذه المخاطر على نحو كاف باستخدام مصفوفة عمل يتم تبادلها مع البنك الدولي وتجري مراجعتها أثناء بعثات مساندة التنفيذ "الشاملة". وسيقوم البنك الدولي بمهام مساندة تنفيذ شاملة لمراجعة التقدم المحرز بشأن مشروع اليونيسف وذلك بمعدل مرتين في السنة.

مخاطر الجوانب السياسية والحوكمة

2. تتمخض هذه المخاطر عن عدد من العوامل: أولاً، ثمة حقيقة مفادها أن هناك مناطق مختلفة من اليمن تخضع لسيطرة أطراف سياسية مختلفة ومن الممكن أن تتدخل هذه الأطراف في عملية تنفيذ المشروع نظرًا لمحدودية تغطية برنامج التوزيعات النقدية التابع لصندوق الرعاية الاجتماعية؛ ثانيًا، هناك مخاطر تتمثل في سيطرة النخبة، بمعنى استخدام هذه التحويلات من قبل النخبة أو الفصائل التي تسيطر على منطقة ما لدفع الأجندات السياسية الخاصة بها أو تحقيق منافع اقتصادية لها.

3. سيعالج المشروع كل هذه المخاطر من خلال اختيار دقيق لوكالات توصيل المدفوعات (وكالات الصرف)، وتصميم قوي وصارم لإجراءات توصيل المبالغ النقدية. فعلى وجه التحديد، يعمل المشروع على الاستعانة بوكالة صرف محايدة سياسيًا، وذلك لزيادة فرص العمل عبر الانقسامات السياسية. وتعتبر ترتيبات الاتصال والتواصل والتيسيرغاية في الأهمية (كما هو مبين تفصيلًا في القسم الخاص بالمخاطر الأمنية) في التخفيف من المخاطر السياسية ومخاطر سيطرة النخبة.

4. تمثل سيطرة النخبة مصدرًا خطيرًا للمخاطر التي تصعب إدارتها في المشهد السياسي في اليمن الذي يتسم بالهشاشة والتحولات المستمرة، لا سيما في مناطق الصراعات النشطة. وتنطوي إدارة هذه المخاطر على ما يلي: (أ) إجراء مفاوضات حريصة مع القوى السياسية الفعلية الأساسية بشأن الأوضاع الأمنية وعدم التدخل في مواقع توزيع المبالغ النقدية؛ (ب) تجنب التوزيع في المناطق التي لا يمكن التوصل فيها إلى ضمانات، وتوزيع الأموال في مناطق أكثر أمنًا؛ (ج) الاستعانة بأعمال الرصد والمتابعة الخارجية وأعمال المراجعة لتحديد مثل هذه الحالات والتحري عنها؛ (د) تنفيذ إجراءات صارمة لتحديد هوية المستفيدين؛ (هـ) منع تحصيل المبالغ بموجب توكيلات؛ (و) تشجيع استخدام الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول، إن أمكن ذلك.

5. سيتم وقف أنشطة المشروع في المناطق التي لا يمكن فيها إدارة المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة بصورة فاعلة.

المخاطر الاستئمانية

6. تنطوي إدارة المخاطر الاستئمانية على وضع مجموعة من إجراءات الإدارة المالية تعمل على ضمان وصول الأموال إلى المستفيد النهائي. وترتبط العوامل الرئيسية للمخاطر المالية والتعاقدية بهيكل الإدارة المالية، والفساد، والاحتيال. وحتى يتسنى التخفيف من المخاطر الاستئمانية، سيستعين المشروع بوكالة مستقلة لتوصيل المبالغ النقدية تتمتع بإجراءات شفافة، وممارسات محاسبية ورقابة داخلية صارمة للحد من تعرض المشروع لمخاطر المؤسسات الحكومية الفاسدة أو التي تعاني من ترهل أو عجز. وعلى المستوى المحلي، سيقوم الأخصائيون الاجتماعيون بدور رقابي دون القيام بعمليات الصرف. وستسهم ترتيبات الرقابة والرصد الخارجية وآليات معالجة المظالم والمساءلة أيضًا في تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد والاحتيال. وتحقيقًا لهذه الغاية، سيوضح دليل العمليات والشروط المرجعية المعنية أدوار وأنشطة شركات الرصد والمتابعة الخارجية وآليات معالجة المظالم. كما ستحدد الشروط المرجعية الخاصة بوكالات الصرف ودليل العمليات مسؤوليات هذه الوكالات على وجه التفصيل بهدف ضمان الامتثال لمعايير الرقابة الاستئمانية.

المخاطر الاجتماعية

7. *مخاطر التوتر الاجتماعي بسبب إمكانية استبعاد الأسر المعيشية الفقيرة والمستضعفة*. سيقدم هذا المشروع تحويلات نقدية للمستفيدين الحاليين من صندوق الرعاية الاجتماعية من دون تسجيل مستفيدين جدد. وهناك توافق عام في الآراء في اليمن مفاده أن قائمة المستفيدين الحالية تتضمن الأسر المعيشية الفقيرة والمستضعفة؛ لكن هذه القائمة لا تغطي جميع الأسر المعيشية الفقيرة في اليمن. وهذا الاستبعاد هو نتيجة انتشار الفقر في اليمن مما يجعل من المستحيل تغطية جميع الأسر المعيشية الفقيرة اعتمادًا على الموارد المالية المحدودة؛ وفي الوقت نفسه، فإن التغير في الموقف الاقتصادي للعديد من الأسر المعيشية اليمنية الذي حدث منذ إعادة اعتماد المستفيدين الحاليين وتسجيل حالات جديدة بناء على استهداف الفقر في 2008 قد تفاقم بسبب الصراع الدائر، وربما يكون قد أسهم في حدوث أخطاء الاستبعاد.

8. وبالتالي، فإن استخدام قائمة صندوق الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين يمكن أن يؤدي إلى سخط الأسر المعيشية المستبعدة التي ربما تشعر أنها تستحق مساعدات مالية نظرًا لمعاناتها من الفقر. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تعقيد عملية توزيع المبالغ النقدية بسبب مخاطر الاضطرابات في مناطق توصيل المدفوعات، والعدد الهائل من الاستفسارات والشكاوى من غير المستفيدين.

9. لتخفيف هذه المخاطر، سيقوم المشروع بما يلي: (أ) تنفيذ حملات مركزة لنشر معلومات عن توقيتات وأماكن تسليم المبالغ النقدية للمستفيدين والأخصائيين الاجتماعيين؛ (ب) توضيح أن التحويلات النقدية تمثل استئنافًا لبرامج التحويلات القائم وليست تحويلات جديدة؛ (ج) تخصيص موظفين متفرغين لآلية معالجة المظالم لمباشرة شكاوى غير المستفيدين.

مخاطر أخرى

10. *المخاطر الأمنية*. تتمثل أكبر المخاطر الأمنية المرتبطة بالصراع الدائر في العديد من الأماكن والمواقع في التهديد بالعنف الجسدي للأفراد العاملين على تنفيذ المشروع والمستفيدين (في مواقع الصرف، أو أثناء السفر إلى مواقع الصرف)، والأضرار المحتملة لممتلكات الهيئات المنفذة، ومخاطر المصادرة القسرية لأموال التحويلات النقدية من المستفيدين ووكلاء الصرف في مواقع الصرف أو أثناء السفر إليهم. وسيقدم المشروع سلسلة من التدابير للتخفيف من هذه المخاطر: (أ) ستقوم اليونيسف بإنشاء آلية واضحة للوقوف على التهديدات الأمنية للمشروع وإحاطة العديد من الأطراف المشاركة في تنفيذ المشروع بالتغيرات في مستويات التهديدات؛ (ب) سيقوم المشروع بوضع ترتيبات عملية للتواصل والتيسير من شأنها حصر المساندة المقدمة من جميع الأطراف السياسية المعنية على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظات لتشجيع التنفيذ الآمن والمحايد سياسيًا للتحويلات النقدية.

11. على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات، ستتضمن هذه الترتيبات تفاعلات دورية ومستمرة بين جميع الأطراف السياسية المعنية وقيادة مشروع اليونيسف ومسؤولي الاتصال، وعلى المستوى المحلي، سيتم تشكيل مجموعات تيسير تضم قادة المجتمعات المحلية لزيادة نسبة قبول برنامج التحويلات النقدية، وفك حدة التوترات السياسية، وتشجيع قبول المشروع. وهذه الترتيبات الخاصة بالتواصل والتيسير هي بمثابة قنوات معلوماتية لرصد ومتابعة الموقف الأمني أولًا بأول. وعلاوة على ذلك، فإن الاستعانة بجهة مستقلة لتوزيع المدفوعات سيساعد على عدم تسييس عملية التوزيع، والحد من احتمالية العنف المُسّيس ضد المستفيدين. وسيؤدي الاعتماد على شبكة من الوكلاء المحليين لديهم علاقات راسخة مع المجتمعات المحلية لتوصيل المبالغ النقدية إلى مزيد من الحد من مخاطر العنف من خلال الدراية الأفضل بالموقف الأمني على أرض الواقع. وسيسمح تخطيط التوزيع وإتاحة الأموال في العديد من المواقع وعلى مدى فترة زمنية بناء على السياق المحدد للمستفيدين بدرجة من المرونة في اختيار الوقت الأكثر أمانًا لتحصيل مستحقاتهم، كما سيساعد في تجنب الازدحام أثناء توزيع هذه المبالغ.

12. بخلاف التهديد بالعنف، فإن انعدام الأمن يقوض قدرة موظفي المشروع أو جهة الرصد والمتابعة الخارجية على رقابة عملية توزيع المبالغ النقدية في مواقع محددة. وحتى يتسنى الحفاظ على سلامة ترتيبات الإشراف والرقابة، سيتم إدراج الجهات المشاركة في الرصد في عملية التواصل بشأن التهديدات الأمنية. وعلاوة على ذلك، فإن قرار وقف توزيع التحويلات بسبب التهديد بأعمال عنف سيأخذ في الحسبان قدرة جهة الرصد والمتابعة على القيام بأعمال الرقابة والإشراف. ويعتزم المشروع، لأقصى حد ممكن، تكليف أخصائيين اجتماعيين محليين للقيام بوظائف التيسير والتسهيل ـ وسيعمل هذا أيضًا على ضبط أوضاع أنشطة المشروع بحسب الموقف الأمني المتغير على أرض الواقع بناء على المعرفة والدراية المحلية.

13. *المخاطر التشغيلية*. تتضمن المخاطر التشغيلية التهديدات الأخرى التي تواجه تنفيذ المشروع التي لا ترتبط بالعنف أو السياسة أو المخاوف والشواغل الاستئمانية. ومن بين هذه المخاطر، هناك العديد من عوامل المخاطر البارزة: وعورة جغرافية الأرض، وصعوبة توفير السيولة بكميات كفاية، ومحدودية قدرات وجودة الشركات الاستشارية المرتبطة بتنفيذ المشروع وتقديم أعمال المساندة الخاصة بالرصد والمتابعة. وقد يرتبط هذا بما يلي: (أ) العدد المحدود لمقدمي العطاءات المؤهلين؛ (ب) محدودية القدرات المصرفية والسوقية؛ (ج) محدودية المعروض من الموظفين الميدانيين للاستعانة بهم من قبل الشركات التي يجري التعاقد معها من الباطن. وقد تؤدي هذه العوامل إلى تعقد أو تأخير التوريدات الخاصة بالمشروع. وهناك مخاطر تشغيلية تتضمن انقطاع شبكة البيانات، مما يؤثر على أنشطة توزيع المدفوعات بسبب توقف نقل البيانات الخاصة بالمدفوعات.

14. حتى يتسنى تخفيف هذه العوامل المعاكسة، سيستعين المشروع بوكالة أو أكثر لتوصيل المبالغ النقدية ويكون بمقدورها توزيع الأموال من خلال شبكة من الوكلاء المحليين؛ وفي الوقت نفسه سيبحث المشروع خيار المدفوعات عبر الهاتف المحمول. وسيؤدي كل حل من هذين الحلين إلى تفادي مشكلة وعورة الأرض والمناطق النائية أو التخفيف من حدتها، كما سيعمل على التخفيف من القيود على السيولة، نظرًا لأنه من المحتمل استطاعة وكلاء الصرف الوصول إلى أسواق السيولة المحلية. وسيجري التخفيف من مخاطر تحديات التوريدات بسبب محدودية القدرات المحلية وضعف جودتها من خلال أبحاث السوق، وتوجيه دعوات مسبقة إلى الشركات المؤهلة المحتملة لتقديم عطاءاتها، والتدريب القوي وتنمية قدرات موظفي الشركات في مرحلة الإعداد. أما مخاطر انقطاع شبكات البيانات، فمن الممكن التخفيف منها من خلال إضافة قنوات خدمة الرسائل القصيرة لتبادل بيانات المدفوعات، ووجود خريطة تفصيلية لتغطية الشبكة، والبحث في مدى إمكانية اعتماد أدلة أخرى للقيمة المحفوظة لحسابات الأموال عبر الهاتف (دفاتر حسابات ورقية؛ أو بطاقات حفظ القيمة).

15. هناك مخاطر في عملية التحويل النهائي للأموال من الوكلاء إلى المستفيدين تتمثل في احتمال التلاعب من الوكلاء أنفسهم، والمشكلات الخاصة بالتحقق من هوية المستفيد من المدفوعات. وستتم إدارة هذه المخاطر من خلال ضمان قيام وكالة توصيل المدفوعات بوضع آليات قوية للرقابة الداخلية بموجبها يتم التوثيق الحريص لتحويل الأموال، وضمان التطبيق الصارم والمرن في الوقت نفسه للإجراءات الملائمة لتحديد هوية المستفيد من المدفوعات.